KRM
178
.U34
U84
1948

المحاكمة الكبرى

في قضية الاغتيالات السياسية

المكتبة / صبحي سعيد خوري لدراسات التنمية
The Library / Said Khoury Building for Development Studies
B.01764
1499

لطفي عثمان

تقدمة من
الدكتور إبراهيم أبو لغد

« ولا يمنعنك قضاء قضيت به عن أن ترجع إلى الحق ، فان الحق قديم لا يبطله باطل ، ومعرفة الحق خير من التمادى فى الباطل » .

الامام على بن أبى طالب

تقديم

بقلم الكاتب الرصين الأستاذ عبدالمجيد نافع المحامى

. . يطيب لى أن أقدم إلى العالم العربى مأساة إنسانية من مآسى التاريخ الكبرى دبجتها يراعة صديقنا الكاتب الصحفى الأستاذ لطفى عثمان المحرر بالأهرام فى صورة جمعت بين سمو المعنى ، وروعة التعبير ، وجلال التصوير .

ومن عسى أن يكون غير المؤلف جدراً بأن يبرز تلك الصفحات الدامية فى تاريخ مصر الحديثة ، فيضيفها إلى تراثها الأدبى وهو بحكم تمثيله لصحيفة ، من كبريات صحف الشرق ، قد عاصر المأساة من يوم أن ارتفع الستار عنها إلى يوم أسدل . فشهد الصراع بين الطغيان المستهتر والنزعات الطائشة ، وراقب النزال بين الاتهام والدفاع ، ورأى كيف أن ميزان العدالة لايختل بين يدى القضاء المصرى وأبصر الزعامة السياسية بما تزين صفحاتها من قوة ، أو يشوبها من ضعف ، فاستخلص من كل أولئك دروساً بليغة سمت بكتابه إلى مستوى الأدب الرفيع فى مختلف النواحى السياسية والاجتماعية ، والنفسية .

ولقد أضفى الكاتب الثوب الأدبى على تلك المأساة ، فلم يورد الحقائق جافة ، وجعل الوقائع تتكلم ، وكان المؤرخ المنصف ، فلم ينزع إلى هوى حزبى ، أو يجنح إلى مذهب سياسى ، فجاء كتابه آية لمن يبتغى من المصلحين أن يتعهد بالإصلاح النفوس والنظم جميعا .

وإذا كان هذا اللون من الأدب القانونى ، والسياسى ، والاجتماعى ، تتبارى فيه أقلام كبار كتاب الغرب ، فما أحرى الثقافة العربية ان تتزود بتلك الصور الرائعة التى رسمتها ريشة الكاتب للجيل الحاضر ، والأجيال المقبلة .

القاهرة فى ٢٥ يوليه سنة ١٩٤٨ .

رئيس المحكمة

حصل سعادة عبد اللطيف محمد بك ، على شهادة الابتـــدائية عام ١٩٠٤ من مدرسة عابدين الأميرية ، وشهادة البكالوريا عام ١٩٠٨ من المدرسة الخديوية .. وفى عام ١٩١٢ نال ليسانس الحقوق ، وكان من دفعته نجيب الهلالى باشا ومحمد العشماوى باشا .

وعين سعادته معاونا لنيابة المنيا ، عقب تخرجه ، وكان نائبها سنتئذ المرحوم محمد طاهر نور باشا ، وظل يتدرج فى وظائف النيابة إلى أن عين مفتشا للنيابات من سنة ١٩٢٩ إلى سنة ١٩٣٣ . ثم رئيسا لنيابتى دمنهور وشبين الكوم ، فوكيلا لمحاكم طنطا ، واسكندرية ومصر . وأخيراً عين مستشاراً بالاستئناف سنة ١٩٤٠ .

وقد اشتهر سعادته بالنزاهة ، والعدل ، والدقة فى أحكامه ، ودماثة الخلق ، ورحابة الصدر ، وقد وضع كتاب « التشريع السياسى فى مصر ، ويعتبر مرجعا هاما فى الجرائم السياسية ، وجرائم الصحافة ، والمسئولية الجنائية والحصانات المختلفة .

هذا الكتاب

.. عند ما طالعنى خاطر أن أضع هذا الكتاب ، وهممت أن أجرى قلمى فى رحابه الواسعة ، رأيتنى أمام عصر مصطخب عجاج ليس له حدود مرسومة ، ولا مقاييس ثابتة يمكن أن يرجع إليها بعد وقت غير طويل .

وقضية الاغتيالات السياسية بما فيها من المفاجآت .. والأقاويل ...والدعايات.. ليست أول قضية من نوعها تقع فى مصر ، ولا آخر قضية . فلقد مر على الأمم ، فى مراحل تطورها وجهادها ، كثير من أمثال هذه القضية .. وليست هى قضية قاتل ومقتول .. وإنما هى قضية تصور حقبة من تاريخ مصر السياسى والاجتماعى والخلقى.. ومن الخير أن نقتطع من عمر الزمن هذه الحقبة لنضعها بين يدى الأجيال القادمة محاطة بملابساتها ، مثل ما ترك الأقدمون لنا تراثهم .

والصحفى بطبعه ، له أكثر من عين واحدة ، يرى الناس من زوايا مختلفة ، ويراه الناس .. ثم يعود فيراهم ، ويرى نفسه...فهو إذن أجدر بأن يصور هذه الحقبة من حوادث الوطن ، وهى به أجدر وأليق .. لا لأنه مؤرخ يثبت الأعمدة فى مواضعها ، أو يزلزل الأبنية من كيانها ، بل لأنه عيون كثيرة يرى بها رجل واحد ..

هذه الحوادث سريعة النسيان ، فلأن نبادر بتسجيلها فى حينها ، خير لنا من أن نستخرجها من القبر لنكشف عن معمياتها .

والقارىء لهذا الكتاب يقرؤه لهذا اليوم ، وللعام القادم ، وللأعوام القادمة ، فيرى فى كل مرة خبيئة لم تستطع عينه أن تظفر بها للمرة الأولى.. وسوف يرى هذا الجديد أبداً كلما عاود القراءة ...

لطفى عثمان

أمين عثمان باشا

أمين عثمان باشا

ولد المرحوم أمين عثمان باشا عام ١٩٠٠ بمدينة الإسكندرية ، وكان والده سكرتيراً عاما لبلدية الإسكندرية .

وقد وقع للصبي أمين عثمان حادث لازمته ذكراه طيلة حياته ، وكان له تأثير كبير على نفسيته ، فقد كان يستحم ذات يوم مع أخيه منير فى البحر ، فأشرف أمين على الغرق فاستنجد بأخيه ، فسارع اليه لإنقاذه من موت محقق ، وبعد جهد استطاع منير أن ينقذ أخاه أميناً وغرق هو !

والتحق أمين باشا بكلية فكتوريا وحصل منها على البكالوريا المصرية وشهادة تعادلها عام ١٩١٨ ، ثم سافر إلى انجلترا فى أعقاب الحرب العالمية الأولى والتحق بجامعة اكسفورد عام ١٩٢٠ ، وهناك تعرف بالليدى كاثلين جريجورى وخطبها وهو لا يزال طالباً يدرس القانون، ثم تزوجها بعد تخرجه وحصوله على أعلى درجة M.L. فى القانون عام ١٩٢٣ .

وعاد إلى مصر عام ١٩٢٤ وعين مندوباً بأقلام قضايا الحكومة فى فبراير سنة ١٩٢٤ وظل فى هذه الوظيفة إلى أن عين مفتشاً للمالية فى ٢٣ اكتوبر ١٩٢٧ ، ثم عين مديراً لمكتب وزير المالية ، فى يناير سنة ١٩٣٠ ، وكان معالى مكرم باشا ، ثم عين مرة أخرى مفتشاً للمالية فى يونيو ١٩٣٠ ، ووكيلا لمراقب عام الإيرادات ببلدية الإسكندرية فى يوليو سنة ١٩٣٥ ، وفى فبراير سنة ١٩٣٦ عين سكرتيراً عاما لمجلس الشيوخ ، فى هذه السنة نفسها عين سكرتيراً عاما للمفاوضات ، ثم عين مديراً لمصلحة الأموال المقررة فى مايو من السنة نفسها ، وفى اكتوبر سنة ١٩٣٦ عين وكيلا لوزارة المالية وأحيل إلى المعاش فى وزارة رفعة على ماهر باشا ثم عين عضواً فى مجلس إدارة البنك الأهلى ومجالس إدارات بعض الشركات الأخرى ونزل ميدان التجارة فأسس شركة تجارية مصرية مساهمة.

وفى وزارة الوفد عام ١٩٤٢ عين رئيساً لديوان المحاسبة . . . ثم وزيراً للمالية وبقى فى هذا المنصب إلى أن أقيلت هذه الوزارة عام ١٩٤٤

وفى عام ١٩٤٥ أسس رابطة النهضة واتخذها مقراً بالمنزل رقم ١٤ بشارع عدلى باشا وفى هذا المنزل اغتيل أمين باشا فى مساء اليوم الخامس من شهر يناير سنة ١٩٤٦

« رب هب لى حكماً وألحقنى بالصالحين »
قرآن كريم

مولد قضية

بدأت وقائع هذه القضية التاريخية الكبرى ، أو بالحرى ، ولدت ليلة مقتل المغفور له أمين عثمان باشا .

ونحن نرى الاجتزاء بقدر يسير من تفصيل هذا القسم من القضية ، فقد تناولته النيابة والدفاع فى المرافعات بشىء من التوسع والتفصيل .

فى نحو الساعة السادسة والنصف من مساء السبت الخامس من شهر يناير سنة ١٩٤٦ ، وقفت سيارة أجرة أمام المنزل رقم ١٤ بشارع عدلى باشا ونزل منها المرحوم أمين عثمان باشا ثم ولج باب العمارة فى طريقه إلى نادى رابطة النهضة التى يرأسها ، وما كاد يصعد الدرج حتى برز شخص كان مترصداً له بالقرب من الباب الخارجى للعمارة ، وأطلق عليه عياراً نارياً فسقط يتضرج فى دمه ، ثم خرج القاتل وسار فى الشارع ويداه فى جيوبه ، ولم يلبث أن شعر بالناس يتجهون نحوه فأسرع الخطى قليلا ثم أخذ يعدو متجهاً نحو ميدان الأوبرا وقد شهر مسدسه فى يمينه وظل يطلقه هنا وهناك . ولما أوشك مطاردوه أن يحدقوا به ، وكان على مقربة من صندوق الدين ، التفت إليهم ، وألقى عليهم قنبلة يدوية فانفجرت وأصابت شظاياها بعضهم . . وكف الباقون عن تعقبه . وهكذا اختفى القاتل وسط فزع القوم وخوفهم واضطرابهم ... ولم يستغرق كل هذا ... القتل ... والمطاردة ... وإلقاء القنبلة ... أكثر من عشر دقائق ...

وهرعت سيارات البوليس تحمل مأمور القسم إلى مكان الجريمة يصحبه بعض الضباط وشرذمة من الشرطة . ونقل أمين باشا إلى مستشفى مورو ، حيث أجريت له عملية لإخراج الرصاص من جسمه .. ولكن القضاء كان قد حم وفاضت روحه فى نحو الساعة الرابعة من صباح اليوم التالى أى فى يوم الأحد ٦ يناير .

وانتقل إلى مكان الحادث فى تلك الليلة محمد السيد شاهين باشا محافظ القاهرة ،

واللواء رسل باشا حكمدار البوليس واللواء سليم زكى باشا ، والقائمقام محمد ابراهيم إمام بك ، والقائمقام أحمد عبد الرحمن بك مفتش المباحث الجنائية ، وبعض ضباط القسم السياسى . . ثم حضر الأستاذ حسن أنور حبيب وكيل نيابة عابدين وباشر التحقيق تحت إشراف يحيى مسعود بك الأفوكاتو العمومى . ولم يتمكن المحققون من استجواب أمين باشا نظراً لخطورة حالته، فقد أصيب بطلقتين من الطلقات الثلاث فى الرئتين اليمنى واليسرى فاخترقتاهما واستقرت إحداهما تحت الأضلع، على حين خرجت الأخرى واستقرت تحت الجلد وأمكن استخراجها .

أما المسدس الذى استعمل فى الجريمة ، وألقاه القاتل فى الطريق، فهو من الصلب الأسود له مقبض من الخشب البنى مزخرف بخطوط محفورة ، وطول ماسورته ١٥ سنتيمتراً ، وساقية تسع ست رصاصات ، وجد منها خمس رصاصات فارغة ، وهو من نوع « انفيلد » .

وقد بدأ التحقيق بعد ذلك الأستاذ عبد الرحمن الرافعى بك ، وكان آنئذ رئيساً لنيابة جنوب القاهرة ، تحت إشراف عبد الرحمن الطوير باشا النائب العام .

وكان عبد العزيز الشافعى افندى المهندس بوزارة المواصلات سابقاً ، والشاهد الأول فى القضية ، هو الذى ساعد رجال البوليس السياسى فى تحرياتهم وبحثهم ، فقد أبلغ اليوزباشى نجيب بسيونى الضابط بقسم عابدين ثم الأفوكاتو العمومى ، بأنه عضو فى رابطة النهضة ، وأنه لاحظ قبل وقوع الحادث بعشر دقائق شخصاً يقف بجوار شجرة تقع على مقربة من دار الرابطة ، وقد لاحظ وجود هذا الشخص قبل ذلك اليوم عدة مرات ، وأنه يعرفه فهو حسين توفيق أحمد نجل وكيل وزارة المواصلات . ومن هنا اتجهت شبهات البوليس السياسى نحو حسين توفيق ... وفى تلك الليلة أصدر النائب العام أمره باعتقال حسين وتفتيش منزله ، فقصد الأستاذ كامل القاويش وكيل النيابة يرافقه القائمقام محمد ابراهيم إمام ، والصاغان محمد الجزار ومحمد توفيق السعيد، من ضباط القسم السياسى إلى المنزل . وذلك فى نحو الساعة التاسعة والنصف ، أى بعد وقوع الحادث بنحو ثلاث ساعات ، وكانت الأسرة ، حين وصولهم ، تجلس على مائدة العشاء .

ثم اعتقل حسين وشقيقه سعيد ، وجىء بهما إلى دار النيابة فى سيارة تحت حراسة ضابط .

ولما سئل الأخوان فى تلك الليلة نفيا ارتكابهما هذه الجريمة أو علمهما بشىء عنها، ومما قاله حسين توفيق إنه لم يذهب إلى دار الرابطة إلا مرة واحدة ليأخذ فكرة عنها وعن مبادئها ...

ولما سئل كيف بدأ حياته السياسية قال :

أعجبت فى أول الأمر بالحزب الوطنى ، وكنت أحضر بعض اجتماعاته فى مكتب الأستاذ فتحى رضوان المحامى ، وأحياناً فى مكتب الأستاذ على منصور ، وكنت أتردد على الأحزاب الأخرى كحزب مصر الفتاة وغيره لآخذ فكرة عنها .

ولما سئل عن الأسلحة التى ضبطت فى بيته اعترف بملكيتها ، وقال إنه هو وحده المسئول عنها وليست لأخيه أية صلة بها .

ولما سئل عن سبب كراهيته لأمين عثمان باشا قال :

ـــ لأنه شخص موال للإنجليز ويعتبر نفسه انجليزياً أكثر منه مصرياً .

ـــ هل تناقشت معه فى آرائه السياسية ؟

ـــ أنا كنت أستمع فقط .

ثم قال إن المسألة ليست كراهية ، وإنما هو ما يعجبنيش !

سأذهب إلى مهمة خطيرة

وكان المحققون قد عثروا على ورقة بانصيب فى جيب رداء لحسين توفيق كتب على ظهرها العبارة التالية :

« أريد أن أراك لأنى سأذهب إلى مهمة خطيرة » وكتب تحتها باللغة الإنجليزية عبارة ترجمتها « خلف الخطوط الأمامية »

وقد فسر حسين هذه العبارة فى بدء التحقيق ، بأنه كان يريد أن يرى فتاة ، كانت تصعب عليه رؤيتها ، ويعتقد أنه حين يكتب لها مثل هـــذه العبارة يستطيع أن يراها .

كما عثر فى جيبه على مفكرة كتب فى خانة « ٥ يناير » العبارة الآتية :

« يوم السبت ٥ يناير م . م . م . ع »

وكتب فى خانة ٦ يناير ما يلى :

« الساعة ٤ ريونى الجيزة ».

وقد فسر حسين العبارة الأولى فى بعض أقواله كما سيأتى فى حينه ، إذ قال إن الميمين الأولى والثانية معناها محمود يحيى مراد ، أما الميم الثالثة فمعناها « محمود الجوهرى » و « العين » معناها عمر حسين أبو على ، ولم يفسر العبارة الثانية .

وفى تلك الليلة عرض حسين توفيق على جميع الشهود الذين اشتركوا فى مطاردة القاتل ، فتعرف عليه البعض ولم يتعرف عليه البعض الآخر .

وقد ظل حسين وباقى المتهمين منكرين طوال المرحلة الأولى من التحقيق ... إلى أن كان يوم ١٠ يناير ، أى بعد بدء التحقيق بخمسة أيام ، ففى ذلك اليوم تقدم الأستاذ محمد صدقى البشبيشى وكيل نيابة مصر بخطاب إلى النائب العام قال إن حسين توفيق كتبه يبدى فيه رغبته فى الإدلاء بأقوال جديدة .

ونحن لا نريد أن نتعرض هنا لهذه الأقوال التى تقول النيابة عنها إنها اعترافات لحسين توفيق ولغيره من المتهمين ، ويقول المتهمون ومحاموهم ، إنها لم تقل ، وإن قيلت فقد قيلت تحت تأثير التهديد والتعذيب . وستأتى هذه الأقوال فى مرافعة النيابة ، ومرافعات الدفاع .

« أقيموا الحدود فى السفر والحضر ؛ على البعيد والقريب ،
ولا تبالوا فى الله لومة لائم »

حديث شريف

خطاب هام

وفى أثناء التحقيق تلقى يحيى مسعود بك الأفوكاتو العمومى خطابا على جانب كبير من الأهمية موقعاً عليه بامضاء « ص.ا » . ولذلك رأينا أن نثبت نصه فيما يلى وهو معنون باسم النائب العام :

« أرجو مخلصاً أن تتبع هذه المعلومات التى أستأذن فى تقديمها فى التحقيق الجارى »
« بشأن الاغتيال السياسى عموما ومصرع المرحوم أمين عثمان باشا على وجه خاص »
« وأؤكد أن هذه المعلومات أو بالأحرى الاستنتاجات من معلومات عابرة متفرقة »
« متباعدة لها من الأهمية ما يجعلها تهدى تماما لوضع اليد على الجناة » .

١ — « ليست الجريمة عابرة بل مدبرة تبعاً لخطة مرسومة فيما يبدو ، ولها ماض »
تاريخى يصعب معرفة الحقيقة بدون الإلمام به ولذلك أورده بتركيز كاف » .

(ا) « كان حزب مصر الفتاة نشطاً قبل الحرب وكان لفرق القمصان الخضراء »
« مهمة الاعتداء والقمع كما كان لمثيلاتها فى ألمانيا وغيرها »

(ب) « وكان الحزب يمرن أعضاء مختارين على استعمال المسدسات وغيرها »
« فى الصحراء »

(حـ) « وكان يشرف على التمرين شخص اسمه (مرزوق) لا أعرف بقية اسمه »
« لكنه هو الذى آوى عزيز المصرى باشا ، بعد محاولة طيرانه ، إنه هو المدرب »
« والمشرف »

(د) « وكان الحزب يمجد على ماهر باشا وعزيز المصرى باشا . تطالع صحفه »
« للتأكد والتنور » .

(هـ) « انقسم الحزب بعد الحرب تقريباً إلى قسمين ، أحدهما لأحمد حسين »
« والآخر لفتحى رضوان »

(و) « يضم قسم فتحى رضوان عصبة تلوذ بعزيز المصرى ومرزوق وسائر
« الجماعة ، هذه العصبة ترى أن سبب نكبة البلد زعماء الأحزاب ، تفكيرهم فردى
« إرهابى بحت ، ولذلك قررت اغتيال الزعماء — وأعلم أن قنبلة النحاس كانت
« منهم — الثلاثة — التى أشتبه فيها (الشاهد فى حادث القنبلة التى ألقيت فى شارع
« القصر العينى على النحاس باشا) وسبب نجاة النحاس باشا هو أن سيارته مرت
« قبل الترام ولم تقف كما توقع الجناة ، ولذلك أسرعوا بإلقاء القنبلة والقصد أن
« تصيب الزجاج من الخلف ولكن الله سلم »

(ز) « وفى قائمة الاغتيال النحاس (تعاد الكرة عليه) وأمين عثمان وعطاالله
« باشا رئيس الجيش ومعه ضباط كثيرين وغيرهم ممن لا أستطيع معرفتهم ، ولكن
« الثلاثة السابقين على التوالى وبهذا الترتيب وربما شملت القائمة السفير البريطانى » .

(ح) « البعض تهدد العضو المعهود له بالتنفيذ بالقتل أو بقتل أهله وأصحابه
« إذا لم ينفذ المهمة أو أفشى السر » .

٢ — « الجريمة سياسية فالتحقيق يجب أن يتناول المبادىء وهى إرجاع حالة
« الفساد للزعماء ولذلك كانت النتيجة وهى القضاء عليهم » .

٣ — « مما يقال فى بيئة الإجرام هذه إن فتحى رضوان بعيد عن حادث أمين
« عثمان ، أما حادث النحاس وغيره ، فلا أعلم لكن المجرمين من شيعته » .

٤ — « حادث المغفور له أحمد ماهر لا أعلم إذا كان مرتبطا بهذه الحوادث
« من عدمه » .

٥ — « وكذلك حادث اغتيال أفراد الحلفاء من الجنود »

« ملاحظات : طبعاً أعضاء العصابة أخفوا ما عندهم لأن المجرم المقبوض عليه
« منهم قطعاً وهو الفاعل قطعاً ! »

« يبدو أن للعصابة (شىء) فى المعادى أو حلوان . . بيت أحدهم - أو شىء
« من هذا . . ويبدو أن فى هذا من آثار الجريمة . على المحقق أن يرجع لهذا التاريخ
« من ملفات المباحث إن وجد ومن الصحف الخاصة بالحزب ، وعليه أن يتعرف
« هذا الخط الذى أوردته وأن يصبغ التحقيق بلونه الأصلى (السياسة) » .
« القنابل من الجيش المصرى .. عزيز المصرى أو أتباعه هم موردوها » .

« وبعد ، لا أستطيع أن أذكر اسمى لعدم الاطمئنان من ناحية ولأن هذا يحول »
« بينى وبين مواصلة تحرياتى ومتابعة أخبار الجناة من ناحية أخرى وسأوافيكم »
« بكل ما أحصل عليه » .

* * *

وقد سئل حسين توفيق عن رأيه فى هذا الخطاب فأجاب :

« ده لازم واحد وفدى اللى كتبه ، وده شىء طبيعى إنهم يعرفوا أن النحاس لازم تعاد الكرة عليه » .

وبعد ذلك بأيام صدرت جريدة « الأهرام » وفى إحدى صفحاتها هذا الإعلان الغريب :

« إلى ص . ا . خطابك وصل . اتصل بتليفون ٨٤٢٧٣ من الساعة الخامسة إلى السابعة مساء »

وكان هذا الإعلان مرسلا للجريدة من النيابة لكى يتصل بها مرسل الخطاب . .

وظل الأستاذ القاويش ينتظر المحادثة التليفونية بضعة أيام دون جدوى ، وبقى أمر هذا الخطاب ومرسله سراً مطوياً إلى الآن

وقد ظل التحقيق يدور فى تكتم شديد ، فلم يسمح للمحامين بالحضور عن المتهمين ، سواء فى أثناء التحقيق ، أوفى أثناء المعارضات ، فضج المحامون بالشكوى ، واحتجوا لدى وزير العدل والنائب العام على هذه التصرفات ووصفوها بأنها منافية للقانون وروح العدالة .

وقد تناول التحقيق عدداً كبيراً من الشخصيات المعروفة من بينها الفريق عزيز المصرى باشا .

« يظهر لى أن العدالة الحقيقية لم توجد حتى اليوم فى أى قانون من قوانين العالم ، وإنما تتفاضل القوانين فيما بينها بالعدالة النسبية » .

سعد زغلول

أقوال عزيز المصرى باشا

جاء القبض على الفريق عزيز المصرى باشا نتيجة لأقوال بعض المتهمين من أنهم كانوا يتصلون به للمساعدة فى تنفيذ أغراضهم . .

ولما كان لعزيز باشا ماض طويل فى الجهاد إبان تلقيه العلوم فى الكلية الحربية بتركيا ، وفى الحرب العالمية الأولى ، وكان فوق هذا رئيساً لهيئة أركان حرب الجيش المصرى ، فيحسن بنا أن نورد شيئاً من أقواله فى التحقيق .

فقد سئل عن مدى نشاطه السياسى فى العهد الأخير فأجاب :

— لم يكن لى منذ دخلت أرض مصر أى نشاط سياسى ، لأنى عدت اليها حوالى سنة ١٩٢٤ وكانت أحزابها مشكلة ولم أدخل فى حزب منها ، وكل الطبقات تشتغل بالسياسة وخصوصاً بعد الحرب ، وفى الانقلابات ، وأنا عند الكلام فى السياسة أبدى رأى كأى إنسان آخر .

وسأله المحامى العام : هل لك رأى معين فى الاتجاه السياسى الحالى ؟

— رأيى أولا إتمام دراساتى العالية باستنبول وبعد مشاهداتى لشئون الشرق المسمى بالشرق المتوسط . وتاريخ هذا الشرق وتفكيره وتكوين شعوبه يجعل أن أحسن فكرة لهذا الشرق أن نكون أمما متحدة ومستقلة فى شئونها الداخلية مع الاجتماع فى التجارة والسياسة الخارجية والدفاع . وهذه هى السياسة العملية حسب رأيى وما زلت على هذا الرأى الآن ، وليس هذا قاصراً على الأمم الإسلامية بل يشمل اليونان والبلغار والصرب ، وتركيا ، أى مجموعة أمم شرق البحر الأبيض المتوسط .

— وهل لك رأى خاص فى السياسة الداخلية لمصر ؟

— رأيى الخاص للسياسة الداخلية فى مصر نتيجة لهذا الرأى العام ويقضى

باستقلال مصر ، إذ لا يمكنها أن تكون عضواً حراً فى هذه المجموعة ، وهى فى حالة تشبه القاصر .

ـ هل لك نشاط عملى لتنفيذ هذه الآراء ؟

ـ لا ، كل آرائى أقولها شفهياً كما أقولها الآن وفى محاضرات فى الجامعة ، وفى المحال العامة وبين إخوانى .

ـ هل لك اجتماعات خاصة لإبداء هذه الآراء ؟

جـ ـ مع الأسف لم يحصل هذا بعد لأن هذا لا يفيد إلا إذا كان العدد وفيراً ، والفكرة انتشرت من نفسها نتيجة توسع الثقافة فى الشرق ، وقد بدأت تظهر تباشيرها بفكرة الجامعة العربية الحديثة .

ـ وهل فيما يختص بالاستقلال الداخلى ترى اتباع وسيلة معينة للوصول اليه ؟

ـ لا توجد فى رأيى وسيلة معينة للوصول إلى تكوين قومى أو فكرة سياسية ، وإنما هى الاستفادة من الظروف والأحوال ، بمعنى أن الرأى العالمى يدرك أن خير البشر إنما هو بالتعاون والاحترام المتبادل وعمل الخير المتقابل حتى تطمئن القلوب إلى بعضها فيسود الأمن .

ـ ألا يكون من رأيك تحبيذ وسائل العنف للوصول إلى تحقيق فكرتك فى الاستقلال الداخلى ؟

ـ كنت حبذتها وأنا شاب فى الثورة القومية العثمانية حين كنت ضابطاً فى الجيش العثمانى ، وكانت الثورة نتيجة عمل هذا الجيش ، ومع ذلك فلم يعرف عنى فى ذلك الوقت أنى سمحت لأحد إخوانى أن يقتل أى رجل حتى من الذين كنا نعتبرهم أعداء للوطن وكان منهم قائد الحامية التى كنت فيها ، وكانت حجتى أن هذا الرجل قليل الإدراك ، ولكن له ولد نابغ يدرس فى استنبول ، والولد هو المستقبل وقتل والده يضر بالمستقبل .

ـ وهل هذه هى آراؤك الحالية ؟

ـ وإلى أن أموت

وأجاب عن سؤال آخر أنه لم يجد فى مصر فرداً واحداً يؤمن إيمانا حقاً راسخاً بأى مبدأ من المبادىء العامة ، ولكنه وجد حباً شديدا للوطن ، وكراهية

للاحتلال ، وآمالا عالية للاستقلال ، ولم يجد برنامجاً أو شبه برنامج عملى للوصول أو لرسم طريق تصل به البلاد إلى تلك الأهداف .

وقال أيضاً إنه لم يجد طريقاً للإصلاح وللفوز بهذه الأهداف إلا طريقين وهما الصدق والعلم ، وإنه شهد انهيار دولة وهى الدولة العثمانية ويرى أن الاستناد إلى القوة لا يؤدى إلا إلى الانهيار وان أكبر سلاح هو المحبة بين الناس ، وأن القتل السياسى مثل حادث مقتل أمين عثمان باشا ، وإلقاء القنبلة على النحاس باشا وحادث المرحوم أحمد ماهر باشا ، إنما يرجعها إلى معاملة الإنجليز الخاطئة لمصر والحكم الاستعمارى ، لأنه يهيء أذهان الشبان الذين ليس لديهم من سنهم الصغيرة إلا العواطف كمحرك عنيف مما يدفعهم إلى مثل هذه الأعمال .

ونفى عزيز باشا اتصاله بأية جمعية سياسية أو أى أحد من المتهمين .

ورد على سؤال آخر بأنه يعرف أنور السادات وأنه كان معجباً به عندما كان رئيساً للجيش ، وكان أنور هذا ضابطا فى سلاح الإشارة ، وبعد خروج عزيز باشا من الجيش ظل أنور يتردد عليه ويزوره فى بيته فى الأعياد ، وكان هو السبب فى اعتقال عزيز باشا ، وأن أنور وحسن عزت طردا من الجيش لاتصالهما بجاسوس ألمانى ، وأنه لا يعرف شيئا عن ميولهما السياسية .

وقد أدلى عزيز باشا بأقواله هذه فى يوم ٢١ يناير أمام الأفوكاتو العمومى يحيى مسعود بك ، وظل معتقلا إلى أن أفرج عنه فى المعارضة .

وقد بدأت هذه القضية بمتهمين هما حسين توفيق ، وأخوه سعيد توفيق . . ووصلت إلى أكثر من خمسين متهما . أما الآن ففيها ٢٦ متهما وهم :

« لا تظنن بكلمة خرجت من أحد سوءا ، وأنت تجد لها فى الخير محتملا »
الإمام على

ملامح عن المتهمين

١ — حسين توفيق أحمد

شاب يناهز العشرين ، وهو نجل توفيق أحمد باشا وكيل وزارة الدفاع ، بدأ حياته الدراسية فى مدرسة الفرير بباب اللوق ثم فى سان مارك ، ثم فى الفرير بالخرنفش ثم فى فؤاد الأول الثانوية .

وقد نسب اليه أنه فى مساء ٥ يناير سنة ١٩٤٦ قتل أمين عثمان باشا عمداً ومع سبق الإصرار بأن بيت النية على قتله ، وأعد لذلك مسدساً وقنبلة يدوية .

وشرع فى قتل بعض الأشخاص بأن ألقى نحوهم قنبلة يدوية بقصد قتل من كانوا يقتفون أثره لاعتقاله عقب ارتكاب جريمته .

وشرع فى قتل رفعة مصطفى النحاس باشا عمداً ومع سبق الإصرار والترصد بأن أعد لذلك مسدساً وقنبلتين يدويتين وترصد بهما للمجنى عليه فى طريقه بين منزله ودار النادى السعدى .

وشرع في قتل بعض الأشخاص عندما ألقى القنبلة على سيارة رفعة النحاس باشا ، فأصابتهم شظاياها بجراح مختلفة .

واشترك مع بعض المتهمين فى اتفاق جنائى الغرض منه قتل النحاس باشا .

وشرع مع آخر فى قتل الأومباشى البريطانى ميللر ، وأعد كل منهما مسدسا واستقلا سيارة للبحث عن ضالتهما حتى التقيا بالمجنى عليه فأطلق عليه كل منهما بضع طلقات نارية قاصدين قتله .

وشرع فى قتل الأومباشى يونج ، بأن أعد مسدساً واستقل دراجة وطاف بها

فى مساء ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٥ فى طرقات مصر الجديدة يبحث عن فريسته حتى ظفر بالمجنى عليه ، فأطلق عليه بضع طلقات نارية أصابه بعضها .

واشترك مع بعض المتهمين فى خلال سنوات ١٩٤٤ و١٩٤٥ و١٩٤٦ فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جنايات قتل بأن اتحدوا على قتل رجال الجيش البريطانى وفريق من رجالات مصر .

ووضع فى ليلة ١٤ يوليو سنة ١٩٤١ النار عمداً فى مدرسة القنصلية البريطانية بالمعادى بأن سكب بترولا على باب المدرسة وأشعل فيه النار .

ووضع مع آخر فى ليلة ١٢ يوليو سنة ١٩٤١ النار عمداً فى جراج ملحق بمنزل مستر « جراهام » بالمعادى بأن أشعلا النار فى سيارة مستر شنتون .

واشترك مع آخرين من المتهمين خلال سنة ١٩٤٢ فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جنايات قتل وسرقة بإكراه بأن اتحدوا واتفقوا على قتل رجال الجيش البريطانى وسرقة أسلحته .

وشرع مع بعض المتهمين فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٦ فى سرقة مسدس الكونستابل فؤاد محمد حسن بطريق الإكراه بأن اعتدوا عليه فى غرفتهم بسجن الأجانب بالضرب.

٢ — محمود يحيى مراد

شاب فى الحادية والعشرين من عمره ، وهو نجل على مراد بك الخبير ، بدأ حياته الدراسية فى مدرسة الزيتون الابتدائية ، ثم فى القبة الثانوية ، ثم فى كلية الهندسة بجامعة فؤاد الأول ولم يتخرج بعد .

ومما يذكر أن أباه كان قد اتهم فى شبابه فى قضية الوردانى ، وقرر قاضى الإحالة يومئذ أن لا وجه لإقامة الدعوى .

وقد اتهمته النيابة بالاشتراك مع آخرين فى قتل أمين عثمان باشا بأن وقف إلى جوار حسين توفيق فى أثناء ارتكاب الحادث مسلحاً بمسدس لحمايته وشد أزره .

واشترك مع آخرين فى اغتيال النحاس باشا .

واشترك مع آخرين فى قتل وكيل الأومباشى البريطانى ميللر .

واشترك مع ثلاثة وعشرين متهما فى اتفاق جنائى الغرض منه قتل رجال الجيش البريطانى وفريق من رجالات مصر .

٣ ــ محمد أحمد الجوهرى

عمره ١٨ سنة ، بدأ حياته الدراسية بمدرسة بنها الابتدائية ، ثم فى مدرسة فؤاد الأول الثانوية ، ونسب اليه الاشتراك فى قتل أمين عثمان باشا وفى الشروع فى قتل الذين كانوا يطاردون المتهم الأول .

واتفق مع الأول وآخرين اتفاقا جنائياً على قتل رفعة النحاس باشا ، وعلى قتل بعض الأشخاص حين ألقيت القنبلة على سيارة النحاس باشا .

واشترك مع آخرين فى اتفاق جنائى الغرض منه قتل الإنجليز وبعض المصريين فى حادث سجن الأجانب .

٤ ــ عمر حسين أبو على

عمره ٢٤ سنة ، مدرس بمدرسة الأمير عمر طوسون الابتدائية الأهلية بشبرا . بدأ حياته الدراسية بمدرسة سعيد باشا الابتدائية بالاسكندرية ثم بالرمل الثانوية ، ثم بالهندسة التطبيقية العليا .

واتهمته النيابة بالاشتراك فى قتل أمين عثمان باشا بطريق الاتفاق والمساعدة ، وفى الشروع فى قتل الذين كانوا يطاردون المتهم الأول ، وفى قتل رفعة النحاس باشا ، واشترك فى قتل الأومباشى يونج .

٥ ــ السيد عبد العزيز خميس

عمره ١٩ سنة ، بدأ حياته فى مدرسة المنصورة الابتدائية ثم فى السعيدية الثانوية وهو الآن فى كلية الآداب بجامعة فؤاد .

واتهم بالاشتراك فى قتل أمين عثمان باشا ، واشترك فى الاتفاق الجنائى على قتل رفعة النحاس باشا ، وقتل الجنود البريطانيين وبعض المصريين .

٦ ــ محجوب على محجوب

عمره ١٧ سنة ، حصل على شهادة الدراسة الابتدائية من مدرسة الجيزة ، ثم التحق بالسعيدية .

واتهم بالاشتراك فى الجريمتين الأولى والثانية ، والاتفاق الجنائى على قتل رفعة مصطفى النحاس باشا ، وقتل الجنود البريطانيين وبعض المصريين .

٧ ــ محمد أنور السادات

عمره ٢٧ سنة .. كان فى مدرسة الجامعة الابتدائية بالزيتون ثم فؤاد الأول

الثانوية ثم الكلية الحربية وتخرج والتحق بالجيش ثم فصل من عمله فى سنة ١٩٤٢ ثم اعتقل فى معتقل الزيتون وتمكن من الهرب . واتهمته النيابة بالاشتراك فى قتل النحاس باشا ، والاتفاق الجنائى على قتل أمين عثمان باشا ، والجنود البريطانيين .

٨ — محمد ابراهيم كامل .

عمره ٢٧ سنة ، تخرج فى كلية الحقوق فى أثناء نظر القضية واشتغل محاميا . وهو نجل المرحوم أحمد كامل بك المستشار بمحكمة الاستئناف ، وقد استقال عقب الحادث ، واشتغل محاميا وكان يحضر عن ابنه .

وقد اتهمته النيابة بنفس التهم الموجهة إلى زميله السابق ، واشترك فى حادث وضع النار عمداً فى دار القنصلية البريطانية .

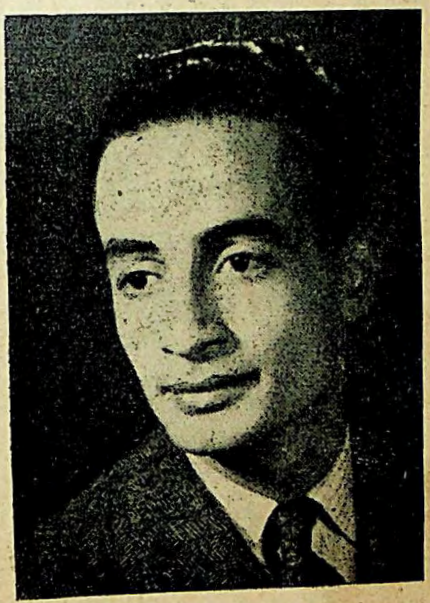

٩ — سعد الدين كامل

عمره ٢١ سنة ، محام . . وهو متهم بالتهم الموجهة إلى زميليه السابقين .

١٠ — محمد محمود كريم

عمره ٢١ سنة ، كان فى مدرسة قنا الابتدائية ثم فى أسوان الثانوية ثم فى الخديوية ثم فى كلية الهندسة .

واتهم بالاتفاق الجنائى على قتل أمين عثمان باشا ورفعة النحاس باشا ، والجنود البريطانيين وبعض الجنود المصريين .

١١ — نجيب حسين فخرى

عمره ٢١ سنة ، طالب بمعهد العلوم المالية والتجارية ، وكان فى كلية فكتوريا . وهو نجل حسين فخرى بك المستشار السابق .

واتهم بالاتفاق الجنائى على قتل أمين عثمان باشا ورفعة النحاس باشا والجنود البريطانيين، وبعض المصريين .

١٢ — مدحت حسين فخرى

عمره ١٨ سنة ، طالب بالسعيدية الثانوية، وكان فى المنيرة ثم فى مصر الجديدة ، ثم فى الناصرية الابتدائية . وهو نجل حسين فخرى بك وشقيق نجيب فخرى المتهم العاشر .

واتهم بالاتفاق الجنائى على قتل النحاس باشا والجنود البريطانيين وبعض المصريين وحادث سجن الأجانب ، والاشتراك فى قتل الأومباشى البريطانى ميللر .

١٣ — سعيد توفيق احمد

عمره ١٦ سنة ، طالب بمدرسة فؤاد الأول الثانوية ، وهو شقيق المتهم الأول حسين توفيق . اتهم بالاتفاق الجنائى على قتل النحاس باشا ، والاشترك فى قتل الأومباشى ميللر ، وفى الاتفاق الجنائى على قتل الجنود البريطانيين وبعض المصريين ، وبالاشتراك فى حادث سجن الأجانب .

١٤ ــ مجدى عبد العزيز أبو سعده

عمره ١٨ سنة ، طالب بكلية الزراعة ، وكان فى مدرسة المنصورة الابتدائية والسعيدية . . وهو نجل عبد العزيز أبو سعده بك عضو مجلس النواب .

واتهم بالاتفاق الجنائى على قتل النحاس باشا ، والجنود البريطانيين ، وبعض المصريين .

١٥ ــ أحمد وسيم خالد

عمره ١٦ سنة ، طالب بالسعيدية الثانوية ، وهو نجل الأستاذ محمد خالد صاحب جريدة الدستور .

واتهم فى حادث الهرم بأنه شرع فى قتل محمد ممدوح الشلقانى افندى ، وبالاتفاق الجنائى على ارتكاب جنايات القتل وسرقة الأسلحة .

١٦ ــ مصطفى كمال حبيشة

عمره ١٦ سنة ، طالب بالسعيدية ، وهو نجل على كمال حبيشة بك المحامى ووكيل وزارة الداخلية سابقا .

واتهم فى حادث الهرم أيضا وبالاتفاق الجنائى على القتل .

١٧ ــ محمد على خليفة

عمره ٢١ سنة، طالب بكلية الهندسة بجامعة فؤاد الأول ، واتهم بالاتفاق الجنائى على القتل .

١٨ ــ محمد عبد الفتاح الشافعى

عمره ٢٣ سنة طالب بكلية الهندسة بجامعة فؤاد .

اتهم بالاتفاق الجنائى على القتل .

١٩ ــ عباس محمود مرشدى

طالب بكلية الهندسة بجامعة فؤاد وعمره ٢١ سنة . وهو نجل ناظر مدرسة الخديو اسماعيل .

٢٠ ــ على عزيز دياب

عمره ١٩ سنة ، طالب بالقبة الثانوية ، وكان بمدرسة الزيتون الابتدائية ، وهو نجل مفتش بوزارة المعارف .

٢١ ــ أحمد خيرى عباس

عمره ١٩ سنة طالب بكلية الهندسة بجامعة فاروق وكان بالسعيدية الثانوية .

واتهم بالتهمة السابقة ، وفى حادث سجن الأجانب .

٢٢ ــ أحمد محمد خليل الحلوانى

عمره ١٩ سنة طالب بالمعلمين العليا ، وكان فى مدرسة فؤاد الأول الثانوية .

واتهم بالتهمة السابقة .

٢٣ ــ كامل محمد ابراهيم الواحى

عمره ١٩ سنة طالب بمدرسة فؤاد الأول الثانوية

اتهم بالتهمة نفسها .

٢٤ ــ عبد الهادى محمد مسعود

عمره ٢١ سنة ، تخرج فى كلية الآداب ، واشتغل مدرساً .

واتهم بالتهمة ذاتها .

٢٥ ــ جول اسود نعيم

عمره ٢٠ سنة ، كان بمدرسة الفرير ، وتوظف بشركة الهواء السائل .

واتهم بالتهمة السابقة .

٢٦ ــ أنور فائق جرجس

عمره ٢٢ سنة ، كان فى الفرير بالخرنفش ثم التحق بمعهد ماركونى للاسلكى ثم تطوع فى الجيش البريطانى ، واشترك فى موقعة العلمين فى الحرب الثانية ، وهو الآن يتجر فى أجهزة الراديو ويقوم بإصلاحها .

وقد اتهم بأنه هو وحسين توفيق وضعا النار عمداً فى سيارة مستر شنتون .

***

وقد استغرق التحقيق فى هذه القضية قرابة الشهرين ، وساهم فيها عبد الرحمن الطوير باشا النائب العام السابق ، ويحيى مسعود بك الأفوكاتو العمومى السابق ، وعبد الرحمن الرافعى بك رئيس نيابة مصر ، وقد عين بعد ذلك محاميا عاما .. والأستاذ محمد كامل القاويش ، وقد عين بعد تنحيته عن كرسى الاتهام ، مفتشا فى النيابات .. والأستاذ عبد الرحمن يوسف ، وكيل أول نيابة مصر ، وقد انتقل إلى الرفيق الأعلى قبل أن يترافع فى القضية .. ومحمد صدقى البشبيشى من وكلاء نيابة مصر ، وقد سمعت شهادته فى الجلسات السرية : عن واقعة إدلاء حسين توفيق باعترافه وكتابته هذا الاعتراف وتسليمه له لإبلاغه إلى النائب العام .. وأخيرا الأستاذ حسن أنور حبيب الذى عهدت اليه المرافعة فى القضية بعد وفاة المرحوم الأستاذ عبد الرحمن يوسف .

وساهم فيها من رجال القسم السياسى القائمقام محمد ابراهيم إمام بك ، والصاغات محمد الجزار ، ومحمد توفيق السعيد ، وكمال عبد المنعم ومحمد على صالح ، وعبد المجيد العشرى ، تحت إشراف الأميرالاى احمد طلعت بك رئيس القسم السياسى ، واللواء سليم زكى باشا حكمدار بوليس القاهرة ..

تقرير آخر

جلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٤٧

كانت هذه أولى الجلسات أمام محكمة الجنايات وقد عقدت برياسة صاحب العزة عبد اللطيف محمد بك ، وعضوية صاحبي العزة محمد صادق حمدى بك ، وابراهيم خليل بك ، ومثل النيابة الأستاذ محمد كامل القاويش ، وتولى سكرتيرية الجلسة محمود احمد الجمال افندى ومحمد حسن النجار افندى.

***

وفى هذه الجلسة لاحظت المحكمة أن الدفاع قال أمام حضرة قاضى الإحالة إن المتهم الأول غير مسئول عن أعماله . وتساءل هلا يزال الدفاع مصراً على هذا الدفع. فرد الأستاذ احمد رشدى المحامى عن حسين توفيق أحمد قائلا إنه متمسك بهذا الدفع عند نظر القضية .

***

وبعد ذلك قررت المحكمة تأجيل القضية للاستعداد بناء على طلب الدفاع لدور أبريل ليوم يحدد فيما بعد ، وإحالة المتهم الأول حسين توفيق احمد إلى مدير قسم الأمراض العقلية لفحص قواه العقلية لمعرفة ما إذا كان يعتبر مسئولا وقت ارتكاب الجرائم المتهم بها ، وحالته العقلية الآن .

ونقل حسين توفيق بعد ذلك إلى مستشفى الأمراض العقلية حيث وضع تحت الفحص والاختبار فترة من الوقت ، ثم أعيد إلى السجن ، وقدم مدير المستشفى للمحكمة تقريراً مطولا عن حالته .

BIRZEIT UNIVERSITY

فى مستشفى الأمراض العقلية

جلسة ١٦ ابريل .

وحددت المحكمة هذا اليوم لنظر القضية ، وتناقشت مع الدفاع فى تقرير مدير مستشفى الأمراض العقلية ، وقال الأستاذ رشدى المحامى عن حسين توفيق إنه ليس اختصاصياً فى هذا البحث ولذا فهو لم يفهم التقرير الذى قدمه مدير مستشفى الأمراض العقلية ، ويريد أن يدرسه مع أطباء فنيين ... وقد رأت المحكمة فى هذه الجلسة ندب ثلاثة من الأطباء لإعادة فحص حسين توفيق . وهم الدكتور أحمد حسين سامى بك كبير الأطباء الشرعيين ، والدكتوران محمد محمد عمارة أستاذ الطب الشرعى بكلية الطب بجامعة فؤاد ، ويوسف بدر الدين أستاذ الطب الشرعى بكلية الطب بجامعة فاروق .

وقدم هؤلاء تقاريرهم ، وكان الأستاذ أحمد رشدى قد قدم كذلك تقرير استشارياً من طبيب إخصائى فى حالة « السيكوباتيه » التى وصف بها المتهم فى تقارير هؤلاء الأطباء ، وهو الدكتور صبرى جرجس . وذلك فى جلسة ١٧ سبتمبر . ثم تأجلت القضية لبحث هذه التقارير ، ونظر القضية إلى جلسة ١٦ نوفمبر ، وفى هذا اليوم توفى ابن شقيقة رئيس الجلسة فتأجلت إلى ١٩ نوفمبر ، وفى هذه الجلسة طلب المحامون التأجيل مرة أخرى للاستعداد . فتأجلت إلى جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٤٧ .

« ولو أن الباطل خلص من مزاج الحق لم يخف على المرتادين ،
ولو أن الحق خلص من الباطل انقطعت عنه ألسنة المعاندين »

الإمام على

بدء المحاكمة

وهكذا ظلت هذه القضية التاريخية الكبرى ، منذ انتهاء التحقيق فى شهر مارس سنة ١٩٤٦ ، تتداول فى الجلسات أمام قاضى الإحالة ، ومحكمة الجنايات ، وتتأجل من جلسة إلى جلسة ، وتنحى عن نظرها صاحب العزة حسن فهمى بسيونى بك رئيس دائرة الجنايات ، لأنه سبق أن أبدى رأيه فى إحدى التهم المنسوبة لبعض المتهمين، عندما كان رئيساً للنيابة .. إلى أن أحيلت إلى دائرة عبد اللطيف محمد بك ، وكان قد استخار الله فى نظرها ، لأن محامياً ممن حضروا عن بعض المتهمين أمام قاضى الإحالة يمت له بصلة القرابة .

ويمكن القول بعد كل هذا ، إن جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٤٧ كانت تعتبر بدء المحاكمة الحقيقية لهؤلاء المتهمين... أى بعد عام من اغتيال المرحوم أمين عثمان باشا فى ٥ يناير .

وفى هذه الأثناء نشرت بعض الصحف كلاما كثيراً عن القضية مما اضطر المحكمة فى جلسة أول ديسمبر إلى أن تصرح هذا التصريح :

« قبل نظر الدعوى أحب أن ألفت النظر إلى أنه سبق أن أعلنت المحكمة اعتراضها واستنكارها لتناول الصحف موضوع القضايا المطروحة بما قد يحمل على محاولة التأثير على القضاء .

ومع أن المحكمة لا يناالها أى مؤثر ولا تصغى بأذنها إلا إلى مايثار فى الجلسة وعلى لسان الدفاع والمتهمين ، فإنها تنوه عن ذلك وتحيط رجال الصحافة علماً بذلك وأن القانون نفسه يحظره . وتوجه المحكمة نظر النيابة أن تتخذ اللازم لكيلا يتكرر ذلك وإلى أن من يخالف ذلك يعرض نفسه للعقابة طبقاً لنص المادة ١٨٧ عقوبات».

وفى هذه الجلسة طلب توفيق دوس باشا الاستغناء عن سماع بعض الشهود

يبدو رئيس المحكمة مستغرقا فى التفكير ويظهر عضو اليمين مستوعبا لما يقال

حرصاً على وقت المحامين والمحكمة . ولكن الأستاذ محمد لطفى جمعه عارض فى هذا الطلب وأصر على سماع جميع الشهود .

وطلب الأستاذ حماده الناحل سماع أقوال كل من رفعة على ماهر باشا ودولة اسماعيل صدقى باشا ومعالى ابراهيم عبد الهادى باشا ، وسعادة عبد الرحمن الطويرباشا النائب العام ، الذى كان قد استقال بعد الانتهاء من تحقيق القضية ، والأستاذ محمد صدقى البشبيشى أحد وكلاء نيابة مصر الذين تولوا جزءا من التحقيق .

كما طلب ضم بعض الأوراق والتحقيقات التى يرى ضرورة ضمها ، وأهمها دفتر أحوال سجن الأجانب .

وطلب الأستاذ فتحى رضوان سماع شهادة عبد الرحمن الطوير باشا ودولة حسين سرى باشا وحافظ رمضان باشا والضابط محمد وحيد سنجر من ضباط سجن الأجانب ، كما طلب ضم القضية التى اتهم فيها الأستاذ محمد كامل الدماطى . وكان من شهود هذه القضية المرحوم أحمد ماهر باشا .

وطلب الدكتور زهير جرانه سماع شهادة الأساتذة جلال الدين الحمامصى رئيس تحرير جريدة الزمان ، ومدنى حزين ، ومحسن فاضل ، وحسن جعفر .

كما طلب ضم تحقيق حادث سقوط طائرة عزيز المصرى باشا ومسألة ضبط الجواسيس الألمان فى عوامة فى النيل.

أما الأستاذ عبد المجيد الشرقاوى فقد طلب سماع شهادة عبد العزيز أبو سعدة بك والترزى سيد على ..

وطلب الأستاذ محمد شوكت التونى سماع شهادة عبد الله النجومى باشا .

وطلب الأستاذ على أيوب ضم كشف بالقضايا السياسية التى شملها قانون العفو العام الذى صدر فى سنة ١٩٣٥ فى عهد حكومة رفعة مصطفى النحاس باشا ، وفى سنة ١٩٤٢ فى عهد رفعته أيضاً .

وعاد الأستاذ حماده الناحل يطلب ضم ملف قضية خاصة باعتقال شخصين وإبعادهما إلى جبل الطور بأمر من أمين عثمان باشا عندما كان وزيراً للمالية .

وبعد أن انتهى المحامون من طلباتهم أخذت المحكمة فى استجواب المتهمين واحداً واحداً .

فريق من المتهمين يتسامرون مع محاميه وقد أشير بعلامة (X) إلى حسين توفيق وظهر الى يمينه محمود كريم

وهنا وقف المتهم أحمد خيري عباس يناقش الشاهد

وقد أنكروا جميعاً التهم التى نسبت اليهم ، وأنكر بعضهم الأقوال الأولى التى جاءت فى التحقيق ، وتركوا للدفاع مهمة الإجابة عنهم .

ومما قاله حسين توفيق أحمد « لا كلام عندى ، وكل كلامى سيتناوله الدفاع عنى » .

وقال عمر حسين أبو على :

« لم يحصل شىء من ذلك مطلقاً وأقوالى فى التحقيق أملتها النيابة على بتأثير وتعذيب وتهديد ، وقد ذكرت أمام قاضى الإحالة بعض التعذيبات التى وقعت على » .

وسألته المحكمة :

ـــ توجد لك اعترافات مطولة فى التحقيق فما قولك عنها ؟

ـــ أخذت هذه الاعترافات بطريق التهديد والتعذيب ، وكان سيف التهديد مسلطا فوق عنقى ، وهددونى بالتعذيب إن عدلت عن الاعترافات .

وقال السيد عبد العزيز خميس إن كل الاعترافات المنسوبة له حصلت تحت ضغط الأستاذ القاويش وأساليب معيبة .

وقال أنور السادات إن كل ما ورد فى التحقيقات باطل ومن تلفيق البوليس ، وأما عن النيابة فلا يدرى إن كانت على علم بهذا التلفيق أم لا .

وقال مدحت حسين فخرى إن الكلام المكتوب فى التحقيق أملاه عليه القاويش افندى ، وانه وقع على المحضر تحت تأثيرات .

أما سعيد توفيق فقد عزا أقواله إلى تأثير أخيه حسين توفيق عليه ، وأن حسيناً والاستاذ القاويش طبخا معاً هذه الاعترافات التى أدلى بها . فقد قال له أخوه إنه إذا لم يعترف فسيشنق هو ـــ أى حسين ـــ فتأثر لذلك وأدلى بالأقوال التى ذكرها فى التحقيق .

وبعد انتهاء المحكمة من استجواب المتهمين ، طلب الأستاذ حمادة الناحل إخراج توفيق أحمد باشا والد حسين توفيق من قاعة الجلسة فقد يحتاج الدفاع لسماع أقواله عن أشياء لم تذكر فى التحقيق .

بطلان الإجراءات

وقال الأستاذ فتحى رضوان إننا سبق أن دفعنا ببطلان الإجراءات إطلاقا، وذلك أمام قاضى الإحالة ونحن نتمسك بهذا الدفع.

الشاهد الأول

جاء هذا الشاهد — وهو عبد العزيز الشافعى أفندى — ليقول إنه كان عضواً فى رابطة النهضة التى يرأسها أمين عثمان باشا ويتردد على النادى كل يوم سبت وثلاثاء ويتناقش مع الحاضرين فى الحالة السياسية وفى برنامج الرابطة الذى وضعه أمين باشا، وإنه ذهب يوم السبت — وهو يوم الحادث — فى نحو الساعة السادسة مساء، وفيما هو صاعد إلى النادى شاهد حسين توفيق ومعه شاب أقصر منه، واقفين بجانب شجرة على باب النادى، فصعد ثم سمع وهو فى النادى صوت الرصاص فنزل فوجد أمين باشا مصابا بالرصاص فوق السلم، وشخصاً يسنده، فسأل أمين باشا عما به فقال: «انضربت بالنار روح بلغ النيابة». فذهب وأبلغ البوليس تليفونياً. ثم عاد ثانية فوجد أمين باشا قد نقل إلى مكتب الأستاذ الشلقانى، ثم نزل إلى الشارع ليرى حسين توفيق ومن كان معه فلم يجد لهما أثراً، فشك فى الأمر إذ أنه سبق أن رآه قبل هذه المرة أربع مرات فى نفس المكان.

وقال عن سبب تعرفه بحسين توفيق إنه كان يشتغل مهندساً بوزارة المواصلات وكان مكتبه بجوار مكتب سامى توفيق ابن عم حسين، وكان حسين يحضر لزيارة قريبه وهناك تعرف به وأن سامى كان يقول له إن حسين «مغلب أبوه» ولا يريد أن يبقى فى أية مدرسة وهم يعتزمون إلحاقه بمدرسة اللاسلكى، وإنه دائماً يحمل مسدسات وقنابل ويتشاجر مع الانجليز.

ولما سئل الشاهد عن سبب انخراطه فى هذه الرابطة أجاب أنه رأى أن برنامجها يتضمن مشروعات إصلاحية، وأن الرابطة تضم جميع الأحزاب، الوفدى والسعدى والدستورى.

وهنا علق أحد المتهمين ضاحكا: « وانجلين» وأمن الشاهد على هذا ،فأثار الدفاع هذه النقطة وتساءل : هل يضم النادى انجليزاً حقاً ؟ فرد الشاهد قائلا : إنه إنما كان يجارى المتهم فى تهكمه .

وأخذ الشاهد يجيب عن أسئلة الدفاع التى تلقى عليه من هنا وهناك فقال إنه لم تكن بينه وبين توفيق أحمد باشا والد حسين أية ضغينة، وليس من المعقول أن توجد مثل هذه الضغينة بين موظف صغير ووكيل وزارة ، وإنه لم يحاول أن يحمى حسين عند ما كان يراه واقفاً بالقرب من النادى وأن وقوفه هذا لم يثر شكوكه إذ لم يدر بخلده أنه ينوى ارتكاب جريمة .

وأجاب عن سؤال آخر ، أنه لم يكن للرابطة برنامج ولا غرض سياسى ، وإنما كان غرضها هو إصلاح المعيشة وتحسين حال الفلاح ورفع مستوى العمال وليس لها قانون مطبوع ، وإنما كان هناك مشروع قانون تحت البحث والطبع .

وسئل هل حقيقة — كما قال أحد المتهمين — ان أمين باشا كان يرى انه يستطيع أن يحصل على حقوق مصر من انجلترا أكثر من غيره لأنه معروف عند بريطانيا وأنه صديق لها .

فأجاب بأنه لم يسمع شيئاً من ذلك .

وناقشه الدفاع طويلا فى أوصاف الشخص الذى كان مع حسين توفيق وقت الحادث، وماذا كان يرتدى الاثنان ومالون ملابسهما؟ فقال إنه لا يذكر لون ثيابهما ، وأنه أبلغ البوليس قبل أن تعلن الحكومة الجائزة المالية التى وعدت بمنحها من يدلى بمعلومات تؤدى لمعرفة الجناة وقدرها ثلاثة آلاف جنيه

وقال عن نقله للأرياف إنه لا يعرف السبب ،وانه استقال قبل تنفيذ أمر النقل الذى أصدره توفيق أحمد باشا واشتغل فى شركة ثلج ، وإنه لم يفكر فى العودة إلى الوزارة ولم يسع لذلك ونفى اشتغاله بالبوليس السياسى .

وقال رداً على سؤال: بأن أنور السادات كلفه مرة إصلاح سيارة له فى أثناء اعتقاله حيث حضر اليه فى جراجه برفقة حارسه. وطلب اليه إصلاح سيارات نقل يملكها .

شهود آخرون

وانسحب هذا الشاهد بعد تأديته الشهادة وجاء بعده عدد من الشهود الذين اشتركوا في مطاردة المتهم ومنهم أبو بكر فهمى افندى الضابط بسلاح الطيران ، ومؤدى شهادته أنه كان يسير مع صديقه حسن محمود بالقرب من النادى وشاهد أمين باشا عثمان وهو يدخل النادى وفى يده سلسلة يعبث بها فلفت نظر صديقه اليه قائلا: « هذا هو أمين عثمان باشا » ولم يلبث قليلا حتى سمع صوت الرصاص فقال لزميله لقد قتل أمين عثمان باشا ، ثم شاهد القاتل يخرج ويداه فى جيبه فأسر إلى صديقه قائلا « يظهر ان هذا هو القاتل » وعلق على ذلك قائلا: إنه استنتج هذا كله من صوت الرصاص ومن خروج الشاب بهذه الحالة، وقد تعرف عليه فى أثناء عملية العرض التى أجرتها النيابة ، وهو حسين توفيق

وأجاب عن أسئلة الدفاع: انه لم يكن يعرف حسين توفيق من قبل ولم يره إلا يوم الحادث وتحقق من شكله عندما عرض عليه وتعرف عليه فى الحال.

ورد على سؤال آخر بأنه لم يشأ أن يدخل العمارة عقب سماعه صوت الرصاص قائلا « أدخل ليه ده أمين عثمان بتاع سنة ١٩٤٢ ، ولما سمعت الرصاص عرفت أنه قتل » .

وتلاه محمود عادل الكاشف افندى المفتش بمصلحة السكة الحديدية، وقال إنه كان فى طريقه إلى قهوة نيوبار عندما شاهد جمعاً من الناس يطاردون شخصاً كان يطلق الرصاص ، ثم سمع صوت انفجار شديد من ناحية ميدان الأوبرا ، فذهب يستطلع الأمر، فعرف أن هذا الشخص المطارد ألقى قنبلة وقد تعرف عليه فى التحقيق وهو حسين توفيق .

ولم تخرج شهادة باقى الشهود الذين شهدوا هذه المطاردة عن شهادة هذين الشخصين غير أن بعضهم لم يستطع أن يميز شكل القاتل ولم يتعرف على المتهم حسين توفيق حين عرض على هذا البعض .

فلسطين الشهيدة

جلسة ٢ ديسمبر

كان شهود هذه الجلسة هم أولئك الذين أصيبوا فى حادث إلقاء القنبلة على سيارة رفعة النحاس باشا ، ولم تخرج شهادتهم عن أنهم لم يروا شيئا سوى أنهم سمعوا صوت انفجار شديد ، ثم تبينوا إصاباتهم .

وفى هذه الجلسة أثار الأستاذ زكى العربى المحامى — على إثر انعقادها — مسألة فلسطين فقال :

للمحاماة اليوم كلمة يجب أن نقولها قبل البدء فى نظر القضية ، فقد شرفنى زملائى ووكلوا إلى أن ألقى كلمة عن فلسطين :

تشغل الرأى العام الآن يا حضرات المستشارين مسألة تخص العدالة فى الصميم ، فلا عجب أن يأتى ذكرها فى مجلس العدل ، فالرجل العادل ، عادل فى قوله وعادل فى فعله وعادل فى سياسته . وفلسطين التى قضى فيها قضاء مجحف متحيز ظالم بخلاف ما يقضى به العدل والانصاف؟ لها كلمة تقولها فى مجلس العدل . وليس عجيبا أن أكون أنا البادىء بهذه الكلمة ، وفى اعتقادى أن اليهود فى فلسطين وفى خارج فلسطين هم أول من أصيب بالسهم فى الصميم ، فلأول مرة فى التاريخ تقوم دولة على أساس من الدين وحده ، ويجب أن يزول مثل هذا الشذوذ . وعما قريب ستبرز مسألة لها أهمية خاصة لا تزول إلا بزوال هذا الشذوذ ، وهذه المشكلة أن فى فلسطين أقل من نصف مليون من اليهود وهو عشر معشار اليهود خارجها ، فهل يكون اليهود خارج فلسطين منتمين لهذه الدولة اليهودية أم يكونون تابعين للدولة التى أقاموا فيها وأقام فيها آباؤهم وأجدادهم من قبل ؟ ولا خلاف فى أن كل يهودى مهما يكن مقامه هو فرد من أفراد الأمة التى يقيم فيها ، له ما لهم وعليه ما عليهم . وعلى هـذا الوضع تستقيم الأمور .

بلغت الأمور خطرا عظيما وأصبحنا فى يوم لا يعلم غده ، وإن اليهود المصريين لم كلمة ممثلة فى شخصى فى ساحة العدل ، وهى أنهم مع هذه الأمة المصرية ، بل مع العروبة جميعا صفاً واحدا ، ولست أدرى فرقاً بين اليهودى المصرى ، والقبطى المصرى ، والمسلم المصرى ، كلهم فى هذا الوطن سواء ، وكلهم يشعر بشعور واحد ويتحرك حركة واحدة ، فإن كانت هذه الحركة تتطلب جهادا فاليهودى المصرى أول المجاهدين . لا ولاء لليهودى المصرى إلا للملك ولا وطن له إلا مصر ، وهذا عهد مبذول لا يمكن أن يتحول عنه إلا كل خائن .

كلمة المسيحى

ثم أعقبه الأستاذ وهيب دوس بك وقال : إن ما قاله الأستاذ زكى عريبى ليغتبط به كل من فى هذا المكان ، ولا أكون مغاليا إذا طلبت منكم أن تؤيدوا هذه الفكرة فأرجو أن تعطلوا العمل فى هذه القضية يوماً أو بعض يوم ، ولعل من الحكمة أن يصادف وقوع هذا الحادث — حادث فلسطين — فى هذا الوقت ليكون أمامكم ممثلا مجسما للعدالة .

العدالة التى وعدت العرب بامبراطورية ، والتى وعدت الهنـــد فى الحرب الماضية ، وهم خمسمائة مليون بالتحرر ، والعدالة التى وعدت المصريين بمختلف الوعود بالحرية . هذه العدالة تزول بزوال الحرب ، وهى التى دفعت بنا وبهؤلاء الشبان — وأشار إلى المتهمين — إلى دفع ثمن كان الواجب أن يكون لكم ولنا نصيب فيه ، ونرجو أن يكون فى تصرف المحكمة ما يؤيد هذا الشعور سواء أكان بتعطيل الدعوى يوما كاملا أم بعض يوم .

كلمة المسلم

ثم وقف الأستاذ محمد لطفى جمعة وقال : تكلم الموسوى اليهودى المصرى زميلى الأستاذ زكى عريبى بشأن فلسطين ، وتكلم زميلى وحبيبى الأستاذ وهيب دوس بك ، القبطى المصرى مؤيداً له ، ولا بد أن يتكلم المسلم المصرى العربى تعقيبا على هذا

الكلام لنظهر فى هذه اللحظة فى مظهر الاتحاد والتضامن فى محنة فلسطين فلكلامهما أجمل المعنى وأوقع الأثر فى النفس، فالدين لله والوطن للجميع .

كلمة النيابة

وشارك ممثل النيابة الأستاذ كامل القاويش الدفاع ، هذا الشعور النبيل نحو مسألة فلسطين لا على أنها مسألة سياسية ، فنحن نؤمن بأن هيئة المحكمة وكذلك حضرات المحامين يؤمنون كل الإيمان بأن السياسة لا يصح أن تدخل من باب هذا المحراب ، بل على أنها قضية عادلة لم تصادف عدلا من قضاتها ، وما ننتظر عدلا من قضاتها وهم سياسيون ، فالسياسة لا قلب لها ولا دين، والعدالة كالجبال الرواسى لا تتزعزع فى أي زمن ولا فى أى حين .

كلمة المحكمة

وقال رئيس الجلسة إن المحكمة تعلن من جهتها أن القضاء الواقف جميعاً ، المحاماة والنيابة ، قد قاما بالإعلان عن بالغ الحزن وعميق الأثر الذى مسنا جميعا ونال من الشرق عامة والأمة المصرية خاصة، ولا يرى القضاء الجالس إلا الاكتفاء به عن عواطفه تفسيرا ، وعن حواسه تدليلا ، وإن هيئة الأمم بدلا من أن تكون رسول سلام كانت على السلام حربا وضده سهما .

فمشاركة لهذا الشعور والحزن الذى عم النفوس ، لا يسع المحكمة إلا تقرير وقف الجلسة فترة من الزمن تسجيلا لذلك .

« علمنا هذا رأى فمن جاءنا بأحسن منه قبلناه »
الامام أبو حنيفه

حادث ٤ فبراير

وأثير حادث ٤ فبراير ، أول ما أثير ، فى شهادة رفعة مصطفى النحاس باشا فى هذه الجلسة ، وبعد أن أدلى بشهادته عن حادث القاء القنبلة على سيارته ومؤداها أنه كان فى طريقه إلى النادى السعدى عندما سمع صوت الإنفجار ، ولم يكن يعرف مصدره وهل هو صوت انفجار كاوتشوك السيارة أو صوت طاق نارى أو انفجار قنبلة ، أخذ الأستاذ على الخشخانى يناقشه فسأله : هل يعتقد أنه كان المقصود بهذا الحادث فأجاب « بالطبع » وكنت أتلقى تحذيرات كثيرة بأننى مقصود بإلقاء قنابل والاعتداء على حياتى .

— أتذكر رفعتكم كيف تم تشكيل وزارتكم فى سنة ١٩٤٢ .

— انى مستعد أن أوضح كل شىء ولكن ليس من الصالح العام ولا من صالحكم أن أروى كل شىء .

قال الأستاذ الخشخانى « احنا عاوزين نسمع » فقال رفعته :

المسألة لها سوابق كثيرة . وان البلد كانت سائرة من سىء إلى أسوأ وطالما دعانى جلالة الملك لأن أتشرف بالمقابلة وأن أبين لجلالته رأيى فى الحالة وكان ذلك فى خلال سنتى ١٩٤٠ و ١٩٤١ وحصلت مقابلات ؟ وكان رأيى دائماً أن الحالة فى البلد سيئة وستسوء أكثر من ذلك لأن البلد فى حالة ضنك شديد ، وكنت أبدى رأيى بصراحة لجلالة الملك فأقول : ان هذه الحالة لا تتغير مع بقاء القائمين بها . وذلك لأنهم اتخذوا خطة معينة لا تتفق مع مصلحة البلاد . وكنت فى كل مرة أقول إن هذه الحالة لا يمكن أن تستمر ولا يمكن الاصلاح وذلك لأن الإدارة اختلت ، واختلت أعمال القائمين بالأعمال الصغيرة . فإذا طلبتم جلالتكم إصلاحاً فلابد من تغيير الأعوان الموجودين الآن ... ونصحت بأن الاصلاح لا يكون طفرة فهذا يضر ويحدث ارتباكا فى الحكم .

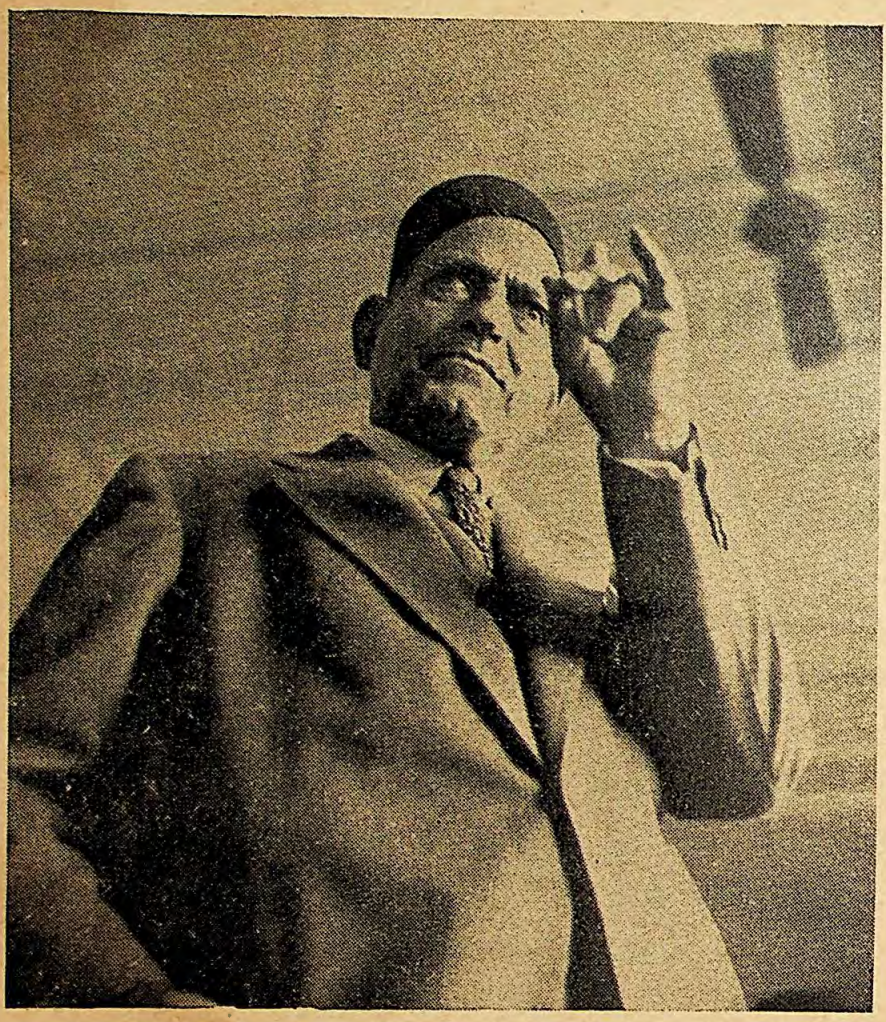

أينذر أم يشهد أم يخطب ؟

وقال رفعته إنه يرى أن لا يمس القائمين بالحكم الإدارى بسوء، بل يضع بجانبه من يمكنه أن يعتمد عليهم فى الاصلاح وهؤلاء يكونون مقربين له .

وتكلم رفعته مشيرا إلى حملاته على العهد الحاضر وطعنه على القائمين بالحكم فى ذلك الوقت فى خطبه وأحاديثه ،وقال إنه فى ذلك الوقت جاءت مسألة القطن ، وكان يرى أن يكون لها سياسة خاصة . ويمنع التحكم فى سوقه .. ولكنه كان يرى أن كل رأى أو نصيحة يبديها يؤخذ بضدها . ثم قال :

وكنت كلما أدعى أجيب وأقول أروح على بركة الله ، وكان ذلك فى وزارة حسين سرى باشا ، ثم حدد لى ميعاد بالسراى بعض الظهر وسمعت لما حضرت بأن حسين سرى باشا موجود فى السراى ، وأنه لن يخرج منها إلا بعد أن تصدر مراسيم القطن فقلت لنفسى وأنا رايح ليه ، لكن لازم أجيب الدعوة ، فتوجهت وأخذ رأيى وأدليت به وسئلت أتظن أن هذه المسائل يمكن أن يقف فيها أحد ضد الانجليز؟ فقلت لجلالك ان يكون بعيداً ونحن الشعب نشتغل وواجبى أنا بصفتى ممثل الشعب . ألا أسكت، وجلالتك فوق الكل ورأس الكل ونحن نتحمل المسئولية ، وأنا طلعت وسمعت أن المراسيم امضيت قبل دخولى .

وبعد ذلك اتخذت فكرة لنفسى أن أسوح فى الوجه القبلى وكنا ،فى الشتاء لعده أسباب منها الجو أحسن، ومنها أنى أتكلم مع الناس اللى هناك بكل حرية . وذهبت إلى قنا، ورأيت أن أرجع فى الباخرة وعملت ترتيبى ان الرحلة تستغرق شهرين أو ثلاثة ووردت لى دعوات من البلاد أن أزورها. وطبيعى انى لا أستطيع أن أزور البلاد كلها ، ووصلنا إلى قنا وعادتى أن أزور سيدى عبد الرحيم القناوى وأعتقد به، وكان هناك بعض الخلاف بين الأهالى، وكنت اجتهد أن يكون وجودى سبباً للتوفيق بينهم ، ذهبت ومكرم باشا كان حريصا على أن لا أعرض نفسى لشىء ويجتهد ألا أظهر ، وكنت أخالفه ، ولما انتهت الزيارة لسيدى عبدالرحيم وعدت إلى منزل اسكندر عبيد قريب مكرم باشا ، أردت أن أستبدل ملابسى فدق التليفون قلت انتظروا، قالوا، خذ التليفون وانت فى الحمام وألحوا على فمسكت التليفون وسألت من المتكلم قالوا انه اسماعيل تيمور، وهو الذى يريد أن يكلمنى حالا ، وتحت الالحاح مسكت التليفون من وراء الباب ، فأخبرنى اسماعيل تيمور باشا ان جلالة الملك يريد مقابلتى غداً بعد الظهر. قلت يستحيل

مادياً أن أجيب هذا الطلب خصوصا وأن عائلتى معى والرحلة تستغرق شهرين، وقلت لا أقدر . ويظهر أن مكرم باشا أخذ التليفون وقال يحضر ، وأنا فكرت كده وقلت ان القطار الذى أستطيع السفر فيه لا ألحقه وخلصت عملى ، ثم قالوا المدير يتكلم وقال لى ضرورى من السفر الليلة ، والعائلة تنتظر ، فقلت لا يمكن اترك العائلة وإذا كنت سأسافر لا بد أن أحجز محلا فى الأقصر فقالوا نعمل لك الترتيب اللازم وأرجأت ذلك لحين بحث الأمر فرحت الباخرة ، وقلت لهم المسألة وقلت لهم خليكم فى الباخرة وسيروا بها إلى جرجا ، وغداً أكون عندكم لأن فى مثل هذه المسائل يؤخذ الرأى وأرجع فى الحال ، وكانت الحالة النفسانية صعبة على وعلى كل الموجودين فى المركب وسافرت وكانوا أخروا القطار قليلا إلى ان وصلت وجيت وجاء معى مكرم باشا ، والظاهر أنه كان عامل ترتيبه لأنه كان حاجز لنفسه ، وأعطوه حجرة وراء الوابور ، بعد ذلك أنا جاى مصر على اعتبار ان مفاتيح منزلى معى لألبس بدلتى الرسمية ، ولما سار القطار لم أجد المفاتيح معى فقلت لا طريق إلا النزول فى بيت احمد حسين بك ، وهو زوج خالة الست ، وقلت وجد البيت ولكن أين الملابس الرسمية ، والحسينى زعلوك جمع الملابس من كل مكان إلى أن رتبت كل حاجة بقدر المستطاع وتشرفت بمقابلة جلالة الملك ، وعرض على جلالته الموقف وقال الحالة شديدة وفهمت أن حسين سرى استقال ، وقال ما رأيك فى الحالة ، وكنا سمعنا ان مظاهرات تهتف « اقبل يا روميل » « فاروق فوق رأسك ياجورج » ولما سألنى جلالة الملك عن رأيى فى الحالة قلت لجلالته إنى سبق أن أبديت رأيى مراراً فقال جلالته الحالة تستدعى أن ترى طريقة، فهل يمكن أن تشترك مع آخرين فى الحكم فقلت رأيى مصمم عليه كما قلته من قبل فاذا عهد إلى بالحكم ما الذى أستطيع أن أعمله والبلد جعانة وأنا عند رأيى فقال جلالته سأكمل استشاراتى ثم أدعوك ثانية فقلت لجلالته أنا مسافر هذه الليلة ، وليس عندى استعداد للبقاء ، فأمر أن أنتظر إلى اليوم الثانى إلى أن يستشير ويخبرنى بالنتيجة . وهذا أمر طبعا صدر لى وقبلت على مضض ، انتظرت واتصلت بالعائلة بالتليفون بواسطة فخرى بك عبدالنور لكى يخبرهم أنى سأقوم باكراً اليهم ، وثانى يوم دعيت وأنا فاكر انى دعيت لإتمام الكلام السابق حيث لم أفهم أنى سأكون مع غيرى خصوصا وأنا أبديت رأيى وهو أنى لا

أستطيع التعاون معهم ، ويومها كان مكرم باشا مدعو . فدهشت وأخذت حين رأيتهم ، ودخل علينا جلالة الملك ودخل خلفه حسنين باشا ومعه ورق وقال جلالته انه أعد بياناً سيلقيه باسمه حسنين باشا نيابة عن جلالته ، وكان فى البيان خطوات توضح أن الحالة خطيرة ، وأن انجلترا تهدد كثيراً وجاء اسمى فى البيان جملة مرات وكان المطلوب منى أو من جلالة الملك أن يستدعينى ، وكان مطلوباً أيضا أن يؤخذ رأيى وباعتبارى زعيم الأغلبية يؤخذ رأيى عن السبيل إلى الحكم ، والإنجليز هم اللى طلبوا ذلك .

ثم قال جلالته انه مطلوب منا الرد قبل الساعة السادسة مساء، فعليكم أن تحضروا وتتفقوا على ما فيه شرف البلاد وإنقاذها ، وتركنا جلالته وانصرف وقلت ، من يبدأ الكلام ؟ ثم قلت : من صيغة هذا البيان أظن أن مركزى مركز متهم ، والمتهم يجب أن يوضح مركزه ، ثم قلت لهم عن رحلتى وأقوالى التى قلتها اليوم مختصراً الكلام الذى قلته عنهم بصراحة وقلت لهم انى فوجئت بهذا الطلب ولا أعلم الطلبات التى وجهها الإنجليز عن استدعاء النحاس وأخذ رأيه، وأنا بعيد عن ذلك بالمرة وجاي خام طاظه من رحلتى إلى هنا فأنا لا دخل لى فيما حصل ، قالوا لا بد من تفادى الموقف ويجب أن تحتج لأن هذا تدخل واعتداء على البلد من جانب الإنجليز ، ويجب أن نقف فى وجهه ، وقالوا نكتب احتجاج ، قلت طيب ، ولكن قبل الإحتجاج أبدى رأيى كوطنى ومجرب وخبير بأعمال الإنجليز ، فيجب أن نبحث إن كان هذا الإنذار تهديدياً أو تنفيذياً ، والبيان الذى ألقى علينا من جلالة الملك يفهم منه أن هذه الحالة تنفيذية لا تهديدية كما حصل فى حوادث أخرى ، وبناء على ذلك يجب الاحتجاج، ولكن انظروا فى طريقة تتخذ لتفادى التنفيذ ، فكيف تكون هذه الطريقة ، ابحثوا فيها . فقالوا الطريقة هى اننا نتعاون فى حكم واحد ، فقلت لهم لكم أن تقولوا ذلك ، ولكن رأيى ألا أشترك معكم كما قلت ، وأنا مصمم على ذلك ، فقالوا هذه تضحية ، قلت التضحية يمكن عملها بشىء آخر غير هذا لأنى إذا قبلت أغش عقيدتى ، وقالوا هم عاوزين وزارة فيها النحاس ، فرفضت ذلك ، قالوا إذا كان الأمر كذلك ، فلا تقبل الحكم أصلا ، قلت لا مانع ، ولكن الطريقة التى نتفادى بها التنفيذ غير موجودة ، وكان زيور باشا معى فى الرأى ، وقال . العبارات الموجودة فى البيان معناها أنها

حالة تنفيذية . وبعد ذلك اتفقنا على كتابة الاحتجاج ، وكتبت صيغته ولطفته نوعا. والظاهر انه دخل فى التلطيف اسماعيل صدقى باشا لأنى تركتهم يكتبوا ، وقالوا نتعهد ألا يقبل أحد الحكم ، قلت وهو كذلك ،ومضيت على الاحتجاج ، وقلت ابلغوا جلالة الملك ، فشرف وقال انتم عملتم طيب ، وهذا عمل مشرف وطنى ،فقلت لجلالته يجب أن أصارحكم بحاجة ، وهى أن هذا الاحتجاج كويس ولكن يمكن يودى بالبلد والعرش ، ويمكن أن يكون نكبة على العرش وعلى شخص جلالتكم ، فقال أنا قابل كل شىء فقلت لجلالته أنت يا جلالة الملك فى مقتبل العمر ، ونحن إلى فناء وبقاؤكم على رأس الدولة يفيد البلاد كثيراً ، فقال جلالته أنا مآيس ولا أسأل عن نفسى . وأخذ الاحتجاج وقال لحسنين باشا بلغ الاحتجاج ، وقال لنا ابقوا هنا إلى أن يصل الرد .فبقينا فى حرج وقالوا إقبل أن تكون معنا واختار من تختار ، فقلت لا أقبل هذا لأن النتيجة أن هذا قبول لرأى الإنجليز ، وتنفيذ لأمرهم . فقالوا مادام معنا كلنا لايعتبر تنفيذاً لأمرهم ، فقلت اشمعنى لما يكون النحاس مع غيره لا يكون بأمر الإنجليز ولما يكون وحده ، يكون تنفيذاً لأمر الإنجليز ؟ وأردت الانصراف ، فقالوا إن جلالة الملك أمرنا بالانتظار ، فانتظرت ، وجاء الرد خطيراً وهو أن يبلغ جلالة الملك أن السفير البريطانى سيحضر حوالى الساعة التاسعة والنصف إذا لم يعدل رأيه . وبلغنا حسنين باشا هذا الرد ، فقلت إن هذا الرد خطير ، ولا يخاطب جلالته بهذه الصيغة ، وقيل لنا كونوا على استعداد حتى تنجلى هذه الحالة ، فرجعت إلى بيت احمد بك حسين بالجيزة وكانت الحالة خطيرة ثم اتصل بى محمد زكى على باشا ، وهو صديق وصديق حسنين باشا ، وقال: سمعت الخبر ، قلت خبر إيه ، قال الراجل الإنجليزى راح بالدبابات فى سراى عابدين ، وحاصرها ، والحالة خطيرة جداً . فقلت له ، أنا آسف جداً لأن الحالة وصلت إلى هذا وقد تنبأت بهذا ، ولكن لم يكن تنبئ أن يصل الأمر إلى هذا الحد ، وبعد ذلك طلبت مرة ثانية للسراى فى نفس المساء حوالى الساعة التاسعة والنصف وكنت مستعداً ، ورحنا ، ولم أجد الدبابات ولا حاجة فى ساحة السراى ، والحالة طبيعية ، ولما دخلت وجدتهم مجتمعين ، وعليهم وجوم ، فقلت ماذا جرى؟قالوا جاءت الدبابات ثم انصرفت والحالة خطيرة ، فقلت هذا نتيجة عملكم لأن هذا كان اندفاعا بغير حكمة،ثم شرف جلالة الملك وقال اعتبروا أنه لم يحصل شىء فى هذا اليوم ، وان كل ما حصل كأنه لم يكن ، أو هو لم يكن ، وأنا

أعهد اليك يانحاس بتاليف الوزارة ، ووطنيتك تقتضى أن تستعمل الحكمة فيها ، فقلت لجلالته اسمحوا لى أن أقول إنى لا أستطيع تأليفها بحال من الأحوال ، فقال جلالته أمرتك وأنا الملك ، وآمرك أن تقبلها ، قلت لا أستطيع يا جلالة الملك . قال أنت تستطيع وتعتبر انه لم يحصل شيء ، فقلت لجلالته ما هى الظروف التى دعت إلى تغيير الموقف ؟ قال آمرك ، فقلت اسمح لى جلالتك ألا أقبل وعلى الخصوص فقد تعهدنا أنه إذا دعى أحدنا إلى تأليف الوزارة لا يقبل ولو كان ذلك من جانب جلالة الملك فقال، جلالته : أنا صاحب الشأن وآمرك ، قلت لجلالته لا أقبل ، طلبت معرفة الظروف ، فقال جلالته ، لازم تقبل وتؤلفها الليلة ، فقلت لجلالته لاأقدر ياموﻻى وراسى لفت وحالتى النفسية صعبة ،، أمهلنى للغد أفكر ، فقال جلالته لا بد أن تقبل وتذهب الليلة إلى السفير ، فقلت مستحيل أن أذهب إلى السفير هذه الليلة ، وكنت أريد أن أستريح لأنى متعب ، فقال جلالته لازم تقبل ، فقال احمد ماهر باشا إن قبل يكون على أسنة رماح الإنجليز ، قلت اخرس أنتم الذين جئتم على أسنة رماح الإنجليز ، ووصلتم بالبلد إلى هذه الحالة ، والنحاس أشرف منكم كلكم وقال جلالة الملك آمرك ، وأراد اسماعيل صدقى أن يتكلم ، فقال له جلالة الملك اسكت أنا صاحب الأمر ، وكرر جلالته أمره لى ، فقلت لجلالته امهلنى للغد ، فقال جلالته انزل من هنا على السفير ، ففهمت أن كلاما دار بين جلالته وبين السفير لا أعلمه لأنه مطلوب منى أن أطمئنه هذه الليلة ، فذهبت لا لأطمئنه بل لأحتج ، فلما دخلت أراد أن يقابلنى بالسلام ، فقلت له لا أسلم عليك لأنك أسأت إلى فى غيابى ، وكان معه وزير الدولة .

ومضى رفعته فى شهادته يروى احتجاجه على تدخل السفير بهذا الشكل ، وأن السفير أخذ يسترضيه ، ويسأله عن رغبته ، فأجابه بأن هذا لا يكون إلا بسحب الانذار البريطانى ، ولن يقبل الوزارة إلا إذا سحب الإنذار ، فسأله السفير ، وهل عرضت عليه الوزارة ، فأجابه بالإيجاب ، فوافق السفير على سحب الإنذار ، وأخذ الاثنان يتباحثان فى طريقة سحبه ، وهل يكتب لهم النحاس باشا أولا ، أم يكتبون هم له . ومما قاله السفير للنحاس باشا إنه لم يختره بصفته الشخصية ، ولكن بصفته زعيم الأغلبية ، وأنه — أى السفير — حين يقول النحاس إنما يقصد الشعب ، فالموقف

الحربى خطير ، وهم يخشون أن يطعنوا من الخلف ، ورد عليه النحاس باشا قائلا : ماذا فعل الشـــعب حتى أوصلتموه إلى هذه الحالة ؟ وماذا أقول له ، هل أقول إن الإنجليز جابونى ، وأنتم جعانين وكيف أستطيع أن أطعمهم. فقال له السفير إن وزير الدولة موجود يستطيع أن يفعل كل شىء ، فقال له النحاس باشا إن على وزير الدولة أن يفتح الخزانة ، ويدفع كل ما أخذتموه من البلد ، وتحضروا القمح والملابس من الجيش ، فقال السفير إنه مستعد لكل مايطلبه ، ومع ذلك فلم يستطع رفعته ، كما قال ، أن يستقر على رأى بشأن قبوله الوزارة مالم يفعل الإنجليز شيئاً لمحو هذه الإهانة ، بطريقة يراها مع زملائه .

وتم الاتفاق بعد ذلك على كتابة خطاب إلى السفارة بسحب الإنذار ، ووافقت السفارة فى ردها على ذلك ، وقال رفعته إن السراى سرت لهذا الرد سروراً عظيما.

وسأله الأستاذ الحشخانى: هل يستطيع رفعته أن يبين ما كان يشـــكو منه جلالة الملك فى كل مرة يستدعيه لأخذ رأيه فيها ؟ فأجاب إنها أمور ، كثيرة وكان يعمل بغير ماأشير به .

وقال النحاس باشا رداً على سؤال آخر إن الفرق بين الحالة التهديدية والحالة التنفيذية أن الأولى تنتهى بمظاهرة مواكب عسكرية .

وهنا علق الأستاذ ابراهيم رياض قائلا « مثل الحل الموفق السعيد »

فقال رفعته موجهاً الكلام للاستاذ رياض إن أردت أن أفصل ذلك أفصله ، ولكن ليس ذلك من مصلحة المتهمين ، ولا مصلحة البلد ، ولا فى مصلحة العرش

فاعترض الأستاذ رياض قائلا: « لا محل لذكر العرش فى مثل هذه المسائل لأن العرش فوق هذه المنازعات »

ورد رئيس المحكمة قائلا : إن المحكمة بين عاملين ، عامل صـــالح الدفاع ، وعامل مصالح أخرى ، فهى إن اعترضت على الشاهد ، ثار الدفاع لحقه ، وإن تركته يسترسل ثار آخرون ممن يريدون الإعلان ، وأما العرش فالمحكمة خير كفيل بحمايته ، ووضعه فوق الرؤوس ، فنحن نحكم باسم العرش ، ونستمد سلطتنا من العرش ، وما ذكر اسم جلالته إلا محوط بكل تعظيم »

وقال المحامون إنهم مقدرون سعة صدر المحكمة ، ويرون أن جميع الإجراءات سليمة ولا غبار عليها .

واستمر النحاس باشا يبين الفرق بين الحالة التهديدية ، والحالة التنفيذية وفسرها بأن الأولى هى مظاهرة عسكرية يجوز أن تنتهى إلى شىء يحسن السكوت عنده ، أما الحالة التنفيذية فهى التى ليست مظاهرة ، بل تقترن بالتنفيذ الفعلى ، وأن الذى كان فى ذهنه أن البيان لم يكن مصقوراً على مظاهرة تهديدية .

وسئل هل قابل أحداً من رجال السفارة فى الأقصر ، أو فى أسوان فى أثناء رحلته فأجاب: إنه لا يذكر ذلك ، ويجوز أنه حصل .

وألقى عليه سؤال آخر عن الأضرار الجسيمة ، التى تستهدف لها البلاد فيما إذا لو قبل وزارة قومية برياسته .

فأجاب محتداً : لا أقبل ولن أقبل . والضرر أنه يستحيل على حكومة أن تمشى وبها أجناس مختلفة ، والسفينة تغرق

وسئل ألم يكن من الأنسب ، تحت تأثير الظروف التى أوضحتها فى شهادتك ، أن تقبل تشكيل الوزارة القومية ، فأجاب بالنفى .

— هل كان من الممكن أن يتشدد السفير فى طلب تكليف رفعتكم بتشكيل الوزارة دون علمكم .

— أنا أجزم أنه لم يتصل بى لا مباشرة ، ولا بالواسطة فى هذا الشأن .

— ماذا يكون مركز السفير إذا رفضتم تشكيل الوزارة؟

— يسأل هو عن مركزه ، ومع ذلك فهم تحدوا فى مجلس الأمن النقراشى باشا ، ولم يقبل التحدى .

وذكر رفعته أن وزارته كانت فى شقاق مستمر مع السفارة وحاكم السودان العام سواء كان فيما يتعلق بالتدخل أو غيره ، وكان يمنع هذا ويحذرهم مغبته ، ويحتج عليه ، وأن حاكم السودان كان يرد على وزارته عن طريق السفارة ، فكان يطلب منه أن يخاطبه رأساً .

ولما سئل عما إذا كان الإنجليز قد تدخلوا فى الفترة بين سنة ١٩٤٢ وسنة ١٩٤٤ فى بقائه فى الحكم أجاب أنه كان ضد الإنجليز فى هذه الفترة ، وأنه كان ضد التدخل سواء من جانب الإنجليز أو جانب السراى ، ولذلك ساءت الأحوال ، وكان يريد التنحى عن الحكم ، ولكنه رأى أن يبقى ويدافع عن البلد حتى يموت .

وسأله الأستاذ زكى عريبى : ألا ترى رفعتكم أن سلوكك فى ذلك اليوم ، واستغلالك الظروف كما بينتها أنك عطلت سلطة الملك الدستورية فى ذلك اليوم ؟

فاحتج رفعته على عبارة « عطلت سلطة الملك » ، وقال إن جلالته أمره وإنه قبل الأمر تحت تأثير الظروف وبعد المشاورة والتردد .

وسأله الأستاذ حماده الناحل: هل يذكر رفعته انه تأخرت لرفعته مراسيم فى السراى؟

فأجاب بأنه لا يذكر .

وطلب منه الأستاذ حماده الناحل أن يفسر معنى تأخير المراسيم لحكومة ما ، وقد تولى رياسة الحكومة ست مرات ، وهل معنى ذلك عدم الثقة بالحكومة .

ولم يشأ النحاس باشا أن يجيب عن هذا السؤال .

وسأله الأستاذ حماده الناحل عن بدء علاقته بأمين عثمان باشا سياسياً .

فقال إنها بدأت فى أثناء مفاوضات سنة ١٩٣٦ .

وقال رفعته إنه كان يريد أن ينجح فى المعاهدة ، فكان يختار الأشخاص الذين يستطيعون معاونته فى هذا الصدد ومن بينهم أمين باشا .

وسأله وهيب دوس بك : هل فى الفترة التى كانت فيها حكومته فى شقاق مع الانجليز وحاكم السودان العام ، كان أمين باشا على صلة طيبة بالسفارة أم لا ، فرد النحاس باشا قائلا :

— بطبيعة الحال ان أمين عثمان باشا متخرج من كلية فيكتوريا ، وهذه الكلية تعمل على إيجاد صلات طيبة بين الانجليز والمصريين ... وقال إنه يعتقد أن أمين باشا كان يقدم الصالح الوطنى على الصداقة .

وسأله وهيب دوس بك عن رأيه فى الخطبة التى ألقاها أمين باشا ، ونشرتها الصحف ، وتكلم فيها عن العلاقة الزوجية التى بين انجلترا ومصر .

فقال رفعته إنه قرأ هذه الخطبة ، وإنه معجب بتشبيه أمين باشا .

وسئل هلا يكون معذوراً من يطلع على هذه الأقوال ، إذا اعتقد أن أمين باشا المشترك معكم فى الحكم ممالىء للانجليز؟

ج : هذا الكلام يمكن أن يقوله الدفاع فى طلب الرأفة من المحكمة .

وأجاب عن سؤال آخر أنه لا يذكر أصلا أن الإنجليز طلبوا إسناد الحكم إلى أمين باشا قبل سنة ١٩٤٢ عقب استقالة وزارة على ماهر باشا .

وروى رفعته بعد ذلك قصة قانون الاجتماعات وما أحدثته من أزمة فى وزارة ثروت باشا، وكان النحاس باشا آنئذ رئيساً لمجلس النواب ، وأراد أن يوفق بين الانجليز وثروت باشا ، وأعضاء البرلمان ، وقد روى رفعته هذه القصة التاريخية على سبيل المثال لحالة تهديدية سابقة من الإنجليز ، فقد كانت السفارة تريد وقف هذا القانون وقانون العمد ، وأرسلت خطابين بهذا المعنى . وهى أول أزمة قامت بين وزارته وبين الإنجليز ، وعرض النحاس باشا الأمر على المغفور له الملك فؤاد فسأله جلالته عما ينوى عمله فاقترح عرض الأمر على مجلسى الشيوخ والنواب فى اجتماع يعقدانه معاً ، وسمى وقتها « الحل الموفق السعيد » الذى علق عليه الأستاذ ابراهيم رياض المحامى ومن أعضاء الحزب الوطنى كما قدمنا . وقد هدد الإنجليز بعد ذلك وجاءوا بالمراكب الحربية إلى الاسكندرية ، وكانت هذه هى الحالة التهديدية. وتمكن رفعته وقتذاك من إنهاء المسألة بتأجيل قانون الاجتماعات فترة من الوقت ، وبذلك تفادى الأزمة — ولما طلب إليه المرحوم توفيق نسيم باشا أن يبحث عن حل آخر غير تأجيل القانون ، بأن يستقيل مثلا ، صرخ فيه النحاس باشا قائلا: إنه لن يستقيل ، وسيظل يقاوم إلى النهاية فاما أن ينقذ البلاد وإما أن يغرق معها ، ولما مرت الأزمة بسلام حضر نسيم باشا إلى داره وقبله مهنئاً .

بقية شهادة النحاس باشا

جلسة ٣ ديسمبر

وفى هذه الجلسة أتم النحاس باشا شهادته

وقد قال رئيس الجلسة عقب انعقادها ، إن المحكمة ترى وضعاً للأمور فى نصابها أن تعلن أن ما دار بجلسة الأمس ، لا يعدو مناقشات عن موقف تناوله التحقيق وهو حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، وكان الدفاع أول من اهتم لذلك ، وأخذ يستجلى النحاس باشا بتوجيه أسئلة كان لزاما أن ترد فى ثناياها إشارات إلى مقام العرش ، وكانت كل إشارة ، سواء كانت من الدفاع أو من الشاهد، تحيط هذا المقام السامى بكل تبجيل وتكريم وإكبار ، وكان الموقف مع دقته محوطاً بروح سليمة طيبة تتفق وحرية الدفاع وحاجته . ورقابة المحكمة لاشك كفيلة بمراقبة وتحقيق جميع الأهداف .

ثم أخذ النحاس باشا يكمل شهادته . وصحح واقعتين ذكرهما فى شهادته السابقة ،

وقد جلس الصديقان القديمان .. فهل يفكران أم يتناجيان ؟ !

الأولى خاصة بأنه تحقق أن أمين عثمان باشا لم يكن معه فى رحلته إلى أسوان ، ولم يحضر إليه قط ، والثانية خاصة بواقعة القاء الطوب عندما كان يزور ضريح سيدى عبد الرحيم القناوى ، وأن هذه الواقعة لم تحدث فى أثناء هذه الزيارة ، إذ كانت الجماهير قد استقبلته فى هذه الزيارة بالهتاف فى كل مكان ، وأما حكاية إلقاء الحجارة ، فقد حدثت فى مرة أخرى ، ولم يكن هو المقصود بها ، وإنما كانت بسبب انقسامات وخلافات مستحكمة بين الأشراف والحميدات ، وقد تدخل فى إصلاح ذات البين بين الأسرتين ، وقال إنه يظن أن مكرم باشا كان معه يومذاك .

وهنا وقف الأستاذ حماده الناحل وصاح قائلا « اننا لا نقبل أن تصفى الخلافات بين الشاهد ومكرم باشا فى الجلسة ، وعلى حساب المتهمين » .

ثم مضى رفعته فى شهادته ، ورد على سؤال للأستاذ على أيوب ، أنه كان محتجا على كل شىء ومعترضا على ما جاء فى البيان الذى ألقاه حسنين باشا .

— عندما اجتمعتم يوم ٤ فبراير بعد الظهر وتلا عليكم حسنين باشا البيان قال لكم احمد ماهر باشا . انت يارفعة الباشا الذى كنت تطالب بالاستقلال ووقعت على المعاهدة ، فهلا تعتبر أن هذا التبليغ يمس المعاهدة ويمس الاستقلال ، فأجبته أنك تعتقد أنه يمس الاستقلال .

فأجاب رفعته قائلا :

— كل ده كلام أنا قلته فى الاجتماع ، وموجود فى المحاضر ، وكنت ضد التدخل

— هل قال لك حافظ رمضان باشا إن قبولك الوزارة أمر معيب ؟

ج — أنا كنت ضدهم جميعا ، وقلت لهم انهم جميعا كانوا السبب فى حادث ٤ فبراير

— هل صرح الدكتور هيكل باشا ، فى أثناء هذا الاجتماع ، أن الإنذار البريطانى فيه تهديد لاستقلال البلاد ، وأن تأليف وزارة قومية أمر واجب ؟

ج — إن كل هذا لا يمكن الإجابة عنه بعد الذى قلته أمس ، ولا تصح الإجابة عنه ، فقد قلت لهم إنه محال أن أشترك معكم فى وزارة قومية .

وقد حاول الأستاذ أيوب بعد ذلك أن يلقى بضعة أسئلة على الشاهد خاصة بعدد الموجودين فى ذلك اليوم ، وما قاله كل منهم ، فرفض رفعته الإجابة عنها ، وطلب الأستاذ أيوب تطبيق القانون على الشاهد لامتناعه عن الإجابة .

وصفت المحكمة الموقف ، وعاد الأستاذ أيوب يسأل الشاهد :

— هل توسل اليك على الشمسى باشا ، واستحلفك باسم الوطنية والكرامة ، أن تعدل عن موقفك ، وترك لك حرية اختيار من تشاء من الأحزاب لتنقذ الموقف؟

ج — سبق الرد على مثل هذا السؤال .

— هل رفعة شريف صبرى باشا اعترض على موقفك واقترح عليك إنقاذاً لكرامة البلد ، أن تقبل تأليف وزارة محايدة تجرى انتخابات حرة حتى تشكل وزارة وفدية ، إذا حزتم الأغلبية ، فأصررت على الرفض مع أنك كنت قبل أن تسندك حراب الانجليز تطالب بهذا ؟

واعترض النحاس باشا على كلمة « تسندك حراب الانجليز » وطلب استبعادها من السؤال ثم قال :

— أنا قلت إننى كنت غير موافق أبداً على الحلول اللى عرضوها على ، ما دامت تتضمن اشتراكهم فى الحكم ؛ أما كونى أطالب باجراء انتخابات حرة ، فأنا أطالب بها دائما ، وقد أصررت على ذلك قبل وبعد حادث ٤ فبراير وإلى الآن ، وهو ما أطالب به على الدوام ، ولكنى قلت إنى لا أقبل شيئا يراد منه أن يشركونى معهم

— وهلا ترى بأساً من قبوله إذا أشار به الانجليز ؟

ج — أنا أحتج على هذا السؤال

وأصر الأستاذ على أيوب على أن يجيب رفعته عن سؤاله فصاح النحاس باشا قائلا :

— هل المقصود من هذه الأسئلة إلقاء درس وطنى .. إذا كان هذا الدرس على حساب الشهادة ، فأنا لا أجيب مطلقا .

وهنا حدثت مشادة حادة بين الدفاع وبين المحكمة ، حول ما يجب أن يسأل عنه الشاهد وما لا يجب ، وكثرت الاعتراضات ، وارتفعت الأصوات ، وهدأت المحكمة الحالة ورجت الشاهد أن يقتصر فى إجابته ، فإما أن يجيب بنعم أو بلا ، ولا يعلق أو يتوسع فى إجابته .

وسأل الأستاذ على أيوب :

— هل قال لك احمد ماهر باشا ، إن واجب كل مصرى أن يحمى الاستقلال ، فكان ردك أن الاستقلال هدم ولم يبق منه شىء؟

ج — أنا لا أذكر الألفاظ التى قلتها بالضبط ، فأنا كنت أطعن على العهد كله ثم أضاف « الاستقلال ما هو ضاع فعلا »

ـ وهل عاد الاستقلال يوم أسند اليك الحكم فى ٤ فبراير ؟

ـ الاستقلال لم يعد فى وزارتى ، وأنا قلت نفسى إنى حا اعمل بقدر ما أستطيع وضحيت بنفسى.

ـ وكيف قبلت الوزارة فى بلد ضاع استقلالها ؟

ـ بأمر جلالة الملك

ـ هل تذكر رفعتك سبب إقالتك من الحكم سنة ١٩٢٧ ؟

وهنا طالب النحاس باشا بتذكيره بسبب الإقالة ، فقال الأستاذ على أيوب ، انها كانت بسبب الاعتداء على الحريات ونزاهة الحكم ، والقمصان الزرق ، فاعترض رفعته على السؤال .

ـ هل قبلت رفعتكم أن تكون ضيف الشرف فى حفلة يستعرض فيها الجيش البريطانى ؟

وقدم المحامى صورة فتوغرافية للشاهد فى هذه الحفلة .

ـ أنا قبلت الحكم لأستخلص به مصلحة البلد ، وليس يعيبنى أن أكون ، وأنا رئيس حكومة ، ضيف الشرف ، ويجب أن أقف الموقف اللائق بمن يمثل جلالة الملك .

ـ هل دعى أحد من الوزراء لحضور هذا العرض معكم ؟

ـ كلا وأنا دعيت لأنى رئيس الحكومة

ـ إذن لماذا دعى معكم أمين عثمان باشا ؟

ـ سلهم هم

ـ انت قلت انك نهرت احمد ماهر باشا عند ما قال إنك جئت على أسنة الرماح ، وقلت لهم إنهم هم الذين جاءوا على أسنة الرماح ، فمتى جاء أحمد ماهر باشا على أسنة الرماح ؟

جـ ـ أنا أطعن عليهم جميعا ، وقلت لهم انهم هم الذين تسببوا فى حادث ٤ فبراير.

وهنا حدثت مشادة أخرى بين الشاهد والمحامى ، بسبب إلقاء سؤال ، فاضطرت المحكمة إلى رفع الجلسة . . وكان السؤال خاصاً بما جاء فى الكتاب الأسود من أن النحاس باشا قال فى اجتماع الشيوخ والنواب أن الإنجليز وقع اختيارهم عليه لشخصه

بصرف النظر عن الحزبية ، خلافا لما قاله رفعته أمام المحكمة من أن السفير قال له إنه حين أشار بإسناد الحكم اليه ، لم يكن يقصد شخصه ، وإنما كان يقصد أنه زعيم الأغلبية .

ثم أخذ الأستاذ فتحى رضوان يناقش الشاهد فى بعض النقط فسأله هل فهم أنصاره أن رأيه فى حادث ٤ فبراير كان حركة عدائية ضد مصر ، فقال إنه كان يذيع هذا الرأى ويقول هذا الكلام فى كل مناسبة .

وسأله عن المظاهرات التى حدثت فى وزارة حسين سرى باشا التى هتف فيها المتظاهرون « تقدم يا روميل » ومن يظن أنه صاحب مصلحة فى تدبير هذه المظاهرات كما يعتقد رفعته ، وهل هم الإنجليز ، أم وزارة سرى باشا ، أم المعارضون ؟

فأجاب رفعته أنه يستبعد من هؤلاء المعارضين لوزارة سرى باشا ، ولعل الانجليز دبروها ليبرروا تدخلهم .

ولما سأله عما إذا كان الانجليز طلبوا من ماهر باشا عدم محاكمته ، قال إنه لا يعلم ذلك وإنه كان دائما يقول « قدمونى للمحاكمة » .

ثم سأله — هل يظن أن مكرم باشا كان يعلم بحادث ٤ فبراير قبل وقوعه ؟

— لا ، يستحيل على مكرم أن يكون عالما بشىء .

— هل الأعمال التى صدرت من على ماهر باشا ، وصالح حرب باشا ، ومحمد طاهر باشا وغيرهم كان فيها إضرار بحق مصر فى استقلالها .

— لا أعرف ولا يمكنى الإجابة .

— هل تذكر أنهم اعتقلوا فى عهدك ؟

— أيوه

— ما سبب اعتقالهم ؟

ج ـ أسباب كثيرة ، وكنت قبل أن آمر باعتقالهم جاءتنى معلومات من رجالى تؤيد المعلومات التى وصلتنى من السفارة ، بأنهم يعملون ضد الحلفاء .

— هل كانت أوامر الاعتقال بناء على طلب بريطانيا ؟

ج ـ هذه مسائل شائكة ، ولكنى مستعد أن أقولها .

المحكمة — لا . جاوب بس على السؤال ، طلبت بريطانيا اعتقالهم أم لا ؟

ولما أصر رفعته على ذكر التفاصيل تنازل الأستاذ فتحى عن سؤاله .

ـ هل رابطة النهضة تألفت برضاء الوفد ؟

ج ـ لا برضائى أنا.

ـ ألم يعترض على تأليفها صبرى أبو علم باشا والهلالى باشا ، وعملا على عدم التعاون معها ؟

ج ـ يجوز

ـ هل تعلم رفعتك أن أمين عثمان باشا كان سبباً فى الانقسامات التى حدثت فى الوفد ؟

ج ـ لا أعلم

وسأله الأستاذ شوكت التونى :

ـ هل الخطبة التى القاها أمين باشا فى كلية فكتوريا ، والتى تكلم فيها على زواج الانجليز بمصر ، وأنه كان زواجا كاثوليكياً أى لا ينفصم ، وافقت عليها واعتبرت أن هذه السياسة خاصة بأمين باشا للتأثير على الانجليز ؟

ج ـ نعم

وعاد الأستاذ حماده الناحل إلى مناقشة الشاهد فسأله :

س ـ فى الفترة التى مرت بين تلاوة حسنين باشا للبيان ، وعودته للسراى ثانية وتكليفك بتشكيل الوزارة .. فى هذه الفترة هل أخبرت أمين باشا بأنه عرض عليك وزارة قومية فرفضتها ؟

ج ـ كنت أقول ذلك لكل إنسان ، ولا أعرف أن كان منهم أمين باشا أم لا

س ـ هل تذكر أن أحد الانجليز الذين قابلوك فى محطة قنا قال لك بالانجليزية ما معناه « إنى سعيد بمصافحة الرجل الذى سيتولى الحكم قريباً » ؟

ج ـ أنا شخصياً لا أعرف اللغة الانجليزية .

ثم انسحب رفعة النحاس باشا بعد انتهاء مناقشته . وغادر القاعة قائلا « السلام عليكم »

جلسة ٤ ديسمبر

فى هذه الجلسة طلب الأستاذ أحمد رشدى ضرورة استجواب كل من :

شريف صبرى باشا ، على ماهر باشا ، عبد الفتاح يحيى باشا ، حسين سرى باشا اسماعيل صدقى باشا ، بهى الدين بركات باشا ، حافظ رمضان باشا ، حسين هيكل باشا

على الشمسى باشا ، حلمى عيسى باشا ، محمود حسن باشا ، محمد محمود خليل بك .

وقد قالت المحكمة إنها ستنظر فى هذا الطلب.

وقال الأستاذ فتحى إنه فاته أن يسأل النحاس باشا عن واقعة منحه هو وأمين عثمان باشا لقب « سير » وطلب التصريح له باستخراج شهادة بذلك من وزارة الخارجية أو من مجلس الوزراء . فوافقت المحكمة على ذلك .

وقد رأى رئيس الجلسة أن يصحح سؤالا وجوابه نشرا فى جريدتى البلاغ والكتلة ، والسؤال هو :

هل رفضت مصافحة جلالة الملك فكان جواب النحاس باشا بالإيجاب.

أما حقيقة السؤال فهو :

هل رفضت مصافحة اسماعيل تيمور باشا مندوب جلالة الملك ؟ فكان جواب النحاس باشا أنه رفض فعلا مصافحة تيمور باشا ،وما كان ليعلم أنه مندوب جلالة الملك.

وبعد ذلك سمعت المحكمة شهادة سائق سيارة فؤاد سراج الدين باشا والأستاذ محمد حلمى شعير سكرتير النحاس باشا فيما يتعلق بحادث القنبلة التى القيت على السيارة فقالا إنهما لم يريا شيئا وسمعا صوت الانفجار فقط .

حادث الهرم

وسيم خالد

ثم بدأت المحكمة فى سماع شهادة شهود حادث الهرم فنودى المجنى عليه الشاهد الأول وهو محمد ممدوح الشلقانى .

وقد روى الشاهد ما حدث فقال : إنه خرج من منزله فى الساعة الخامسة من مساء يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٤٦ فى سيارته ومعه إحدى قريباته ، وقصد إلى فندق مينا هاوس وبينما هما عائدان ،وكانت الفتاة تمسك بعجلة

القيادة ، اعترض طريقهما شاب عرف فيما بعد أنه احمد وسيم خالد ، وكادت السيارة تصدمه ، ولما أوقفت السيارة ، قال له وسيم ، إن زميله صدمته سيارة . ورأى الشاهد شاباً ملقى على الأرض وطلب وسيم من الشاهد مساعدته فى نقل صديقه إلى صيدلية ، فنزل الشاهد ليستطلع الأمر وانحنى على الشاب الملقى ليرى ما أصابه ، فألفاه قد صوب اليه مسدسا ، ولما التفت إلى الخلف وجد وسيم قد شهر مسدسه هو الآخر ، ولم يلبث أن أطلقه ، فأصيب الشاهد بمسار فسقط على الأرض ، وفى هذه الأثناء نهض الشاب الآخر وقد صوب مسدسه نحو صدره ، ثم اندفعا نحو السيارة ، وأمرا الفتاة بمغادرتها ، فنهض الشاهد وهو فى حالة شديدة من الألم ، وحاول اعتقالهما ، وأمسك بالسيارة وكان وسيم قد أمسك بعجلة القيادة ، بينما أطلق زميله عليه رصاصة أخرى ، فسقط ثانية يتضرج فى دمائه وأخذ يستغيث ، وكانت الفتاة قد ولت هاربة خشية على حياتها ، وكأنما خشى الشابان أن ينتبه اليهما أحد فتركا السيارة وواليا الأدبار متجهين صوب الهرم ، وأخذ الشاهد يتحامل على نفسه حتى استطاع أن ينهض والدماء تنزف من جراحه ، وأدار موتور السيارة بالمنافيلا ثم قادها إلى ناحية الجيزة وهناك التقى بالفتاة فصحبها معه فى السيارة ، وفيما هو سائر لمح الشابين فى الجهة اليسرى فى ضوء مصباح السيارة الكشاف ، فوقف السيارة وهم بالنزول ليعتقلهما ولكن شيئا همس فى أذنه ألا يطاردهما ، ثم ذهب إلى النقطة وأبلغ الحادث وعاد مع أحد الجنود إلى محطة الترام يرقب مركبات الترام الآتية من الهرم إلى الجيزة على أمل أن يعثر على الشابين ، فهو يعلم ألا منفذ للمدينة إلا هذا الطريق ، ولما وصل أول ترام إلى المحطة ، أخذ يفتش عرباته ، حتى عثر عليهما فى نهاية القطار وقد سمع أحدهما يقول للبوليس عندما أراد اعتقاله « إوعى تكلمنى أنا ابن وكيل وزارة الداخلية » فضربه الشاهد بيده ، وقد عرف فيما بعد أن هذا الشاب هو مصطفى كمال حبيشة نجل على كمال حبيشة بك وكيل وزارة الداخلية ، وقد أبدى أسفه فى الجلسة لأنه ضربه .

وأخذ المحامون يناقشون الشاهد فى شهادته ، وبعد ذلك سمعت باقى شهود هذا الحادث ، وهم جندى البوليس ، واثنان من مفتشى الترام وكمسارى وطالب ، وتنحصر شهادتهم فى واقعة ضبط هذين المتهمين فى الترام فقط

وشهد أحدهم ، وهو الجندى مصطفى ابراهيم محمد ، بأن سيدة أخبرته أن هناك سيارة يطلق عليها الرصاص، وشاهد شخصين بجوار السيارة ، أحدهما طويل والآخر قصير ، يعدوان ثم ركبا الترام ، فركب خلفهما وظل يراقبهما ، دون أن يشعرا حتى وصل الترام إلى محطة نقطة البوليس فوجد المجنى عليه واقفا ولما رآهما قال « أهم هم دول » .

وجاء عمر صبرى عباس وهو طالب بكلية الزراعة ، ومن أقرباء حسين توفيق وأدلى بشهادته عن حادث حرق سيارة انجليزى بالمعادى ، قائلا إنه شهد السيارة وهى تحترق ، وبينما كان واقفا حضر اليه حسين توفيق ، وأنور فائق . . وقال إنه لا يعرف شيئا عن جمعية حسين توفيق ، ولم يعرض عليه أحد الاشتراك فيها أو فى ارتكاب حوادث إحراق سيارات الانجليز .

ومما يذكر أن هذا الشاهد كان معتقلا فى القضية ، ثم أفرج عنه إذ لم يثبت ضده شيء .. وسأله الأستاذ فتحى رضوان عن المعاملة التى كان يلقاها فى أثناء سجنه ، فقال إن التحقيق كان يدور ليلا فقط ، وقال رداً على سؤال آخر للأستاذ حماده الناحل إنه لم ير جول أسود يوم حادث الحريق المذكور. وسأل ممثل النيابة عما إذا كان قد هدده أحد فى سجن الأجانب فأجاب بالنفى .

— هل طلب منك أحد أن تعترف بشيء ما ؟

ج ـ بعض الأشياء

النيابة ـ وماهى ؟

ج ـ فى آخر التحقيق معى سألنى القـــاويش بك : هل رأيت حسين توفيق وأنور فائق يرتكبان جريمة الحريق المذكورة ، فقلت لا ، فقال هل كنت تظن ذلك فقلت لا ، فقال القاويش بك : لا لا ، كنت تظن .

وسأله الأستاذ حماده الناحل :

— هل اعترفت أمام النيابة فى أول الأمر بالوقائع التى اعترفت بها بعد ذلك ؟

ج ـ لم أعترف بشيء ، ووكيل النيابة هو الذى فكرنى ، وكان يسرد لى الحادث وعلى هذا الأساس تذكرت الحادث ، وقلت إنى رأيت المتهمين واقفين بعد الحادث فقال لى وكيل النيابة هل تشهد بذلك قلت نعم .

حادث سجن الأجانب

وبدأت المحكمة بعد ذلك فى سماع شهود حادث سجن الأجانب ، ودخل القاعة الكونستابل فؤاد محمد حسن وهو الذى اعتدى عليه بعض المتهمين فى السجن ، وذكر أنه فى نحو الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر ، أخبره الجندى عبد العزيز ، أن المتهمين بالحجرة نمرة ١٥ بالسجن يريدون التدخين فذهب اليهم وأطل عليهم من نظارة باب الحجرة ، وفى هذه اللحظة دق الجرس فى حجرة أخرى فأسرع اليها الجندى وبقى الكونستابل وحده فسأل المتهمين عن حاجتهم ، فأجابوه « عندنا حاجة وسخة » ففتح الباب وحينئذ جذبوه إلى داخل الحجرة ثم أغلقوا الباب وانهالوا عليه بالضرب ، وكان بعضهم يحاول نزع المسدس من جرابه ، ومن

حسين توفيق

بين هؤلاء حسين توفيق ، فأخذ الكونستابل يقاوم بكل قواه ليحول بينهم وبين انتزاع المسدس ، وظل يستغيث حتى حضر اليه القائمقام ابراهيم إمام بك ، والضابطان محمد الجزار ومحمد توفيق سعيد ، وأنقذوه من بين أيديهم ثم نقل إلى مستشفى الهلال الأحمر فى حالة سيئة .

أنور السادات

وناقشه الدفاع طويلا فى تفاصيل الحادث وكيفية حدوثه ، وغرضهم من ارتكابه ، وهل كانوا ينوون الهرب أم لا ؟ وهل كانوا يتمكنون من ذلك فيما إذا لو نجحوا فى انتزاع

مسدسه ، فاجاب أنه يعتقد أنهم كانوا يستطيعون الهرب . وتبين من شهادة هذا الشاهد أن وظيفته فى السجن هى الحراسة فقط ، وإجابة طلبات المتهمين ، وأنه لا يعرف عدد المتهمين الموجودين فى كل غرفة فى السجن ، ولا نوع القضايا المتهمين فيها ، ولكن عرف بصفة خاصة أن هؤلاء متهمون فى قضية سياسية . حتى أنه لما سئل كم حجرة كانت خالية فى السجن وقت وقوع الحادث أجاب بأنه لا يعرف .

وطلب اليه الأستاذ محمود التونى أن يفسر للمحكمة كيف يستطيع الهرب لو كان مكانهم ، فأجاب أن حراس السجن لا يحملون سلاحا فمن السهل تهديدهم بالقتل وبذلك يتمكنون من الهرب .

وأجاب عن أسئلة أخرى خاصة بدخول ضباط القسم السياسى السجن بدون إذن من النيابة قائلا انه لا شأن له بهذه المسائل ، ويسأل عنها مأمور السجن فهو المختص بها .

وأثيرت مسألة الفتاة الهندية التى كانت محبوسة فى سجن الأجانب فى ذلك الوقت ، وسئل الشاهد عما إذا كانت هذه الفتاة استغلها البوليس السياسى فى التأثير على المتهمين فأجاب بأنه لا يعرف شيئا من ذلك ، وأنه لا علاقة له بحراسة المسجونات ولا يعرف عنهن شيئا .

عودة الى عمر صبرى

وهنا طلب الأستاذ حماده الناحل استدعاء عمر صبرى عباس مرة ثانية لسؤاله عن بعض النقط فوافقت المحكمة ، واستدعت هذا الشاهد ، وسأله الأستاذ حماده الناحل عما إذا كانت الفتاة الهندية قد اتصلت به فى أثناء حبسه فى سجن الأجانب ، فقال إنها حاولت الاتصال به ، إذ كان يتنزه ذات يوم فى فناء السجن فحاولت التحدث اليه فلم يعرها اهتماما فسمعها تقول « ده مسكين ده غلبان » .

وسألته المحكمة هل لاحظ أنها حاولت الاتصال بغيره ، فأجاب ربما .. فقد سمعها تتكلم مع أشخاص لم يرهم من داخل حجرته .

وسأله الأستاذ حماده الناحل ، هل كانت الفتاة على شىء من الجاذبية ، فاعترضت

النيابة على هذا السؤال قائلة إن الجاذبية مسألة نسبية (ضحك) وقال الشاهد انها جميلة وإنها تناهز العشرين .

وهنا طلب المتهم نجيب حسين فحرى سؤال الشاهد فسمح له ، وسأله عما إذا كان الأستاذ القاويش قد طلب اليه أن يقول هذه الأقوال عن حسين توفيق وأنور ؟

ج ـ أيوه طلب منى

ـــ هل كان يقول لك إذا سمعت أوامرى حا اطلعك واعملك شاهد ؟

ج ـ وعدنى كتير بكده

وسأله المتهم سعيد توفيق :

ـــ هل كان القاويش بك يحقق وحده أو يشترك معه أحد آخر من رجال النيابة وغيرهم ؟

ج ـ كان يشترك معه بعض رجال البوليس ، وأذكر منهم إمام بك ، وأنهم كانوا يوجهون اليه رأساً بعض الأسئلة .

وأجاب عن سؤال آخر لسعيد توفيق ، بأن إمام بك كان يكتب مذكرة فى نوتة صغيرة .

وسأله المتهم أنور فائق عما إذا كان يوجد شىء على مائدة القاويش بك يقدمه للمتهمين ؟

ج ـ كان يوجد سجاير وقهوة

ـــ هل توجد حاجه ثانية ؟

ج ـ مش متذكر

وسأله الأستاذ حماده الناحل هل سمع أن أحداً قدمت له خمور فى السجن أو فى التحقيق ، فقال إنه سمع ذلك من أخيه ، وكان مقبوضاً عليه ، وأن الحراس قالوا له إنهم كانوا يعطون حسين توفيق خمرا .

ثم سمعت المحكمة شهادة الجندى عبد العزيز إمام الذى كان مع الكونستابل فؤاد محمد حسن فى أثناء وقوع حادث الاعتداء ، وبعض جنود آخرين فى السجن .

وقد سئل الشاهد عبد العزيز إمام ، هل دخل حسين توفيق زنزانة مدحت فخرى فى يوم من أيام التحقيق ، فأجاب أنه لا يذكر .

وسـ ـأله الأستاذ حماده الناحل هل كان المتهمون يستطيعون فك العمد وضرب الكونستابل بها ؟

جـ ـ كان يمكن وربنا ستر لأننا أصحاب عيال .

ـ هل « الجفير » يمكن حله ؟

جـ ـ ده أمر الله ويمكن حله (فضحك الحاضرون)

ـ هل رأيت إمام بك والجزار بك يدخلان السجن ؟

جـ ـ مايجوش إلا لما يكون فيه تحقيق أو لما يكونوا فى المرور يدخلوا ويطلعوا

المحكمة ـ هل كانوا يدخلون عند المتهمين ؟

جـ ـ لا

الأستاذ حماده الناحل ـ هل لاحظت أنهم يتصلون بالمتهمين وهم فى الفسحة ؟

جـ ـ لا

المحكمة ـ هل من مأموريتك أن تتحقق من الداخل إلى السجن ؟

جـ ـ أنا عند الزنزانة .

المحكمة ـ هل إذا دخل أحد تمنعه ؟

جـ ـ أنا عند الزنزانة .

سعد كامل ـ هل سمعت إمام بك ينادى حسين توفيق ويقول له يا حسين بك ؟

جـ ـ لا

الأستاذ الشرقاوى ـ ألم يحصل تحقيق فى حجر المتهمين ؟

جـ ـ لا

الأستاذ الشرقاوى ـ ألم يكن أحد من رجال النيابة أو الضباط يدخل عند المتهمين ؟

جـ ـ هم يطلبوهم وياخدوهم .

وقال هذا الشاهد رداً على أسئلة بعض المتهمين إن التحقيق كان يجرى فى السجن فى الليل وفى النهار والغالب أنه فى الليل من بعد المغرب إلى ما بعد منتصف الليل .

الأستاذ على منصور — هل كان التحقيق يستدعى إيقاظ بعض المتهمين ؟

ج ـ ما حصلش .

ووقف المتهم مدحت فخرى فى القفص وصاح قائلا للشاهد: ما تخافش من أحد أنت أمام المحكمة وحالف اليمين . . ثم سأله : هل يذكر يوم التحقيق لما حققوا معه فى الساعة الخامسة وبعد قليل صعد ليرتدى ثيابه لحضور عملية العرض فدخل عليه حسين توفيق فى زنزانته ؟

فقال الشاهد إنه لايذكر .

فقال نجيب فخرى : «هو خايف ياسعادة البك من البوليس »

المحكمة — قول معلوماتك ما تخافش أنت أمام المحكمة .

ج ـ ما حصلش يا بيه .

مَأمُورُ السِّجنْ

ودخل القاعة الصاغ حسن خالد ، وقد كان منتدباً للعمل فى سجن الأجانب خلال شهرى يناير وفبراير ، وهو الآن مأمور قسم الزيتون .

وقد روى فى شهادته حادث الاعتداء على الكونستابل ، وقال إنه يعتقد أن المتهمين كانوا يستطيعون الهرب ، وكان يمكنهم تحقيق ذلك ، ومثل للمحكمة ما كان يفعله لو كان مكانهم ، واستطاع الاستيلاء على مسدس الكونستابل .

وقال الشاهد إنه فى أثناء تفتيش ملابس المتهمين بعد هذا الحادث ، عثر فى ثنية مؤخرة « شبشب » حسين توفيق على ورقة رسم فيها بالكوبيا طريقة الهرب من السجن فسلمها للمحقق الأستاذ كامل القاويش .

ولما سئل عما إذا كان قد عرف خط كاتب الورقة ، أجاب بالنفى وأضاف قائلا :

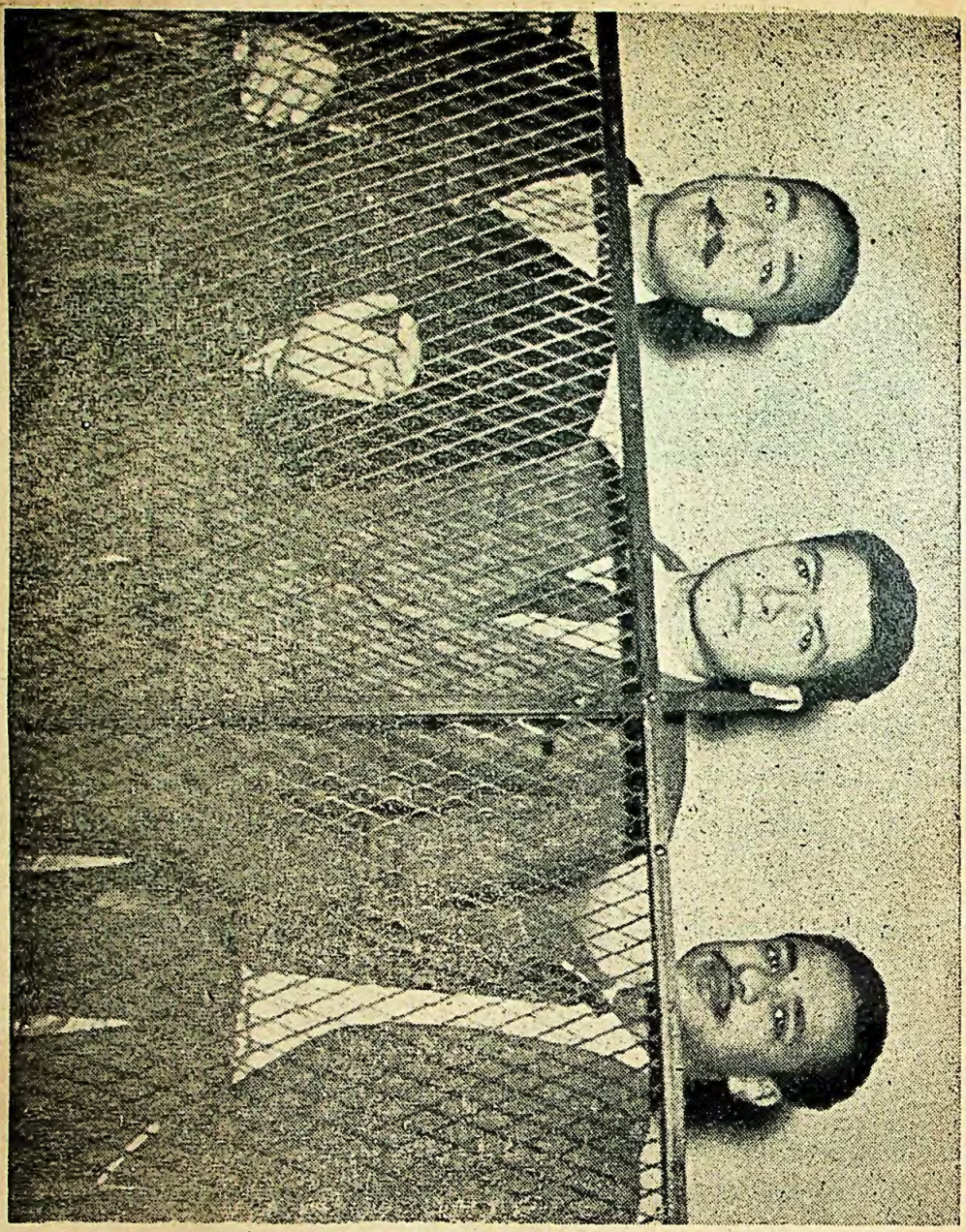

فريق من المتهمين ويرى أحمد وسيم خالد فى الوسط وإلى يمينه أنور السادات وإلى يساره محمود الجوهرى

(الجوهرى)

ان حسين توفيق أنكر أمام المحقق وجود هـذه الورقة معه ، ولكن لما ووجه به اعترف بها .

وسئل هل كان فى متناول يد أى شخص أن يدس مثل هذه الورقة لمتهم ما ؟

جـ ـ ثبت لى ، فى هذا اليوم بالذات ، أنه كان مش بس إيصال ورقة بل إيصال أقوال على لسان العساكر .

ـ هل يمكن لشخص ممن لهم اتصال بالبوليس السياسى أن يدس الورقة دون علم المتهم ؟

جـ ـ لا يمكن أن يحصل .

ثم قال إلا إذا افترضنا وجود اتفاق مع الحارس ، فيمكن دسها ، وإذا كان المقصود بها إيذاء المتهم فيكون صاحب المصلحة هو البوليس

وسأله الأستاذ الخشخانى عما دعاه إلى تفتيش المتهمين فى هذا اليوم فقال :

ـ إنه ما كان يعتقد أن هؤلاء المتهمين بالذات يعمدون إلى محاولة الهرب بهذه الطريقة ، أما وقد عمدوا إليها ، فقد وجد أنهم أكثر مما كان يعتقد ، ولا شك أنهم كانوا يدبرون هذه المؤامرة من زمن . وقد تأخر فى ذلك اليوم عن موعد انصرافه للغداء لأن الموضوع الذى كان يحقق فيه وكيل النيابة ، كان هو المبلغ عنه .. ثم روى للمحكمة تفصيل هذا الموضوع قائلا :

عندما دخلت حجرة عمر حسين أبو على لتفتيشها كعادتى فى كل يوم ، قال لى إنه لم ينم هذه الليلة ، فسألته عن السبب فقال إن ضميره يؤنبه طول الليل لأن وكيل النيابة سأله عن بعض المعلومات فى القضية فضلله وذكر أقوالا غير صحيحة كان موعزاً إليه بها ، ولما وجد نفسه قد كذب فى أقواله ، أراد تصحيحها ، فسألته عمن أوعز إليه بهذه الأقوال ، فقال أنور السادات إن شخصاً من العساكر نقل إليه هذا الكلام ، ولا يريد إيذاءه ، فأبلغت الأستاذ كامل القاويش والبوليس السياسى بما سمعت .

وقال الشاهد رداً على سؤال آخر : إنه يجب ، أن يكون مفهوماً ، أن سجن الأجانب يخضع للقسم السياسى خصوصاً إذا كان به قضايا سياسية ، وإنه لذلك إذا

صدر إليه أمر من النيابة ، كإفراج عن متهم ما فى قضية سياسية ، فانه يستأذن البوليس السياسى قبل تنفيذ هـذا الأمر ، وإن لرجال القسم السياسى أن يدخلوا ويخرجوا بدون إذن من النيابة .

ولما سئل هل كان أحد من رجال القسم السياسى يختلى بالمتهمين أجاب :

— فى حضورى لم يحصل اختلاء ، وأنا لست باستمرار فى السجن ، فمن الساعة الواحدة والنصف إلى الساعة الرابعة والنصف أو الخامسة ، لا أكون فى السجن ، ومن الثامنة مساء إلى الثامنة صباحاً لا أكون كذلك فى السجن .

(كريم)

وقال أيضاً إن رجال القسم السياسى كانوا يترددون على السجن فى غيابه ، وإنه كان يحرص على الابتعاد عن هذه القضية ، حتى إذا حصل فيها لعب يكون بعيدا .

وسئل هل يثبت فى دفتر السجن حضور ضباط القسم السياسى وانصرافهم ؟

— فى هذه القضية مش متأكد لأنهم دول أصحاب السجن مش أغراب .

وأثيرت مسألة الفتاة الهندية مرة أخرى ، فقال انه لم يسمع بشىء عن اتصالها بالمتهمين ، وقال عن جمالها ، إنه مسألة نسبية وتقديرية ، وإنه شخصياً يعطيها ٢ على ١٠ وانها كانت تتحدث بلغات مختلفة (ضحك) .

وسئل هل حقيقة كان يشبه سجن الأجانب بسجن الباستيل وانه كان برما به ، فنفى ذلك وقال إنه لم ير سجن الباستيل (ضحك)

وقد استغرقت شهادة هذا الشاهد جلستين كاملتين ، فقد أتم شهادته فى جلسة ذالأحد ٧ ديسمبر ، وفى هذه الجلسة ، طلب الأستاذ على أيوب ، أن يثبت فى محضر الجلسة أن رفعة مصطفى النحاس باشا ، اتهمه بالتزوير فى محاضر تحقيق اللجنة البرلمانية وذلك فى جلسة الأربعاء ٣ ديسمبر ، فى أثناء إدلائه بشهادته .

فردت المحكمة انها هى التى أمرت بعدم إثبات ماحدث ، أما وقد طلب الأستاذ أيوب ذلك فهى تقره على أنه حدث فعلا .

طلب جديد

وقبل استدعاء مأمور سجن الأجانب ، وقف الأستاذ على الخشخشانى وقال إن شهادة مأمور السجن وضباط القسم السياسى الثلاثة تستدعى سماع شاهد آخر ، هو الأستاذ محمد كامل القاويش، وكيل النيابة المترافع ، فقد قرأ التحقيق، ورأى أن هؤلاء الضباط الثلاثة قد اشتركوا فى التحقيق ،وقاموا بأعمال تتصل بصميم الدعوى، واعترافات المتهمين، سواء أكانت أمام الضباط الثلاثة ، أم أمام وكيل النيابة المحقق بعد أن تقدم اليه الضباط باقرارات وقع عليها منهم ومن المتهمين ، مما يفيد صدور هذه الاعترافات أمامهم ، وقد يكون غريباً أن يطلب سؤال وكيل النيابة ، كشاهد، لأن وكيل النيابة لا يسأل عن تحقيقات قام بها وأثبتها فى محضر التحقيق ، ولكن ما جرى فى هذه الدعوى هو جزء من كل وأن هذا الكل لايزال فى قلب وكيل النيابة وفى صدره ،فما سمعه من ملابسات التحقيق فى هذه الدعوى ، وما لابس الاعترافات المكتوبة والشفوية ، إلى غير ذلك، يعرفه هو ولكنه لم يثبته ، ولم يحقق الأجزاء التى كان يتعين عليه التحقيق فيها.

وقال حضرته انه لا يستطيع أن يذكر الوقائع التى يريد استشهاد وكيل النيابة عليها فى حضوره فى الجلسة ، وإلا ضاعت قيمة الشهادة . وأصر على طلب سماع شهادته ...

ووقف الأستاذ القاويش قائلا إنه يترك الفصل فى هذا الطلب للمحكمة ، فى ضوء القانون ، ولكن له ملاحظة بسيطة على أقوال الأستاذ الخشخانى . وهى أن حضرته يعلم أن الاعترافات المكتوبة ، حققت بمعرفة النائب العام السابق عبد الرحمن الطوير باشا ، وبمعرفة المحامى العام ، يحيى مسعود بك ، ولم يحقق هو اعترافا جاء على هذا النحو بالذات .

وأبد الأستاذ مصطفى الشوربجى ،الاستاذ الخشخانى فى طلبه ، وقال انه يجب على المحكمة أن تبحث هذه الاعترافات وملابساتها ، فمن الجائز ألا تأخذ بها ، خصوصاً وقد قال المتهمون أو بعضهم ، ان هذه الاعترافات أخذت منهم بطريق الغش

والإكراه المعنوى واللف والدوران بمعرفة القاويش بك ، ثم هناك سبب آخر، وهو أنه لا يرى — من الناحية القانونية — ما يمنع المحكمة من سماع شهادة القاويش بك ، لأن الأشخاص الممنوعين من الشهادة ، مبينون فى قانون المرافعات وليس وكيل النيابة من بينهم .

وأيد بعض المحامين طلب الأستاذ الخشخانى ، وقال الاستاذ زكى عربى ، إنه فى هذه القضية توجد مسألة فى منتهى الدقة، وهى: هل يجوز رد وكيل النيابة أم لا ؟ وقد بحث هذا الموضوع ، فوجد أن الرأى مختلف فيه اختلافا كبيراً ، ووكيل النيابة جزء من هيئة المحكمة وقد سمى نفسه خصما شريفاً ، والواقع أنه ليس كذلك فان الشراح يسمونه القضاء الواقف .

وقال الاستاذ حماده الناحل إن لديه عدة وقائع يريد سؤال وكيل النيابة عنها

وعندئذ رأت المحكمة أن تستمع . قبل الفصل فى هذا الطلب ، إلى بقية شهادة مأمور السجن ، ثم نودى حضرته ، ولكن الدكتور جرانة قال إن هذا الشاهد سيشهد على الورقة ، التى قيل انها ضبطت مع أنور السادات ، وهى واقعة متصلة اتصالا وثيقاً بما يريد استجواب وكيل النيابة عنه .

اعتراض جديد للنيابة

ورفعت الجلسة للمداولة فى هذا الطلب وبعد نحو نصف ساعة ، عادت الجلسة للانعقاد ، وفوجىء المحامون بوقوف الأستاذ كامل القاويش ، ممثل النيابة ، وإبداء رغبته فى الكلام حيث قال :

— أرجو أن يثبت فى محضر جلسة اليوم مايلى :

إننى حققت هذه القضية ، باعتبارى متولياً قضاء التحقيق . ولذلك لا يمكن للخصوم أن يدعو ننى كشاهد فى القضية ، لأن قاضى التحقيق كل عمله يثبت فى محضره ، ولأنه لا يجوز لمن يتظلم من تصرفات قاض ، سواء أكان قاضى تحقيق أو قاضى موضوع ، أن يعلنه شاهداً فى الدعوى وبالتالى يهاجمه ، ويحرك دعوى المخاصمة بغير طريقها القانونى لأن مخاصمة القضاة ، والطعن على شخصيتهم فى عملهم ، رسم لها القانون إجراءات وضمانات ليجنبهم مثل هذه المواقف .

ولذلك لا أستطيع البتة أن أشهد فى هذه الدعوى ، وكل الذى كنت أفهمه أن تستعين بى المحكمة ، لتسألنى عن مواضيع ، ترى هى انها ناقصة فى التحقيق فتكمل هذا النقص بما عساه أن يكون وقع تحت سمعى وبصرى كمحقق للدعوى ، لا لتستجوبنى فى صحة ما أثبته من عدمه ، ولا ليستجوبنى الدفاع عن تصرفاتى فى الدعوى لأن النيابة فى أدائها للتحقيق وقيامها بهذه المهمة ، مستقلة تماما عن المحاكم ، وليس للمحاكم عليها سلطة الأمر والنهى ، وليس لها أن تستجوب أعضاء النيابة عن تصرفاتهم ومن باب أولى ليس للخصوم هذا الحق الذى بخل به المشرع على المحاكم ذاتها . ولذلك ، وتطبيقاً لهذه المبادىء القانونية ، أصرح من الآن أننى ممتنع عن الإجابة ، لأن ما أصبح اليوم فى الميزان ليس هو شخصى ، ولا عملى ، وإنما هو حقوق النيابة عموما المقررة فقها وقضاء ...

تعليق الدفاع

ورأى الدفاع ، ألا معدى لهم — بعد هذه الكلمة المدونة — عن التعليق على هذا الرأى ، فوقف الاستاذ مصطفى الشوربجى بك وقال إنه كان ينتظر أن حضرة النائب جهز كلمة ليقول فيها بأنه مستعد ، تحقيقاً للعدالة ، وتبرئة له من وصمة الإكراه والغصب على المتهمين ، أن يقول إنه لا يهمه فى هذه القضية قانون ولا تشريع وانه مستعد أن يدافع عن نفسه ليبرىء نفسه ويبرىء النيابة من الوصمة التى وصمها بها المتهمون ، ولكنه مع الأسف وجده يرفض أن يستجوب ، ولو كان حضرته يشعر حقيقة بأنه لم يتخذ إجراءات غير قانونية مع المتهمين لتقدم أمام حضراتكم طائعاً مختاراً ...

ثم مضى الأستاذ الشوربجى فى كلامه قائلا :

يقول حضرة النائب إنه من القضاء ، ولكنه نسى فى الوقت نفسه اننى أستطيع أن أرد القضاء ، ولا أستطيع أن أرده هو ... إن وكيل النيابة يقوم فى عمله باجراء من إجراءات التحقيق ، وهذا قد يؤدى إلى إحالة المتهم إلى المحاكمة أو حفظ الدعوى ، وهذا هو ما يشكو منه ، فهو محقق له مصلحة فى رفع الدعوى العمومية ، وانه هو

رافعها ، وفى هذه الحالة يصح ان يتخطى الحد الذى يجب أن يقف عنده .

وثم شىء آخر وهو أن قانون المرافعات، حدد بعبارات صريحة من يصح الاستشهاد بهم ، ومن لا يصح ، فهل وجدتم حضراتكم أنه يمنع من الاستشهاد بوكيل النيابة خصوصاً إذا كان قد باشر التحقيق بسرية عجيبة . فاذا أردتم أن ترفضوا هذا الطلب يجب أن يكون عند حضراتكم شىء من القانون تستندون إليه

وبالأمس شهد رفعة النحاس باشا ، وغداً يشهد من هم فى مقامه مثل رفعة على ماهر باشا وغيره ، فهل فى الشهادة شىء يشين .

يقول حضرة وكيل النيابة ، إنه غير تابع للمحكمة ، ونحن لم نقل ذلك وقال أيضاً ان المحكمة لا تستطيع الاستشهاد بى ، ولكنى أنا يا سيدى أستطيع ذلك لأنك تابع للقانون الذى يجعل الحق للمتهم أن يستشهد بأى انسان ، ونحن لم نطلب منك شيئاً سرياً ؛ ولم نقل انك بوليس سرى ، ولم نطلب ان نقول شيئاً يتصل بالتحقيق بالذات بصفة قانونية ، ولا نطلب تكملة تحقيق ، ولا نطلب شيئاً عملته وأنت تؤدى الوظيفة ولكن الذى عملته لم يكن من الوظيفة فقد تعديتها بل نطلب تحقيق شىء خارج عن صلب محضر التحقيق .

وبعد ذلك تعاقب بعض المحامين فى الرد على كلمة النيابة ، وما قاله الأستاذ الخشخانى إن الأستاذ القاويش لم يخرج عن كونه إنسانا ، وان الاستشهاد به بالغ الأهمية ، وله بصدده وقائع متعددة يريد أن يسأله عنها ، منها اتصال الأستاذ القاويش بتوفيق باشا احمد والد المتهم الأول ومطالبته إياه أن يقابله فى مكان ما ثم لم يفعل .

وتكلم الأستاذ محمد أمين عامر على المادة ٢٠٤ من قانون تحقيق الجنايات وهى تنص انه لا يجوز الاستشهاد بالقاضى والنيابة ورجال الضبط والربط .

وقال الأستاذ لطفى جمعه إن الأستاذ القاويش سمى نفسه خصما ، وهذا غير صحيح ، لأن النائب ورجال التحقيق لهم صفتان ، بدليل ما جاء فى كتب القانون والعرف القضائى من انه « إذا كان القلم مقيداً فالكلام حر » بمعنى أن وكيل النيابة الذى حقق الدعوى وقدمها ، إذا ما ترافع له أن يفوض الرأى ، ويطلب البراءة .

وقال الأستاذ حماده الناحل، إن ما نطالب به ليس من باب الإنسانية والعواطف بأى حال من الأحوال ، فاننا يئسنا من طلب هذه المعانى من الأستاذ القاويش ،

ولكن أساس ما نطالب به ، إنما هو القانون الوقائع، وهي وقائع محددة نرى أن واجبنا كمحامين عن هؤلاء المتهمين ، يستحيل علينا أن نؤديه إلا إذا استجليناها واستوضحناها ومجال هذا الاستجلاء والاستيضاح لا يكون إلا باستجواب الأستاذ القاويش .

وذكر الأستاذ حماده الناحل مضطراً بعض ما يريد استيضاحه قائلا إنه جاء في الصفحة ٣٥٧ من التحقيق ما يأتي :

أعيد فتح المحضر في الساعة الاولى والدقيقة ٣٥ صباحا بمنزل المتهم محمود يحيي مراد حيث اتصلنا بحضرة النائب العام وعرضنا عليه ما وصلنا إليه ، وأمرنا أن نعرج على سجن الأجانب لنواجه حسين توفيق وقفل المحضر على ذلك في تاريخه ، وقررنا الانتقال إلى سجن الأجانب ومعنا المتهم محمود يحيي مراد والمضبوطات وحضرات الضباط إمام بك والسعيد افندى والجزار افندى ثم فتح المحضر الساعة ٢ صباحاً أي بعد مسافة الطريق فقط حيث وصلنا السجن ساعة افتتاحه وأمرنا بإحضار حسين توفيق وواجهناه بمحمود يحيي مراد وسكت كل منهما ولم يتكلم .

وعلق الاستاذ حماده الناحل على ذلك قائلا إنه ما زال يقول إن هذه المقابلة لم تكن مواجهة ، ولكنها كانت خلوة بين محمود مراد ، وحسين توفيق ، وبفعل الاستاذ القاويش الذي يقول إنه بناء على أمر سعادة النائب العام ، ونريد قبل سؤال النائب العام أن نستجلي الاستاذ القاويش عن هذا كله ، وعن السر في كل ما حصل .

قرار المحكمة

وأصدرت المحكمة القرار الآتي :

قررت المحكمة إجابة طلب الدفاع إلى سماع شهادة الاستاذ محمد كامل القاويش ، وترى المحكمة بمناسبة ذلك سؤال الاستاذ محمد صدقي البشبيشي وكيل النيابة ، على أن يكون سماع أقوالهما في جلسة سرية محافظة على النظام العام ، واستمرار المرافعة لباكر الاثنين ٨ ديسمبر .

وقد تناولت الجلسات السرية شهادة النائب العام عبد الرحمن الطوير باشا، والاستاذ محمد كامل القاويش والاستاذ محمد صدقي البشبيشي ، واستغرقت ثلاثة أيام ، ثم بدأت

الجلسات العلنية يوم السبت ١٣ ديسمبر ، ونزولا على حكم القانون ، نمسك القلم عن نشر مادار فى هذه الجلسات السرية وما قاله هؤلاء الشهود فيها .

استكمال شهادة مأمور السجن

جلسة السبت ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٧ وقد مثل النيابة فى هذه الجلسة عبد الرحمن الرافعى بك الذى أصبح محاميا عاما .

استكملت فى هذه الجلسة مناقشة مأمور سجن الأجانب، الصاغ حسن خالد ، فتكلم على الورقة التى ضبطها فى جيب بيجامة أنور السادات وقد كتب عليها بالكوبيا ، باللغة الانجليزية ، عبارة ترجمتها « يحيى رجلنا » وهذه الماركة من غلاف علبة سجاير ماركة « واسب » التى اعتاد هـــذا المتهم تدخينها . فكان وكيل النيابة موجوداً فى السجن حينذاك فسلمه هـذه الورقة ، فكلفه حضرته أن يرجىء تسليم الملابس ، التى ضبطت فيها الورقة ، إلى أسرة المتهم حتى يتصرف فى هذا الموضوع .

وسأله الاستاذ محمد أمين عامر عما إذا كان يعرف الظروف الخاصة بالخطاب من محمد عبد الفتاح الشافعى ، أحد المتهمين ، وجاء فيه أن لديه معلومات يريد الإفضاء بها للنائب العام وانه اعترف ببعض وقائع على نفسه وعلى بعض المتهمين .

فقال الشاهد إن هذا الخطاب إذا كان قد تقدم له فهو ثابت فى ملف القضية ، ولا يذكر شيئا معينا عن هذا الخطاب .

ولما انتهى هذا الشاهد من شهادته طلب بعض المحامين أن تعطيهم المحكمة فرصة للاطلاع على دفاتر السجن ، التى ضمت أخيراً لملف الدعوى . وطلب الاستاذ فتحى رضوان الاستشهاد بمعالى مكرم عبيد باشا كشاهد، فقد ضبط عند المتهم الاول عدة نسخ من جريدة الكتلة فيها مقالات لمكرم باشا ولغيره ، وبها طعن على المرحوم أمين عثمان باشا ، ثم قال الاستاذ فتحى إنه لا يريد بطلبه هذا أن يحول بين مكرم باشا وبين أداء واجبه كمحام فى القضية عن المتهم سعيد توفيق إذ لا يوجد ما يمنع من أدائه الشهادة وقيامه بواجبه كمحام .

وقد أرجأت المحكمة البت فى هذا الطلب إلى الوقت المناسب ، كما طلب الأستاذ

فتحى الاستشهاد بشاهد نفى فى مسائل تتعلق بسجن الاجانب ومجريات الامور فى واحتفظ بذكر اسمه فى تلك الجلسة ورجا أن تسمح المحكمة باعلانه .

وقد قررت المحكمة استمرار المرافعة لجلسة الأربعاء ١٧ ديسمبر ، وضم تعليمات سجن الأجانب ، وتمكين الدفاع من الاطلاع على المحضر الأصلى للتحقيق ، والتصريح للاستاذ فتحى رضوان باستخراج شهادة من وزارة الخارجية بأسماء من منحوا القب « سر » من المصريين فى الفترة بين سنة ١٩٣٧ و١٩٤٢

المرافع يثير مسائل هامة

جلسة الأربعاء ١٧ ديسمبر وقد مثل النيابة فى هذه الجلسة عبد الرحمن الرافعى بك المحامى العام أيضاً .

وقد أثيرت فى هذه الجلسة مسائل على جانب كبير من الأهمية ...

رأى المحامون من الاطلاع على دفاتر أحوال سجن الأجانب ضرورة مناقشة الصاغ حسن خالد مأمور السجن مرة أخرى ، وألقى عليه الأستاذ بسطا شكرى بضعة أسئلة خاصة باختلاء ضباط القسم السياسى ببعض المتهمين ، ونفى الشاهد حدوث مثل هذه الخلوة ، فتلا عليه الأستاذ بسطا شكرى ما جاء فى دفتر أحوال السجن من أنه فى ليلة ٢٣ يناير سنة ١٩٤٦ فى الدفتر ن ٢ بند ٧٥ بأن حضرات ضباط القسم السياسى اختلوا بمحمد على خليفة وحسين توفيق فى المدة من الساعة الرابعة مساء إلى منتصف الليل ثم انصرف إمام بك واستمر الجزار افندى والسعيد افندى إلى الخامسة صباحا وأن هذه الخلوة كانت فى حجرة المأمور ، وسأله هل يذكر هذه الواقعة الثابتة فى دفتر الأحوال فأجاب أنه يحتمل أن تكون هذه الواقعة قد حصلت وانه كان ينأى بنفسه عن التدخل فى هذه القضية ، وكان يترك مكتبه للمحقق ولضباط القسم السياسى .

وتلا مكرم عبيد باشا على الشاهد ما جاء فى دفتر الأحوال أيضاً فى يوم ٢٢ يناير فى البند ٧ :

« قام امام بك وتوفيق افندى السعيد ، والجزار افندى ، بعد انتهاء اللازم مع كريم ، كما ورد بهذا النص فى الدفتر ، وتركوا خطاباً لتوصيله إلى وكيل الأمن العام

وساله مكرم باشا عن هذا « اللازم » فأجاب انه كان غائبا عن السجن وليس هو الذى أثبت هذا الكلام فى الدفتر .

وسأله الأستاذ فتحى رضوان عن رأيه فيما أثبته القائمقام إمام بك فى دفتر أحوال السجن يوم ١٩ يناير بخطه من تعليمات ، جاء فيها أن كل من يضبط أوراقا مع المتهمين سيكافأ بسخاء ، وكل من يتهاون فى واجبه يعاقب بشدة ، فرد الشاهد أنه لا يذكر التعليمات وأن لضباط القسم السياسى أن يثبتوا فى الدفتر ما يشاءون خاصاً بهذه القضية .

وأثار الأستاذ فتحى رضوان نقطة أخرى هامة ، فقد سأل الشاهد :

ـــ ألم تقل لأحد بشرفك وذمتك ، إن محاولة المتهمين الفرار من السجن كانت معلومة ، وانكم كنتم متربصين لها ؟

جـ ـ لا أبداً

ـــ ألم تذكر ، بذمتك وضميرك ، أنك قلت ذلك الأستاذ الحناوى ؟

جـ ـ إذا كانت الذاكرة بالرجاء لما أفكر ، وهل معقول إنى أكون عارف ، وأترك الكونستابل يتكسر جوه .

وهنا قال الأستاذ محمود الحناوى إن هذا الكلام قاله الشاهد ، وأصر الشاهد على أنه لم يقل له شيئاً .

وأثار الأستاذ حماده الناحل ، نقطة أخرى هامة سأل عنها الشاهد فلم يستطع أن يجد لها تفسيراً . ذلك أنه أثبت فى دفتر الأحوال يوم ١٣ يناير الساعة ٢,١٠ صباحا انصراف امام بك والجزار افندى والسعيد افندى من السجن بعد « انتهاء اللازم » من المتهم حسين توفيق أحمد بالغرفة ٢٧ ، ولم يثبت فى الدفتر موعد حضورهم إلى السجن . وعلق الاستاذ الناحل على ذلك قائلا إنه لوحظ تعمد عدم إثبات حضور الضباط وانصرافهم فى دفتر الاحوال أكثر من مرة .

ورد الشاهد قائلا : ولو انه ليس الشخص الذى فعل ذلك ولكنه كانسان يفكر يستطيع أن يقول إن الذى يقصد ألا يثبت حضور ضابط فلا يثبت انصرافه :

وسأل الاستاذ لطفى جمعه الشاهد عن معنى كلمة « بعد انتهاء اللازم » فما هو هذا اللازم والألزم ولزوم ما لا يلزم (ضحك)

جـ ـ هذه كلمة متداولة تجدونها فى معظم خطابات الأقسام .

ضابط القسم السياسى الأول

وانسحب مأمور السجن من القاعة ، بعد انتهاء مناقشته ، ودخل ضابط القسم السياسى الاول ، القائمقام محمد ابراهيم إمام ، وقال إنه ندب للعمل فى هذه القضية ومعه اثنان من زملائه ، هما الصاغان محمد توفيق السعيد ، ومحمد الجزار ، وان مهمتهم كانت معاونة النيابة .

ثم سئل عن صلتهم بسجن الأجانب ، فقال إنه سجن إدارى تابع للمحافظة وأن فرقة (ا) وضبط ب يشرفان عليه ، ويكون ضباط القسم السياسى مسئولين عن المسجونين فى هذا السجن فى القضايا السياسية ، وأن له الحق المطلق فى دخول السجن فى أى وقت يشاء هو وزملاؤه .

القائمقام إمام

وسئل عن مقابلته لأحد من المتهمين فى السجن ، فأجاب إنه كان يقابلهم بناء على طلبهم فيذهب إليهم فى حجراتهم ويلبى طلباتهم ، وفى بعض هذه المقابلات أبدى بعض المتهمين رغبته فى الاعتراف ، فطلب منهم أن يذكروا ما يريدون للنيابة كتابة فكتبوا اعترافاتهم وما لديهم من معلومات وسلموها إليه لتوصيلها إلى النيابة .

وسئل هل كانت هذه الاعترافات تأتى فجأة فأجاب : إن بعضهم بعد أن يراجع ضميره ، يبدى رغبته فى الإدلاء بمعلومات ، وأنه يذكر أن حسين توفيق عقب اعترافه أمام النيابة ، وإعادته إلى السجن أبدى رغبته فى الإدلاء بمعلومات أخرى ، ثم توالت اعترافاته على فترات . وأبدى خليفه ، والشافعى ، ومحمود مراد مثل هذه الرغبة . ونفى اجتماعه بأحد المتهمين فى الزنزانة ، وكل ماحدث أنه اجتمع ببعض المتهمين فى حجرة المأمور .

وقال عن كلمة « نهو اللازم » ، أنها تعبير اعتاده رجال البوليس فى كتاباتهم .

وسئل هل تقابل أو انفرد بحسين توفيق قبل يوم ١٠ يناير فى سجن الأجانب ؟

ـ لا أذكر

الأستاذ الخشخانى ـ فى يوم ١٠ يناير تحررت ورقة من حسين توفيق مؤرخة ٩ يناير سنة ١٩٤٦ ومؤشراً عليها منك وصاحبيك بأنها كتبت يوم ٩ يناير وأرخت هذا التذييل يوم ١٠ يناير فمتى كتبت هذه الورقة ، وأين كتبت، وأين كتب التذييل ؟

ـ كل ما كتب ، كتب فى سجن الأجانب ، وفى حجرة المأمور ، وكل ما كان يتقدم به المتهمون من مثل هذه الاعترافات أو الطلبات الأخرى كنا نقدمها للنيابة .

ـ متى ذكر لك حسين أن لديه معلومات يريد أن يتقدم بها للنيابة ، يوم ٩ أو يوم ١٠ ؟

ـ لا أذكر على وجه التحديد ، وأرجح أنه عقب الانتهاء من التحقيق معه وعودته إلى السجن ، وفى اليوم التالى ، على ما أذكر ، ذهبنا لإحضاره للتحقيق ، فذكر لنا أنه يريد الإفضاء ببعض معلومات .

وهنا رفعت الجلسة ، وتقرر استمرار سماع هذا الشاهد للجلسة التالية .

جلسة ١٨ ديسمبر

وفى هذه الجلسة استؤنف استجواب القائمقام محمد ابراهيم إمام واستمر الأستاذ الخشخانى يناقشه فيما يتعلق بوقت كتابة الاعتراف وتاريخ كتابته وتذييله، ولم أرخ التذييل يوم ١٠ فى حين أن تاريخ الاعتراف يوم ٩ يناير ... وهل كان هذا التذييل أمراً طبيعيا أم فكرة عارضة لم يفكر القائمقام إمام فيها إلا فى صباح يوم ١٠ يناير . وأجاب الشاهد أن هذا التذييل ضرورى ولابد منه فهو بمثابة محضر، ويدل على أن هذا الاعتراف كتب فى حضرته . وأن مرجع اختلاف التاريخين لا يدل على شىء ذى بال ، وربما كتب الاعتراف بعد منتصف ليلة ٩ يناير ، فأرخ التذييل يوم ١٠ وهو التاريخ الطبيعى لليوم الجديد .

ونوقش الشاهد فى الأعمال التى قام بها لكشف غوامض هذه القضية ، فأجاب أنه تمكن من معرفة الأشخاص المشتغلين بالسياسة والمعروفين لرجال البوليس فقط ، فكانت تحريات ضباط القسم السياسى ، عقب مقتل أمين عثمان باشا ، اتجهت لمثل هؤلاء الأشخاص، والأشخاص الذين لهم نشاط سياسى، ولهم اتصال بهؤلاء المتهمين . ولكل شخص من هؤلاء الناس ملف خاص محفوظ فى إدارة القسم السياسى بالمحافظة .

وقال الشاهد إن شبهته اتجهت لحسين توفيق بمناسبة شهادة عبد العزيز الشا
من أنه رآه ليلة الحادث يقف بجوار دار الرابطة .

وسئل الشاهد عما إذا كان يعلم أن ضابطا اسمه يحيى المصرى كان يبيت فى حج
المتهمين فى السجن ، فأجاب أنه لم يسمع ذلك أبداً .

وطلب أحد المحامين استدعاء هذا الضابط لاستجوابه .

وهنا طلب حسين توفيق مناقشة الشاهد فسمحت له المحكمة بذلك ، وسأله عمن كان يبلغه طلباتهم فأجاب أنه مأمور السجن .

وقال حسين إنه هو وزملاءه لم يطلبوا مقابلته أبداً لا من المأمور ولا من أى أحد . فأجاب الشاهد قائلا « يسأل المأمور عن ذلك » .

حسين توفيق — ألم تكن فى أثناء مقابلتك لبعض المتهمين ولى أنا ، على الأخص ، تملى علينا الاعترافات المكتوبة ؟

ج — هذه الاعترافات كنت تكتبها بكامل حريتك . خميس

— ألم تذكر لى أسماء معظم المتهمين ، وطلبت منى أن ألفق لهم اتهامات ؟

ج — لم يحصل إطلاقا .

— سأذكر لك واقعة على سبيل المثال ، فان أنور السادات ، وقد اعترفت عل
لم أكن أعرفه ، حتى أنه لما عرض على لم أتعرف عليه ، فكيف يعقل أن أعترف
على شخص لا أعرفه .

فيما يختص بأنور السادات لم نكن نعرف عنه إلا عندما ذكر نجيب فخرى
إنه يعرف من المتهمين ضابطين مفصولين من الجيش ، أحدهما مشهور باسم « الحاج
والآخر باسم « حسن » ولما كان أنور وحسن عزت من بين المعتقلين السياسيين
المعتقل ومن بين الأسماء المشتبه فيهم ، والذين لهم ملفات خاصة بالقسم السياسى فق
اتجهت شبهتى إلى أنور السادات ، وقدمت للنيابة تقريراً بذلك ، وأنا لم أدخل شخص
بيت أنور السادات ولم أقم بتفتيشه .

وهنا وقف أنور السادات وروى واقعة تتلخص فى أنه فى سنة ١٩٤٢ حضر إلى منزله مخبر من القلم السياسى ، منتحلا شخصية مهندس مخابىء ، وعاين الغرفة الخارجية من منزله لعملها مخبأ ، وهى الغرفة التى وصفها حسين توفيق ، ورد الشاهد على هذا قائلا إنه لم يرسل مخبراً فى سنة ١٩٤٢ ، ولم يكن يدور بخلده فى سنة ١٩٤٢ أن أنور سيتهم فى سنة ١٩٤٦ فيحفظ وصف حجرته .

وعاد حسين توفيق يسأل الشاهد كيف يفسر اعترافه على شخص لم يتعرف عليه فأجاب ان هذه مسألة تقديرية ، خصوصاً وقد ثبت اتصال المتهمين بعضهم ببعض .

وسأل حسين الشاهد عن نياشين منحها بعد تحقيق هذه القضية فقال إن هذه النياشين منحت له سنة ١٩٤٣ ، كما منح مثلها محافظ القاهرة ، ومحافظ الاسكندرية ، وحكمدارو فرق البوليس ، وأنه لم يمنح أى نيشان بعد تحقيق هذه القضية .

وهنا وقف أنور السادات وصاح ، إن هذه النياشين تمنح للذين يخدمون الامبراطورية البريطانية .

وسئل الشاهد ، باعتباره من ضباط القسم السياسى ، عن معلوماته عن رابطة النهضة التى يرأسها أمين عثمان باشا . فأجاب أن أغراضها وبرامجها مطبوعة ، وكل ما يعلمه عنها أن من أهم أغراضها توطيد العلاقات بين المصريين والانجليز .

وسئل : هل يرى ان الاعترافات التى كتبها بعض المتهمين وحملها إلى النيابة ، عمل طبيعى ، ويمكن أن يصدر من المتهمين . فأجاب بأنها عمل طبيعى . فسئل عن الباعث لها بعد انكارهم ، فأجاب إن هذه المسألة يستطيع تعليلها عالم نفسانى .

ورفعت الجلسة للاستراحة ، ثم أعيدت فى الساعة الأولى بعد الظهر واستؤنفت مناقشة الشاهد ، وسأله الأستاذ حماده الناحل عن واقعة تفتيش منزل محمود مراد فقال :

فيما يختص بمحمود مراد بالذات ، أذكر أنه عندما اعترف عليه حسين توفيق حذرنا من الذهاب إلى منزله بغير قوة كافية لأنه مجهز ببندقية « تومى جن » السريعة الطلقات ونصحنا بأن يكون التفتيش فى نحو الساعة التاسعة مساء حيث يكون محمود مراد منهمكا فى المذاكرة فى حجرته ، ولذلك اتفقنا على أن نذهب إلى منزله فى هذا الوقت ، ونصحب معنا قوة من قسم مصر الجديدة .

ورفعت الجلسة فى ذلك اليوم على أن تستكمل مناقشة هذا الشاهد فى الجلسة القادمة وفى جلسة السبت ٢٠ ديسمبر استدعى القائمقام محمد إبراهيم إمام لاستكمال

مناقشته . وقال رداً على سؤال إنه لم تكن هناك صداقة خاصة بينه وبين بعض المتهمين إنما كانت معاملته لهم حسنة .

وسأله الاستاذ حماده الناحل عما إذا كان قد هدد عباس المرشدى بالقبض على أخيه إذا لم يعترف فنفى حدوث ذلك .

وسأله عما إذا كانت هناك رقابة انجليزية على أعمال القسم السياسى فأجاب بالنفى ، كما سأله عن مصدر الأموال التى تنفق فى أعمال ضباط هذا القسم فأجاب انها تتبع الميزانية الخاصة بالقسم السياسى

وسأله الأستاذ حماده الناحل ، عما إذا كانت له علاقة خاصة بأمين باشا عثمان .

ولما نفى الشاهد وجود علاقة خاصة ، ذكره الأستاذ الناحل بأنه عندما أصيب بالرصاص فى قضية أسمهان ، ونقل إلى المستشفى مع أحمد سالم ، زاره أمين باشا والسيدة قرينته ، وقدما له باقة من الزهور ، فأجاب الشاهد ، إن هذا لم يحدث ، وكل ما يذكره أنه بعد خروجه من المستشفى ، علم أن أمين باشا زار أحمد سالم ، وضمناً ترك له بطاقته ، فقد كانت حجرته قريبة من حجرة أحمد سالم ، ولم يزره بصفة خاصة .

وأجاب عن سؤال آخر ، انه منح فعلا ترقية استثنائية فى عهد حكومة الوفد ، التى كان أمين باشا عضواً فيها ، ولكنه كان وزيراً للمالية ولا علاقة له بترقيات ضباط البوليس فهى من اختصاص وزارة الداخلية .

ونوقش الشاهد طويلا فى حادث سجن الأجانب ومما قرره أنه يعتقد أنهم كانوا ينوون الهرب ، ولذلك أسرع باغلاق الأبواب حتى لا يتمكنوا من تحقيق غرضهم .

وسأله مكرم باشا :

— الملاحظ أن الخطابات التى كانت تتضمن اعترافات المتهمين وتأخذها منهم كانت تتضمن عبارة غريبة شوية وهى « من تلقاء نفسى » فما تفسير هذه العبارة التى كانت تكتب فى كل اعتراف ؟

— اعتاد أغلب المتهمين فى القضايا بعد اعترافهم ، أن ينسبوا إلى البوليس أنه أثر عليهم فكنا حريصين على ألا نتدخل فى شىء ، فكان كل واحد منهم يقول أنه كتب اعترافه بمحض اختياره « ومن تلقاء نفسه »

ـ هل كنتم تطلبون منهم إثبات هذه العبارة فى نهاية الاعتراف أو كانوا يكتبونها من تلقاء أنفسهم ؟

ـ من تلقاء أنفسهم ؟

ـ هل صدور هذه العبارة منهم جميعاً مجرد مصادفة ؟

ـ يحتمل انها مجرد مصادفة ، وقد اعترفوا جميعاً بمحض اختيارهم .ولم نملِ عليهم هذه العبارة .

ـ اعترف عمر حسين أبوعلى فى يوم ، وفى اليوم التالى كتب خطابا للنيابة يكذب فيه هذا الاعتراف ، فهل تعلم الظروف التى حدت بهذا المتهم إلى الاعتراف

ـ يسأل مأمور السجن عن ذلك

ـ هل كان التحقيق لا يبدأ إلا وقت حضورك ؟

وتلا مكرم باشا ما جاء فى هذا الصدد بدفتر أحوال السجن .

فرد الشاهد أنه كان يحدث أحياناً أن يتأخر المتهمون فى ارتداء ثيابهم فينتظر المحقق حضورهم لا حضوره هو .

ورد سعيد توفيق على هذه الإجابة قائلا إنهم كانوا ينزلون بالبيجامات ؟

وسأله الاستاذ فتحى رضوان عما إذا كان قد طرق زنزانة نجيب فخرى فى ساعة متأخرة من الليل ليتحرى منه عما يقصده حسين من العبارة المكتوبة على ظهر ورقة اليانصيب وهى « إنى ذاهب لمهمة خطيرة اليوم » .

فاجاب الشاهد بالنفى .

ـ ألم يسمعك ضابط من السجن وأنت تتحدث مع نجيب فخرى ، وتسأله عن هذه الورقة ، فلما رأيت الضابط سألته عن سبب مجيئه اليك فى هذه الخلوة فقال لك القهوة جاهزة ؟

ـ لا لم يحصل .

ـ ألا تذكر انك قلت لأحد الذين تعرفهم وهو يعاتبك على إيقاظ نجيب فى ساعة متأخرة من الليل « وفيها إيه مادام مالفقناش ولا كدبناش » ؟

ـ لم يحصل

ـ إننى أنا الذى عاتبتك فى مكتبك ، وقلت لى هذا الكلام ، وزدت عليه قولك إن نجيب لم يرشدك إلى شىء ، ولم تستفد منه شيئا .

وأجاب الشاهد قائلا : إن الأستاذ فتحى رضوان دائم الاتصال به لأمور سياسية كعقد اجتماعات ، أو زيارة مسجونين فى المعتقل ، وقد فتش منزله مرة فى قضية المرحوم أحمد ماهر باشا ، ولا يذكر أنه قال له مثل هذا الكلام ، ويعتقد أنه لو كان قاله حقيقة لأبلغ الأستاذ فتحى النيابة فوراً .

وسأله الاستاذ لطفى جمعه عما إذا كان قد قال لأحمد وسيم خالد إنه صديق لوالده ، ونصحه أن يعترف بالاشتراك فى هذه الجمعية ؟ فاجاب أن ذلك لم يحصل .

ووقف أحمد وسيم حينئذ وصاح قائلا إن هذا حدث فعلا ، وكان أمام وكيل النيابة ، وإمام بك قال لى ما يخليش وكيل النيابة يسمع .

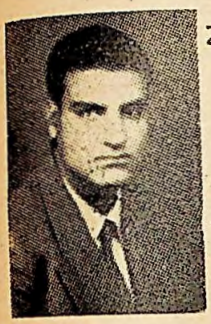

أحمد خيرى عباس

وأصر الشاهد على نفى حدوث هذا .

— ألا تذكر أن حسين توفيق قال ، حين عرض عليه أحمد وسيم خالد ، انه لا يعرفه

— محتمل

أقوال ضابطى القسم السياسى

جلسة الأحد ٢١ ديسمبر

وقد مثل النيابة فى هذه الجلسة المرحوم الأستاذ عبد الرحمن حسن يوسف .

وجاء الصاغ محمد توفيق السعيد ثانى ضباط القسم السياسى الذين كانوا موضع أسئلة الدفاع ومناقشاتهم . وقد نوقش فى حادث سجن الأجانب . وسئل عن اعتراف حسين توفيق ضد محمود مراد وهل كان حاضراً هذا الاعتراف فأجاب بالإيجاب .

الصاغ محمد توفيق السعيد

ولم تخرج مناقشة هذا الشاهد عن المسائل التى نوقش فيها زميله القائمقام محمد ابراهيم امام الخاصة بمواعيد ذهابهم إلى سجن الأجانب .

وهل كانوا يختلون بالمتهمين فى حجراتهم إلى آخر ماقيل فى ذلك ؟

وسأله مجدى أبو سعدة :

ـــ هل تذكر انك والجزار أفندى طلبتم لى قهوة سكر زيادة وقدمتم لى سجاير وقلتم لى ان جميع المعتقلين اعترفوا وهم مبسوطين دلوقت وقاعدين مع بعض ويحسن أن أعترف أنا أيضاً ؟

ـــ لا لم يحصل شىء من ذلك .

وجاء بعد هذا الشاهد الصاغ محمد الجزار ، ولم تخرج إجاباته ومناقشاته عن اجابات زميليه على أن أهم ما سئل عنه هذا الشاهد هو سؤال حسين توفيق الآتى :

الصاغ محمد الجزار

ـــ ألم تكن مختبئا تحت الكنبة فى حجرة مأمور سجن الأجانب فى أثناء خلوتى بمحمود مراد ؟

ـــ لم يحصل ومش معقول

وقد أثيرت هذه النقطة فى أثناء مناقشة أحد ضباط سجن الأجانب كما سيأتى فى حينه...

وقال حسين توفيق إنه يلاحظ أن إجابات هذا الشاهد تطابق إجابات امام بك فرد الشاهد قائلا إن أقوال الشهود تنشر فى الصحف ، وانه لم يتصل بامام بك بشأن شهادته .

وسأله سعيد توفيق عما إذا كان يزوره فى حجرته بالسجن ويتحدث اليه فى مختلف الموضوعات ؟

ـــ لا لم يحصل

ـــ ألم تكن بطلا فى العقلة والمتوازيين ؟

ـــ أيوه وده كان زمان لما كنت « تلميذ » .

ـ إذن من أين عرفت أنا ذلك ؟

ج : سعيد وأخوه كانا تلميذين فى مدرسة فؤاد الأول التى كنت أنا من طلبتها وأبناء أبطال الرياضة معروفون لجميع طلبة المدرسة .

وسأله الأستاذ لطفى جمعه عما إذا كان قد لاحظ كبر أنف مصطفى كمال حبيشه وأنه قال له إنه يشبه مصطفى كمال ورشحه للزعامة « ضحك » : فأجاب إن هذا لم يحدث.

وهنا وقف الأستاذ محمود الحناوى وطلب استدعاء الضابط وحيد سنجر وهو الذى كان الأستاذ فتحى رضوان قد احتفظ باسمه فى الجلسة الماضية .

ووافقت المحكمة على استدعاء هذا الضابط فى الجلسة القادمة .

« حق وباطل ، ولكل أهل ، فلئن أمر الباطل لقديماً فعل ؟ ولئن قل الحق ؛ فلربما ولعل — ألا وإنه من لم ينفعه الحق يضره الباطل ، فلا تقبن الباطل حتى يخرج الحق من جنبه »

الإمام على

شاهد هام

جلسة الثلاثاء ٢٣ ديسمبر

وجاء الضابط وحيد سنجر ، وأدلى بشهادته فناقض بعض أقوال مأمور السجن وضباط القسم السياسى ، فقد قال إن المتهمين كانوا يحضرون التحقيق بثياب النوم أحيانا ولما سئل عن واقعة إيقاظ القائمقام إمام لنجيب خرى بعد منتصف الليل قال :

— فى ليلة من الليالى كان فيه تحقيق وخرج إمام بك من الحجرة بتاعة التحقيق ، ودخل الطابق الأسفل من السجن ، وبعد خروجه ذهبت إلى الحارس وسألته عن إمام بك فأجاب بأنه موجود فى الحجرة رقم ٤ ولا أعرف من كان فيها من المتهمين ، وفى هذه الأثناء خرج الجزار أفندى من حجرة التحقيق وسألنى عن إمام بك لكى يشرب القهوة ، فقصد إلى الحجرة رقم ٤ وكان باب الزنزانة موارب شوية وترددت فى الدخول أحسن يكونوا بيقولوا حاجة فعملت حركة دلت على وجودى فتنبه إمام بك وقال فيه حاجة فقلت طالبين سعادتك علشان القهوة ، قال طيب أنا جاى ، وبعد شوية رجع لوحده لغرفة التحقيق وتأكدت من إقفال الباب وانتهى الأمر عند ذلك .

وقال هذا الشاهد إن هذه الزيارة كانت حوالى منتصف الليل ، وإن المدة التى قضاها القائمقام إمام بك فى هذه الزنزانة تقدر بنحو نصف ساعة ، وقال أيضاً إنه لم يسمع الحديث الذى كان يدور بين إمام بك والمتهم . وإنما سمع طراطيش كلام فهم منها أن إمام بك كان يحاول أن يعرف اسم شخص من هذا المتهم . فقد سمعه يقول « عايزين نعرف اسم الشخص ده ودى تبقى حاجة كويسة خالص » .

وروى الشاهد واقعة اختلاء حسين توفيق بمحمود مراد فى حجرة مأمور السجن التى كان يدور التحقيق فيها وهى الواقعة التى ذكرها حسين توفيق فقال :

— طلع إمام بك وأحضر حسين توفيق ثم جابوا محمود مراد ودخلوه على حسين توفيق وسابوهم لوحدهم ، وكان القاويش بك وإمام بك والسعيد افندى يتمشوا فى الطرقة . وإمام بك كل شويه يخبط على حسين ومحمود ، وبعد شويه فتح إمام بك الباب وأخذوا محمود مراد ودوه فى غرفة الشاويش ، وأخذوا حسين ودوه الزنزانة وبعد شوية شفت الجزار افندى خارج من الحجرة . وكنت قد رأيته يدخل أمامى الحجرة قبل وصول حسين ومحمود .

وجزم الشاهد أن الجزار افندى لم يخرج من الحجرة فى أثناء اختلاء حسين بمحمود مراد ، كما أنه لم يره داخل الحجرة فى أثناء اجتماعهما حين دخلها ليعلق المفتاح وناقشه الدفاع طويلا فى هذه النقطة فسأله عما إذا كان للحجرة باب آخر فأجاب بالنفى فسئل كيف يفسر إذن وجود الجزار افندى فى الحجرة فى أثناء اجتماع حسين ومحمود مراد ، وعدم رؤيته ، وأين كان مختفياً ، وهل يمكن أن يكون مختفيا تحت الكنبة كما قال حسين توفيق .

فأجاب الشاهد إنه يترك هذا الاستنتاج للدفاع ، وكل مايستطيع أن يجزم به هو أن الجزار افندى دخل أمامه الحجرة قبل وصول المتهمين ، وخرج بعد خروجهما وإنه — أى الشاهد — حينما دخل الحجرة ليعلق المفتاح لم ير الجزار افندى وقال إنه يميل إلى تصديق قول محمود مراد أن الجزار افندى كان مختفياً تحت الكنبة .

وقال هذا الشاهد أيضاً ، إنه شعر أنه ومأمور السجن ، كانا يبعدان عن التحقيق بكل الوسائل ، وإن كان ذلك بدون أمر صريح ، فمثلا حين يكون الشاهد موجوداً فى حجرة التحقيق يطلب اليه الانتقال إلى حجرة أخرى وأحيانا كانوا يسمحون له بالنوم عندما يطول التحقيق إلى ساعة متأخرة من الليل ، وقال إنه لم ير فى ذلك شيئا من الغرابة فابعاده عن التحقيق أمر طبيعى لأنه كان يجرى بصفة سرية .

وقال أيضا إنه لم يلفت نظره إلا شىء واحد فقط هو أنه كان فى إحدى الليالى مستلقياً على فراشه فى حجرة تليفون السجن ، ولم يكن قد استغرق فى النوم بعد ، فدخل القائمقام إمام الحجرة ، وتحدث بالتليفون مع شخص يعتقد أنه من الكبراء ، وإنه سمع القائمقام إمام يقول لذلك الشخص : « معانا تقريران من أحد المتهمين يتضمنان اعترافه ومضينا عليهما إحنا الثلاثة » وأنه لم يعرف هذا المتهم ومن يكون

وقال إنه كان يلاحظ أن معاملة المحققين ورجال القسم السياسى لحسين توفيق حسنة جداً وكانوا يضحكون معه وينادونه « حسين بك » وإنه سمع القاويش بك يقول له فى أكثر الأحيان « يا حسين بك » .

النيابة تجرح الشاهد

ووقف المرحوم الأستاذ عبد الرحمن يوسف يناقش هذا الشاهد فسأله عن قرابته بمحمد ابراهيم كامل فقال إنه ابن ابن عم والده ، فسأله هل عرف المحققون هذه الصلة ، وهل أخبرهم الشاهد بشىء عنها ؟ فأجاب إنه أخبر السعيد افندى والجزار افندى.

وهنا قال ممثل النيابة إنه حين طلب الدفاع استدعاء هذا الشاهد أرسلنا يستعلم من الحكمدارية عن معلوماتها عنه وعن الصاغ يحيى المصرى ، فأرسلت اليه اليوم هذا الخطاب ، وقدمه لرئيس الجلسة .

وقد طلب الشاهد من المحكمة أن تسمح له بالاطلاع على كتاب الحكمدارية فأعطته له وبعد أن تلاه قال :

— ورد فى هذا الكتاب أن سبب نقلى هو تعدد التحقيق معى ، وهذا لم يحدث إلا مرة واحدة بسبب تأخيرى عن الميعاد خمس دقائق ، وأقرر تحت مسئوليتى أن صدقى باشا عندما عرض عليه التحقيق قال : الولد بتاعى لا يكذب لذلك سأكتفى بنقله إلى مكان آخر .

وكان التحقيق الذى أشار اليه هذا الضابط خاصاً بخادم دولة صدقى باشا ، وكان هذا الضابط قد حرر له محضر سكر . وقال الخادم إن الضابط اعتدى عليه بالضرب والسب .

وبعد ذلك انتهت شهادته ، وتنازل الدفاع عن استجواب الصاغ يحيى المصرى افندى وطلب سماع شهادة الأستاذ جلال الحمامصى رئيس تحرير جريدة « الزمان » ومحسن فاضل افندى وحسن جعفر افندى وحافظ رمضان باشا وبهى الدين بركات باشا ، ومحمد زكى على باشا ومحمود حسن اسماعيل بك ، وعلى ماهر باشا وحسين هيكل باشا ومدنى حجاجى بك .

ووافقت المحكمة بعد المداولة على اعلان هؤلاء الشهود لليوم التالى .

طلب تنحية الأستاذ القاويش

جلسة الأربعاء ٢٤ ديسمبر.

جلس فى كرسى النيابة فى هذه الجلسة الأستاذ محمد كامل القاويش .

وكان الدفاع يعلم أنه سيعود إلى كرسيه بعد انتهاء شهادة ضباط السجن والقسم السياسى ولذلك استعد لطلب تنحيته عن كرسيه .

فقد وقف الدكتور زهير جرانه ، وقال إن للدفاع ملاحظة ، قبل سماع الشهود المطلوبين ، خاصة بتشكيل الهيئة اليوم فيما يتعلق بالأستاذ محمد كامل القاويش ، وطلب أن يبدى وجهة نظر الدفاع ، على أن يكون موجوداً فى الجلسة ممثل آخر للنيابة يجلس بجوار الاستاذ القاويش .

وطلب معالى مكرم عبيد باشا استدعاء توفيق أحمد باشا والد المتهمين حسين وسعيد توفيق كشاهد نفى عن سعيد ليشهد عن ملابسات اعتقال ابنه .

ورفعت الجلسة للمداولة ثم أعيد انعقادها، ولوحظ أن الأستاذ محمد عبدالله محمد من رؤساء نيابة الاستئناف قد جلس فى كرسى النيابة وجلس إلى جانبه الأستاذ القاويش.

الأستاذ محمد حسين
النجار سكرتير الجلسة

الأستاذ محمد أحمد
الجمال سكرتير الجلسة

« كل تقييد للحرية لابد أن يكون له مبرر من قواعد الحرية نفسها ، ولا يفوتكم أن تحتجوا على كل أمر ترون فيه مخالفة القوانين »

سعد زغلول

مرافعة الدفاع

وقد تولى الأستاذ جرانه تبيان وجهة نظر هيئة الدفاع فى هذه النقطة فقال :

يرى الدفاع أن الأستاذ القاويش بك بعد أن دعى إلى تأدية الشهادة ، وبعد أن أداها على الوجه المعروف تفصيلا فى الجلسات السرية ، وسئل فى مسائل كثيرة تناولته هو شخصيا ، وتناولت الطريقة التى جرى بها التحقيق ، وأدلى بمعلومات بعد أن أدى اليمين ككل شاهد لم يعد له المؤهل القانونى لأن يجلس فى كرسى الاتهام .

والاعتبار الذى يتقدم به الدفاع فى هذا الصدد هو اعتبار نظامى فقط لا يتصل بجوهر الشهادة لافى قيمتها ولا فى مدى مطابقتها للواقع وعدم مطابقتها له بالقدر الذى سيتناوله الدفاع فيما بعد بالشرح والتفصيل ، والواقع أنكم إذ تفضلتم وأجبتم الدفاع إلى دعوة الأستاذ القاويش بك للشهادة لم تضعوا بدعة قانونية ، وإنما التزمتم جادة القانون . ويحضرنى فى هذه المناسبة حكم صدر من محكمة النقض فى نوفمبر سنة ١٩٢٨ ذكرت فيه صراحة أن للدفاع أن يطلب ، وللمحكمة أن تجيبه الى سماع أقوال المحقق كشاهد فى بعض المسائل التى يتبين أن من مصلحة القضية سماع أقواله فيها ، فهذا الإجراء إذن إجراء فى صميم القانون ولا أريد أن أبسط ماذكره الأستاذ القاويش فى شهادته ، ولكن يكفينى أن أذكر أنه تناول فى إجابته موقف رجال القلم السياسى فى هذه الدعوى ، ووافق على أن الضباط لم يكونوا أداة تنفيذ فحسب ، وإنما كان لهم ضلع أكبر من هذا بكثير ، وإنهم ، فى بعض المواطن ، وجهوا التحقيق .. وسنتناول هذا بالإفاضة فى دفاعنا ، وتناول كذلك القاويش بك ما نعيناه على التحقيق من التفرقة فى معاملة المتهمين وعدم التسوية بينهم وهذه التفرقة تحمل فى طياتها مايهدم التحقيق من أساسه ، سنتناولها أيضا فى الدفاع .. وتناول الأستاذ القاويش أيضا بيان الظروف التى أحاطت بعمليات العرض ، وللدفاع وجهة نظر فى هذا ،

وهى أن هذه العمليات ، جرت على صورة مخلة ، وعلى غير ما فرضه القانون ، وتناول أيضا مسائل شتى متصلة بجوانب التحقيق ، وأدلى بمعلوماته فيها حسب ما رأى ، فى ظل يمينه ، لكى يرضى اليمين ويرضى ضميره .

وانتقلنا إلى سماع شهود آخرين ، ويبدو أن النيابة العمومية رأت مشكورة ، أن هناك تنافراً تاماً بين موقف القاويش بك كشاهد ، وبين موقفه كممثل للنيابة العمومية ، ولذلك جارتنا فى أمور ملؤها الهدوء والتقصى للوصول إلى الحقيقة .

وهنا قال رئيس الجلسة إن المحكمة هى التى رأت ذلك وأن يمثل النيابة ممثل آخر إلى أن ينتهى حضرات الضباط من الشهادة .

ومضى الأستاذ جرانه يقول :

ولذلك لا نكتم على حضراتكم أن هذه الروح قد جنبتنا الخوض فى مسائل

الأستاذ محمد كامل القاويش بك يستمع إلى طلب تنحيته عن كرسيه

نظامية ، ولهذا دهشنا إذ رأينا اليوم الأستاذ القاويش يعود إلى كرسى الاتهام ، ولو كنت مكانه لتخليت عن هذا الكرسى بأى ثمن ، ولا يقال إن اليوم يفصل بين سماع شهود نفى ، وشهود إثبات ، لأننا سمعنا بالأمس شهود إثبات ولا نرى تفرقة بين ما جرت عليه إجراءات الدعوى إلى الآن وبين ما ستجرى عليه ابتداء من اليوم ، اللهم إلا إذا قيل بأننا سمعنا بالأمس ذوى النجوم اللامعة ، وإننا منذ اليوم سنسمع مدنيين ، واللهم إلا إذا قيل بأن ضباط البوليس الذين سمعوا حتى الأمس يدنهم وبين الأستاذ القاويش من وثيق الصلات ومن الترابط فى الدعوى ما تنفر منه حاسة العدالة وما يقتضى أن ينحى القاويش بك حتى يتم سماعهم ، ونحن لا نرضى هذا المعنى للنيابة العمومية ، هذا المعنى الذى نشكو منه ، وكنا نحب أن يقال دائما إن سلطة التحقيق لا يرتبط مصيرها بمصير رجال البوليس ، فإذا رأت النيابة اليوم أن تعيد ممثلها السابق إلى كرسى الاتهام كان هذا هو المعنى الذى نشفق على النيابة منه

وإذا رجعنا إلى الناحية القانونية البحتة ، التى من أجلها نقول بأن القاويش بك لم يعد يملك أن يجلس فى كرسى الاتهام ، فأعتقد أنه يجب أن يضع الإطار الصحيح لدفاعنا ، فليس ما نطلبه رداً للقاويش بك ولا مخاصمة قضائية بالمعنى الاصطلاحى ، وإنما الذى نقوله إن القاويش بك ، بصفته شاهداً فى الدعوى ، فقد مؤهلا من المؤهلات القانونية الأصولية التى تسمح بجلوسه فى كرسى الاتهام ، فلا معنى بعد هذا للبحث فى باب الرد والمخاصمة ، وإنما موضعه الحقيقى هو عدم الصلاحية للجلوس فى كرسى النيابة ، ومرد هذه الفكرة ، أن هناك مبدأ أولياً فى أصول الإجراءات ، وهذا المبدأ يقول : بأن ممثل النيابة العمومية فى مرافعته إنما يستمد اقتناعه مما يجرى فى الجلسة ، وأنه إذا كان حرياً به أن ينفذ النظام الإدارى ، وأن يتقيد بتوجيه رئيسه ، فانه فى حرم المحكمة لا يخضع إلا إلى وحى ضميره فقط ، وهو يستمد اقتناعه وقوله ورأيه مما يراه فى جنبات هذه الجلسات ، ولذلك قيل ، إن لسان ممثل النيابة حر وإنه غير مقيد بقيود الوظيفة ، فهل يتوفر ذلك لمن التزم حدود قول أداه فى ظل يمين ، وهل يستطيع ، بعد ذلك ، إذا ما تقدم الدفاع إليه بشتى الأسانيد أن يزعزع قوله فى ظل يمينه ، فهو لا يستطيع أن يكون حراً فى أن ينساق وراء الحجج فينحرف عن قوله فى ظل اليمين ، وإن انساق إلى يمينه على حساب ضميره كان مجرما

وهذا القول لم نبتدعه ابتداعا بل وجدنا له صدى فى جميع المراجع الفقهية التى رجعنا إليها فى بحث عدم الصلاحية .

فاذا رجعنا إلى مؤلف « فستان هيلى » الجزء السابع وهو يرجع إلى سنة ١٨٥٧ « أي منذ قرن » ، أي أن النيابة تريد أن ترجع بنا القهقرى مائة سنة .

وتلا حضرته النص الفرنسى لهذا المرجع ، ثم قال إنه لا يمكن التوفيق بين أداء الشهادة وسلطة الاتهام .

وهذا القول تجدونه بنفس الصراحة وذات الوضوح فى كتاب التعليقات على مواد القانون الجنائى ص ٦٥٥ ، وتجدون هذه الأقوال مرددة أيضا فى مؤلفات كثيرة أذكر منها مؤلف جارو ، ومؤلف العرابى باشا الطبعة الأخيرة .

ويتبين لحضراتكم أن الدفاع فى هذه القضية بالذات لا يتجنى ، بل يسعى إلى مهمتين ساميتين ، الأولى أنه يسعى لإنقاذ المتهمين ، والثـــانية أنه يسعى إلى إنقاذ سمعة القانون ، وهو بدفعه هذا ، يسعى إلى تحقيق هدفه الثانى ، أما هدفه الأول فنحن واثقون أننا سنناله على يديكم إن شاء الله .

مرافعة النيابة

ووقف الأستاذ محمد عبدالله ممثل النيابة ، واستهل مرافعته بشكر الدكتور جرانه على غيرته على القانون ، وقال إن القانون لم يكن محتاجا لهيئة الدفاع لتعريف ممثل النيابة متى ينسحب ومتى لا ينسحب .

ثم قال : ومسألة أخرى كنت أحب أن يبرز لنا الدكتور مصلحة موكليه فى إثارة هذا الدفع . هل يخشى الدفاع الأســـتاذ القاويش ، وهو قوى فى رجاله ، ويزهو بالنجوم اللامعة فى عالم القانون . هل هذه المجموعة تجزع من فرد واحد هو الأستاذ القاويش .

إن الغيرة على القانون لا تكفى وحدها لإثارة هذا النزاع .

واحتج بعض المحامين على تعبير النيابة من أنهم يخشون الأستاذ القاويش ، ثم واستمر حضرته فى مرافعته فقال :

الأستاذ القاويش جالسا والأستاذ محمد عبد الله يدافع عن كرسيه

لقد تركوا القاويش بك يربط فروع الدعوى ويبدى طلبات النيابة فأثار الخصومة بينه وبين هؤلاء المتهمين ، فماذا تريدون ؟. أتريدون رد الأستاذ القاويش عن أن يدلل على صحة طلبات النيابة ؟!

ومسألة أخرى وهى مسألة المبادىء العلوية .. هذه المبادىء مسلم بها من النيابة ، وهذا الوسام الذى نتحلى به رمز لها ، وأرجو الله أن يظل طاهراً كما كان طاهراً .

أما فيما يختص بالناحية القانونية ، فقد خلط الدكتور جرانه بين عدم صلاحية الشاهد للشهادة وبين صلاحية ممثل النيابة .

ثم مضى حضرته يتلو فى مذكرة أعدها ، ما يلى :

١ — يأخذ قانون تحقيق الجنايات الفرنسى بنظام رد الشهود وتجريحهم . وقد نص على بعض أسباب هذا الرد . واستنبط شراحه أسبابا أخر على خلاف فيما بينهم وبين المحاكم فى بعض تفاصيلها . ومن هذا القبيل قولهم بعدم صلاحية المدعى بالحق المدنى

لأن يكون شاهداً فى الدعوى تحرزاً من أن يكون الشخص خصما وشاهداً فى ذات القضية . ثم قالوا بعدم صلاحية أصحاب الوظائف بالمحكمة التى تنظر الدعوى للشهادة فيها نظراً لطبيعة وظائفهم . فكاتب الجلسة عندهم لا يجوز أن يشهد مخافة أن يخلط فيما يثبته ، والمترجم لا يجوز أن يشهد مخافة أن تمتزج ترجمته بشهادته ، وممثل النيابة لا ينبغى عند هؤلاء الفقهاء أن يشهد لبعده عن الحيدة الواجبة للشهادة ، والقاضى والمحلف لأنهما سيحكمان فى الدعوى .

ونجد فقهاءهم يعقدون الفصول لبيان عدم الصلاحية للشهادة أو عدم جواز الشهادة غير المستندة إلى نص فنزيد بعضهم أو ينقص فى الحجج التى يحتج بها للقول بعدم الصلاحية أو بعدم جواز الشهادة .

٢ — فنجد فستان هيلى (جزء ٦ نبذة ٢٦٠٤) فى بيان عدم صلاحية الشهود يقول : « هل يجوز سماع ممثل النيابة فى الدعوى شاهداً فيها ؟ أجابت محكمة النقض عن هذه المسألة بأن صفة ممثل النيابة فى الدعوى لا تتفق مع الشهادة فيها ، وأن قاضى الموضوع حين قضى برفض طلب سماع ممثل النيابة شاهداً قد أحسن تطبيق القانون ووافق القواعد الأساسية لنظام النيابة العامة فى فرنسا — والواقع أنه لا يسوغ أن ينزل ممثل النيابة العمومية المكلف بالمرافعة فى الدعوى من كرسيه ويغير دوره ليؤدى الشهادة تأييداً للاتهام ، فإن عمل الشاهد وعمل الخصم المتهم لا يتفقان . لأن هذا الخصم الذى يتهم لا تكون لديه الحيدة الضرورية التى تخلع الثقة على أقواله ولأنه يدل بأدائه الشهادة على أنه لا يملك الحيدة اللازمة لمهمته وأنه يستمد اعتقاده لا من عناصر الدعوى وإنما من معلوماته الشخصية عن الواقعة المنسوبة للمتهم » . ثم يقول « إن ممثل النيابة العمومية ليس لديه ما يشهد به وعمله فى تمثيل النيابة يستنفد كل عمل له سابق على ذلك . »

٣ — ونقرأ ما يشبه ذلك أيضاً فى « لبواتفان » تعليقاً على المادة ١٥٦ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسى وفى معرض بيان أسباب عدم صلاحية الشاهد للشهادة (نبذة ٩٤) . إذ يقول « من الواضح أن وظيفة القاضى لا تتفق والشهادة . فلا يجوز له أن يجلس قاضياً فى الدعوى ويؤدى فى الوقت عينه الشهادة فيها » . ثم يقول فى نبذة ١٠١ وما بعدها « وصفة الشهادة لا تتفق مع وظيفة النيابة العامة فى الدعوى ذاتها . فلا يجوز لممثل النيابة أن يشهد فى الجلسة ضد المتهم . ويجب عليه إذا أعلن

شاهداً أن يأتى بمن يحل محله فى كرسى النيابة حتى يستطيع هو أداء الشهادة . اللهم إلا إذا كان المقصود من استشهاده منعه من أداء وظيفته وعرقلة سير العدالة فتبطل المحكمة دعوته للشهادة .

٤ — ونقرأ كذلك فى جارو فى الفصل الذى عنوانه « أهلية الشاهد وعدم صلاحيته » (جزء ٢ نبذة ٤١٢) : « فلا صلاحية للشاهد حين لا يمكن التوفيق بين مركزه فى الدعوى وبين موقفه كشاهد . ولا يتفق مع صفة الشاهد فى الدعوى أن يكون الشخص فى نفس الوقت محلفاً أو كاتباً أو مترجماً أو ممثلا للنيابة العامة أو قاضيا فى الدعوى نفسها . فان كل شخص يؤدى وظيفة لدى المحكمة ويساهم فى الدعوى بصفته هذه يجب أن يؤدى المهمة الموكولة إليه بالحيدة التامة وبفكر حر من كل تأثير شخصى سابق على جلسات المحاكمة ، فلا يصح أن يقوم بدورين فى نفس الوقت وأن يساهم فى إنهاء قضية شهد فيها . وقد اعتقد المشرع أن هذه القاعدة مستفادة من طبيعة الأشياء وبغير حاجة إلى نص ، ولكن يمكن تأييد هذا الرأى المسلم به من الكافة بالقياس على المادتين ٣٣٢ و ٣٩٢ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسى » .

وإشارة جارو إلى المادة ٣٣٢ يريد منها ما نصت عليه تلك المادة من أنه لا يجوز اختيار المترجم من بين الشهود أو القضاة أو المحلفين وإلا كان العمل باطلا . وعلة النص التحرز من أن يزج من يترجم أقوال المتهم فى ترجمته شيئا لم يقله المتهم ولو بغير قصد من المترجم نتيجة لتأثره بالرأى الذى كونه فى الدعوى باعتباره شاهداً أو قاضياً أو محلفاً .

فيتبين مما تقدم أن هؤلاء الشراح قالوا ما قالوا فى معرض التدليل على عدم صلاحية طوائف معينة لأن تكون شهوداً فى الدعوى ، وأن الحجج التى ساقوها للحيلولة بين ممثل النيابة العامة وبين الشهادة ترجع إما إلى الخوف من عدم حيدته فيها أو إلى الخوف من تأثير الشهادة على حيدته فى عمله وكلتا الحجتين سيقت للتدليل على عدم لياقته للشهادة .

فنتيجة عدم الصلاحية هى أن لا يسمع ممثل النيابة أو المدعى بالحق المدنى كشاهد . هذه النتيجة التى انحصر فيها كل ما قاله الشراح فى هذا الموضوع ؛ لأنهم فيه لا يعالجون إلا الصلاحية للشهادة وعدم الصلاحية لها .

أما الصلاحية للحكم أو الصلاحية لتمثيل النيابة العمومية فسألة أخرى بعيدة البعد كله عن باب الشهادة . ولا يبحثها الفقهاء فى هذا الباب البتة ، وإنما يعقدون لها فصولا خاصة يتكلمون فيها على أسباب عدم صلاحية القاضى وأسباب رده .

ولا يستلزم عدم صلاحية الشخص للشهادة أن يكون أداؤه لها سبباً لعدم صلاحيته لأداء وظيفته . فالمدعى بالحق المدنى إذا أدى الشهادة قد تبطل شهادته عند الفرنسيين ولكن بالبداهة لا يترتب على أدائه الشهادة أن يصبح غير أهل للاضطلاع بدعواه والحضور فيها .

يقطع بهذا قول جارو عن عدم صلاحية القاضى للشهادة أنها قاعدة لم يجد المشرع ضرورة للنص عليها لأنها من طبائع الأمور . ولو أن هذا الفقيه كان يعنى أيضاً عدم صلاحية القاضى الذى أدى الشهادة فى الدعوى لأن يحكم فيها لما قال قولته هذه إذ لا يخفى على مثله أن القانون الفرنسى به نص صريح فى هذه الصورة هى المادة ٣٧٨ فقرة ثامنة من قانون المرافعات الفرنسى التى تقضى بجواز رد القاضى إذا أدى شهادة فى الدعوى .

فها هنا لا يمكن القول بأن أداء القاضى شهادة فى الدعوى يعتبر سبباً لعدم صلاحيته للحكم فيها ما دام القانون نفسه بصريح النص يقول إن ذلك يجيز رده فقط .

ثم إن من المسلم به أن وظيفة النيابة العمومية لا تتفق مع عمل القاضى أى أن ممثل النيابة العمومية لا يصلح للقضاء فى نفس الدعوى . ولكن العكس غير صحيح . فالقاضى الذى نظر الدعوى يجوز أن يمثل النيابة فيها . (لبواتفان قاموس النيابة جزء ٣ تحت كلمة نيابة عمومية نبذة ١٣ صحيفة ٦٧١) .

فكون الشخص غير صالح لأداء الشهادة لا يستتبع أن يكون بأدائه لها غير صالح لأدائه عمله الأصلى .

بل ينبغى أن يرجع فى لياقة ممثل النيابة أو القاضى لا إلى أحكام وقواعد الشهود بل إلى القواعد المقررة لعدم الصلاحية للقضاء ولتمثيل النيابة ولردهما . ولم نعثر فيما كتبه فقهاء القانون الفرنسى عن عدم صلاحية القضاء وأعضاء النيابة وعن ردهم أن من بين أسباب عدم الصلاحية ، الشهادة فى الدعوى . بل لقد حصروا أسباب عدم الصلاحية وليس من بينها الشهادة . وأهم من كتب فى هذا الباب جارو (جزء ٤

ص ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ بالنسبة لقضاة محاكم الجنايات وصفحات ٥٥٨ و ٥٥٩ بالنسبة لقضاة محاكم الجنح وص ٥٦٣ بالنسبة لمستشارى الاستئناف ومحاكم الجنح وجزء ١ ص ٣١٨ و ٣١٩ بالنسبة لأعضاء النيابة وجزء ٢ ص ٣١١ إلى ٣١٥ عن أسباب عدم الصلاحية لدى القائمين بالإجراءات الجنائية) .

وغنى عن البيان أن قواعد رد الشهود وتجريحهم لم يأخذ بها قانون تحقيق الجنايات الأهلى ، وأن لمحكمة الجنايات أن تسمع أقوال أى إنسان ترى فائدة فى سماع أقواله ، وعلى هذا الأساس سمعت المحكمة أقوال الأستاذ كامل القاويش ، التى لم يأت فيها بجديد ، ولم يتجاوز فيها ما ثبت من محاضر التحقيق الابتدائى . فكل ما ذكره الفقهاء الفرنسيون فى معرض منع مثل هذه الشهادة ساقط لا يعتد به لأن محكمة الجنايات نفسها لم تأخذ به جرياً على ما هو مقرر فى قانوننا ونظامنا .

أما الاعتراض على تمثيل الأستاذ كامل القاويش للنيابة العامة فلا يتصور إلا على أساسين : الأول أن أداءه الشهادة مدعاة لرده . والجواب عن هذا : أن تمثلى النيابة العمومية فى القانون المصرى غير قابلين للرد . فقد قضت محكمة النقض والابرام المصرية فى ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٩ بأن أعضاء النيابة العمومية ليسوا فى حضورهم لجلسات المحاكم الجنائية خاضعين لما يسرى على القضاة من أحكام الرد والتنحى ، لأنهم وهم ممثلو سلطة الاتهام يعتبرون بمثابة الخصم فى الدعوى ولا شأن لهم بالحكم فيها ، فلا يجب عليهم التنحى ولا يجوز فى حقهم الرد . (مجموعة القواعد الجنائية جزء ٥ عدد ٢٣ ص ٣٣) وقضت من قبل بحكمين صدرا فى يوم واحد وهو ١٦ ابريل سنة ١٩٣١ بأن القانون لم ينص فيما يتعلق بالمحققين سواء أكانوا من رجال النيابة أم من رجال البوليس ، على نظام للرد كالمتبع فى شأن القضاة كما ان القانون الأهلى لم يأخذ بنظام رد الشهود . فقيام الخصومة بين المتهم والمحقق ، أو بينه وبين الشاهد لا يستدعى بطلان اجراءات التحقيق أو شهادة الشاهد ، بل الأمر فى ذلك مرجعه إلى تقدير محكمة الموضوع ، فتى رأت - بفرض وجود هذه الخصومة - أن تأخذ بتحقيقات المحقق أو بشهادة الشاهد ، كان لها ذلك ، ولا يكون فى تعويلها على اجراءات المحقق وشهادة الشهود فى هذه الحالة ما يستوجب بطلان الاجراءات (مجموعة القواعد الجنائية جزء ١ ع ٢٣٥ و ٢٣٦ ص ٢٨٨ و ٢٨٩)

كذلك الشأن فى قانون المحاكمات الجنائية العراقى . وقد قضت محكمة النقض والابرام العراقية بابطال حكم قضى برد ممثل النيابة لأنه تبين انه ابن المتهم ، وقالت ان هذا العمل من محكمة الموضوع غير قانونى لأن المدعى العام ليس حاكما فلا يجوز رده (حكم ٥٢٩ تاموز سنة ١٩٣٥ ومنشور فى كتاب النيابة العام تأليف الأستاذ حسين الطريفى ص ٧٨ و٧٩)

فأن كان يراد استبعاد الأستاذ القاويش على أساس الرد ، فباب الرد مغلق كما ترون حضراتكم لاسبيل إلى اجتيازه لصراحة أحكام محكمتنا العليا والمصادر التشريعية المستقى منها قانوناً

وإن كان يراد استبعاد الاستاذ القاويش على أساس ان أداءه الشهادة سبب من أسباب عدم الصلاحية يوجب التنحى ، فهذا أيضاً باب أغلقته محكمة النقض والابرام المصرية فى حكمها الصادر فى سنة ١٩٣٠ والسالفة الاشارة اليه والذى قرر بصريح اللفظ ، ان أعضاء النيابة لايخضعون لقواعد التنحى ولا لقواعد الرد ، — اللهم الا مانص عليه فى المادة ٢٤ من قانون استئلال القضاء الذى صدر فى سنة ١٩٤٣ بعد حكم النقض المذكور ومتعلق بحالة عدم صلاحية سببها القرابة بين ممثل النيابة وبين قضاة المحكمة أو المحامين .

على أن أداء الشهادة لايمكن ان يكون فى القانون المصرى سبباً لعدم الصلاحية لأن المادة ٣٠٩ من قانون المرافعات الأهلى صريحة فى انه سبب يجيز الرد فقط بالنسبة للقضاة . فقد نصت على انه يجوز رد القاضى اذا كان قد أدى شهادة فى الدعوى

فأداء الشهادة بصريح نص القانون وجه للرد بالنسبة للقاضى الذى سيحكم فى الدعوى ، فلا يعقل ان يكون وجها لعدم الصلاحية بالنسبة لوكيل النيابة الذى يقوم بالخصومة فيها .

على انه لايكفى لرد القاضى ان يعلن شاهداً وان يقول كلاماً أى كلام أمام المحكمة ، بل يجب كى يرد القاضى لهذا الوجه ان يشهد بوقائع خطيرة وجدية وهذا ماقرره كاربنتييه تحت كلمة « رد » فى نبذة ٢٠٥

على ان أداء وكيل النيابة الشهادة فى الدعوى ، وهو وكيل عن النائب العمومى ومترافع من ضمن المترافعين أمام المحكمة تأييداً للاتهام ، لايمكن ان يكون لها من الأثر

أكثر مما يكون لشهادة محامى المتهم من الأثر على صلاحيته للمرافعة عنه .

فمن المسلم به هنا وفى فرنسا انه يجوز المحامى عن المتهم ان يشهد فى الدعوى التى يترافع فيها (راجع لبواتفان تعليقاً على المادة ١٥٦ نبذة ١٠٧)

وراجع كتاب « بيان » قواعد مهنة المحاماة ص ٤٠١ وكتاب مهنة المحاماة « كرميو » ص ٢٨٨ .

وقد حكمت محكمة النقض والابرام المصرية بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٢٩ فى القضية رقم ٢٧٨ سنة ٤٦ قضائية وجاء فى حيثياتها : ...

عن الوجهين الاول والثانى ، ماورد فيهما ان حضرة نجيب بك براده المحامى سبق ان سمع بصفة شاهد فى الدعوى ولم يكن من الجائز له حينئذ ان يحضر للدفاع عن زوجة المجنى عليه المدعية المدنية ، وان المحامى المشار اليه أخذ يسرد فى دفاعه جميع معلوماته الخصوصية السابق إبداؤها منه فى التحقيق والتى قررت المدعية المدنية نفسها انها لاتعرف منها شيئا . ويقول الطاعن ان مثل هـــذا التصرف من جانب المحامى يترتب عليه بطلان فى الاجراءات وإخلال فى الوقت ذاته بحرية الدفاع عن المتهمين ، الأمر المبطل للحكم .

وحيث انه مما لاريب فيه ان ليس فيما يشكو منه الطاعن فى هذين الوجهين مايعيب الاجراءات أو يخل بحقوق الدفاع ويوجب بطلان الحكم . وعليه يكون هذان الوجهان متعينى الرفض ...

ثم قال حضرته ...

على ان ابداء عضو النيابة أقوالا كالتى أبداها الاستاذ القاويش لا تتجاوز الثابت فى محضر التحقيق مما لايؤثر بشىء على حريته فى المرافعة فى الدعوى ، لايمكن أن يقاس بالأمثلة الآتية المستقاة من قضاء محكمة النقض الفرنسية المستقر الثابت .

ا ـــ فقد قضت بان القاضى الذى حكم فى الدعوى أو اشترك فى الحكم فيها يجوز اذا ندب للقيام بأعمال النيابة العمومية أن يستأنف هذا الحكم وأن يوقع بامضائه على تقرير الاستئناف . وقالت فى رفض الطعن الذى رفع اليها شكاية من هذا الوضع « من حيث إنه وان كان لايجوز لعضو النيابة أن يشترك فى الحكم فى الدعوى التى مثل النيابة فيها فانه لايترتب على ذلك منع من اشترك فى الحكم من أن يباشر فى نفس الدعوى

أعمال النيابة العمومية اذا ما كلف قانونا بالقيام بهذه الأعمال . وحيث إن أسباب عدم الصلاحية يجب أن لايتوسع فيها وأن تفسر حصراً وأن لايؤخذ فيها بالقياس . وحيث إن نص المادة ٣٨١ مرافعات صريح فى أن أسباب الرد لاتجرى على النيابة اذا كانت خصما أصلياً . فلذلك يتعين رفض الطعن — حكم ١٨ يوليو سنة ١٨٨٩ ومنشور فى سيرى ١٨٨٩ — ١ ص ٤٩٦ وعليه تعليق بالموافقة من المجلة .

ب — وقضت بأن رئيس محكمة الجنح ، الذى حكم فى الدعوى ، يجوز له أن يمثل كرسى النيابة فيها عند نظرها فى الاستئناف دون أن يقدح الحكم السابق صدوره منه فى صلاحيته لتمثيل النيابة العمومية ، وقالت رداً على الشكاية المرفوعة اليها من هذا الوضع ، إن التظلم منه لايمكن تأسيسه لاعلى الرد — اذ النيابة غير قابلة للرد متى كانت خصما أصلياً ، ولا على عدم الصلاحية ، لأن النصوص المتعلقة بعدم الصلاحية لايجوز القياس عليها (حكم ٢٢ اكتوبر سنة ١٨٩٧ منشور فى سيرى ١٨٩٠ — ١ ص ١٠٩ وعليه تعليق بالموافقة من المجلة) .

ج — وقضت محكمة استئناف رين ، بأن قاضى التحقيق ، الذى حقق الدعوى ، يجوز أن يمثل النيابة العمومية عند نظرها ، وقالت فى رد الشكاية المرفوعة اليها من هذا الوضع ، إن عضو النيابة فى الدعوى ، إن كان ممنوعا من تحقيقها ، أو الحكم فيها ، فذلك لايستتبع منع من حققها أو حكم فيها من تمثيل النيابة عند نظرها لأن قواعد عدم الصلاحية لايجوز القياس عليها ولا تفسيرها بالتوسع (حكم ٧ أغسطس سنة ١٨٧٨ منشور فى سيرى ١٨٧٩ — ٢ — ١١١ ومعه مرافعة لنائب « بودوان » بحث قيم فى هذا الموضوع ويبين استقرار القضاء الفرنسى على هذا النظر) .

د — وقضت محكمة النقض بهذا المعنى نفسه فى مثل هذا الغرض فى ٢ أغسطس سنة ١٩٠١ ، ورددت نفس الحجج السالفة الذكر وهى عدم جواز الرد وعدم جواز التوسع والقياس فيما يتعلق بأسباب عدم الصلاحية التى نص عليها القانون ومنشور فى « البولتين » سنة ١٩٠١ نمرة ٢٢١

هـ — كذلك قضت محكمة النقض والإبرام ، بأن القاضى الذى اشترك فى التحقيق يجوز له أن يمثل النيابة العامة عند نظر الدعوى ، لأنه لا يوجد نص فى القانون يحرم

ذلك ، ولأنه لا توجد مشابهة ما بين عمل القاضى فى التحقيق وفى الحكم ، وبين عمل ممثل النيابة فى الاتهام والمرافعة — حكم ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٩ منشور فى البولتين عدد ٢٠٩

و — وراجع بمعنى الأحكام المتقدمة وفى تأييدها ملحق كاريتيه الصادر فى سنة ١٩٣٢ جزء ٩ تحت كلمة نيابة عمومية نبذة ١٧٣ والمراجع المذكورة فيها .

وشتان بين هذه الصور التى لم تر فيها محكمة النقض والإبرام الفرنسية فى مختلف عهودها سبباً لمنع ممثل النيابة من أداء وظيفته فى الدعوى ، وبين الشهاده غير المنتجة التى شهد بها الأستاذ كامل القاويش فى دعوانا الحالية .

على أنه إذا تبادر إلى الذهن أن أداءه لمثل هذه الشهادة قد يستنتج منه أنه لا يمكنه أداء مهمته فى الدعوى بغير ميل ، فإن هذا لو حصل فى حق قاض ، كان سبباً لرده فقط عملا بنص المادة ٣٠٩ مرافعات أهلى التى ذكرت ضمن أسباب الرد « إذا وجد سبب قوى غير ما ذكر يستنتج منه أنه لا يمكنه الحكم بغير ميل » . وممثل النيابة لا يجوز فى حقه الرد ولا يطلب منه الحكم فى الدعوى .

أما الحيدة والنزاهة ، فهذان شرطان مطلوبان فى كل موظف ، وإنما مراقبة توافرها متروك للرئيس الإدارى لهذا الموظف . ومتى كان النائب العمومى قد ارتضى أن يمثله الأستاذ كامل القاويش وارتاح لهذا التمثيل ولم ير فيما أدلى به ما يحد من حريته أو يقيد من كفايته فى أداء هذه الوكالة ، فليس للمحكمة ، وليس للخصوم ، أن يعترضوا وأن يتداخلوا ما بين الموكل ووكيله ، والنائب ومن ينوب عنه ، لا سيما وقد قدمنا مما لا مزيد عليه أن القانون لم يفتح باب الرد للخصوم ، وأنه لم يلزم أعضاء النيابة العمومية بواجبات التنحى ، ولم يقيدهم بأسباب عدم الصلاحية ، اللهم إلا ما نصت عليه القوانين صراحة مثل القرابة ما بين أعضاء الدائرة الواحدة مما لا يجوز القياس عليه ولا التوسع فى تفسيره كما قالت محكمة النقض الفرنسية فى الأحكام العديدة التى أشرنا إليها .

على أن ثمة حقيقة لا يمكن أن تخفى ، ولا يصح أن نغض النظر عنها ، وهى أن الدفاع يدرك ويعلم أن هذه القضية ضخمة ومتشعبة ، وأن الأستاذ كامل القاويش ، بوصف كونه محققاً لها ، هو وحده ، دون أعضاء النيابة الآخرين ، الذى يحيط بها إحاطة

تامة ، ويعلم نقاطها وأبوابها ونصولها ونقارها وحواشيها ، وأنه إذا أقصى عن المرافعة فيها ، فلن يحل محله شخص يحيط بهذه القضية ويستطيع أن يقف بالمرصاد للدفاع إذا حدثته نفسه أن يتحيف وقائعها ، أو يتجاوز الثابت فى أوراقها ، أو يتجاهل الحقائق التى كشف عنها التحقيق . فالدفاع يريد إقصاء الأستاذ القاويش لأنه يخشاه . لا خشية على الحقيقة ولا على العدالة ، وإنما يخشاه على ضعف مركز الدفاع ويخافه على وهن حجة المتهمين وقلة ما فى يدهم من أسباب وأدلة . وهو يريد إقصاءه أيضاً لأنه يطمع فى عضو نيابة آخر لا يعلم من القضية شيئا ، فيمكن أن يجوز عليه زخرف القول وزائف الحجج . فطلب الدفاع غير مشروع ولغاية غير مشروعة .

وقد قررت المحكمة أن تصدر قرارها فى جلسة يوم الأحد ٢٨ ديسمبر ، وسمحت للدفاع بتقديم مذكرات رداً على مذكرة النيابة .

رد الدكتور جرانه

ومما جاء فى مذكرة الدكتور جرانه فى الرد على رئيس النيابة ما يلى :

قد أحسن حضرة رئيس النيابة الذى تولى الرد على الدفع حين أوضح الفارق بين الرد وعدم الصلاحية . فقرر على ما هو ثابت بمحضر الجلسة ، أن الرد حق خالص لأطراف الدعوى ، لهم أن يثيروه إن توافرت أسبابه ، أو أن يتنازلوا عنه بخلاف شروط عدم الصلاحية . فهى من أصول الحكم . ومن متعلقات النظام العام .

ومؤدى هذا القول بطريق اللزوم العقلى ، أنه لا حاجة بنا إلى نص للقول بعدم الصلاحية ، ذلك أن تعلق الدفع بالنظام العام مما يجعله حتميا ، ومتعين الاحترام ولو أغفله الأخصام . وعلى المحكمة أن تثيره من تلقاء نفسها ، وتحقق بداءة — وبلا حاجة إلى تنبيه — سلامة تشكيلها ، وصحة انعقاد هيئتها .

وأراد فى عدم جواز اجتماع صفتى الشاهد وممثل النيابة العمومية فى شخص واحد أن النيابة العمومية ليست كسائر الأخصام فى الدعاوى ، ولكنها خصم يجب أن يكون فوق المظان ، لا يستهدف إلا الحق فى قوله ، لأنه يمثل المجتمع . ولا يسعى إلى إدانة المتهم لذاته . ولهذا فإنه من المسلم أن لعضو النيابة إذا ما استبان فى الجلسة انهيار التهمة ، أو تبدد أدلتها ، أن يقرر ذلك ، ويعدل عن اتهامه .

ومتى كان على ممثل النيابة العمومية أن يستوحى رأيه وقراره من مجريات الجلسة وما تتمخض عنه أطوارها ، وما تكشف عنه إجراءات المحاكمة . فإنه من البديهى

أنه يشترط فيه أن يكون منطلقا من أى قيد يراد على حريته . أو يشوه صفحتها ، وهذا كله لا يتأتى . إذا سبق لعضو النيابة العمومية أن ارتبط بيمينه فى شهادة أداها ذلك أنه إذا ما جد جديد فى الدعوى ، ألفى نفسه فى حيرة من أمره . فإما أن يستجيب لنداء ضميره فيحنث بيمينه . أو يضحى بواجبه لاتقاء ما أسلف من يمين .

(يراجع فى شرح مبدأ حرية أعضاء النيابة العمومية فى الجلسة . مؤلف القللى بك سالف الذكر ص ٢٣ وما بعدها حيث يقول تحت عنوان (حرية الأعضاء فى الجلسة) ما نصه .

« هذا الخضوع خضوع الأعضاء لأوامر الرؤساء . يمكن أن يعتبر تاماً طالما أن الدعوى لم تخرج من دور التحقيق الابتدائى . أما إذا خرجت من يد النيابة ورفعت أمام القضاء فهل يتقيد عضو النيابة الحاضر فى الجلسة بإشارة رؤسائه ؟ . مبدأ التبعية مأخوذ به فى فرنسا ولكن المتفق عليه هناك أن عضو النيابة وإن كان يخضع لتأشيرات رؤسائه كالأمر برفع دعوى . أو الطعن بالاستئناف مثلا وغيرها من الإجراءات التى لا تجرى فى الجلسة ولا يستطيع إهمالها . فإنه فى ساحة المحكمة له الحرية فى أن يترافع كما يرى . ويؤيد وجهة النظر التى يعتقد أحقيتها ويبدى الطلبات التى يراها عادلة وإن خالفت الطلبات التى رفعت بها الدعوى مخالفة تامة ، فله أن يطلب البراءة فى الجلسة ولو تعارض هذا مع رأى رؤسائه . ولهذا يقولون إذا كان القلم مقيداً فاللسان طليق . والحكمة فى ذلك أنه لا خطر فى أن تطلق الحرية لعضو النيابة فى الجلسة فرأيه ليس ملزماً للمحكمة . فهى تقدر الأمر حسب ما يتراءى لها بعكس الحال خارج الجلسة فإن تصرفه يلزم فى الأصل النيابة بأجمعها ... أما فى مصر فلم يكن لعضو النيابة الحاضر بالجلسة هذه الحرية . فقد صدر قرار من مجلس النظار فى ٨ ابريل سنة ١٨٩٥ يبين مهمة النيابة فى الجلسة . وأصدرت وزارة الحقانية منشورا فى ٢٠ منه يفسر هذا القرار . ويؤخذ من القرار ومن المنشور أن عضو النيابة يجب أن يطلب العقوبة . وإذا لم تكن الأدلة كافية لإثبات التهمة ، فعليه أن لا يتشدد فى طلب الحكم بالعقوبة . وإذا ظهرت فى الجلسة أدلة تنفى التهمة ، فعلى النيابة أن تقتصر على شرح التهمة والظروف ، وتكل الأمر للمحكمة تحكم بما يتراءى لها وكما يعبر عن ذلك فى العمل تفوض الرأى للمحكمة . وهذا القرار يتغالى فى تقييد حرية النيابة لدرجة تتنافى

مع المنطق السليم . فالنيابة خصم عادل ومن مصلحة المجتمع العمل على براءة البرىء كما العمل على إثبات إجرام المجرم . وقد يمكن مع التسامح الشديد التسليم بتكليف ممثل النيابة بإثبات التهمة وطلب العقاب إذا لم تتغير الظروف ولم تظهر أدلة تهدم الاتهام فى الجلسة ، أما إذا ظهرت الأدلة على براءة المتهم فى الجلسة فلماذا يمنع من طلب البراءة ؟ والواقع عملا أن تفويض الرأى للمحكمة يعتبر من النيابة بمثابة طلب البراءة. وعلى كل حال فالمحكمة لا تتقيد بطلبات النيابة . فلها أن تحكم بالإدانة ولو طلبت النيابة البراءة صراحة . وعلى كل حال فقد ألغى قرار سنة ١٨٩٥ بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ يناير سنة ١٩٢٧ » .

لهذا انعقد الإجماع على أن من يدعى من ممثلى الاتهام لأداء الشهادة فى قضية لا يجوز له أن يعود بعد أدائها إلى كرسى الاتهام فى القضية ذاتها .

وجاء أيضا :

بقى ما اختتمت به النيابة العمومية مرافعتها من أن فى تنحية القاويش بك تعطيلا للقضية . لأنه الوحيد الكفء لها من رجال النيابة ، ونحن نضن حقا على سمعة رجال النيابة العمومية العزيزة علينا من مثل هذا القول ، فكلهم عندنا سواسية فى الكفاءة والمقدرة والعلم ، هذا الى أنه غير صحيح ، أن القاويش بك هو رجل النيابة العمومية الوحيد فى هذه القضية ، فقد حقق شطراً غير هين منها ، عبد الرحمن الرافعى بك المدعى العام ، وقد حضر عدداً من أدق جلسات المحاكمة فمثل النيابة أحسن تمثيل ، وحضر بعض الجلسات الأخرى عبد الرحمن بك يوسف رئيس النيابة ، ودلت مناقشاته على إلمامه التام بها .

ولا حاجة بنا أخيراً ، إلى بيان عقم هذه الذريعة ، والى أن هذا الاعتبار الواقعى الأخير الذى تلوذ به النيابة العمومية فضلا عن عدم صحته . فانه لا يبرر بحال ، إهدار حكم القانون ، وضوابطه النظامية التى يجب أن يكون لها دون غيرها القول الفصل فى كل ناحية من نواحى الدعوى .

قرار المحكمة وهيئتها

وفى جلسة الأحد ٢٨ ديسمبر .. وقد جلس فى كرسى النيابة المرحوم الأستاذ عبد الرحمن يوسف

أصدرت المحكمة قرارها وهذا نصه :

قررت المحكمة قيام التعارض ، بين استمرار الأستاذ محمد كامل القاويش فى تمثيل النيابة العمومية ، وبين سماع أقواله كشاهد فى هذه القضية ، وحددت يوم ٣٠ ديسمبر لسماع شهود النفى ، مدنى حزين بك ، والأستاذ جلال الدين الحمامصى ، ومحسن فاضل افندى ، وحسن جعفر افندى .

وجاء فى حيثيات المحكمة ما يلى :

حيث أن الدفاع نظر إلى الموضوع على أساس أن ممثل النيابة بأدائه الشهادة فى نفس الدعوى يتقمص صفة أخرى هى صفة الشاهد وهذه لها قيودها ولها شروطها وحدودها مما يتعارض وأداءة ، وصفة المدعى العام ويحول بالتالى دون قيامه بها ، وتطلعت النيابة إلى البحث على أنه لا ينظر إليه من وجهة الشهادة وصفة الشاهد ، بل من وجهة صلاحية عضو النيابة أو عدم صلاحيته ، وأن هذا له صفاته وله مؤهلاته وليس من بينها تأدية عضو النيابة للشهادة .

وقد سلمت النيابة فى دفاعها ومذكرتها بمبدأ أحقية طلب المدعى العام للشهادة . (وأن الأمر عن عدم الجمع بين من ذكرهم « ومن بينهم المدعى العام » وبين الشهادة لا يعدو تعارض حق الصفتين وليس حظرا عليهم عن الشهادة — (جارو جزء ٢ صفحة ١٠٦) وأنه لا يجوز لممثل النيابة أن يشهد فى الجلسة ضد المتهم ، ويجب عليه إذا أعلن شاهداً أن يأتى بمن يحل محله فى كرسى النيابة حتى يستطيع هو أداء الشهادة ، « لبواتفان — تعليق على المادة — ١٥٦ — من قانون تحقيق الجنايات الفرنسى نبذة ١٠١ » ، وأن قواعد رد الشهود وتجريحهم لم يأخذ بها قانون تحقيق الجنايات الأهلى ، وأن لمحكمة الجنايات أن تسمع أقوال أى انسان ترى فائدة فى سماع أقواله — وأن هذه المحكمة على هذا الأساس سمعت أقوال الأستاذ (محمد كامل القاويش) — فمن المقطوع به إذن ، حتى من وجهة نظر النيابة ، أن المدعى العام لا تحول صفته ، دون جواز الاستشهاد به ، واجابة المحكمة طلب الدفاع إلى ذلك إذا ماقدرت المحكمة أن هناك ما يسوغه .

وحيث إن المحكمة سبق أن أجابت الدفاع الى هذا الطلب عندما تقدم به فى هذه القضية واستغرقت المناقشة ، جلستى ٨ و ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٧ ، ولم يقف الأمر

عند ذلك ، بل جد أن أدلى الضـــابط محمد وحيد الدين سنجر افندى بشهادة بجلسة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٧ ، وأشار الدفاع فى تلك الجلسة وفى جلسة الأربعاء ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٧ ، إلى أن أقواله هذه ستتطلب مواجهة الأستاذ محمد كامل القاويش بها.

وحيث إن الشراح أجمعوا على قيام حالة التعارض إذا ما قام القاضى أو المدعى العام بالشهادة أمام المحكمة ، التى يضطلع بالاشتراك فى هيئتها ، وذلك عن وقائع لها علاقة بالدعوى المطروحة للفصل فيها .

وأنه اذا ما رأى أو علم شيئا من ذلك، فان الواجب يقضى عليه أن يتنحى ويحل آخر مكانه ، وبذا يمكن أن يعلن شاهداً ، وأنه من الواجب اذا ما استبان أحدهما أن لديه من المعلومات ماله اتصال بالدعوى وينيرها ، ألا يجعل الأمر رهنا باعلانه واستدعائه ، بل يجب أن يتقدم من تلقاء نفسه للشهادة ، ويتنحى بذلك عن كرسيه (موسوعة داللوز ـ باب الشهادة ـ الجزء ١٣ ـ من نبذة ٨٧ الى ٨٩) .

وحيث إن النيابة تناولت فى مذكرتها بحث هذا الأمر ، فأشارت الى أن « صفة ممثل النيابة فى الدعوى لا تتفق مع الشهادة فيها » وأن عمل الشاهد وعمل الخصم المتهم لا يتفقان لأن هذا الخصم الذى يتهم لا تكون له الحيدة الضرورية التى تخلع الثقة على أقواله ، ولأنه يدل ، بأدائه الشهادة على أنه لا يملك الحيدة اللازمة لمهمته ، وأنه يستمد اعتقاده ، لا من عناصر الدعوى ، وإنما من معلوماته الشخصية عن الواقعة المنسوبة للمتهم ـ وأن ممثل النيابة ليس لديه ما يشهد به ، وعمله فى تمثيل النيابة يستنفد كل عمل له سابق على ذلك « فستان هيلى الجزء السادس ـ نبذة ٢٦٠٤ » وأن وظيفة القاضى ، لا تتفق والشهادة فلا يجوز للقاضى أن يجلس قاضيا فى الدعوى ويؤدى فى الوقت عينه الشهادة فيها ـ وأن صفة الشهادة لا تتفق مع وظيفة النيابة العمومية ؛ فى الدعوى ذاتها ـ فلا يجوز لممثل النيابة أن يشهد فى الجلسة ضد المتهم ، ويجب عليه إذا ما أعلن شاهداً ، أن يأتى بمن يحل محله فى كرسى النيـابة ، حتى يستطيع هو أداء الشهادة ، اللهم اذا كان المقصود من الشهادة منعه من أداء وظيفته وعرقلة سير العـدالة فتبطل المحكمة دعوته للشهادة » لبواتفان تعليقات على المادة ١٥٦٠ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسى نبذة ٩٤ و ١٠١ » وأنه لا يتفق مع صفة الشاهد فى الدعوى ، أن يكون الشخص فى نفس الوقت محققاً ، أو كاتبا ، أو مترجما ، أو ممثلا للنيابة العامة ،

أو قاضيا فى الدعوى نفسها ، فإن كل شخص من هؤلاء يؤدى المهمة الموكولة اليه بالحيدة التامة ، ويفكر حرا من كل تأثير شخصى سابق على جلسات المحاكمة فلا يصح أن يقوم بدورين فى نفس الوقت ، وأن يساهم فى إنجاز قضية شهد فيها » وهذا مستمد من طبيعة الأشياء « جارو الجزء الثانى نبذة ٤١٢ » وأرجعت النيابة حجية هذا الرأى الذى قالت بالتسليم به من « الكافة » الى القياس على المادتين ٣٣٢ و ٣٩٣ ، من قانون تحقيق الجنايات الفرنسى ، وهذا قول سديد ، إذ أن أولاهما تنص على حظر اختيار المترجم من بين الشهود ، والقضاة ، والمحلفين ، حتى ولو رضى الطرفان ، المتهم ، والمدعى العام » وتنص الثانية على عدم جواز أن يكون الشخص محلفا فى نفس القضية التى قام فيها بمهمة رجال الضبطية القضائية ، أو الشاهد أو المترجم ، أو الخبير ، أو طرفا فيها ، وإلا كان ذلك باطلا »

بعد كل هذا وما هو ظاهر من نص المادة ٣٩٢ فرنسى والاستنتاج الذى قالت النيابة بالتسليم به (من الكافة) ، والذى يؤخذ منها انطباقها أيضا على حالة المدعى العام ، وما تقضى به من البطلان إذا ما قام الشخص بمهمة المحلف (وبالتالى قاض أو مدع عام) فى قضية ، أدى فيها الشهادة — بعد كل ما سلف تعقب النيابة ، بأن الشراح انما قالوا ذلك وقرروه ، وسطروا ما سطروا فى معرض التدليل على عدم صلاحية طوائف معينة . لأن تكون شهوداً فى الدعوى ، وأن نتيجة عدم الصلاحية منصبة فقط ، على عدم سماع ممثل النيابة ، أو المدعى بالحق المدنى شاهدا ، وأن الشراح لم يعالجوا إلا الصلاحية للشهادة وعدم الصلاحية لها وأن الصلاحية للحكم ، أو الصلاحية لتمثيل النيابة العمومية ، مسألة أخرى بعيدة كل البعد عن باب الشهادة ، وأن الشراح انما يعقدون فصولا خاصة يتكلمون فيها على أسباب عدم صلاحية القاضى أو رده ، وأنه لم يعثر فيما كتبه فقهاء القانون الفرنسى عن عدم صلاحية القضاة وأعضاء النيابة ، وعن ردهم ، أن من بين أسباب عدم الصلاحية . الشهادة فى الدعوى — تقول النيابة هذا فى الوقت الذى تقرر فيه مذكرتها أن الحجج التى ساقها الشراح للحيلولة بين ممثل النيابة وبين الشهادة ، ترجع إما إلى الخوف من عدم حيدته فيها أو الى الخوف من تأثير الشهادة على حيدته فى عمله — وكلتا الحجتين معاً سيقتا للتدليل على عدم ليقته للشهادة ، وتسوق النيابة تدليلا آخر على ذلك قول جارو « إن التحفظ الوحيد

هو فى حالة التعارض التى تنتج من طبائع الأشياء ، والتى لا تسمح للقاضى ، والمحلف ، والمدعى العام ، والمترجم ، والكاتب ، والمتهم ، والمدعى بالحق المدنى ، أن يكون شاهداً فى نفس الدعوى التى يقوم فيها كل بمهمته ، وليس هذا حظرا عليهم بالشهادة أو عدم أهلية بمعنى الكلمة بل هو « تعارض » ، لم ير المشرع محلا للتنويه عنه ، طالما أنه من البداهة بمكان « جارو الجزء الثانى صفحة ١٠٦ و ١٠٧ » فهنا تشير عبارة النيابة ومقتبساتها ، الى أن الأمر له موضعان ويتناول فرضين فرض الشهادة ، وفرض إقامة الدعوى ، وأن أحدهما إذا ما اختير لابد يشوب الصفة الأخرى ، ثم تشير من جهة أخرى ، الى أن الأمر ليس حظراً فى الواقع عن التقدم للشهادة ، وليس عجزاً أو قصوراً عن تأديتها ، بل إن هناك عقبة أخرى وهى التعارض . فليتقدم إذن المدعى العام للشهادة ، ولكن ليس له ، بمدهذا ، أن يعود سيرته الأولى لقيام التعارض ولن يكون للتعارض أثر إلا هذا ، وإلا كان القول به لغوا لا أثر له .

وحيث إن نظر النيابة إلى الأمر فى حدود الشهادة فقط ، وقولها ألا أثر له فى باب عدم الصلاحية ، هذا القول مردود عليه بعدة أوجه .

أولا — أن الأهلية والصلاحية ، إنما تتناول الشخص ومؤهلاته وقيود اختياره وتعيينه ، والمراسيم الواجب اتخاذها ، حتى يصبح مستكملا للشخصية التى تؤهله لأداء مهمته على الوجه الذى رسمه القانون ، مما لا يمكن الإحاطة به وحصره .

ثانياً — تأييداً لما سبق عدّد القانون والفقهاء مايلازم كل هيئة من الصفات ، وما يتنافر معها من الأداءات ، مما عبر عنه فى الحالة الأخيرة بالتعارض .

فقد ذكر عن المدعى العام أن تلك الصفة يتعارض معها القيام بوظيفة — قاض — وكيل دعاوى — موثق محضر — أداء أى عمل مالى حسابى — عضو فى المجالس الإدارية ثم القرابة إلى درجة معينة مع أحد أعضاء نفس المحكمة ، مع ما يستتبع ذلك من بحث وتفصيل (موسوعات داللوز — المدعى العام — الجزء الثامن نبذة ٨٥ وما بعدها وعن القاضى موسوعات داللوز باب المحاكم — الجزء الرابع نبذة ٧ ٣٣ و ٧١٤ وما بعدهما . وعن المحامى موسوعات داللوز الجزء الثانى نبذة ٨ وما بعدها) .

ثالثا — التعارض الذى نحن بصدده ، وهو وليد تأدية الشهادة ، إنما هو حالة طارئة ، ومن الطبيعى أن يرد ذكره فى الباب الذى ينتجه ، أو هو أثر من آثاره ، وهو (باب الشهادة) الذى عنه ولد ، فهو ليس صفة قائمة لا زمة لكل قاض أو أى عضو ، وإلا لذكر أيضاً ضمن أسباب التعارض التى وردت فى باب الصلاحية وعدمها ، ولكنه هنا أمر عرضى إذا ما تحقق ، نبت معه أيضاً الحظر من الجمع بين الصفتين ، وبالتالى إذا ما لبسته صفة الشهادة لا يحل له العودة إلى الصفة الأخرى .

رابعا — لا محل لذكر هذه الحالة « حالة أداء الشهادة » مقدما ضمن أحوال التعارض الواردة ضمن أسباب الصلاحية وعدمها ، لأن العضو يبدأ فى الواقع أهلا لعمله مؤهلا بكامل صفاته ، ثم يقوم التعارض لأية مناسبة تجد تتطلب شهادته ، وهنا يقوم التعارض لتوافر علته ، فهو يترتب عليها وجودا وعدما .

خامساً — مع أن الرد مآله عدم الصلاحية للحكم ، إذا ما قبل ، فانه لم يدرج ضمن أسباب الصلاحية والأهلية ، بل أفرد له باب خاص به أسبابه وإجراءاته ، فهو أيضاً وليد تجريح ، إذا ما تحقق أصبح القاضى غير أهل وتحقق بذلك عدم صلاحيته للحكم .

وحيث إنه يخلص مما سبق أن التعارض أمر يختلف كل الاختلاف عن « الرد » ولا محل للقول بأنه ، وقد حمى المشرع عضو النيابة من اجراءات الرد ، فانه يترتب على ذلك ألا وسيلة مطلقا تحول بينه وبين أدائه مهمته بالغة ما بلغت العوائق والشوائب ، أما التنحى فإن هذا أمر متروك طبقا لعقيدة رجل القضاء ووجدانه ، وليس لسلطة أن تتغلغل إلى باطن هذه العقيدة ، وذاك الوجدان .

وهذا مما يسقط استشهاد النيابة بما ورد فى حكم النقض عن الرد والتنحى (مجموعة القواعد الجنائية — الجزء الخامس — قاعدة — ٢٣ — صفحة ٢٩) .

وهنا يأتى استشهاد النيابة فى مذكرتها التكميلية ، بحكم النقض الفرنسى « فستان هيلى الجزء الثانى صفحة ٣٩و٤٠ » الذى ألغى قرار محكمة الموضوع الذى تناول حالة ممثل النيابة فى إحدى القضايا . رأى أن لديه أسباباً تمنعه من المرافعة ، وطلب أن تقرر المحكمة أن له الحق فى التنحى عن القضية ، فأجابته المحكمة إلى طلبه بقرار قالت فيه ، إنها أعفته من المرافعة فى القضية ، وقد أخذ حكم النقض بأسباب

الطعن الذى رفعه النائب العام عن هذا الحكم وقال ما نصه « إن النيابة العمومية فى مباشرتها الدعوى الجنائية ، كخصم أصلى ، لها فيما يتعلق بالاتهام ، نفس الطابع الذى للمدعى المدنى فيما يتعلق بالحقوق المدنية ، فلا يجوز رده بنص المادة ٣٨١ من قانون المرافعات الفرنسى ، وأن الأسباب التى دعت ممثل النيابة لأن يتنحى ، والمتعلقة باحساسه ، هى مسألة متروكة له ، ولكن لا يجوز أن تكون محلا لحكم يصدر من القضاء ، وليس للقضاء ولاية النظر فيه ، لأن النظر فيه من المحكمة يخالف النظام العام ، إذ أن ماعنته محكمة النقض هنا ، هو تدخل محكمة الموضوع فى الاحساس الباطنى لممثل النيابة ، مما لا يمكن أن يكون محل نزاع وتقدير وحكم ، بل متروك ذلك لتقديره الشخصى .

وتسلم المحكمة أن نصوص الرد لا تتناول النيابة ، وهى طرف أصيل فى الدعوى (مثل موقفها أمام المحاكم الجنائية) ولكن « التعارض » أمر آخر ، وحالة أخرى ، سبق تفصيلها وبيان حكمها حتى من بين ما اعتمدت عليه النيابة ، من مراجع تقرها المحكمة عليها ، وهى حالة النظام وقياسا على ما نصت عليه المادة ٣٣٢ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسى تصبح محظورة ، حتى ولو رضى عنها الطرفان (المتهم والمدعى العام) فلا يمكن أن يترتب على عدم سريان باب الرد ، سقوط أية حالة أخرى تتنافر واستمرار عضو فى تمثيل النيابة . وبالتالى لا يمكن أن يرتب على نص القانون صراحة عن أداء القاضى الشهادة فى الدعوى التى سيحكم فيها بأنه يجيز رد القاضى وعلى سكوت القانون عن ذلك بالنسبة لوكيل النيابة ماذهبت إليه النيابة من أنه « لا يعقل أن يكون وجها لعدم الصلاحية بالنسبة لوكيل النيابة ، الذى يقوم بالخصومة فيها » إذ أن هذا وضع يختلف عن الوضع الآخر مما سبق تفصيله ، وفى هذا ما يغنى عن مناقشة الأمثلة الأخرى المتعددة التى عددتها النيابة ، عن اشتراك عضو النيابة من قبل فى بعض أعمال القضاء فى الهيئة المطروح أمامها الدعوى وأن هذا لا يحرم عليه تمثيل النيابة فى الدعوى ، إذ أن المحاكم قدرت ذلك فى ضوء أن تصرفه من قبل لا يقيده ولا يحد من رأيه ، هذا من جهة ولعدم انطباق قواعد الرد عليه من جهة أخرى وشتان بين هذا ونظر الموقف فى ضوء التعارض والتنافر .

أما مخاصمة القضاء فانها بحث آخر لامحل لإقحامه .

وحيث أن التعارض قد عرفه الشراح بأنه حالة قانونية تحول دون الائتلاف بين إحدى الوظائف والوظائف الأخرى (موسوعات داللوز — الجزء السابع) .

وهنا لا شك فى أن الشاهد يؤدى عملا عاما وبتقرير التعارض بين المهمتين يكون فرضا محتوما على ممثل النيابة وقد أوجبت الظروف مثوله فى كرسى الشهادة ثم احتمال استدعائه لذلك مرة أخرى ثم بقائه بهذه الصفة تحت تصرف المحكمة ، يصبح فرضا عليه أن يفصل بين المهمتين ولا يكون ذلك إلا بتخليه عن كرسيه كممثل للنيابة العمومية .

وحيث إن التعارض لا يكون له مفهوم ، ولا مدلول ، إلا إذا كان له هذا الأثر الطبيعى ، وقد أورد الشراح فى معرض تقدير هذا الموقف وتحققه « أنه على القاضى إذا رأى أن لديه من المعلومات ماله اتصال بالدعوى ألا يترك الأمر رهنا باعلانه واستدعائه . بل من الواجب عليه أن يتقدم من تلقاء نفسه للشهادة ويتنحى بذلك عن كرسيه » وأنه يختلف عن ذلك كل الاختلاف فى حالة ما إذا لم يكن لدى القاضى أية معلومات شخصية عن الدعوى وكان الأمر لا يعدو أن المتهم إنما رمى باعلانه إلى شل الاجراءات وتعطيل سير العدالة . وللفصل فى الطلب يجلس قاض آخر بدلا من القاضى المطلوب إعلانه وتفصل المحكمة بتشكيلها الجديد فى وجاهة الطلب وتقرير إلغائه فالإعلان وصرف النظر عنه، وتسير فى الاجراءات والمرافعة ، وأنه يجوز حتى لنفس المحكمة أو للقاضى بكامل سلطاته أن يقرر ألا معلومات شخصية لديه عن موضوع الدعوى وأن الإعلان الموجه إليه لم يقصد به إلا شله عن أداء واجباته، وأن لرئيس المحكمة أن يقرر شطب اسمه من قائمة الشهود وللمتهم التظلم من ذلك أمام نفس المحكمة . موسوعة داللوز — باب الشهادة نبذة ٨٩ و ٩٠ و ٩١ . وسبق البيان أن هذا يسرى أيضاً على المدعى العام .

ويخلص من الاستنتاج العكسى لذلك أن المحكمة إذا ما أقرت طلب الشهادة وقدرت أن هناك مايسوغ سماع شهادته أن يتنحى القاضى له (وبالمثل وكيل النيابة) عن كرسيه لآخر ويقوم بأداء الشهادة ، ومتى أداها قام التعارض وأصبح الجمع بين الواجبين محظوراً .

وحيث إن النيابة نوهت ضمن دفاعها بأن ممثل النيابة لم يأت بجديد ولم يتجاوز ما ثبت فى محضر التحقيق الابتدائى .

وحيث إن هذا يوصلنا إلى بحث وجاهة الطلب ومركز القاضى أو وكيل النيابة إذا ما أدى شهادته وانتهى من مهمته .

وحيث إن بحث وجاهة الطلب وتقديره أمر متروك لتقدير المحكمة بل والقاضى نفسه ، فاذا ما قدر العضو أو رأت هيئة المحكمة أن لديه من المعلومات ماله علاقة بالدعوى المطروحة للفصل فيها ،فان الواجب يقضى عليه أن يتنحى ويحل آخر مكانه . وبذا يمكن أن يعلن شاهداً . فالمحكمة إذن هى المهيمنة على جدية الطلب ، وإذا مارأت أن الأمر لا يعدو مجرد تعنت ومقصود به الإقصاء ، حالت دون ذلك ولفظت مثل هذا الطلب الكيدى فليس هناك إذا محل لما تخشاه النيابة أو تتعاه .

والمحكمة تقرها على استشهادها بحكم النقض الفرنسى الذى يقرر « أنه بنص المادة ٣٨١ — من قانون المرافعات لايجوز رد النيابة العامة حين تكون خصما أصليا وأن الحكم المطعون فيه قد قرر من جهة الموضوع أن إعلان رئيس النيابة كشاهد لم يكن إلا وسيلة غير مباشرة لرده فلذلك يكون حكمها فى محله ويتعين رفض الطعن (نقض أول أغسطس سنة ١٨٧٣ برياسة فستان هيلى — داللوز سنة ١٨٧٢ . صفحة ٢٧٨ » .

وحيث إن ما ذهبت إليه النيابة من أن شهادة الأستاذ محمد كامل القاويش لاتتناول إلا الإجراءات ولا تخرج عما أثبته فى محضره وأنه لم يأت بجديد ولم يتجاوز فيها ماثبت فى محاضر التحقيق الابتدائى .

هذا القول يقتضى التعمق فى تقدير الشهادة ومناقشة الوقائع مما يجب أن تتحرز منه المحكمة وهى فى دور التحقيق ولم تتضح وقائع القضية بعد ولم تستكمل المحكمة إجراءاتها فيها . والقول بهذا يغنى عن الحرج والتعمق فى درس وقائع الدعوى والبت فى بعض أمور تمس التحقيق وابداء رأى عنه قبل الأوان مما يعيب إجراءات المحاكمة وبالتالى يشلها عن الفصل فيها وكل ما يهم المحكمة تقريره الآن هو ما إذا كان الموقف يتطلب سماع تلك الشهادة وأن الطلب بعيد عن التحدى وبجرد الإحراج . وقد أفتت المحكمة فى ذلك وقضت باجابة طلب الدفاع إلى سماع شهادته ثم جدت

أقوال أخرى للضابط محمد وحيد الدين سنجر أفندى ثم ما أشار إليه الدفاع عن واقعة الاتصال بوالد المتهم الأول «توفيق أحمد باشا» وأن الأمر قد يتطلب المواجهة فى أقوال هذين الشاهدين وما قد يجد فى أثناء السير فى الدعوى وهذا وذاك رأت منه المحكمة ما يتحقق معه موقف (الشاهد) ويقوم به التعارض بين الصفتين ..

وحيث إنه لا محل لما ذهبت إليه النيابة من القياس بين المدعى المدنى إذا ما سمع شاهداً وبين موقف المدعى العام إذ أن الاختلاف بين ، هـــذا له صالح شخصى يدافع عنه ولا يعدوه ولا صفة رسمية له تقيده وتربطه مباشرة بهيئة المحكمة ، وذاك له صفات وتقاليد ومراسيم ترسم هالة حوله .

وحيث إنه عن المقارنة بين المحامى والمدعى العام ، وأن شهادة أولهما لا تحول دون أدائه عمله ، هذا القول كان محلا للمناقشة ، مع الفارق بين الصفتين ، قبل قانون المحاماة الحالى الذى قـــدر أن المحامى تقيده من جهة نصوص المادة ــ ٢٠٥ ــ مرافعات التى «تحظر عليه إباحة أسرار مهنته ولو بعد انتهاء خدمته أو أعمال صنعته مالم يكن الغرض من تبليغ ذلك إليه ارتكاب جناية أو جنحة» ــ ونصت المادة ٢٠٦ ــ مرافعات على أنه «يجب مع ذلك على الأشخاص المذكورين فى المادة السابقة أن يؤدوا الشهادة عن الأمر والتوضيحات المتقدم ذكرها إذا طلب منهم ذلك من بلغها لهم .

ونص فى المادة ــ ٣١٠ ــ من قانون العقوبات على عقوبة الخروج على هذا النص ومخالفته ، امام هـذا رأى المشرع أن هناك مايحول دون الاستشهاد بالمحامى ويقف حجر عثرة فى سبيله ويتعارض مع أدائه عمله خصوصا وان ارباب القضايا يفضون اليه بأسرارهم ويكون مستودعا لها فرأى ان يحرم صراحة الاستشهاد بهم فنص بالمادة ٣٢ ــ من قانون المحاماة أمام المحاكم الوطنية رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ انه (استثناء من حكم المادة ٢٠٦ من قانون المرافعات الأهلى ، للمحامى ان يمتنع عن اداء الشهادة عن الأمر أو التوضيحات المنصوص عليها فى المادة ٢٠٥ من القانون اذا طلب منه ذلك من بلغها اليه ، الا فى حالة ارتكابه جناية أو جنحة .ولا يجوز تكليف المحامى باداء الشهادة فى نزاع وكل أو استشير فيه) .

لهذا اراد المشرع تفادى التعارض فوضع نصا صريحا حمى به « المحاماة » فلا

محل اذا مع هذا النص لمثل المقارنة التى ساقتها النيابة ، بل أصبح قيام هذا النص الجديد حجة عليها لا لها . ولكن الموقف بالنسبة لرجال القضاء بالعكس من ذلك ، اذ أن القانون — المادة ٢٠٤ — مرافعات والفقه والأحكام اتفقت على جواز سماع اقوال القضاة وبالتالى المدعى العام كشاهد فى القضية .

وحيث إنه فى هذا الضوء يجب أن يفهم مدلول التعارض لا معنى ولا مدلول للتقدير به ، إلا عدم جواز الجمع بين الصفتين والا كان تعزيز الفقهاء وأخذ المحاكم بذلك مجرد لغو لا يؤبه له . وقد رأى الشراح ان هذه النتيجة من البداهة الى حد أن جارو « رأى ماأشارت اليه النيابة من انها من طبائع الأمور الى درجة أن المشرع لم يجد ضرورة للنص عليها . ولا يمكن التخريج من ذلك المعنى الذى ذهبت اليه النيابة من انه اما وقد نص القانون على حالة عدم الصلاحية ضمن الاحوال التى تجيز الرد اذا ماشهد القاضى (المادة ٣٧٨ فقره ثامنه مرافعات فرنسى . تقابلها المادة ٣٠٩ فقره سادسة مرافعات مصرى) ، فان هذه الحالة وهى حالة التعارض التى قال جارو إنه لم يرد نص عنها لا يمكن ان تكون من احوال عدم الصلاحية ، ولا يمكن التسليم بمثل هذا الاستنتاج لان التعارض شىء والرد شىء آخر ، هذا إذا ماتقرر قيامه يصبح من النظام العام ويجوز إثارته فى أية حالة كانت عليها الدعوى . وذاك حق ضمن حقوق الافراد التى سجلها القانون ، ولا يعوق المحكمة أن تقدر من نفسها قيام التعارض وتوافره اذا ماجد من الاحوال مايكشف ذلك . ومع كل فان عبارة جارو لا توصل إلى الغاية التى خلصت اليها النيابة لانه لم يقل بالنفى بل زاد الامر تأييدا بقوله انه من طبائع الامور الى درجة ان المشرع لم ير ضرورة للنص عليه (مثل مانص على حالة عدم الصلاحية اذا ماأدلى القاضى بشهادته) ، هذا هو الاستنتاج الطبيعى ، وهذا مايوصل اليه المفهوم المنطقى للقياس . فسعى النيابة اذاً من هذا الوجه مردود عليها .

وحيث إنه بتقرير المحكمة اجابة الدفاع الى طلب الاستشهاد بالاستاذ (محمد كامل القاويش) وتسليم المحكمة بسلامة موقفه كشاهد يكون قد انكشف الوضع وحق القول بالتعارض .

وحيث إن النيابة قد سلمت من جهتها بمبدأ التعارض الا انها وقفت وأحجمت

عن تقرير النتيجة . قالت النيابة بالتعارض ولم توضح لنا المخرج منه ولا سبيله . قالت بأنه لم يرد له ذكر ضمن احوال عدم الصلاحية فما حكمه إذن ، وقد قيل انه حالة متوافر فيها التناقض بين الصفتين . وهل يستنتج من هذا بصريح العبارة الا عدم الصلاحية وذلك للأساس الذى وضعه الشراح وقرروه من ضرورة توافر الحيدة له ، تلك الحيدة التى يجب ان تملك فؤاده ولبه ويوليها حقها الى النهاية بخلاف موقف الشهادة الذى يصبح به حبيس يمين الشهادة وقيودها وأحكامها وحدودها ..

وحيث إن المعقب لذلك بعد توافر التعارض وان يكن من الوضوح بمكان وانه « من طبائع الأمور الى درجة أن لايحتاج إلى نص خاص » — هذا المعقب واضح من القواعد التى رتبها الشراح عليه اذ انهم قرروا « ان صفة الشاهد واقامة الدعوى العمومية لاتتفقان لان الذى يقيم الدعوى العامة لاتكون له الحيدة الواجبة حتى تكون شهادته محل ثقة وبقيامه شاهداً يظهر بهذا ان أصبح لايتحلى بتلك الحيدة التى تتطلبها مهمته كمدع عام ، وانه لا يستلهم عقيدته من عناصر المرافعات ولكن من معلوماته الشخصية عن الدعوى التى يقيمها (فستان هيلى الجزء السابع طبعه سنة ١٨٥٧ صفحة ٢٩٦ و٢٩٧) ، وأن صفة الشاهد لاتتفق وصفة المدعى العام فى نفس الدعوى وانه يسرى عليه مايسرى على القضاة فاذا ماتكشف نقص فى التحقيقات أواستلزم الأمر معلومات تكميلية لايصح له بصفته مدعيا عاماً اذا ماتخلى عن كرسيه ليؤدى الشهادة ان يعود مرة أخرى إلى ذلك الكرسى لأداء مهمته لبوانفان تعليقات على المادة ١٥٦ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسى نبذة ١٠١ صفحة ٦٥٥) ، وأن هذا التعارض يتوافر بصفة عامة قبل أى شخص يؤدى مهمة ضمن هيئة المحكمة ويشترك فيها بتلك الصفة ، وانه يجب على مثل هذا الشخص أن يؤدى الرسالة الموكولة اليه بمنتهى الحيدة وبروح مطهرة من كل مؤثر شخصى سابق على الجلسة ، فلا يصح ان يكون له وجهان فى وقت واحد ، ويساهم فى حل قضية يشهد فيها « وقد رأى المشرع ان الحاجة لاتدعو لوضع قاعدة عن أمر ينتج من طبائع الأشياء » (جارو تحقيق الجنايات الجزء الثانى نبذة ٤١٢) ، وأنه اذا أعلن القاضى كشاهد بناء على طلب أحد الخصوم ، فعليه ان يعتزل الحكم فى الدعوى ويتقدم كشاهد فيها ، واذا رأت المحكمة ان الاعلان لايقصد به الا إبعاد القاضى عن الحكم تقرر المحكمة الغاء الاعلان

وصرف النظر عنه ولا يشترك القاضى المعلن فى الفصل فى هذه المسألة ، بل يستبدل بغيره ويعطى هو معلوماته ، وبعد ان يتقرر بطلان الاعلان يعود الى مركزه للفصل فى موضوع الدعوى . ومثل هذا ينطبق على عضو النيابة المترافع فى الدعوى فلا يسوغ له ان يترك مركزه ليؤدى الشهادة ثم يعود بعد ذلك الى وظيفته (شرح تحقيق الجنايات — زكى العرابى — الجزء الأول نبذة ٨٣٦ و٨٣٧ صفحة ٦١٦ و٦١٧ ويحيل الى — لبواتفان — تعليقات على المادة ١٥٦ — تحقيق جنايات فرنسى نبذة ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ١٠١ — والنقض الفرنسى ٢٠ يناير سنة ١٨٧٠ وفستان هيلى الجزء السادس نبذة ٢٦٠٤ وجارو الجزء الثانى نبذة ٤١٢) .

فهل بعد هذا الوضوح وذلك الجلاء الذى بلغ حد التقرير بأنه من البداهة بحيث لا يحتاج إلى نص ، هل بعد كل هذا يمكن القول بأن الأمر يحتاج إلى دليل .

وحيث إنه يخلص مما سبق أن الموقف أصبح واضحاً وحكمه ظاهراً إذ هناك قواعد أولية يجب التسليم بها والرضوخ إليها والخضوع لها فهى السلطان الذى يحكم والقضاء الذى يقضى ، وهى أقوى أثراً وأعلى سلطانا من مجرد وازع الضمير الذى يثور بالإنسان إلى وجوب التنحى إذا ما حفزه دافع نفسى إلى ذلك ، فهى قضاء النظام العام وسلطانه الذى لا يصلح تكوين هيئة المحكمة إلا بتحقيقه وتحققه ولا يبقى أمام القاضى أو المدعى العام وقد انكشف ، إلا التسليم به بالتنحى عن الولاية ، لا على أساس أنه رد ، بل على ما قام من تعارض بين الصفتين يحول النظام العام دون الجمع بينهما ، فهو لا يصل هنا إلى حد التغلغل فى الصلاحية وعدمها أو التجريح بل تهوين لمهمة الدفاع وضمان لفتح كل من البابين على مصراعيه .

وحيث إنه عن النيابة واستقلالها ، فان لها ملء الحرية أن تزهو وتعتز به إلا أن هناك قواعد عامة يخضع لها القضاء قبل النيابة مما يقضى به القانون أو يقره الفقه والقضاء ، قواعد يهيمن عليها النظام العام « وهناك حق الدفاع والمتهم وهى حقوق لها الاعتبار الأول » ، وتلك يخضع أمامها الجميع إذا ما توافرت ، ويستسلمون إذا ما تحققت ، وذلك فى أية حالة كانت عليها الدعوى . مثلها مثل أى حال من أحوال الصلاحية وقيود الأهلية ومراسيم التعيين . فاذا ما اختل شرط من شروطها كان التكوين غير صحيح ولا مفر من تصحيح الوضع ، ولا يحتاج الأمر إلى سلطة تقبله

أو قوة تدفعه ، كذلك الحال هنا متى تحقق التعارض ، فلا محيص من الفصل بين الواجبين بالتسليم والتخلى عن إقامة الدعوى العمومية .

وحيث إنه عما تناوله الدفاع من الحرج من تناول أعمال المدعى العام بالتجريح إذا ما استمر شاغلا لكرسيه بينما هو عضو متمم للهيئة ، وما أحسن الدفاع فى تعبيره عنه ، بأن عبارته (تنكمش) أمام مثل هذا الكيان ، هذا القول وإن تكن له وجاهته إلا أنه ليس له أثره فى القول بالتعارض إذ أن هذا قد يثار أيضاً عن نفس ماتناوله التحقيق فهو يترتب على النتيجة ، وليس عاملا من العوامل الموصلة إليها . « هذا فضلا عن أن هذا القول مردود بأن مهارة الدفاع فى حدود الغاية مع حسن القصد والبراعة فى تخير العبارات وانتقاء الإشارات مما لا يعجز معه الدفاع عن التدليل عن قصده وبلوغ أقصى مراده ولا تنكسر أمامه فطنة كل حصيف لبيب ، وما لمسنا من الدفاع من قبل حرجاً فى قول ، ولا إمساكا عن بيان ، أو تسريحاً باحسان ، كل هذا مما يسجل ولا شك تواضع الدفاع » .

وحيث إنه يخلص مما سبق ، وكون الأمر متروكا لتقدير المحكمة وهيمنتها ، ومما سطره الفقهاء ، أن الأمر لا يمكن أن يصل إلى مجرد تطبيق رد المدعى العام والقول بعدم صلاحيته لا لشىء إلا أنه وقف موقف الشهادة وإلا أصبح ذلك وسيلة سهلة لرد أى عضو من أعضاء النيابة وإبعاده ، بل المحكمة هى التى تقدر أولا جدية الطلب وهى التى توصى بقيام التعارض وتحققه . وهذا لا يسوغ للقاضى أو لممثل النيابة أن يعود مرة أخرى إلى كرسيه ، وهذا ما نطق به الفقهاء وما وصل إليه الشراح .

وحيث إن إبدال المدعى العام كرسيه بكرسى الشهادة لا يعتبر نزولا يتعارض ورفعة النيابة إذ أن مقام الشهادة مقدس أيضاً ، ويتعلق به حق الغير ، ويربى الشاهد إلى إعلان كلمة الحق وتأييدها ، بل هو واجب مفروض على كل إنسان ، ويعاقب على الإحجام عنه . ويصونه المشرع بالحماية الواجبة بأن تمنع عنه المحكمة توجيه أسئلة لا تعلق لها بالدعوى ، ولا جائزة القبول أو أى كلام بالتصريح أو التلميح . وكل إشارة مما يترتب عليه اضطراب أفكاره أى تخويفه ومنع توجيه سؤال مخالف للآداب ، أو مخل بالشرف ، إذا لم يكن له تعلق بوقائع الدعوى أو بوقائع أخرى

تتوقف عليها معرفة حقيقة الدعوى (المادة ٤٤ من قانون تشكيل محاكم الجنايات والمادتان ١٦٠ و ١٣٦ من قانون تحقيق الجنايات) .

لهذا ترى المحكمة قيام التعارض بين موقف الأستاذ (محمد كامل القاويش) كشاهد وموقفه ممثلا للنيابة فى الدعوى العمومية وأنه ليس هناك من النصوص القانونية أو الفقه أو الأحكام ما يحول دون التقرير بذلك .

وفى جلسة ٣٠ ديسمبر مثل النيابة الأستاذ عبد الرحمن الرافعى بك المحامى العام.

وقد طلب حضرته التأجيل عشرة أيام للاستعداد للموقف الجديد الذى نشأ عن تنحية الأستاذ القاويش ولم يعارض الدفاع فى هذا الطلب . وقررت المحكمة تأجيل القضيه إلى جلسة السبت ١٠ يناير .

* * *

جلسة السبت ١٠ يناير

وفى هذه الجلسة وقف ممثل النيابة المرحوم الأستاذ عبد الرحمن يوسف وقال :

إن النيابة تحرص كل الحرص على ألا تتسبب بعمل يصدر منها مهما يكن هذا العمل حقا ومشروعا ، فى تأخير الفصل فى هذه القضية التى طال عليها الأمد ، وإنها مع احترامها وإجلالها لهيئة المحكمة الموقرة ، تسجل اعتراضها على القرار ...

وهنا قاطعته المحكمة قائلة ، إنها تحول بين النيابة وبين إتمام عبارتها ، وتقرر أن المقام ليس مقام اعتراض، أو ذكر مثل هذه العبارات ، وتقر قرارها فى الحدود التى صدر فيها وترى أنه غير محل للطعن أو التجريح أو النقض ، أما إجراءات الطعن فلها سبيل آخر ، فاذا ما اتخذ أى إجراء من ذلك فالمحكمة ترحب به ، وفيما عدا هذا فالمحكمة لا تهضم ولا تقبل أى عبارة أخرى ، وأما عن أن القضية قد طال عليها الأمد فالمحكمة تقرر من جهتها أن القضية لم تستغرق أكثر مما استلزمته الإجراءات السليمة ، والوقت الضرورى فى مثل هذه القضية ، وإذا كان هناك تعطيل ، فمرجعه أن القضية جاءت من النيابة غير مستوفاة ، فاستلزم ذلك استيفاءها أمام المحكمة ، فقد أجلت مرتين بشأن فحص قوى المتهم الأول حسين توفيق العقلية ، وعرضه على الطبيب الشرعى وغيره ، وفى المرة الثانية ، بناء على طلب النيابة ، ولم تؤجل القضية إلا مرة

واحدة بناء على طلب الدفاع . أما فيما عدا ذلك فإن المحكمة ترى من الخروج والتجوز أن تقال مثل هذه العبارات من النيابة فى حرم المحكمة المقدس ، وهى عضو من الهيئة ، ولو أن المحكمة رأت مبرراً للتأجيل لما ترددت فى ذلك لصالح القضية .

وقد سكت ممثل النيابة وعاد إلى مجلسه ولم يعلق بشىء على هذا التصريح ، وعلت وجوه الحضور علائم الارتياح ، وخاصة المتهمين .

ثم استدعى الأستاذ جلال الدين الحمامصى رئيس تحرير الزمان ، وقد دارت مناقشة حول علاقته بأنور السادات . ومما قاله إنه كان معتقلا معه فى معتقل الزيتون سنة ١٩٤٣ و سنة ١٩٤٤ ، وإنه بعد خروج الشاهد من المعتقل اتصل به هذا المتهم خلال سنة ١٩٤٥ طالباً استئجار بعض سيارات النقل لاستعماله الشخصى . ثم أجاب الشاهد عن سؤال للدكتور جرانه أن أنور السادات كان يزوره فى جريدة الكتلة فى أحد الأيام ، وفى أثناء وجوده معه دخل سكرتير الجريدة ، وأنبأ الشاهد بحادث محاولة اغتيال رفعة النحاس باشا ، ولم يستطع الشاهد تحديد وقت حضور أنور وانصرافه فى ذلك اليوم ، وإنما يذكر أن حضوره كان قبل الغروب بمدة طويلة ، وأنه بعد وصوله بنحو ثلث ساعة تلقى النبأ من سكرتير التحرير .

وسأله الأستاذ حماده الناحل عما إذا كان اشترك فى إخراج الكتاب الأسود إلى حيز الوجود . فأجاب بالإيجاب .

الأستاذ حماده الناحل — هل ما طبع من الكتاب الأسود هو كل ما جاء فى العريضة المقدمة من مكرم باشا لجلالة الملك .

ج - لا

— ما هو الجزء الذى لم يرد فى الكتاب وذكر فى العريضة ؟

ج - هو الجزء الخاص باتهام الحكومة التى كانت قائمة وقت ذلك بالتفريط فى حقوق البلاد .

— هل هذا الجزء متعلق بالعلاقة بين مصر وانجلترا ؟

ج — نعم .

— هل كتبت عن أمين عثمان باشا فى الكتلة ؟

ج — نعم وكنت أنظر إليه كرجل يتصل بالسلطات البريطانية وأنه يميل إلى إعطائهم كل ما يريدون .

— هل تلقيت تهنئة من مكرم باشا بصدد مقال كتبته عن أمين باشا بالذات

ج- نعم

— هل كنت أول من نشر اعتراف حسين توفيق فى الكتلة ؟

ج- نعم

— ممن تلقيت هذا الخبر ؟

ج- أعتقد أن هذا سر المهنة

— كيف سمعت بنبأ تأليف الوزارة ؟

ج- كنت سكرتيرا لتحرير جريدة المصرى ، فلما بلغنى الخبر ، خبر الحصار لسراى عابدين بالدبابات البريطانية . . ذهبت إلى هناك وشهدت الحصار وعدت إلى مكتبى فوراً وما كدت أصل اليه حتى اتصل بى مكرم باشا وسألنى عما حصل بالضبط فرويت له ما شاهدت فتأثر جداً .

— ما الذى رأيته ودعا إلى تأثر مكرم باشا ؟

— مظهر الدبابات البريطانية وهى تحول بين المصريين ودخول ميدان عابدين .

— هل كان حديثك عما شاهدته مفاجأة لمكرم باشا ؟

ج- بدون شك وسمعته يقول هذا شىء مؤلم .

— ألم يقل لك إن هذه جريمة شنيعة ؟

ج- هو ذكر ألفاظاً كثيرة تدل على هذا المعنى .

— هل سمعت بقصة تأليف أمين عثمان باشا للوزارة ؟

ج- نعم سمعته من حسنين باشا . فعقب وفاة أمين باشا كنت مجتمعاً مع المرحوم أحمد حسنين باشا فى منزله . وتناول الحديث وفاة أمين باشا فروى لى حسنين باشا القصة الآتية : وهى إنه كان يقوم بواجب العزاء فى المأتم ، فجلس إلى جانبه فرغلى باشا وقال له إنه ، أى فرغلى باشا ، مسرور لأن أمين باشا توفى وهو حائز للرضاء . فسكت أحمد حسنين باشا لأنه لم يفهم المقصود بهذه الجملة . ولم يكن المجال يسمح بالاسترسال فى هذا الحديث . لكن فرغلى باشا عاد وأشار إلى الموضوع إشارة أكثر وضوحا . فدفع حب الاستطلاع حسنين باشا إلى سؤال فرغلى باشا عن الموضوع . فقال له : إن أمين باشا تحدث معه قبل وفاته . بشأن اشتراك فرغلى باشا معه فى الوزارة الجديدة

التى سيشكلها أمين باشا قريباً . فاستمر حسنين باشا فى سؤاله عن زيادة التفصيلات فروى له أسماء من فاتحهم أمين باشا بشأن الاشتراك معه فى الوزارة ، ومن بينهم معالى حيدر باشا . ويوسف صيدناوى باشا وفرغلى باشا . ولا أذكر بالضبط باقى الأسماء .

ـ اتعرف شيئا عن الدور الذى كان يقوم به أمين عثمان باشا بين الوفد والإنجليز؟

ج ـ أنا لم اتصل بأمين باشا اتصالا شخصيا ، وكل ما كنت اسمعه عنه ، كنت اسمعه من مكرم باشا ، وكان يصفه بأنه ينقل إلى الوفد وجهة نظر الإنجليز .

ـ وهل كان ينقل وجهة نظر الوفد للإنجليز ؟

ج ـ طبيعى .

وهنا طلب الأستاذ حماده الناحل ضم عريضة مكرم باشا إلى صاحب الجلالة الملك وقال إنها موجودة فى مجلس الوزراء .

وسأله الأستاذ لطفى جمعه عن مقاصد الرابطة التى ألفها أمين عثمان باشا ، فقال إنه كان يرمى من وراء انشائها لإيجاد صلة وروابط بين المصريين والإنجليز .

ـ هل كانت هذه المقاصد ترمى الى خدمة مصر كوطن أو الى خدمة الإنجليز كدولة مستعمرة ؟

ج ـ الذى أعلمه عن أمين عثمان باشا أنه لم يكن يرمى إلى خير البلاد .

ـ قالوا ان أمين عثمان باشا عندما توفى لم يترك ثروة بتاتا ، فهل فيما تعلم أنه أسس شركة ؟

ج ـ اعرف انه كان عضوا فى شركات كثيرة ولا اعرف ايراده .

وجزم الشاهد أن مكرم باشا لم يكن على علم بالاتصالات التى تمت قبل ٤ فبراير .

ـ كيف تم دخول أمين عثمان باشا الوزارة مع أنه لم يكن وفديا ولا من الهيئة الوفدية ؟

ـ انا كنت معتقلا وقتها .

وسأله الأستاذ بسطا شكرى .

ـ هل لم يصل الى علمك انه عرض على امين باشا أن يكون وزيراً قبل أن يعين مكرم باشا فى الوزارة ثم حصل اعتراض على ذلك ، ثم عرض اسمه بعد ذلك وتم تعيينه وزيراً ؟

ج ـ لا أعلم ذلك

محسن فاضل

أما هذا الشاهد فقد انحصرت شهادته فى معلوماته عن أنور السادات إذ كان لاثنان معتقلين معاً وهربا من المعتقل معاً ، ومما قاله رداً على سؤال للدكتور جرانه ان حسن رفعت باشا وكيل وزارة الداخلية ، كانت له سلطة على المعتقلات ، اوخصوصاً على المعتقلين على ذمة السلطات البريطانية ، وإن حسن رفعت باشا ، نصح والده أن يقنعه - أي الشاهد - بالعودة الى المعتقل بعد هربه لأن الافراج عن المعتقلين جميعاً أصبح وشيكا . فرجع الشاهد واما أنور فرفض العودة .

وقال الشاهد إن بينه وبين حسن رفعت باشا قرابة من بعيد .

توفيق أحمد باشا

وفى جلسة ١١ يناير حضر توفيق احمد باشا والد المتهم الأول بناء على طلب مكرم عبيد باشا وسأله مكرم باشا .

- بين للمحكمة الملابسات التى حصلت ليلة القبض على ولديك .

ج - اذكر اننى فى ليلة الحادث كنت مجتمعاً أنا وأفراد عائلتى على مائدة العشاء حوالى الساعة الثامنة والنصف واذا بجرس الباب يدق وفتح ودخل الأستاذ القاويش وكيل النيابة وعرفنى أنه قادم لتفتيش المنزل بمناسبة الحادث ، وطلب منى إرشاده الى غرف أولادى فأرشدته ، فقام هو ورجال البوليس بتفتيش محتويات الحجر ومكاتب الأولاد ، ثم اختلى الجزار وتوفيق السعيد بابنى حسين فى غرفة وقفلوا عليهم الباب وطالت الخلوة مدة كبيرة ، وكنت لا أسمع ما يدور فى الغرفة ، وسمعت صوت ابنى حسين مرتفعا يقول « ايه هو ده انتم عاوزين اعترف بأيه » فرد عليه الأستاذ القاويش « عيب يا حسين أنا زى أخوك أنا غرضى مصلحتك » . وكنت أنا فى هذا الوقت اعتقد بأن مأمورية النيابة مقصورة على التفتيش ، ولم يتجه فكرى إلى أنهم حضروا للقبض على ابنى كتهم فى الحادثة وبعد فراغهم من التفتيش فهمونى أنهم سيقبضون

على الولدين، ولأن ابنى سعيد أكان معنا قبل الحادثة منذ الساعة الخامسة، وظل مع والدته إلى أن عاد معها إلى المنزل ، فكنت استبعد أن يكون له معرفة بحادثة مقتل أمين باشا، فقلت لوكيل النيابة ، لماذا تقبضون على سعيد ، إذا كان حضوركم بصدد حادثة أمين عثمان باشا، فالولد كان معنا طول الوقت ، فقال هذا مسلم به ، وسألته زوجتى متى سيرجعون فقال لها الأستاذ القاويش « دول أمانة عندى وسأرجعهم بيدى بعد التحقيق »

مكرم باشا ـ ماذا عثر عليه فى أثناء التفتيش ؟

ج ـ وجدوا مسدسين أو مسدساً لا أذكر مفككين بين الدرج وبطانة المكتب وهذا مكتب سعيد ، وكنت حاضراً وقت أن عثر الضابط توفيق السعيد افندى على هذه القطع وكان ذلك فى أثناء خلوة كامل القاويش بك ، وإمام بك محسين توفيق ، وتوفيق السعيد افندى طلب الأستاذ القاويش لمعاينة القطع التى عثر عليها . فسألت سعيد ما هذا ، فقال لى لاعلم بشىء عنها ، وأظن واحد من الضباط سأل حسين فاعترف أنه هو الذى وضع القطع دون علم سعيد ، ولم يكن سعيد يعلم بوجودها ووجدوا أيضا سبيكة رصاص فظنوا أنها قاعدة قنبلة فشرحت لهم أن من دأب سعيد أن يلعب بمثل هذه الأشياء ، وأن الرصاص لا تصنع منه القنابل .

ـ اذكر لنا ظروف المقابلة التى طلبها منك الأستاذ القاويش ؟

ج ـ بعد مرور أيام على الحادث دق جرس التليفون عند الساعة الثامنة صباحا فاذا بالمتكلم الأستاذ كامل القاويش فقال لى فى أى وقت يمكن أن أقابله فقلت له إنى أكون على استعداد بعد نصف ساعة ، فقال لى أنا ساكن فى شبرا أمام المدرسة التوفيقية فأرجوا أن تحضر بالعربة . وتنتظر أمام باب المدرسة ، وسألاحظ قدومك وعندما أرى العربة ، سأنزل لمقابلتك ، فلما سمعت هذا الكلام لم أفهمه . ولم أفهم الباعث عليه ووعدته بأنى سأكون الساعة التاسعة فى العربة أمام المدرسة ، وأخذت استعد للنزول ، فدق جرس التليفون بعد خمس دقائق ، وإذا بالمتكلم هو الأستاذ القاويش يخبرنى أن النائب العام طلبه ، وعلى ذلك لن يستطيع مقابلتى فى الميعاد ، وقال إنه سيكلمنى مرة أخرى . وكنت طلبت من النائب العام فك الأختام التى وضعت على الجراج وملحقاته فأخطرت بأن وكيل النيابة سيحضر مع رجال البوليس لفك هذه الأختام وفعلا حضروا حوالى الساعة الثالثة بعد الظهر ، وهم الأستاذ القاويش وامام بك

والجزار افندى وتوفيق السعيد افندى ، وأنا كنت مترقب أنه سيكلمنى فى موضوع المقابلة لأن حضوره كان فى نفس اليوم ، فلما لم يفاتحنى قلت ، لعله لا يريد أن يفاتحنى أمام رجال البوليس ، وانتظرت بعدها أياما ، ولكنه لم يكلمنى فقامت الشكوك فى نفسى ، وفاتحت رشدى بك بذلك ، فقال يتعين عليك أن تكتب بلاغا بذلك ، فكتبت بلاغا لعبد الرحمن الرافعى بك رئيس النيابة ، وكان التحقيق سريا ولم أعلم ان كان هذا البلاغ قد وصل أم لا ، ولكنى استبعدت أن يكون قد وصل لأنى لم أدع فلما رفعت السرية أرشدنى أحد حضرات المحامين الى وجود البلاغ ، فوجدت أن ليس عليه ما يشير إلى أنه وصل إلى الرافعى بك ، ووجدت تعليقاً للأستاذ القاويش أدهشنى فهو يعلل طلبه مقابلتى إلى رغبته فى اطلاعى على أن أولادى فى حاجة إلى بعض الكتب أو الملابس ، وطبعاً هذا التأشير غير مقبول ولا يمكن أن يتصل بى لأقابله أمام بيه علشان يقول لى الأولاد عاوزين هدوم ، وقال لى رشدى بك ليس علينا تفسير غرضه بل عليه هو أن يفسره ، ووجدت من تصرف النيابة بعد رفع السريه ، وما سمعته من أولادى عند مقابلتى لهما وما شاهدته بنفسى من إجراءات فى التحقيق عند استجوابى وجدت من كل هذا ما يدفع الإنسان إلى افتراض أن الأمور لم تجر فى مجراها الطبيعى لذلك تقدمت إلى وزير العدل بشكوى ذكرت فيها ما شاهدته بنفسى ، وقلت فى الشكوى إنى عندما سئلت فى اليوم التالى للحادث فهم الرافعى بك انى أريد أن أثبت أن حسين حالته غير عادية فوجه لى السؤال الآتى :

« أتريد أن تطعن بعدم المسئولية إذا ثبت شىء على ابنك فقلت بكل تأكيد » ، واندهشت لأنى لم أجد لهذه الكلمة أثراً ، لا السؤال ولا الجواب ، فى التحقيق ، وحصل أيضا أنى قابلت الطوبجى باشا بصدد بلاغ قدمته لأنى سمعت أن البوليس يستعمل مع الولد طرقا غير قانونية ؛ لحمله على الأدلاء بمعلومات معينة ، فقال لى ثق أن الاعتراف لا نأخذه على علاته ، فقلت لا يفوتكم أن حالة الولد غير عادية ، فقال ثق إنى لن أهمل هذه الناحية ، وقد كان من الطبيعى أن يحال الولد إلى الكشف الطبى ، لا أن يحقق معه ، ثم نلجأ لذلك الطلب أمام المحكمة .

وهنا قالت المحكمة للشاهد أنه ثابت فى المحضر الذى أشار اليه أنه ذكر أن ابنه شاذ مغرور .

فرد الأستاذ أحمد رشدى أن الشاهد يقصد أن الذى لم يثبت هو السؤال الصريح والجواب عنه .

وعاد مكرم باشا إلى مناقشة الشاهد فسأله عما قاله له ابنه سعيد عندما قابله أول مرة فقال :

عندما قابلت سعيد لأول مرة بعد رفع السرية ، قلت له إنه قد ورد فى التحقيق أنك اعترفت ، فقال صحيح اعترفت .

وأنا لما سئلت أنكرت لأنى لم ارتكب شيئا . وثانى مرة سئلت فأنكرت أيضاً وفى أثناء استجوابى ثانى مرة ، كان حسين حاضرا ، فلما أنكرت توجه الأستاذ القاويش بك إلى حسين ، وقا له « أخوك عندك أهوه اعرف شغلك معاه » فاختلى حسين بى حوالى نصف ساعة وقال لى « إذا لم تشهد بأنك كنت حاضراً المسألة فركزى سيسوه ، وسيتحسن مركزى إذا اعترفت بكل ما يراد منى الاعتراف عليه » فتأثر سعيد جداً وقال لهم اكتبوا اللى انتم عايزينه وأنا أمضى وقال بعد ذلك إن العبارة ضربت فى مخه ، وهذا تعبيره لى ، وفهم أنهم بيضحكوا على حسين ويوقعوه دون أن يستفيد حسين ، لذلك انتهز فرصة عندما حضر المعارضة وكانت سرية ، فقرر الحقيقة أمام القاضى ، وذكر ظروف الاعتراف . ولم يكن قد اتصل بأحد لا من المحامين ولا غيرهم .

وأجاب الشاهد عن سؤال آخر ، عن الصلة بين حسين وسعيد ، أن حسين كان ينظر إلى سعيد نظرة الرجل إلى العيل الصغير ، ولا يندمج معه . ولاحظت أن الزوار الذين يحضرون لزيارة حسين لا يحضر سعيد اجتماعاتهم ويقول حسين ده ولد صغير .

الأستاذ لطفى جمعه ـ هل تعرف عبد العزيز الشافعى ؟

ج ـ أيوه أذكره .

ـ ما هى معلوماتك عنه ؟

ج ـ له ملف مذكور فيه كل ظروفه وهو كان من بين عمال النقل الميكانيكى باليومية وكان من بينهم أشخاص اتهموا بأن لهم جراجات فى الخارج وهذا يفتح الباب لسرقة قطع الغيار فاستقر الرأى على نقلهم من أعمال الورشة إلى أعمال كتابية فى الوزارة، وكان من بينهم عبد العزيز الشافعى ، وحصل أن عمال القسم الميكانيكى تظاهروا

وحضروا للوزارة ، ونادوا بهتافات مختلفة، فسألت رئيس القسم الميكانيكى عن الدافع لذلك ، فقال هناك أناس يحرضونهم ، وعلى رأسهم عبد العزيز الشافعى، فأصدرت أمراً بنقله من مصر ، وكنت أظن أن هـذا الأمر نفذ فى حينه ، واكتفيت بأن اصدرت الأمر ولم أتتبع ذلك وعلمت بعدذلك أن له مصالح جعلته يفضل الاستقالة وقد وصلتنى رجاءات كثيرة لإلغاء النقل فرفضت .

ـ ألا تظن أنه بقى أثر فى نفس عبد العزيز الشافعى ضدك ؟

ج ـ لا أعرف هذا .

ـ متى حصل هذا ؟

ج ـ حوالى سنة ١٩٤٣ — سنة ١٩٤٤

النيابة ـ ألم تفهم سبب حضور النيابة إلى منزلك عقب الحادثة ؟

ج ـ الأستاذ القاويش كان قال لى إنه حاضر للتفتيش .

ـ هل فهمت أن ابنك حسين متهم فى الحادثة ؟

ج ـ كنت أظن أن المسألة خاصة بالتفتيش فقط ، حيث سبق مثل هذا التفتيش عندما كنا نسكن فى المعادى ، لذلك دهشت لما الاستاذ القاويش قبض على الاثنين .

ـ لماذا استفسرت من الخادمة إذا كان ابنك خرج أم لا ؟

ج ـ بعد النيابة ما تحضر وتفتش بسبب الحادث ، ألا أحب أن أطمئن على ابنى

ـ هل سألتها عقب حضورك مباشرة أم بعد ذلك ؟

ج ـ يرجع إلى أقوالى فى المحضر لأن هذه أمور دقيقة .

شهادة زكى على باشا

ودخل هذا الشاهد قاعة الجلسة بخطى وئيدة . وهو محام عتيد وكان وكيلا لمحكمة النقض والإبرام ، وقد تولى الأستاذ حماده الناحل مناقشته متسائلا عن معلوماته الخاصة عن حادث ٤ فبراير فقال :

أنا لم تكن لى صلة بالحادث أولا ، وكل الذى أعرفه عن هذه المسألة أنى كنت متتبعا تطورات الموقف السياسى فى ذاك الوقت وكانت لى اتصالات شخصية مع رفعة النحاس باشا وبعض إخوانى من رجال الوفد ، وفى يوم ٤ فبراير كنت موجودا بمكتبى

حوالى الساعة ٩ مساء تقريبا وإذا بصديق لى من كبار موظفى السراى يخاطبنى تليفونياً وبهذه المناسبة أقول، إنه لم يكن المرحوم أحمد حسنين باشا - هل عندك علم بما يجرى حول السراى وداخلها قلت لا ماذا جرى ، فقال إن السراى الآن محوطة بالجيش الإنجليزى من عساكر ومدافع ، ودبابات ، وإن السراى مملوءة أيضاً بالعساكر ، وقد جرد رجال الحرس من سلاحهم ، ودخل سفير انجلترا مع ضباط كثيرين ، ومنهم قائد القوات البريطانية ، وهو موجود الآن هو ومن معه عند مولانا ، ولا أدرى ماذا يحيق بنا الآن ومصيرنا فى يد القدر وقد رأيت إخبارك لتكون على علم ، وحتى إذا طرأ شىء فى المستقبل، تكون على علم بالموضوع ، ولم يكن هناك وقت من للاسترسال أكثر من ذاك ، فعندما سمعت الخبر تأثرت تأثراً كبيرا ، وكان له وقع شديد على نفسى إذ لم أكن أتصور أن تصل الحالة إلى هذا الحد ، وكنت أعلم قبل ذلك أن المسألة متعلقة بترشيح النحاس باشا للوزارة ، فسألت صديقى عن السبب فقال : إن المسألة تنفيذ لتهديد الحكومة البريطانية بشأن تكليف النحاس باشا بتشكيل الوزارة . فكنت فى موقف اضطراب . وفكرت فيما يمكن أن أعمله فى هذه الحالة ، وتبادر إلى ذهنى أن أتصل برفعة النحاس باشا . . . فبحثت عنه فى النادى السعدى فلم أجده ، وكانوا مترددين فى إخبارى عن محل وجوده ، ولما علموا أنى أنا شخصياً أطلبه قالوا لى إنه فى منزل أحمد بك حسين ، فاتصلت برفعته تليفونياً وقلت له ياباشا أتعلم الجارى الآن حول السراى وداخلها ، قال لا أعلم شيئاً . . . . فقلت له ما علمته من صديقى ، فقال يا زكى أنا لا أستطيع أن أفعل شيئاً لقد كنت أنبه الزعماء الحاضرين وقت الاستفتاء إلى خطورة التهديد البريطانى، وأخبرتهم أنه قد يترتب على هذا التهديد اتخاذ إجراءات شديدة لا تحتملها البـــلاد ، ولم يوافقنى على هذا الأمر غير زيور باشا ، ووقفنا نحن الاثنين فى صف والباقون فى صف آخر . فلما وجدت الإصرار من الباقين على رفض الإنذار رضخت ووقعت معهم الاحتجاج ، فقلت له إن المسألة فى غاية الحرج ، ومصير البلاد فى كف القدر ، والمسألة مرتبطة بشخصك ، فإذا كان يمكنك أن تعمل شيئاً — وهذا هو الوقت الذى تظهر فيه وطنيتك — أرجو أن تقوم به فقال ليس فى استطاعتى أن أفعل شيئاً الآن ، وطلب منى أن أتركه ليرتاح . وبناء على ذلك قطعت الاتصال ، وبعد ذلك انتهت الحكاية بالشكل المعروف .

— قررت سعادتك أنك كنت تعرف ظروف ترشيح النحاس باشا للوزارة قبل ٤ فبراير فما هى هذه الظروف ؟

ج - هى الظروف العامة التى كان يقولها ويعلمها أغلب الناس ، وهى أن الحكومة البريطانية كانت ترى أن يولى النحاس باشا الوزارة .

— فى حدود علم سعادتك هل تعرف أن أمين عثمان باشا بالذات كان يعرف ماذا سيتم يوم ٤ فبراير ؟

ج - كل ما أستطيع أن أقوله فى هذه المسألة وضميرى مرتاح ، بعد أن حلفت اليمين ، وبدون أن أكون ملزماً بإعطاء أى تفصيل، أن أمين باشا كان يعلم أن النحاس باشا أو الوفد يجب أن يعود إلى الحكم .

— على أى أساس بنيت هذا الاعتقاد ؟

ج - على معلوماتى شخصياً وعلى مرئياتى .

— هل تعلم سعادتك أن رفعة النحاس باشا قد اعتاد فى الأيام السابقة على حادث ٤ فبراير أن يزور أمين باشا فى بيته أكثر من اللازم ؟

ج - اللى أعرفه أن رفعة النحاس باشا كان يزور أمين باشا .

الأستاذ لطفى — بصفة سعادتك مستشاراً ووكيلا لمحكمة النقض سابقاً ، ومحاميا الآن وسياسيا ، إذا عرضت عليك هذه القضية هل تعتبرها سياسية أم لا ؟

وهنا رفضت المحكمة توجيه هذا السؤال وقالت : لا يفصل فى هذا إلا المحكمة

وهيب بك - سعادة الشاهد قال إن أمين باشا كان يرى أن يعود الوفد للحكم فهل يمكن أن يذكر من مرئياته أو معلوماته أن أمين باشا عثمان كان يرى ضرورة الوصول إلى الحكم عن طريق معين أو سبيل معين ؟

ج - طريق الوصول إلى الحكم فى هذا الوقت كان له أكثر من طريق واحد ، وكان هناك طريق الاستعانة بالسياسة البريطانية .

— هل فى معلوماتك أن هذا الذى كان يراه أمين باشا ، أخذ فى سبيل تحقيقه خطوات عملية ؟

ج - أنا أعلم أن أمين باشا كان متصلا بالسفارة فى هذا الشأن ، شأن تولى الوفد الحكم بالذات .

ـ هل فى معلوماتك أن ما كان يعمله أمين باشا كان يمثل نفسه أو يمثل هيئة الوفد ممثلة فى وزرائه الذين تولوا الحكم ؟

ج ـ أنا لا يمكننى كرجل أقدر الأمور أن أجزم بالصفة التى كان يعمل بها أمين باشا ، وكل ما يمكن أن أقوله إن أمين باشـــا كان فى هذا المسعى متصلا برفعة النحاس باشا .

وسأل الأستاذ عريبى سعادته :

ـ سمعت من سعادتك أنك رأيت الاتصال برفعة النحاس باشا فى ذلك اليوم العصيب وتلقيت جواباً منه عن هذا المسعى ، فهل كان هذا الجواب كنت تتوقعه أو كنت تتوقع جواباً غيره ؟

ج ـ كنت أتوقع غيره .

ـ ماذا كنت تتوقع ؟

ج ـ كنت أتوقع أن النحاس باشا يوفق بين مصلحة البلاد وبين ما هو مطلوب من هذه السلطة غير الشرعية .

ـ هل كنت تتوقع تضحية من النحاس باشا بشكل من الأشكال ؟

ج ـ كنت أعلم أن العروض التى عرضت على النحاس باشا ، بعد أن وصلت إلى السراى مشورة أو نصيحة بتكليفه بتشكيل الوزارة ، عروض كثيرة أعرف منها أنه يشكل الوزارة على أن يكون جميع الوزراء العاملين من الوفد ، وأن يأخذ بعض الوزراء المستقلين أو من الأحزاب على أن يكونوا وزراء دولة ، وكان من رأيى أن قبول هذا العرض يوفق بين جميع المصالح .

وسأل الأستاذ فتحى :

ـ ما الذى تعنيه سعادتك من أن أمين باشا كان يرى ان يعود الوفد إلى الحكم؟

ج ـ أنا اللى فهمته ووائق منه وأقابل الله عليه ان أمين باشا كان يرى أن الوفد يجب أن يعود للحكم . أما أن أمين باشا كان مدفوعا بهذه الفكرة بأى دافع فهذا مالا أعرفه

وسأل الاستاذ ابراهيم فرج الشاهد عما اذا كان له مساع شخصية للتقريب بين الوفد والسراى ، فأجاب بالايجاب .

ـ ما الأسباب التى دعت سعادتك إلى اتخاذ هذه الخطوات ؟

ج — لم أتدخل فى هذه المسألة من نفسى وكان لى أصدقاء فى الوفد منهم المرحوم يوسف الجندى ، وهو كان يعلم ان لى أصدقاء فى السراى ، فلما تحرجت الحالة بين الوفد والسراى جاءنى المرحوم يوسف الجندى ومعه المرحوم صبرى أبو علم باشا وطلبا منى ان أتوسط لدى أصدقائى فى السراى عسى أن يوجد حل للتوفيق بين الوفد والسراى فاتصلت بأصدقائى فعلا ، وكان الجواب انه لا يوجد شىء شخصى بين السراى والوفد أو بينها وبين النحاس باشا . وأن المسألة مسألة اتفاق على النظم ، وكان الخلاف الحاصل بين الوفد من جهة ، وبين جهة السراى ، فى مسألتين : إن رفعة النحاس باشا يطلب أن يشكل الوزارة وحده دون أن يشترك أحد آخر معه ، وكان أصدقائى فى السراى لا يريدون هذا ، وذهبت فى التوفيق إلى حد بعيد ، ولكن وجدت من النحاس باشا إصراراً على الأقل فى انه يريد أن يتولى وحده الوزارة ، ووجدت من أصدقائى فى السراى استعداداً فى مسألة البرلمان الذى طلب النحاس باشا حله ، ولكن العقدة التى وقفت كل حل ، هى إصرار النحاس باشا على أن يتولى الحكم وحده ، دون أن يشرك معه أحداً من الأحزاب ، وربما ان الاعتراضات التى يقولها النحاس باشا لها وجاهتها فى نظره ، إلا أن الموقف كان يستدعى التضحية لأننا كنا فى وقت حرب ، وكنت أطلب من النحاس باشا أن يتساهل فى هذه المسألة .

وعندئذ سأله الاستاذ على أيوب عما إذا كان سعادته يعرف شيئاً عن الأمور الجوهرية التى دارت عليها المداولة فى اجتماع عابدين بعد ظهر يوم ٤ فبراير فقال سعادته :

يومها بالذات سمعت بعض رءوس مسائل .

— هل عرفت ان صبرى باشا عرض على النحاس باشا أن يقبل تشكيل وزارة محايدة تجرى انتخابات ؟

ج — علمت فيما بعد .

— وهل علمت ان النحاس باشا رفض هذا الحل ؟

ج نعم

— هل تستطيع أن تعلل لماذا رفض النحاس باشا هذا الحل بعد أن كان يطالب به أربع سنوات ؟

ج — لا .

شهادة على ماهر باشا

وما كاد زكى باشا ينتهى من شهادته ويغادر القاعة حتى نودى رفعة على ماهر باشا فحضر وسأله الأستاذ حماده الناحل : هل تذكر رفعتكم الظروف التى خرج فيها أمين عثمان باشا من وزارتكم ؟

اسمحوا لى أولا ، أن أقول إنى كنت أشعر بقلق فى أن أتقدم كشاهد فى هذه القضية ، لأنى منذ خروجى من الأسر ، منذ نحو ٣ سنوات ، وأنا أدعو إلى الوحدة لأنى أومن بأن مصر لن تخرج من المحن والمآسى التى تمر بها الآن ، إلا باتحادشامل بين جميع المواطنين ، ولذلك نظرت من وقت خروجى من الأسر إلى المستقبل ولم أردأن أنظر إلى الماضى ، وتناسيته فى حق نفسى ، ولم أذكر منه ، إلا ما ينفع للعبرة والعظة ، ولذلك كنت مقرراً ألا أقف هذا الموقف ، لأن الكلام فى الماضى ، قد يؤثر فى الدعوة إلى التعاون والوحدة لأن البلاد فى أشد الحاجة إليها ، ومع ذلك ،

على ماهر باشا يتحفز للاجابة

أمام القضاء ، سأؤدى واجبى بقدر ما أستطيع ، ورداً على سؤال حضرة المحامى أقول ان المرحوم أمين باشا أحيل إلى المعاش فى أول أو ثانى جلسة لمجلس الوزراء والأسباب كثيرة ، أولا علق فى نفسى منذ مفاوضات سنة ١٩٣٦ مسألة لم تكن مشرفة لأمين عثمان باشا ، ثانياً لما كان وكيل وزارة ، كان يخشاه بعض الوزراء لصلته بالسفارة ، وثالثاً لأن مذهبى فى فن الحكم أن وكيل الوزارة هو الذى يتولى العمل بأكمله ، أما الوزير فليس له إلا التوجيه السياسى والنظر فى الشكاوى ، والرقابة اللازمة على الأعمال ، فعماد العمل فى الوزارة هو الوكيل وكان أمين باشا يعمل قليلا جدا فى وزارة المالية ، وكل عمله خارج عنها ، وكانت لدى معلومات تدل على أن الدوسيهات متروكة بالمئات بدون تصريف ، وبما أن الحالة الدولية كانت خطيرة وتقضى أن يكون العمل دقيقا وسريعا ، رأيت الأولى أن يحال إلى المعاش فاتصلت فوراً بمحافظ البنك الأهلى ، وطلبت إليه ، وكان عندهم كراسى فاضية فى مجلس الإدارة ، أن يعينه فى أحدها : فقبل ذلك بسرور ، وأحيل الى المعاش ، وبعد إحالته زارنى السفير وقال لى أتعشم أن تعتمد على أمين باشا فى المسائل الصغيرة التى ينقلها إلى منك ومن السفارة إليك ، فقلت له ، أظن أن هذه المنفعة ، لا يمكن الاستفاده بها ، لأنه أحيل إلى المعاش . ولم يكن السفير يعرف أنه أحيل إلى المعاش.

— ما هى الأعمال التى كان يقوم بها أمين باشا خارج الوزاره وتعطل عمله كوكيل لوزارة المالية ؟

ج - كان يقوم بالوساطة أو ضابط اتصال بين الوزارة والسفارة .

— قررت أن أشياء لا تشرف أمين باشا علقت فى ذهن رفعتكم من مفاوضات سنة ١٩٣٦ وما بعدها فما هى هذه الأشياء ؟

ج - كنت فى رياسة الوزارة سنة ١٩٣٦ وكنت وزيراً للداخلية والخارجية وألقيت على مسئوليتى التمهيد للمفاوضات ، وأزلت كل العقبات فى ذلك العهد ، لأنه كانت هناك رغبة فى أن تجرى المفاوضات فى دار السفارة ، وكانوا ممتنعين عن أن يشترك فيها أخى المرحوم احمد ماهر باشا ، والنقراشى باشا بين أعضاء المفاوضات ، وقدموا ما يشبه الانذار ، بأنه فى حالة اخفاق المفاوضة يستردون كامل حريتهم ، وطبعا توصلت إلى أن تكون المفاوضة فى الزعفران ، وأن يقبل احمد ماهر باشا والنقراشى باشا

أعضاء بدون اعتراض ، وبان الانذار سحب وعرضت جميع الكتب التى تبودلت فى هذا الشأن على جميع رؤساء الأحزاب فى مصر ، وبعد ذلك حصلت وفاة المغفور له الملك فؤاد ، وكنت متتبعاً المفاوضة وكانت الطلبات البريطانية كثيرة ومبالغاً فيها فاستدعيت السفير وسألته إذا كان يريد حقيقة أن يصل إلى حل للقضية أو يريد أن يفشل العمل ، فأجاب بالطبع أنه يريد أن يصل إلى نتيجة ، فبينت له أن طلباتهم غير معقولة ، وفيها إضاعة للوقت ، وأن هذا لا يحتمل ، فأجاب بأن الذنب ليس ذنبه ، لأن المرحوم أمين باشا أفهمه أن النحاس باشا يساوم كثيرا ويريد دائما أن ينقص ٥٠ ٪ من الطلبات الإنجليزية ، فنصحهم أمين باشا أن يطلبوا ٢٠٠ ٪ علشان ينزلوا إلى ١٠٠ ٪ وعملوا بهذه النصيحة وقدموا طلبات مبالغاً فيها .

— ما هو وقع خبر إحالة أمين باشا إلى المعاش عند السفير عند ما علم به ؟ .

ج — ربما كان هذا بدء سوء العلاقات بينى وبين السفير .

— كيف ذللتم رفعتكم المشكلة التى طلبها الإنجليز بعدم اشتراك ماهر باشا والنقراشى باشا فى دخول وفد المفاوضات ؟

ج — هم صرحوا بأن وجه اعتراضهم ينصب على أنهما كانا متهمين فى قضية ستاك باشا ، وهنا صححت المحكمة ذلك بأن المقصود قضية المؤامرة ، ووافق الشاهد على ذلك ثم قال : وكان التشدد أكثر على أحمد ماهر باشا .

— هل تستطيع رفعتكم أن تحدثنا عن ألوان من الخلافات التى نشبت بين رفعتكم ، كرئيس للحكومة ، وبين الحكومة البريطانية فى أثناء توليكم الوزارة الأخيرة ؟

ج — بدأ الخلاف بمجرد اعلان ألمانيا الحرب ، كانوا يتوقعون أن تعلن مصر الحرب على ألمانيا ثم حصل أن رأينا لمصلحة مصر ، ونحن مصريون ، ألا تدخل مصر الحرب ، واكتفينا بقطع العلاقات السياسية ، وتفاصيل ذلك لا محل لها ، والمسألة مسألة ظروف ، وكان تقدير ذلك متعلقاً بما يقضى به الصالح ، ولأن الدخول ، وعدم الدخول ، يتعلق بالاستعداد ، وكنت أقول ان شعباً له ، حضارتان ، لا يمكن أن نسوقه إلى الموت فى غير مصلحة بلده ، خصوصاً وان السفير سئل : ماهو موقف مصر فى نهاية الحرب ، هل تستكمل كل استقلالها ؟ فأجاب بأنهم لا يمكنهم أن يعدوا بشىء وكفاهم وعد بلفور فى أثناء الحرب الأولى فى قضية فلسطين . وفى بداية العمل اتجهنا

لتنفيذ المعاهدة ، لأن واجبنا الأول أن نعمل لمصر بصفتنا مصريين، وبعد ذلك نعمل لحليفة مصر بما توجبه المعاهدة . وقد عملنا ما توجبه المعاهدة للحليفة وما يزيد عليه مادام لايتعارض مع مصالح مصر ، وبعد اعلان الأحكام العرفية ، قالوا إن لهم اتفاقاً سابقاً ، وهو ان الحكام العسكريين يكونون من الانجليز فرفضت .

— هل قالوا مع من كان الاتفاق السابق ؟

ج — مع الحكومة السابقة واشترط القواد البريطانيون ، الا يتركوا سلامة الجيش فى الصحراء ، فى أيد أخرى غير أيدى القواد البريطانيين، وهذا كان تعليلهم ، فطلبت منه الأوراق التى تم بموجبها مع الحكومة السابقة هـــذا الاتفاق ، فأجاب ، أى السفير ، بأنه لاتوجد أوراق تحت يده ، وقال انه طلب هذا الطلب وقبل شفويا . وكان فى حكومة محمد محمود باشا ، فكانت إجابتى ، إن الصحراء الغربية أرض مصرية ولا يمكن أن يتولى الأمر فيها إلا مصرى ، ومصر مسئولة عن سلامة الجيوش فى أراضيها ، ومسئوليتها من جهة مواطنيها ، ولا محل للتخوف مقدماً ، وبعد ذلك حصلت مسائل كثيرة جداً ، منها أنه كان وقت ذهابى للسودان ، كان يراد تعطيل سفرى بأى طريقة ، فقال السفير ، اذا سافرت تكون كسائح ، قلت زى تشرشل مايروح اسكتلندا وهو رئيس وزارة ، فأنا سأزور السودان ، وأنا رئيس وزارة ، ولن ينوب عنى أحد لأنى أعتبر نفسى فى أرض مصرية وبالفعل لم أنب عنى أحداً ، وكان معى وزير الدفاع والأشغال ولم ينيبا عنهما أحـــداً ، وكانت الأعمال ترد لنا بالطائرة فنتولى تصريفها كلها . ومن المسائل البارزة ، ان وزارتنا كانت تتجه إلى خارج القطر وإلى الحالة الدولية وكانت عندنا معلومات كاملة ، فقبل دخول ايطاليا الحرب بستة أسابيع ، استحضرت السفير البريطانى والجنرال ولسن ، وأخبرتهما ان لدينا معلومات دقيقة بأن إيطاليا داخلة الحرب حتما ، فقالوا إن المعلومات التى عندهم من سير برسى لورين ، سفيرهم فى روما تنفى ذلك . وان الايطاليين يريدون كسب المال والمنافع الاقتصادية ، فقلت لهم بلغوا ذلك لوزارة الخارجية البريطانية ، وحبيت ان أستعد ، وكان يوجد ٧٠٠٠٠ إيطالى بمصر منهم ١٢٠٠٠ فى سن الخدمة العسكرية ، ومدربين تدريباً حسناً ، وفى حالة وقوع حرب لا يمكن للبوليس العادى أن يعتقلهم جميعا ، وأنا لا أريد ان أستعين بالجيش البريطانى ولا بالجيش المصرى ، ولذلك قلت

للسفير انه سيصدر منى أمر بنزع السلاح الموجود من يد جميع السكان ، ويجب ان يشمل هذا الأمر ، البريطانيين ، والفرنسيين ، واليونانيين ، كما يشمل الايطاليين ، وقلت له أيضاً إن من الواجب أن أعلن أنه سيحصل تفتيش ، وإلا كان الأمر بلا نتيجة ، ولا بد أن أفتش بيوت انجليز وفرنسيين ويونان ، حتى لاأفرق فى المعاملة بين رعايا الدول ، وكانوا مغتبطين بهذا الحل ، وما توصلنا اليه من ضبط أسلحة عند الايطاليين دعانا إلى تفتيش كل بيت ، أوناد إيطالى ، حتى القنصليات . ورأيت أن أعرض بعد ذلك على جلالة الملك أن يغادر « فيروتشى بك » القطر المصرى ، ويأخذ أجازة ، لرعويته الايطالية ، لأنه ليس من المناسب ان يعتقل وهو فى السراى ، فحضر فيروتشى وقابلنى ، وقلت له إن جلالة الملك فؤاد أكرمك ، وجلالة الملك فاروق يعطف عليك ، ويجب ألا تكون مصدراً للمتاعب ، فأرجو أن تأخذ أجازة ٣ — ٤ — ، فقال لا (مفيش حرب) فقلت له روح اسأل (ماتسولينى) وزير إيطاليا المفوض ، فاذا أكد لك انه لاتوجد حرب ، اقعد ، وإن لم يضمن لك هذا ، تعال وأنا أعطيك الباسبور فى نصف ساعة ، وفى اليوم الثانى حضر وطلب الباسبور ، فأعطيته له فوراً ، واستدعيت السفير البريطانى والجنرال ولسن وأخبرتهم بما حصل ، وكان عملى معهم بغاية الصراحة ، طالما أن مصلحة مصر مصونة ، فكانت كلمة السفير لى كيف تعطيه باسبور وربما يعود « كبراشوتست » فقلت للسفير إن فيروتشى عمره ٧٠ سنة ، وانت عمرك ٥٠ سنة ، فهل من كان فى سنك يمكنه أن يكون « براشوتست » ويلقى بنفسه من حالق فأجاب الجنرال ولسن يستحيل لأنه يجب أن يبدأ التدريب على ذلك فى سن العشرين ، فقلت له جاوب السفير . وفى يوم ، قابلنى وزير إيطاليا المفوض وقال إحنا دائماً فى جانب السلام فتصنعت الغضب ودقيت على مكتبى ، وقلت انى أعجب لوزير مفوض يدلى أمامى بواقعة وهو يعلم أنها غـــير صحيحة ، فانفعل الوزير وصدرت منه الحقيقة ، وهى قوله « إننا خاضعون لألمانيا » فقلت له تقدر تبين سبب عدم رد الحكومة الايطالية على حكومة فرنسا عن مطالب إيطاليا مدة ٢٥ يوماً ، فأجاب منفعلا إننا خاضعون لألمانيا ولا يمكننا أن نتصرف إلا بمشيئة ألمانيا ، وانتهت المقابلة واستدعيت السفير والجنرال ولسن وأخبرتهما بما تم وطلبت منهما إبلاغ ذلك لوزارة الخارجيـة ، وبعدها بأسبوع ، زارنى « ماتسولينى » ثانية وقال

أنا رويت كل ماحدث للكونت شيانو ، وزير خارجية ايطاليا ، وكلفنى أن أبلغك سلامه وأسألك: هل إذا هجموا على مصر فهل تهجمون عليهم؟ فقلت له لا ، وأخبرت السفير البريطانى بذلك ، فقال كيف تقول له لا ؟ فسألت ولسن وقلت له إن كنت ناوى تهجم هل تقول إنك ناوى تهجم ، أو تنفى ذلك ، فقال طبعاً على أى الحالين أقول مش ناوى أهجم فسمعها السفير وبلعها ، وقد توسعت فى ذلك لأنى سمعت أنه قيل هنا إن حكومتنا لم تكن مؤيدة للحلفاء ، وقيل هذا أمام المحكمة ، وحصل ان إيطاليا أعلنت الحرب واستدعيت السفير وقلت له إنى سأعلن تصريحاً بمجلس النواب ، وعرضت عليه صورة التصريح ، وهو ان مصر لن تدخل الحرب إلا إذا هوجمت المدن المصرية ، أو مواقع جنودنا ، أو حصل التعدى عليها بدون استفزاز ، فقال إذا هاجم الجنود الإيطاليون الجنود البريطانيين.. فقلت لا شأن لنا فى هذا وكان وقتها الجنود البريطانية ضعيفة جداً ، وكل ماعندهم ٢٨ مدفعاً ضد الطائرات . منها ٢٠ فى الإسكندريه لحماية الأسطول ، و٨ لحماية الورش بتاعتهم ، وباقى القطر لا يوجد به شىء يحميه ، ويهمنى أن أقول إنه فى العشرة الشهور الأخيرة فى وزارتى كنت أعمل للاستعداد إذا دخلت مصر الحرب وكذلك فى حالة عدم الدخول إذا كان ذلك لمصلحة مصر ، ولذلك كنت على اتصال دائم بالفرنسيين ، وكانوا يستعدون فى تونس ، وكان المتفق عليه مع الإنجليز على الألمان الذين نطلعهم من البلد والذين نعتقلهم ، وهذا الاتفاق كان بين السلطة المصرية والألمان والبريطانيين وأبلغ ذلك الاتفاق لبرلين ، وكانت برلين فاهمة مركز مصر . فقالوا إننا لانتعرض للمصريين فى ألمانيا مطلقا . وبعد ذلك غير الإنجليز رأيهم وطلبوا منع سفر كثيرين من الألمان ، وكانت نتيجة ذلك أن الألمان اعتقلوا بعض المصريين ، وكان قد نبه على المصريين فى ألمانيا ، أن يغادروها فى الحال وهم الذين فضلوا البقاء ، وبعد ذلك حصل أن قناصل ألمانيا مروا من قنال السويس فى مركب انجليزية من الهند، فأوقفنا المركب وأنزلنا القناصل الألمان ليكونوا رهينة مقابل المصريين الذين اعتقلهم الألمان وجاءنى خطاب شخصى ظريف من السفير البريطانى يقول إننا ستتبادل مع ألمانيا بقناصل انجليز فى ألمانيا وهم أى القناصل الإنجليز من عائلات كبيرة وفى حالة مرض ويخشى عليهم من الوفاة . وقال هذه خدمة نقدرها إذا أفرجت عنهم وسلمتهم للسلطة

البريطانية . وهمنى فى مسألة المانيا أن أقول إن البوليس المصرى فتش بيت قاض ألمانى بالمحكمة المختلطة ووجدوا أوراقاً تدل على أنه كان يقابل هتلر ، كما وجدنا أوراقا تدل على المعاهدة بين ألمانيا وروسيا ، ولم تكن المعاهدة وقعت بعد . وبهذه الأوراق أن روسيا وألمانيا تقتسمان بولونيا ، وقد حددت بخريطة مناطق التقسيم كلها ، فأخذت هذه الأوراق واستدعيت السفير وأطلعته عليها فأبلغ وزارة الخارجية فطلبوا الأوراق للاطلاع عليها فأعطيتها له على سبيل الأمانة والوديعة ، وطلب منى فى ذلك الوقت عدة طلبات . الأول أن أعتقل الوزير الطليانى فى المفوضية . وثانياً أن أفتش المفوضية . وثالثاً أن أفتش أمتعتهم . وجيوبهم وملابسهم وقت السفر . ورابعاً ألا أسمح لطليانى بالسفر إلا للسفير وموظفى المفوضية ، فكان ردى إذا اعتقلتم فى انجلترا الكونت جراندى سفير إيطاليا ، أعمل المثل فى مصر ، وأما التفتيش فإنى أرفضه ، وقلت إذا أردتم التفتيش فتشوا وأنا لا أحتج . وقلت لهم إن التفتيش لن يكون ، لأن الكونت جراندى موضع التكريم فى بلادكم فلا أعاملهم أنا إلا بقواعد العرف الدولى ، والذين سيسافرون معه لا أحجزهم إلا إذا تبينت موقف المصريين الذين فى روما وعددهم وما يتخذ بشأنهم وأكثر من ذلك نعرف عدد الإنجليز فربما تستفيدون أنتم ، وقلت إن هذه مسألة لا تحل إلا بمفاوضات بيننا وبين روما ولندن ، وكان وزير إيطاليا يطلب سفر ٧٥ إيطالياً غير الموظفين فلم أجب بنعم أو لا ، انتظاراً لمعلومات روما ولندن ووردت أخبار من لندن إلى السفير ، ومن سفيرنا إلى ، بأن يترك الوزير الإيطالى يغادر مصر ومعه ٨٠ ايطالياً . وفعلا سافر فى قطار خاص كما عومل المصريون فى أوربا بالترتيب المتبع فى العرف الدولى ، وهناك حاجة أخرى وهى أن السفير قد طلب منى أن أعتقل صدقى باشا وتوفيق دوس باشا وأحمد كامل باشا وأحمد حسين .

وهنا قال دوس باشا ان هذا حصل حقيقة ثم استطرد ماهر باشا فى شهادته قائلا :

وكانت حجة السفير أن الثلاثة الأول أعضاء بمجلس إدارة شركات ألمانية ، فكانت إجابتى أنه لا يبعد أن يكون هناك بريطانيون فى مثل هذه الشركات لأن ألمانيا كانت قبل الحرب دولة صديقة ، وأما أحمد حسين فكان منسوباً إليه أنه صدر منه هتاف عدائى فى أثناء مقابلة السفير .

وهنا قال الأستاذ فتحى : إن ذلك كان فى أثناء مقابلة على ماهر باشا فقال الشاهد وأنا

رفضت أن أعتقل أحداً وقلت إنى مستعد أن أقدم أحمد حسين للمحكمة ، وقلت للسفير : وليكن فى علمك أنه سيقضى بالبراءة ، فاقتنع وعدل عن طلب المحاكمة .

الأستاذ حماده الناحل :

— فهمنا أن الحكومة المصرية كانت تهدف إلى مصلحة مصر من أقوال رفعتكم الآن ، فهل نفهم أن هذه المصلحة تنافت أحيانا مع المعاهدة المصرية الإنجليزية ؟

ج - المعاملة بين الحكومة المصرية والبريطانية كانت معاملة إخلاص وصراحة لدرجة كبيرة ، ولم يكن للانجليز محل للشكوى مطلقا ، ويمكن حصل تجن فى بعض الظروف منهم ، فقد أتانى السفير وقال إن واحداً لا أريد ذكر اسمه كان يحوم حول مخازن الذخيرة . وقد ثبت أن هذا الذى وجهت له التهمة كان فى ذلك الوقت مريضا فى المستشفى وقال لى أيضا إن فى سراى المنتزه يعطون أنواراً للطائرات الإيطالية ، فقلت له هذا غير حقيقى وأنت تعلم ذلك ، ولذلك لم أعره التفاتا . وبعد ذلك استقلت وبقيت الاستقالة معلقة أربعة أيام ، وبعد قبولها ورد لى خطاب من الجنرال ولسن يذكر فيه أنه آسف جداً لوقوع هذه الأزمة السياسية ، وقال إنه ليس لهم يد فيها . . . يقصد العسكريين . . . وإن تقدير المسألة فى نظره أنه حصل تعارض بين ولاءين ، وكل منا كان يقدم دولته على الأخرى ، وهذا طبيعى وشكرنى شكراً عظيما على المعاونة القيمة والسريعة التى كان يلقاها من الحكومة المصرية وشكر أيضا أنه فى كل مرة كان يطلب مقابلتى كنت أجيبه ، وتمنى استمرار العلاقة الطيبة وأن يكون له الحق أن يقابلنى ويكلمنى فى المسائل العامة .

وطلب الاستاذ حماده الناحل أن يقدم الشاهد هذا الخطاب فوعد بتقديم صورته ثم سأله الاستاذ حماده الناحل :

— هل طلب من رفعتكم دخول مصر الحرب فعلا ؟

ج - طلب منى ذلك فى أثناء الوزارة ، أولا عند إعلان ألمانيا الحرب . وثانياً عند دخول إيطاليا الحرب . وثالثاً بعد خروجى من الوزارة .

— هل طلب من تركيا دخول الحرب فعلقت هذا على دخول مصر الحرب ؟

ج - هذا هو الذى حصل بعد خروجى من الوزارة . جاءنى واحد سياسى كبير من قبل بريطانيا وأخبرنى أنه طلب من تركيا دخول الحرب فاشترطت دخول

مصر الحرب لانه فى ذلك الوقت لم تكن امريكا قد دخلت الحرب وكانوا وحيدين بعدهزيمة فرنسا فكانوا يعلقون أهمية على هذا الطلب فيضمنون دخول نحو ٦٠ مليونا لأنهم كانوا يريدون دخول مصر وتركيا والعراق ، وطلب منى أن أكون أنا المتولى الحكم فكان ردى ، ان دخول الحرب له ظروف ، والظروف لم تتغير عن قبل فاذا أعلنتم بطلان معاهدة سنة ١٩٣٦ ومعاهدة العراق يكون هناك محل للكلام .

ـ هل تذكر الخطبة التى ألقيتموها فى مجلس الشيوخ قبل استقالتكم ؟

ج ـ لم تكن لدى فكرة فى بادىء الأمر لالقاء بيان ولكنى اطلعت على تلغراف وذكرت جريدة المصرى إنى فى اثناء الاجتماع الذى تم فى سراى عابدين قلت إن انجلترا لم تطلب دخول الحرب والنحاس باشا كذب الخبر فورا ، ثم قال الصحفيون ذلك فى انجلترا وهذا ما دعانى إلى القاء بيانى فى مجلس الشيوخ .

ـ هل قلت فيه إن الانجليز لجأوا الى اساليب استعمارية عنيفة ؟

ج ـ نعم

ـ لحساب أى جهة كان اسركم ؟

ج ـ الاعتقال كان لحساب الحكومة البريطانية وكانوا يعدوننى اسير حرب ، وبدأوا المطالبة بذلك فى عهد حسن صبرى باشا ، فرفض وكرر الطلب فى عهد حسين سرى باشا ، وكان يحاول أن يتمم الطلب فوجد من البرلمان المصرى استنكاراً وتم الاعتقال فى عهد النحاس باشا وهذا ما أريد أن أنساه . لأنى أريد أن ننسى البلد الماضى ، وإنما يصح أن أقرر أنى كنت فى القصر الأخضر والنحاس باشا اتصل بى تليفونياً وقال إنه مريض ويريد مقابلتى ، فقلت له أنا أجيلك ووجه لى كلاما بأنى متهم أنا وجلالة الملك والشيخ المراغى بأننا نريد عمل ثورة فى الأزهر وأنه عنده أوراق فقلت له إن الذى دبر ذلك أساء التدبير ، ومع كونى أحب الأزهريين ، فلا يوجد اتصال لى إلا بهيئة كبار العلماء ، والواقعة مختلقة من أولها إلى آخرها فأعرض أوراقك وتكلم ، فلم يقبل فقلت ليس لك عندى طلبات ، وكان يريد أن يعتبر أن عودتى إلى القصر الأخضر بناء على طلبه فقلت له إنى لا أريد التقيد بأى قيد .

ـ ما هى الجهات التى اعتقلت فيها ؟

ج ـ كنت أولا فى الصحراء الغربية ثم نقلت إلى السرو ثم إلى العياط وكل هذا بناء على موافقة السفير البريطانى ، لدرجة أنى كنت مريضا بالمستشفى العسكرى ، وجاء الأمر أن أسافر إلى السرو وكانت حرارتى ٣٨ر٥ وجابوا واحد باشا عسكرى يخرجنى فلم يجرؤ فقالوا إنهم سيحاكمونه ، ثم جاء خمسة لواءات وسافرت الساعة ٨ ووجدنا المكان غير مستعد وهناك ناموس .

تكملة شهادة على ماهر باشا

... جلسة ١٢ يناير سنة ١٩٤٨

وفى هذه الجلسة حضر على ماهر باشا واستأنف الأستاذ حماده الناحل مناقشته فسأله عن معلوماته عن حادث ٤ فبراير فقال رفعته:

ج ـ حادث ٤ فبراير حادث محزن حقا ويكفى التأمل فى الإنذار الصادر من السفير البريطانى وهو ممثل ملك بريطانيا ، وهذا الانذار موجه لرئيس الدولة المصرية، وهو جلالة ملك مصر ، فإن الصيغة التى تقدم بها الانذار ، ليست فقط اعتداء على الاستقلال ، بل اعتداء على الشرف الوطنى وإيذاء للكرامة الوطنية ، والاعتداء على الاستقلال يمكن ملافاته ، وأما الاعتداء على الشرف الوطنى والكرامة الوطنية فليس له من رد والصيغة القصيرة الوارد بها الانذار والطلبات الواردة به المنصبة على عمل داخلى هو تعيين رئيس وزارة مصرى بالذات. وكل من مارس العلاقات الدولية والمكاتبات الدولية يحكم قطعا بأمرين : الأول أن القصد الارهاب ، والثانى الاذلال ، والطلبات تعنى بعض رجال مصر ، وهذا يدل قطعا على أن هذه العملية مدبرة كلها داخل القطر المصرى يعنى أن السفير لم يات بها وحده، بل لابد أن اشترك معه فى تدبيرها بعض المصريين وطبعا النحاس باشا لايمكن أن يشترك فى هذه المسألة بأكملها وجزئياتها ، وإنما الذى دبر ذلك من الجانب المصرى ، هو المرحوم أمين عثمان باشا ، فهو رجل كان فى غاية الذكاء فى الناحية التى كان يشتغل بها ، دائما له من المقدرة أن يتصل بخصومه وأعدائه ، ويتظاهر أنه صديق . أمين عثمان كان يريد أن يكون وزيراً ، ولذلك اشتغل بكل مواهبه وقوته ووسائله لبلوغ هذه الغاية ، مش بس يكون وزيراً ، بل لو أطال الله فى عمره ، لطمح إلى كرسى الرياسة . وكان مستر ريد يشير إليه بأنه سيكون رئيس وزارة المستقبل ، وقد بينت أمس ظروف إحالته

إلى المعاش ، وقد كان وقتها متغيبا عن مصر فى إنجلترا ، أمين عثمان باشا رغم أن وزارتنا أحالته إلى المعاش ، سعى سعيا حثيثا ، أن يتصل بى فزارنى عدة مرات بالقصر الأخضر ، وكان يستعين ببعض أصدقائى ليحضر معهم ، وأنا كرجل عام ، من واجبى أن أستقبل جميع المواطنين ، وقد زارنى أيضا فى منزلى بالزمالك مستعينا باثنين من أصدقائى الذين كانوا يوميا على مائدتى فكان يريد أن يتصل بالسراى بهذه الطريقة ، وكانت مناوراته تفتح الطريق أمام كل الراغبين فى الحكم ، أو من يتوهم أنهم راغبون فى الحكم ، ويكفينى أن أقرر هذا البيان فى هذه النقطة ، فقد حضر لى مرة وأخبرنى أن سرى باشا عرض عليه وزارة المالية فى نهاية وزارة حسين سرى باشا ، فكان جوابى له وهل استشرت السفير أم لا ، فقال استشرته بالتليفون وهو فى الأقصر ، فقال لى لاتقبل لأنّ وزارة سرى باشا على وشك السقوط وهذا ماأعرفه عنه قبل حادث ٤ فبراير ، ولا أريد أن أطيل لأنه فضلا عن ذلك توجد شواهد كثيرة زادت عندى هذا الاعتقاد يعنى فى مرة كان عندى فى الزمالك ، وكان عندى المرحوم أحمد ماهر باشا ، وكان أمين باشا يتكلم قائلا إن النحاس باشا زعيم الأغلبية غير الموجودة فى البرلمان ، وأن احمد ماهر باشا زعيم الأغلبية داخل البرلمان ، ويجب أن يتعاونوا ، فكنت أسمع هذه الأحاديث على سبيل أن أعرف كل ما يقال . وكان جلالة الملك فى صدد استشارات ولا أعرف إن كان سرى باشا قدم استقالته أم عرض أنه سيستقيل ، فأنا ورد لى خطاب من كبير الأمناء بأن أقابل جلالة الملك ، وحصل فى اليوم السابق أن استقبل جلالته بعض كبار الساسة فى البلد ، وكانت الاستشارات انفرادية ، وكان محددا لى الساعة ٤ مساء ، وبعدين جاءت الدعوة العامة الساعة ٣ مساء ، يعنى أنا دعيت ، وجلالة الملك لا يعلم بالإنذار ، ثم ورد الإنذار ، واقتضى أن يكون الاجتماع العام الساعة ٣ مساء ، وبذلك لم تحصل المقابلة الانفرادية التى كان محددا لها الساعة ٤ ، والإنذار كان نصه « إذا لم أعلم قبل الساعة ٦ مساء أن النحاس باشا دعى لتأليف الوزارة فسيتحمل الملك فاروق تبعة ما يحدث » وبعدكده اللى حصل معروف .

— هل يستنتج من ذلك أن هذه الدعوة كانت للمشاورة فى الإنذار ؟

ج — اللى يستنتج من هذه الجلسة كلها أن احمد حسنين باشا تلا علينا البيان

وبمجرد تلاوة البيان وهو عبارة عن الانذار البريطانى ثم المناقشة فيه تأكدت أن جلالة الملك قابل النحاس باشا قبلها وعرض عليه وزارة قومية ، وهذه المقابلة كانت بإيعاز من الجانب البريطانى فاتجه التفكير فوراً عند الهيئة أنه إذا النحاس باشا نفذ طلب جلالة الملك الأول نكون قد تجاهلنا الانذار ، فالنحاس باشا سار فى مناقشته العادية وهى عدم قبول وزارة قومية ، لأنها توجد له متاعب ، فلما دافع بهذا الدفاع قالوا له فلتكن وزارة قومية ، إلى أن تتم الانتخابات أى لمدة شهرين فامتنع ، فقالوا وزاره محايدة لمدة شهرين ، فرفض وحصل تبادل بعض كلمات خارجة ، وتقرر الاحتجاج على هذا الانذار ووقعه الجميع ، وأخذ حسنين باشا الانذار وبلغه للسفارة ورجع وكنا منتظرين وأخطرنا أن السفير أخذ القرار وقال أنا جاى الساعة ٩ مساء لمقابلة جلالة الملك ، فقلنا له ، أى لحسنين باشا ، ما أثر ذلك فى نفس السفير ، فلم يقل شيئا ، واتضح بعد ذلك أنه كان على علم بأن الدبابات ستحضر فى الساعة ٩ مساء .

المحكمة ـ كيف استنتجت رفعتك علم حسنين باشا بذلك ؟

ج ـ أنا سمعتها وحصل مناقشات بعد ذلك .

الأستاذ حماده الناحل ـ هل التدخل البريطانى كان عاملا من العوامل التى أدت إلى استقالة وزارة سرى باشا .

ج ـ لا . لأن سرى باشا كان متفقا تمام الاتفاق مع السفارة ، وإنما الغرض منع أى شخص غير النحاس باشا من تشكيل الوزارة .

الأستاذ حماده الناحل ـ ما هى المعاملة التى عومل بها رفعة الشاهد فى فترة اعتقاله واختلافها عن معاملة باقى المعتقلين ؟

ج ـ جميع المعتقلين كانوا معتقلين لحساب الداخلية ، وأنا كنت فى حالة أسر ، وكنت فى منطقة الجيش البريطانية وكنا نستلف منهم المياه ، وكانت القنابل تسقط يوميا فوق رءوسنا من الطيارات ، ونفس الضباط المصريين ، كانوا متضايقين من الحراسة فى مثل هذه المنطقة .

— هل كنت رفعتك تقرأ الجرائد فى الأسر ؟

ج ـ الأول منعوا منى كل شىء لأنى طلبت راديو فرفضوا فقلت لهم أنتم بتصرحوا

للأعداء الألمان براديو ، وأخيراً أعطونى راديو على أن لا أسمع إلا إذاعة مصر . أما مسألة الجرائد فلا فائدة من ذكرها .

الأستاذ حماده الناحل - إنى أعرف شخصيا أنك كنت تعامل معاملة شاذة وكان الحاكم العسكرى المسئول هو النحاس باشا ،وهو مجنى عليه فى هذه القضية ، فمثلا هل منعت رفعتك من تشييع جنازة شقيقتك ؟

ج - حصل

- هل حصل أنه طبع لرفعتكم جرائد خاصة للتأثير على أعصابكم ؟

ج - كان فيه استجواب بمجلس الشيوخ خاص باعتقالى فكتبت لرئيس الوزارة ورئيس الشيوخ خطابين ، وطلبت محضر الجلسة وسلمت الخطابين للواء العسكرى المشرف على أعمالى الخاصة ، فقال أنا متأكد ألا فائدة . فقلت لازم توصلهم فوصلهما واستلمهما النحاس باشـــا واحتفظ بهما حتى أنه لم يسلم جواب رئيس الشيوخ إليه .

الأستاذ حماده الناحل - هل حدث خلال فترة اعتقالك وانتقالك بين المعتقلات أن احتجت إلى استعمال المسدس الذى كنت تحمله وما مناسبة ذلك ؟

ج - كنت فى العياط وجاءنى قائد المدفعية المصرية وقال إنه مكلف بنقلى إلى السرو والمبنى فى السرو حالته سيئة وبه ناموس ، ومادة بنائه تجعل الحراسة شديدة جدا ، وبعض المعتقلين كانوا يقولون « قنابل هتلر ولا ناموس السرو » وقال لى حارسى وهو من أحسن الضباط ، إنه سيكون فى خدمتى فى السرو ، فقلت له أنا لن انتقل من هنا وكل من يتقدم لى سأقاومه بالسلاح ويأخذونى ميتاً لا حيا ، ولما كانت هذه المنطقة لا توجد فيها مياه صالحة للشرب ، فقد طلبت عمل بئر جديدة ، لأن وزارة الدفاع ومصلحة الحدود كان عندهما استعداد لحفر آبار فى الصحراء ، وكانوا جابوا المواسير والعدد فلما فكروا فى نقلى إلى السرو ، منعوا حفر البئر .

وسأله وهيب بك دوس هل يذكر أن أمين عثمان باشا ، عند ما أحاله رفعته ، كان فى انجلترا . فأجاب انه يذكر ذلك ولكنه لا يذكر المأمورية التى سافر من أجلها . ولكنه يعرف ان أمين باشا كان يوقع أوراقا لا يصح أن يوقعها ، فقد حصل مرة كلام عن توسيع ميناء الاسكندرية ، وفى أثناء المناقشة أبرزت لى السفارة خطاباً

بتوقيع أمين باشا : فقال لهم ان وكيل المالية لايملك أن يقيد الحكومة ، والدستور واضح فى ذلك ، وأن الدساتير فى جميع أنحاء العالم معتبرة دولياً ، وأى دولة تتعاقد مع أخرى يكون فى حدود دستورها .

وهيب بك — هل تذكر أن بمأمورية أمين باشا فى لندن كانت تشمل السعى لتنازل الحكومة البريطانية عن انشاء الحكومة المصرية ثكنات منطقة القنال ؟

ج - أظن حدث شىء من هذا فى عهد وزارة محمد محمود باشا ؟

— هل تذكر ان من ضمن مأموريته ، أن يطلب قرضاً من الحكومة الانجليزية بغير فوائد بمناسبة الضائقة المالية ؟

ج - لا أعرف كما لا أذكر أن نشأت باشا سفير مصر فى لندن قد ذكر شيئا من هذا القبيل .

— هل تذكر ، ان جلالة الملك قال لكم فى ذلك اليوم أثناء اجتماعكم فى السراى يوم ٤ فبراير ، « لاتنظروا إلى هذا التهديد من حيث شخصى بل انظروا اليه من جهة مصلحة البلد »

ج - نعم قال جلالته ذلك .

— ذكرتم أن احمد حسنين باشا كان على علم بهذه المناورة فهل تذكرون أن أحداً من المجتمعين كان على علم بأن القصر سيحاط بالدبابات ؟

ج - لا . وأما مسألة حسنين باشا فقد سمعت ذلك بالذات من رجل موثوق به ومن أقرب المقربين

— هل كنتم شهوداً بالجلسة التى حصلت عند تكليف جلالة الملك للنحاس باشا بتأليف الوزارة على الطريقة التى يراها ؟

ج - نعم فالمعلومات التى عندى عما حصل بعد الجلسة أن حسنين باشا كان قد أفضى بما سيكون فى الساعة ٩ وحصلت مناقشة داخل السراى وعلشان كده لما جم الساعه ٩ بالدبابات كانوا متوقعين ذلك ، وحكمة جلالة الملك اقتضت أن تفوت هذه الزوبعة فجمعونا ، وأنا وصلت والدبابات موجودة وكان الكلام بصوت آخر غير كلام الصباح أى لايحتمل المناقشة انما كان صوت الآمر أن ننسى ماحصل كله ، وأنا مش عاوز مناقشات ، وأنا أكلف النحاس باشا بتأليف الوزارة كما يشاء ويخرج من هنا يبلغ

السفارة بأنى كلفته بذلك .

ـ هل علم أمين باشا انكم توسطتم فى تعيينه فى البنك الأهلى ؟

جـ ـ السفير يعرف وهو يعرف

ـ هل اتصل بكم أمين باشا بعد التعيين للشكر ؟

جـ ـ هو لم يأت خصيصاً لذلك وانما كان يسعى للمستقبل

وسأله الأستاذ بسطا شكرى هل لم يطلب السفير إعادة أمين عثمان باشا عندما طلب منه اعتقال أحمد باشا وغيره ؟

جـ ـ فهمت أنه كان يميل إلى اسناد منصب مدير بلدية الاسكندرية إلى أمين باشا ، وطبعا كان يصح ان أعملها من نفسى ، ولكن بعد الطلب لا أعملها .

ـ هل نفهم انه لو كان أمين باشا قد عين فى أى منصب من المناصب التى عرضها السفير عليكم ، كان من الممكن تلافى المتاعب التى لاقيتها كلها ؟

جـ ـ لا أظن انه كان يستطيع تغيير هذه المتاعب .

ـ هل تعلمون شيئا عن سبب تأليف رابطة النهضة ، وهل كانت لخدمة البلد أو لأى باعث آخر ؟

جـ ـ لا أعرف عنها إلا ما كتب فى الجرائد

ـ هل لك أصدقاء فى الوفد ؟

جـ ـ أيوه واحترمهم كلهم .

ـ ألم يشك لك أحد من تصرفات أمين باشا فيما يتعلق بالوساطة ؟

جـ ـ لا أذكر حاجة معينة وأظن أن بعض الوفديين كانوا متذمرين منه ، وسمعت أنه قال لهم مرة فى مجلس الوزراء ، أنا اللى جبتكم .

ـ هل تعيينه وزيراً للمالية كان بناء على رغبة الانجليز ؟

جـ ـ كان بالاتفاق مع الانجليز .

وسأله الاستاذ لطفى جمعه هل كان أمين باشا يعمل لمصلحته الشخصية ومصلحة الانجليز أو مصلحة مصر ؟

جـ ـ مصالحه الشخصية ومصلحة الانجليز ولا يمكن القطع بانه لا يراعى مصلحة مصر، الانجليز أنفسهم يراعون مصلحة مصر ..

وسأله هل الرجل العادى يعتبر أمين باشا خائنا لوطنه ؟

حـ ــ ليست هذه مأمورية الشاهد .

ــ كيف تفسر معاملة الانجليز لك فى الأسر مع أنك جاملتهم كما قررت أمس فى شهادتك ؟

حـ ــ أنا وضحت سياستى وهى أنها مصرية صميمة ، ومصر قبل كل شىء ومن واجب الولاء لمصر أن أكون فى ولاء لجميع حلفائها ، وكنت على ولاء تام لهم . والمجاملات الشخصية كانت لأقصى الحدود كما هو ظاهر من جواب الجنرال البريطانى فكانت المعاملة قوية وسليمة ، ووصلنا إلى أن تركيا واليونان ويوغوسلافيا كانوا يستشيرونا فى السياسة الخارجية ، وكانوا فى العراق قد أخبروا السفير أنهم سيعلنون الحرب ولما علموا أن مصر لن تدخل الحرب عدلوا عن رأيهم ، لذلك كانت مناورات السفير محلية على ما أعتقد . وفى أول الأمر لما قررنا عدم دخول الحرب وجه لى النقراشى باشا سؤالا فقلت له ، إذا لم ندخل الحرب الآن نستطيع أن ندخلها غداً أما إذا دخلناها الآن فلا نستطيع التراجع ، فقال هل باب الحرب مفتوح قلت أيوه ، واللورد هاليفاكس قال إن بعض المصريين فى الوزارة كانوا عاوزين الحرب ، وأنا كنت فى سنة ١٩٣٩ فى مؤتمر فلسطين ، وأنا الذى طلبت وقتها أن نتقابل مع اليهود ، وكان يحضر الاجتماعات اللورد هاليفاكس وقد قال لى بحق الصداقة تتخلى عن الحكم بدون أن تعمل متاعب لأن بعض الوزراء يميلون إلى دخول الحرب والظاهر أن إجماعنا على عدم دخول الحرب وقت إعلان الألمان لها لم يكن موجوداً وقت إعلان إيطاليا الحرب .

ــ رفعتك كنت رئيساً لديوان جلالة الملك سنة ١٩٣٧ فهل السفير البريطانى تدخل بأى شكل لمنع إقالة النحاس باشا ؟

حـ ــ أيوه حصل وكنت فى سراى القبة فاتصل بى السفير ووجه لى كلمة بأن أكون مسئولا عن كل ما يحدث فى حق الوزارة اليوم ، فأجبته أنى أنا مسئول دائماً اليوم وباكر وفى بيتى وهنا ، وقلت له عايز أعرف بأى حق تكلمنى بهذا الحديث وانت ماضى على المعاهدة ، فتقهقر وقال أنا اتكلم كصديق قلت كصديق أتفضل فطلب ألا تكون الإقالة ليلا فقلت له طيب لما استأذن وعرضت الأمر وكان المتفق

عليه من الأصل قبل طلبه أن تكون الإقالة فى الصباح ، ولذلك أجبته أنه لايحصل شىء فى تلك الليلة ، وقلت له من باب المداعبة أنت المسئول عن الأمن الليلة فكان جوابه أن أراد أن يتخلى عن المسئولية ورجانى أن أقابل مكرم باشا فى تلك الليلة وفعلا انتقلت إلى سراى غابدين وقابلت هناك مكرم باشا وكان معه أمين عثمان باشا .

وهنا قال مكرم باشا هذه وقائع معروفة أسبابها .

ومضى رفعته فى شهادته فقال أنه استعرض مع مكرم باشا الموقف وتكلما فى جميع العروض التى عرضتها ، وأظن كانت عروضا عظيمة يتمناها مكرم باشا اليوم وقد رفضت كلها .

ـ وماذا كانت صفة أمين باشا فى ذلك الحديث ؟

حـ ـ يسأل عنها أمين باشا .

ـ أتذكر رفعتك ظروف القرض الوطنى الذى عمله أمين باشا .

حـ ـ كنت وقتها فى الأسر وقرأتها فى الصحف .

ـ ألم يلفت نظرك أن مصر تعقد قرضاً لتسديد ديون إلى انجلترا بينما كانت مصر تداين انجلترا بملايين الجنيهات ؟

حـ ـ مؤكد عمل هذا القرض كان خدمة للانجليز .

وسأله الأستاذ الظاهر حسن عن حكاية الباخرة فوزيه ، وهل حقاً اتفق رفعته مع أمين باشا على أن تذهب الباخرة إلى مرسى مطروح حاملة المياه للجنود بشرط أن تحمل العلم البريطانى بدلا من العلم المصرى ؟

فأجاب رفعته أن هذا لم يحدث ، وأنه لا يسمح لأمين باشا أن يتدخل فى عمله .

ـ هل كان حسنين باشا على علم بمسألة الدبابات قبل اجتماع الزعماء أو بعده .

حـ ـ اللى أقوله أنه عرف بعد رجوعه وكتمها عن المجتمعين .

وسأله الأستاذ ابراهيم فرج المحامى عن رفعة النحاس باشا كمدع مدنى فى القضية .

ـ ماذا كانت وظيفة أمين باشا فى أثناء المفاوضات ؟

حـ ـ كان سكرتيراً للنحاس باشا أو لهيئة المفاوضات .

ـ عندما أبلغك السفير أن أمين باشا كلهم لكى يبالغوا فى طلباتهم ألم تبلغ ذلك إلى النحاس باشا رئيس المفاوضات .

ج ــ لا لأن فى ذلك العهـــد كان عندنا وفاة المرحوم جلالة الملك فؤاد ومفاوضات الحكومه السعودية ، ومشاغل أخرى ، ولو طال الوقت كان جا أقول للنحاس باشا .

شهادة حافظ رمضان باشا

وبذلك انتهت شهادة رفعة على ماهر باشا وغادر القاعة ثم دخل سعادة حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطنى ووزير العدل سابقاً .

وقد وضع على عينيه نظارة سوداء ، وأخذ يروى معلوماته عن اجتماع سراى عابدين فقال :

دعيت للحضور إلى سراى عابدين وعرض علينا التهديد من لورد كيلرن إلى جلالة الملك ، وأؤكد أنى لم أحفظ فى حياتى شيئاً كما حفظت هذا التبليغ ، وممكن أن أقوله بالنص وهو « إذا لم أسمع قبل الساعة السادسة مســـاء أن النحاس باشا دعى لتشكيل الوزارة فأن الملك فاروق يجب أن يتحمل تبعة ما يحدث » فلما تلى علينا طلبت الورقة لأقرأها بنفسى ثم بدأت المشاورات وبعضهم عرض على النحاس باشا أن يشكل وزارة قومية والبعض الآخر عرض أن يشـــكل وزارة إدارية تجرى انتخابات فى ظلها ، ثم تشكل الحكومة تبعاً لتلك الانتخابات . أما رأيى الخاص الذى أعلنته فى المجلس فهو أننا لم نأت لتشكيل حكومة ، وإنما أتينا ليؤخذ رأينا فيه يجب أن نقرره إزاء هذا الإنذار ، وعلى ذلك لا أعرض حلا من تلك الحلول ولا أقبل أى حل لأن هذا يعد خضوعا للتبليغ البريطانى ، وإن كان هذا الخضوع تناول درجات مختلفة ، ولكنه خضوع على أى حال ، وعلى العكس أعتقد أنه يجب علينا ألا نشكل حكومة ، وأن نضرب عن تشكيل كل حكومة إلى أن يسحب هذا التبليغ وهذا ماحدث فى سنة ١٩١٩ . وبعدئذ وجـــد المجتمعون أن النحاس باشا رفض الحلول فرجعوا إلى رأيى الذى قلته فى أول المناقشة ، وبدأوا يكتبون الرد وهو يتضمن أن هذه الهيئة لا تشير على جلالة الملك أن يقبل مثل هذا الإنذار لأنه اعتداء على حرية البلاد ودستورها وكلفنا أن نمضى هذه الورقة ، فأمضيناها جميعاً حتى زيور باشا الذى كان من رأيه أن نخضع للتبليغ ونسلم به بناء على ذلك والذى أذكر يقيناً ، أن النحاس باشا لم يمض هذه الورقة وقت إمضائنا لها وبرر عدم إمضائه لها

بأن البلاد فى حالة خطيرة وأننا يجب أن نسلم بالطريقة بتاعته التى يتبعها دائما .

الأستاذ فتحى رضوان — ومتى أمضى النحاس باشا على الورقة ؟

حـ — حسنين باشا قابل اللورد كيلرن ثم عاد وقال إن اللورد سيحضر فى الساعة التاسعة وفى هذا الوقت وجدت أحمد حسنين باشا يتكلم مع النحاس باشا ومضى على الورقة ، وقال لنا حسنين باشا ، لا يوجد ما يدعو لبقائكم وانتظروا فى بيوتكم. وبعدها بساعتين دعيت إلى العودة ، فوجـــدت السراى محاطة بالجنود البريطانية . فسألت داخل السراى ماذا حدث ، فقيل إنه أحيط بالسراى كما ترى وأن بعض الضباط مع اللورد كيلرن دخلوا ونزعوا السلاح من العساكر ، وقيل إن أحد الضباط المصريين نزعت طبنجته بقسوة وقوة ، ودخلوا على جلالة الملك ، فأنا قلت لهم أنا لا أفهم أن هذا يحدث ، وكان يجب على الحارس أن يؤدى واجبه ، فقالوا الواقع صدرت لهم أوامر أن يمتنعوا عن أى شىء ، فقلت أنا لا أسأل عن أمر وإنما

(لم أحفظ شيئا فى حياتى كما حفظت التبليغ البريطانى ...)

أقول إنه فى اللحظة التى لووا فيها ذراع هذا الضابط ، كان يجب أن يؤدى واجبه. وبعد ذلك جاء جلالة الملك وقال للنحاس باشا بصوت يخالف صوته فى الحالة الأولى « شكل الوزارة » وقال أحمد ماهر باشا تحت الدبابات وبتاع ، وخرجنا وهذا مارأيته وسمعته ولا اريد ان استنتج .

الاستاذ فتحى — هل تقطع سعادتك ان النحاس باشا كان من بين الموقعين على الاحتجاج فى المرة الأولى عندما أجمع الزعماء على توقيعه .

فقال الشاهد إنه اجاب عن هذا السؤال .

— هل وصل إلى علم سعادتكم الملابسات التى ادت بالنحاس باشا الى امضاء هذا الاحتجاج بعد عودة حسنين باشا من السفارة ؟

حـ ـ الكلام كتير ، والواحد لا يمكنه أن يحدد هذه المسائل فقد قيل إن اللورد قال هل مضوا كلهم فقال له حسنين باشا ايوه فقال بما فهم النحاس باشا قال له أيوه فلما رجع حسنين باشا انفرد بالنحاس باشا ولا أعرف ماذا قال له .

— هل كانت هنـــاك نية منصرفة إلى محاكمة النحاس باشا على ماورد فى الكتاب الاسود .

حـ ـ انا كنت موافق على المحاكمة ، وطلب إلى أن اكون فى لجنة التحقيق فرفضت لاعتبارات قانونية لأنه لايجوز لوزير العدل أن يشترك فى تحقيق ، وقد قال لى مكرم باشا عندك حق .

— هل قامت عقبات فى وجه هـــذه المحاكمة ، ومن اى جهة كانت هذه العقبات وما طبيعتها ؟

حـ ـ فيه بعض مسائل تصل إلى علمى عن طريق الوزارة لأنى وزير وبعضها يصلنى عن غير هذا الطريق ؛ وانا أعتقد ان المعلومات التى تصلنى من طريق الوزارة تعتبر سرا لايجوز إفشاؤه ، واما الذى علمته من الخارج فهو أن اللورد كيلرن تدخل فى خطاب العرش عندما أشير فيه الى وجود لجنة وزارية تحقق وقال لاضرورة لذكر ذلك ، ومرة ثانية حدث ان المستر إيدن وزير خارجية بريطانيا تقابل مع احمد ماهر باشا وطلب إليه أن تعلن الحكومة المصرية الحرب وتمنع محاكمة النحاس باشا ، ففيما يختص بإعلان الحرب قلت لأحمد ماهر باشا لأى داعى لأن نعلن الحرب فقال إنه علم من مستر إيدن

أن الدول التى لاتعلن الحرب فى فترة معينة لايكون لها الحق فى حضور مؤتمر الصلح فقلت له إن هذا الكلام لاقيمة له لأنى قرأت فى السياسة الدولية ،وفى الحرب الاولى ولم يقع نظرى إلى الآن أو أعرف أن مصر ولا غيرها من الدول الصغرى دخل مؤتمر الصلح ،وأما هيئة الامم المتحدة ، فليست مؤتمر صلح . فلا تصدق هذا الكلام ثم مامعنى أن نعلن الحرب بعد أن أوشكت الحرب أن تنتهى ، وأما عن محاكمة النحاس باشا فقد قلت له إن الانجليز كانت لهم اربعة تحفظات فهل محاكمة النحاس باشا تحفظ خامس فقال أنا أفهمته بان عندنا اجراءات متبعة فى المحاكمات فاذا ظهرت إدانته حوكم وإلا برىء فقلت له عملت طيب ؟

ـ ألم ينقل إليك احمد ماهر باشا المسوغ الذى اتكأ عليه مستر إيدن فى طلبه عدم محاكمة النحاس باشا .

ح ـ قال إنه صديق لنا ، ونفعنا ايام الحرب وانه خدمهم أيام العلمين ولكن الواقع انا مش فاهم بماذا خدمهم فى العلمين .

ـ هل تعلم أن النحاس باشا منح لقب « سر » ؟

ح ـ ابوه عقب معاهدة سنة ١٩٣٦ ـ وليس هو وحده بل ثلاثة ـ النحاس باشا وامين عثمان باشا واللورد كيلرن منح لقب لورد .

ـ ماسبب إثارتكم لمنح لقب « سر » للنحاس باشا فى الجرائد أخيرا ؟

ح ـ الواقع عمرى لااعتدى على شخص ، وما فكرت ان اسىء إلى النحاس باشا لشخصه أو لغيره ، فالموضوع عندما تطورت الحالة واصبحت البلاد كلها تطالب بمبادىء الحزب الوطنى (الجلاء ووحدة وادى النيل) وقد وجدت حملة قاسية فى لندن وفى مصر فالجرائد الانجليزية تقول إن هذه الحركة صادرة من اقليات لاقيمة لها ، وفى مصر تقول الجرائد إن الحكومة الحاضرة لاتمثل الشعب ، ويجب أن تأتى حكومة اخرى ففى هذه الظروف واجب على أن أرد حتى لايفهم أن البلد غير راضية عن هذه المطالب خصوصا ونحن نرى أمامنا مايذاع من أن الأندونيسيين راضون عن الحكم الهولندى فكنت أرد على هذه الحملات ، والذى دفعنى إلى ذلك أنى رأيت فى مجلس العموم البريطانى أن وزراء مسئولين يقولون إن الحكومات المصرية الموجودة حكومات أقلية وإننا نريد أن نتحدث مع حكومات الشعب فأرددت أن

أبين مغزى السياسة الاستعمارية فقلت كيف تطلب الحكومة البريطانية من الحكومة الأقلية أن تعلن الحرب وأن تشترك فى محكمة العدل الدولية وكيف اعترفت انها طلبت أن تشترك مصر فى منظمة هيئة الامم ، فهل كانت غافلة وقتذاك عن أن الحكومة لاتمثل الشعب ؟ ومتى اكتشفت ذلك وهل لم تكتشفه إلا بعد قطع المفاوضات ؟! وقلت ان حكومة العمال فى انجلترا الآن لاترتكز على اكثرية ولو أجريت انتخابات لوصل المحافظون إلى كراسى الحكم ، واكثر من هذا انه لو جاءت حكومة لصوص من الجبل وقبضت على الحكم فى بلد ، أصبحت هى الحكومة الشرعية ، وقلت هل هذه الاكثرية مثل اكثرية السير عبد الرحمن المهدى باشا ؟

وإذا كنتم تتمسكون الآن بالسير مصطفى النحاس فأنا أعلم أن السياسة الاستعمارية ستجد سير آخر غير عبد الرحمن المهدى والنحاس باشا وأنا لا أقصد النحاس باشا بالذات ولكن أرى أننا نحن الحزب الوطنى نعمل وعلى اكتافنا طفل صغير هو مصلحة البلد .

وسأله الأستاذ إبراهيم فرج :

— قال سعادة الباشا إن حلولا كانت تعرض من المجتمعين بسراى عابدين ترمى إلى تشكيل وزارة قومية ، أو إدارية ، فهل يرى أن هذه الحلول فيها خضوع للانجليز .

ح — أنا قلت إن هذه حلول جزئية والمهم عندى هو الإنذار .

— لما ذهب حسنين باشا للسفير أكان يحمل الرد أول مرة وكان عليه توقيع النحاس باشا ؟

ح — أنا فاكر أن النحاس باشا لما عاد حسنين باشا كلمه ومضى .

— هل تقرر ذلك بطريق الجزم أو الاستنتاج ؟

ح — من الصعب أن أؤكد ذلك والذى أؤكده أنه رفض أولا أن يمضى معنا وإنما مضى بعد ذلك .

— ألا يوجد مصريون حملوا أوسمة أجنبية غير النحاس باشا وأمين باشا ؟

ح — أنا لا أطعن على الذين يحملون أوسمة ، واسماعيل صدقى لما يحمل نيشان من البابا ، فهل البابا مغتصب لحقوقنا ؟ ولكنى أقول إن الزعيم الذى يحمل على صدره أوسمة أجنبية ، لا يتفق هذا مع مطالبته بحقوق البلد ممن منحه الوسام .

ـ أليس محمد محمود باشا عنده لقب سير ؟

حـ ـ لم يأخذه عقب معاهدة ولا خدمات للدولة البريطانية ، ولكن ظاهر من أوراق الإنجليز أن النحاس باشا وأمين عثمان باشا وعبد الرحمن المهدى قدموا خدمات للانجليز .

ـ هل اشتركت فى وزارة محمد محمود باشا ومعه لقب سير ؟

حـ ـ نعم اشتركت لأفهم الناس مبادىء الحزب الوطنى وقد كنت أجاهر بها دائما .

ـ لماذا كلما تردد ذكر الأغلبية الشعبية تقرنه باسم النحاس باشا ؟

حـ ـ هو اللى بيقول والإنجليز بيقولوا .

وسأله الأستاذ لطفى جمعة عما يعرفه عن أمين عثمان باشا والأدوار التى مثلها وهو وزير ماليـة .

حـ ـ أنا لا أعرف عن أشكال أمين عثمان باشا حاجة ولكى أكون أميناً فى شهادتى، أذكر أنه فى وزارة محمد محمود باشا قال صدقى باشا وقد كان وزيراً للماليـة ، إنه لا يشتغل مع أمين عثمان باشا بأى صورة وطلب نقله، وما كنت إلى هذه اللحظة أعرف أمين باشا ولا شكله ووجدت كل وزير يرفض وجوده معه، وقالوا نحيله إلى المعاش، فقلت هذه مسألة خطيرة لما يرتكب حاجة نشوف ففهموا أنى أعرفه وأدافع عنه وطلب منى فى اجتماع مجلس الوزراء أن أنصحه بأخذ أجازة ستة أشهر وفعلا قابلته لأول مرة فوجدته جدع مؤدب فقلت له إن الوزير بتاعك لا يريد أن يشتغل معك فخذ أجازة إلى أن نرى حلا للمسألة فقال أستقيل فقلت له لا إذا استقلت فمجلس الوزراء يقبلها حالا ، وأنا ليس من رأيى ذلك ولا تهمنى المسائل الحزبية فقال اتركنى يومين أفكر فقلت لك حق . وسألنى صدقى باشا فقلت له إنه طلب يومين فنعطيه ثلاثة . وحصل أنه ذهب إلى السراى وأغمى عليه هناك وكل الوزراء زاروه لما مرض إلا أنا الوحيد لم أزره .

ـ هل علمت بالخطبة التى ألقاها أمين باشا وقال فيها إن مصر وانجلترا بينهما زواج كاثوليكى .

حـ ـ أنا قرأت سخافة بهذا المعنى وقد سألت إنجليزى هل هذه آداب انجليزية فقال لا .

ـ قلت انك لا تدرى ما هى الخدمة التى خدمها النحاس باشا للانجليز فى العلمين . أفلا يجوز أن تكون الخدمة سلبية بمعنى أن الشعب ، وهو زعيم الشعب ، لم يطعن الانجليز من الخلف ؟

ح ـ بعد اتفاقية سنة ١٩٣٦ كل شىء جائز لأنها مصيبة فى عنقنا .

ـ ماذا تظن أن يكون تأثير هذه الحوادث فى نفوس هؤلاء المتهمين وأذهانهم؟

وقد رفضت المحكمة توجيه هذا السؤال .

وسأله مكرم باشا هل يعتقد بذمته أن الانتخابات زيفت ضد الحزب الوطنى والكتلة الوفدية .

وقد منعت المحكمة أيضاً هذا السؤال .

مكرم باشا ـ هل تذكر أننا ذهبنا معا إلى السراى الملكية للاحتكام من أن الوزارة الحاضرة لا تمثل الشعب .

فرفضت المحكمة توجيه هذا السؤال أيضاً وانتهت شهادة الشاهد عند هذا الحد وغادر القاعة .

شهادة بركات باشا

جلسة الثلاثاء ١٣ يناير .

ودخل سعادة بهى الدين بركات باشا رئيس ديوان المحاسبة ، وسأله الأستاذ زكى عريبى .

ـ باعتبار معاليك رئيس ديوان المحاسبة ومن المشتغلين بالمسائل المالية العامة هل تتبعت المسائل المالية بين انجلترا ومصر فى عهد تولى المرحوم أمين عثمان باشا وزارة المالية .

ح ـ كنت فى ذلك العهد عضوا بمجلس الشيوخ وبمقتضى هذه العضوية كنت أتتبع كل أعمال الحكومة المالية والسياسية وآرائى فى هذه المسائل مدرجة تفصيلا فى محاضر جلسات مجلس الشيوخ .

— هل رابك شيء فى علاقة انجلترا المالية بالحكومة المصرية فى ذلك العهد ، وعلى سبيل التخصيص فيما يختص بنفقة الجيوش البريطانية والمتحالفة ؟

وهنا أراد الشاهـــد أن يحيل السائل إلى محاضر مجلس الشيوخ ففيها كل شيء بالتفصيل ، وأبدى استعداده للكلام فيما لو شاءت المحكمة . فلم تمانع المحكمة فى ذلك فقال :

كنت متتبعاً السياسة المالية الخاصة بالحكومة المصرية ، وخاصة مسألة الأرصدة وكنت دائماً أبين أن هذه المسألة ستؤدى بمصر إلى ضعف مالى كبير ، وبينت ذلك تفصيلا وقلت إذا لم تنتبه الحكومة إلى معالجة هذا الأمر معالجة سريعة وافية ، فستكون النتيجة أن تضيع الأموال المصرية ، بل قد تؤدى بالمالية المصرية إلى مايشبه الخراب . قلت ذلك سنة ١٩٤٤ فى مجلس الشيوخ ، وقلته مرة أخرى بعد ذلك بحوالى أسبوع عند ما رد أمين باشا عثمان باسم الحكومة ورددت عليه فى الحال وفندت حججه .

— هل نبهت فى ذلك الوقت أنه سيكون من شأن السياسة المتبعة تجميد رصيد يقرب من ٥٠٠ مليون جنيه ؟

ج — قلت ذلك ولكنى لا أذكر أنى حددت الرقم .

— أذكر معاليك بأنك قلت فى ذلك الوقت إن المبلغ ٢٠٠ مليون جنيه وإنه سيتضاعف بمقتضى تلك السياسة .

ج — يحتمل ومحاضر الشيوخ أقوى دليل .

— هل تذكر لنا الأسباب التى حدت بك إلى هذا الرأى ؟

ج — الأسباب باختصار أن رأيي ، ولا أزال عليه إلى الآن ، أننا نعطى انجلترا أموالا فى مقابل سندات .

— أتريد ، بعبارة أخرى ، أن تقول إن انجلترا كانت تقترض من مصر دون أن يدرى الناس أنها تقترض ؟

ج — بل أذهب إلى أكثر من هذا وأقول إن هذا الرأى الذى كنت أقوله عارضه كثيرون جداً من الأشخاص الذين يشتغلون بالمسائل المالية ، وردوا على أنى مبالغ فى تشاؤمى .

ـ أكنت تعتقد أن انجلترا كانت تقترض لكى تسدد أو لكيلا ترد ؟

ج ـ ظروف الحرب تجعل المتحاربين يلجأون إلى أى طريق للحصول على المال بلا تفكير فى صالح خصمه، وانجلترا كانت تريد أن تحصل على المال ، ولهذا رأيت من واجبي أن أتكلم فى هذه السياسة وأشرح رأيي فيها .

ـ هل كان أساس الداء فى نظرك أن الإنجليز كانوا ينفقون على جيوشهم من أموال مصر ؟

ج ـ هذا من ضمن الأسباب .

ـ هل أدى هذا فى نظرك الى تضخم فى النقد المصرى ؟

ج ـ هذه مسألة يعلمها الجميع وتناولتها الجرائد .

وقال الشاهد إن أمين باشا لم يأبه بأقواله ومضى فى سياسته .

ـ أتعتقد أن أمين باشا كان جاهلا بالخطر أم كان يعمل لمصلحة أخرى ؟

ج ـ هذه المسألة نفسية ولم يكن بينى وبينه من الصداقة ولا الصلات ما يجعلنى على علم بحقيقة أمره .

ـ أتعتقد أن الأمور أغلق فهمها على أمين باشا الى حد أنه لم يتبين المصير ؟

ج ـ لعلى أكون منصفاً اذا قلت إن هذه المسائل بقيت بدون علاج الى مايقرب من عام أو عام ونصف أى أن الحكومات لم تبدأ فى معالجتها الا أخيراً

ـ لو أن الرأى حزم عند ما تكلمت ونصحت أكان يمكن أن تستفيد البلاد مئات الملايين من الجنيهات ؟

ج ـ كنت أعتقد ذلك ولا أزال أعتقده .

وسأله الأستاذ لطفى جمعه :

ـ معاليكم تعلم من التاريخ المصرى أن سبب الاحتلال هو الدين ، فعند ماتوليت رياسة ديوان المحاسبة ألم يلفت نظرك أن كل فرصة تسنح لخلاص مصر من الدين تزيل حجة الانجليز فى بقاء الاحتلال ؟

ج ـ ديوان المحاسبة لا علاقة له بهذا الموضوع ، ونحن الآن دائنون لانجلترا فلا يمكن أن يثار مركز مصر ، باعتبار أننا دائنون لها الآن .

ـ عند ما بدأت انجلترا تكون مدينة ، ومعالى الباشا أستاذ فى القانون ، وتعلم

أن هناك فى القانون مقاصة ، ألم يدر بخلدك أنه ، وقد أصبحت انجلترا مدينة بمبلغ ٩٠ مليون جنيـــه أن نقول يجب أن تسوى انجلترا موقفها الآن فلا نكون دائنين ولا مدينين .

ج ــ آسف أن أقول إن المسائل الاقتصادية عل هذا الوجه غير المحددقد يذهب الى تعميم كبير ، وأنا أفهم خطأ السياسة لا من هذه الناحية بل من ناحية أخرى وهى أننا كان يجب أن نأخذ بضائع لا سندات

ــ لماذا لم تطلب معاليك أو تعرض استبدال تلك السندات بالبضائع ؟

ج ــ هذا هو الذى أثرته فى مجلس الشيوخ وقلت فى ذلك الوقت لا يمكن أن يطلب من مصر أن تؤيد انجلترا أكثر مما يطلب من الولايات المتحدة وهى شريكتها فى الحرب ، وهذه الولايات المتحدة قبل أن تعاونها بقانون الإعارة والتأجير ، استولت على كل ممتلكات انجلترا فى الولايات المتحدة ، وقلت بالنص إن لدينا أسهم قناة السويس أخذت منا فى يوم شدة فلماذا لا نستردها فى يوم رخائنا وشدة خصومنا

وقال معاليه عن رأيه فى القرض الوطنى أنه أحيط بهالة كبيرة من الدعاية جعلت الكثيرين جداً من أعضاء البرلمان يعتقدون إنه خطوة نحو الأمام ، وأما رأيه الخاص فهو لم يكن مؤمناً به ولم ير له من الفائدة مع ما يحاط به من الدعاية ، وهو الآن يرى أن هذه العملية لم تكن ذات مصلحة كما لم تأت بضرر كبير .

المحكمة ــ هل لم يستنفد هذا القرض جزءا من الدين ؟

ج ــ هذه مسألة اخرى

وأجاب الشاهد عن سؤال آخر للاستاذ لطفى بأن رأيه فى معاهدة سنة ١٩٣٦ مدون بمجلس النواب ، وكان خصما لها .

وسأله الأستاذ رشدى عن أثر القرض الوطنى من الناحية المالية فأجاب بأنه عمل متردد بين النفع والضرر ، فله فوائد ليست أساسية ، وله مضار ليست أساسية .

ولما طلب إليه تفسير ذلك قال إنه يتكلم الآن من عفو الخاطر وقد يفوته الكثير مما قد يكون له أهمية كبيرة وما فى ذهنه الآن أن هذه القروض ، بعد أن كانت ديناً عاماً له صفة دولية ، والبلاد غير ملزمة بأدائه فى وقت معين ، أصبح دينا خاصا لمصر ، ليست له هذه الصفة الدولية وأصبح على مصر سداده فى سنين معدودة .

فهو من هـذه الناحية لم يكن مفيدا لمصر . وأما فرق الفوائد الذى قيل عنه إنه لصالح مصر ، فهو فرق ضئيل جداً لا يرى أنه كان يستوجب هذه العملية وخاصة أنه يظن أنه كان من نتائج هذا التحويل أن استطاعت انجلترا أن تحول كثيراً من السندات التى كانت لدىها ، فى انجلترا إلى سندات فى مصر ، وتقبض ثمنها ، ومن هـذه الناحية تكون انجلترا قبضت مالا جديداً من مصر وانما مقدار هذا المال ليس نصف ولا ربع الدين العام .

الاستاذ احمد رشدى — كيف نشأت فكرة استبدال الدين الخارجى بالداخلى ؟

ج — سأتكلم من الذاكرة وعفو الخاطر . أذكر ان المرحوم احمد عبدالوهاب باشا لما كان وكيلا للمالية قال لى ان المستر كريج كان يبحث هذا الأمر ، وان الحكومة المصرية تريد ان تسير فيه ولا أذكر العام الذى خاطبنى فيه ، ولكنه توفى سنة ١٩٣٨ ولعل هذا الحديث كان قبل ذلك بسنتين أو ثلاث سنوات .

— كيف جددت الفكرة بعد ذلك ؟

ج — ليست لدى معلومات .

— هل تذكر كيف بدأها أمين عثمان باشا ؟

ج — لم أكن فى الحكومة ولا من مناصريها ولذلك لم أكن موضع سرها وكل معلوماتى كانت مما يتداوله الناس أو ينشر فى الجرائد .

— قل لنا ماسمعته وما قرأته ؟

ج — لا أذكر .

الاستاذ عريبى — فهمنا ان فوائد تحويل الدين لاتذكر بجانب الأضرار الجسيمة ، أما كان يقال انه القصد منه صرف أذهان الناس عن المهم من الأمر الى التافه منه .

ج — من الأسف الشديد ان مسائلنا الاقتصادية الى اليوم الذى نحن فيه لا تأخذ الحظ الذى يجب ان تأخذه . وما علينا الا ان نتصفح الجرائد والمجلات لنقتنع انها لا تتناول الا بعض الاشكال والتفصيلات .

الاستاذ عريبى — هل كان الغرض من الدعاية هو التمويه عن الأضرار الناتجة من السياسة العامة ؟

ج — عقيدتى الشخصية انه كان يراد بها كسب سياسى للحكومة كما هو الحال فى كل المسائل ، سواء كانت مالية ، أو اجتماعية ، أو سياسية .

الاستاذ فتحى رضوان — سمعنا ان مسألة القرض كانت مترددة بين النفع والضرر بالنسبة لمصر ، فما هو مركزه بالنسبة للانجليز ، والدائنين الأجانب ؟

ج — لقد أشرت إلى الرد على هذا السؤال والتعليق من حقكم .

— قلتم الآن انكم حذرتم المسئولين من السياسة التى كانت متبعة بالنسبة للأرصدة وعلاقتنا المالية ببريطانيا فالى أى مدى تعتقد ان تنبؤاتك قد تحققت بعد ان انتهت الحرب وتحدد الموقف وبان فى ضوء الوقائع ؟

ج — لا أدرى أأقول مع الأسف الشديد أو مما أغتبط به ان جميع ماقلته فى ذلك الوقت تبين انه صحيح فى الوقت الحاضر .

— الى أى مدى تعتبر معاليكم أمين عثمان باشا كان مسئولا عن السياسة المالية والاقتصادية فى الوزارة ؟

ج كل وزير يتحمل كل مسئولية تنتج عن عمله ولا يمكن لوزير ان يتخلى بأى حال عن مسئولية مايجريه فى وزارته ولا يمكن أن يلتمس له عذر فى تحمل المسئولية الوزارية مادام يقدم على عمل كوزير .

— أوضح سؤالى فأقول هل تعتبر ان سياسة الحكومة فى ذلك الوقت كانت سياسة شخصية رسمها أمين باشا أم سياسة الحكومة مجتمعة ، وبمعنى أدق هل تكونت هذه السياسة واصطبغت بلون أمين باشا وصبغته الشخصية ؟

ج — الموضوع الذى أثرته فى سنة ١٩٤٤ وهو موضوع الأرصدة يرجع العيب فيه الى سنة ١٩١٦ ، فالسياسة التى كانت تجرى عليها الحكومة سنة ١٩٤٤ لم تكن مبتكرة فى ذلك الوقت ، ولكن كان ضررها يشتد كلما استمرت الحرب وكلما احتاجت انجلترا الى ان تصرف على جيوشها فى مصر !

— هل أفهم من ذلك انه لم يكن فى المقدور معالجة هذه الأضرار أو ان الأمر كان قد خرج من اليد ؟

ج — كنت أعتقد فى سنة ١٩٤٤ ان الفرصة سانحة للمعالجة وطالبت بذلك وبينت الطريق لتلك المعالجة .

— هل عدم الأخذ بالعلاج الذى نصحت به كان راجعا الى اعتبارات شخصية عند أمين باشا ؟

ج أكرر أنى لم أكن صديقاً ولا نصيراً لأمين باشا ولا للحكومة القائمة فى ذلك الوقت ، ولذلك لا أستطيع الحكم على نيات أفرادها .

— أنا لا أريد أن أسأل معالى الباشا عن أسرار وزارة المالية فى ذلك الحين ، إنما المفهوم أن لكل وزير صبغة خاصة فى تفكيره تتضح من أعماله فهل السياسة التى كانت تجرى عليها الحكومة فى ذلك الحين سياسة واضح فيها لون أمين باشا واتجاهه .

ج أنا أعتبر أن الوزير متضامن مع زملائه فإذا وجد أن السياسة سيئة فيجب ألا يتضامن معهم فهذا السؤال لا أستطيع أن أقدره إلا إذا كنت طرفا فى الموضوع .

— عند ما كنت معاليك وزيراً للمعارف ، عرف أن لك سياسة تخالف سياسة وزراء المعارف فهل كانت سياسة الحكومة المالية عليها طابع سياسة أمين باشا ؟

ج — لا أدرى كفاءة أمين باشا ، ولكى أقدر طابع أمين باشا يجب أن أعرف كفاءته .

— أكنتم تلاحظون أن السياسة المالية مبنية على اعتبارات اقتصادية مالية أم متأثرة باعتبارات سياسية داخلية وخارجية ؟

ج — السياسة المالية فى أى بلد دائماً تتأثر بمجموع الظروف لا بظرف واحد ، ولا يمكن أن يقال هذا أبيض فى كل الظروف ، ولكى أعرف أن هذا الشخص سيء أو حسن النية يجب أن أكون عالماً بحالته النفسية ولكى أقرر هل أراد الخير أو الشر يجب أن أكون عالماً بحالته العقلية ويجب أن أكون عالماً بكل الظروف المحيطة به وهذه مسألة نفسية .

— لو أن سياستنا مع بريطانيا قامت على أسس غير الأسس التى كان مأخوذاً بها فى ذلك الحين هل كنت تتوقع أن السياسة المالية تتغير ؟

ج — نعم

— ألم تلاحظ أن سياستنا مع بريطانيا المشوبة بالتساهل والمجاملة كان لها هوى فى المسائل المالية مع انجلترا ؟

ج نعم

— هل ضبط ديوان المحاسبة حالات تتضمن تساهلا كبيراً فى استيفاء حقوق مصر من بريطانيا أو الحلفاء مثل إعفاءات أو إيجار أماكن أو أجور سكة حديد ؟

ج — إيجار أماكن لا اذكر وقد يكون موجوداً ،واعفاءات كان هناك تساهل كبير فيها ، والسكة الحديد أيوه فيه موضوع عشرة ملايين جنيه لا تزال محل خلاف إلى الآن بين الحكومتين المصرية والبريطانية .

— هل هذا كان سببه تساهلا سياسياً من جانب الحكومة ؟

— أنا لا أدرى إذا كانت الحكومة لا تدرى مسألة سكة الحديد أم لا ؟

— المبدأ أن الحكومة كانت تعلم بطبيعة الحال .

ج — أنا من الأشخاص الذين يقدرون كلامهم فهات تقريراً أكون قد وضعته واسألنى عن نقط معينة .

الأستاذ احمد رشدى ـ كيف انفق على مصروفات الجيوش البريطانية وبأى حال وبأى نقد كانت تؤدى ؟

وقال الشاهد : إن هذا يعود بنا إلى مسألة الأرصدة ، وقال إنها كانت تعتبر ديناً وكانت تؤدى بالمال المصرى، أى أن مصر كانت تعطى بضائع مقابل كمبيالات ، وقد اتفق على أن تدفع نفقات الجيوش الأمريكية فى مصر بالعملة الاسترلينية . أى أن تعطى مصر بضائع لأمريكا وتأخذ كمبيالات على انجلترا .

وقال أيضاً : إنه ليست لديه معلومات عما إذا كانت أمريكا قد عرضت أن تدفع نفقاتها بالدولار .وعلق على ذلك قائلا : إنه من الغريب حقاً أن تؤدى نفقات الجيش الأمريكى بواسطة انجلترا .

وأجاب عن سؤال آخر أنه لا يدرى إذا كان ذلك نتيجة مكاتبات أو اتفاق شفوى ولكن من المؤكد أنه حصل اتفاق على هذا .

الأستاذ رشدى ـ أتعرف من صاحب هذه الفكرة ؟

ج — الذى أعتقده ولا اجزم به أن صاحب الفكرة هم الإنجليز . ثم قال إنه لا يمكنه أن يقول إن أمين باشا كان صاحب الفكرة ، لأن هـذه المسائل كانت ترجع الى مستندات وإلى تواريخ محددة . .

ولم يستطع بهى الدين بركات باشا أن يحدد تاريخ دخول أمريكا الحرب وتاريخ مجىء الجنود الأمريكية إلى مصر ولا فى عهد أية حكومة حصل ذلك .

وهنا ذكره الأستاذ أحمد رشدى بتاريخ مجىء الجنود الأمريكية الى مصر وهو ٤ يونيو سنة ١٩٤٢ .

وقال معالى مكرم باشا إن وزير المالية فى ذلك الوقت كان كامل صدقى باشا، وإن الاهتمام بمسألة الأرصدة لم يبدأ إلا من سنة ، أو سنة ونصف ، فقد بدىء فى مناقشة الأرصدة فى أواخر سنة ١٩٤٥ .

وقال الشاهد إنه يعتقد أن علاج الموضوع يبتدىء من تاريخ موضوع تغيير إصدار البنكنوت فى مصر وهو لم يتغير الى الآن .

تصحيح رواية

وهنا وقف الأستاذ حماده الناحل وقال إن رفعة على ماهر باشا كلفه بأن يطلب من المحكمة تصحيح ما فهم خطأ أنه ورد على لسان رفعته من انه قال إن رجال القصر وعلى رأسهم حسنين باشا كانوا شركاء فى تدبير حوادث ٤ فبراير ، وإن ما عناه رفعته أن هذا التدبير لم يكن من الإنجليز وحدهم بل لابد أن بعض المصريين قد اشتركوا فيه، كما أنه لا يمكن أن يكون رفعة النحاس باشا وحده هو المسئول، بل يرى على ماهر باشا أن أمين عثمان باشا هو المسئول الأول .

وعلق الأستاذ عبد اللطيف محمود المحامى عن رفعة النحاس باشا ، بأن هذا الكلام جديد غير ما قيل بالأمس فى شهادة على ماهر باشا .

ورد الأستاذ حماده الناحل قائلا إن على ماهر باشا على استعداد للحضور اذا دعته المحكمة ليفسر لها ذلك .

وهنا رفعت الجلسة للاستراحة ثم أعيد انعقادها بعد ثلث ساعة .

ودخل القاعة دولة حسين سرى باشا حيث دعى للشهادة ، وكان يسير كجندى مقتحما ميدان قتال ، وهو رئيس وزارة سابق .

شهادة سرى باشا

وأخذ الأستاذ بسطا شكرى فى مناقشة دولته فسأله عن حادث ٤ فبراير فأجاب باقتضاب أن كل ما حدث فى ذلك اليوم مدون فى محضر ويمكن الحصول عليه ، وقال إنه يعتقد أن هذا الموضوع يحسن عدم الإدلاء فيه بما يعلق بالذهن ، ولذلك يرى الحصول على المحضر الرسمى .

وسأله الأستاذ بسطا : هل تذكر الإنذار ؟ فأجاب نعم كان هناك انذار وقرئ على المجتمعين واحتجوا عليه بعد المشاورة . ثم قال رداً على سؤال آخر ، إنه يذكر أنه كان من أول الموقعين على الاحتجاج ويذكر أن رفعة النحاس باشا وقع عليه، ولكنه لم يكن من الأوائل .

ولم يشأ دولته أن يجيب عن بعض أسئلة الأستاذ بسطا بغير كلمة لا أذكر فقد بدا متحفظا فى الإدلاء بشهادته . ولكنه حين طلب اليه أن يشرح للمحكمة الظروف التى لابست الأيام الأخيرة من وزارته ، اعتدل فى موقفه وقال :

ـ الظروف الداخلية هى الظروف العادية التى يستقيل فيها أى رئيس حكومة يعتمد على أحزاب ممثلة فى البرلمان، فاذا كان هناك خلاف بين رئيس وزارة والأحزاب

سرى باشا يفكر ويتروى قبل أن يجيب عن سؤل الأستاذ بسطا

الممثلة فيها ولم ينجح رئيس الوزارة فى التوفيق بين الآراء المختلفة، فليس أمامه إلا أمران ، إما أن يعدل الوزارة أو يستقيل ، وحيث إنه ، فى ذلك الوقت ، لم يكن فى المجلس الا حزبان ، فقد بدأت وزارتى الأولى بالاعتماد على أحد الحزبين ثم فكرت فى تعديل الوزارة الثانية وضم الحزب الآخر وأصبحت مكونة من حزبين ، وحيث

إنه حدث خلاف فى وجهة النظر فيما يتعلق بالسياسة العامة فكان لابد لى أن أستقيل

وسأله الأستاذ بسطا : هل كان هناك مؤثرات خارجية لها أثر فى الاستقالة فهز رأسه قائلا : إنه لم يفهم السؤال فوضحه الأستاذ بسطا بقوله ألم يكن للإنجليز تأثير فى الاستقالة ؟

فأجاب مندهشا — انجلترا لها تأثير فى استقالتى ؟ لم أفهم هذا السؤال للآن.

— ألم تتخذ من جانب الانجليز إجراءات من شأنها خلق صعوبة إو استحالة استمراركم فى الحكم ؟

— ما فيش شك أنه فى الوقت الذى كنت فيه رئيس حكومة كان وقتاً عصيباً والحرب قائمة ، وكانت طلبات بريطانيا عديدة ومختلفة ،وكان واجب رئيس الوزارة والوزراء أن يراعوا أولا مصالح مصر وأن تتبع السياسة التى تتبعها الحكومة ، وأقرها مجلس النواب وهى تنفيذ معاهدة سنة ١٩٣٦ باخلاص ، فاذا ما طلب منا شىء يتعلق بالانجليز وكان مطابقا لنصوص المعاهدة نفذناه ، وإذا لم يكن مطابقا كنا نرى ما هو صالح مصر فى ذلك . والوزارة المصرية نائبة عن مصر فلا يمكن أن تعمل إلا لصالح مصر .

ولما سئل دولته عن الطلبات التى لم تكن فى صالح مصر أجاب بحدة أنه لا يعتقد أن هذا السؤال يمكن الرد عليه لأنه من أسرار الدولة وأن هذه مسائل سياسية كبرى من واجبه ألا يشير إليها .

— عندما جاء التبليغ البريطانى بأن يتولى النحاس باشا الوزارة ألم تفهم شيئا من هذا الوضع ؟

— هنا يجب أن أرجع إلى الماضى . عقب استقالة وزارة على ماهر باشا التى استمرت أزمتها حوالى أسبوع فقد طلب منى المغفور له حسن صبرى باشا أن أشترك معه فى الوزارة وقال : ان جلالة الملك كلفه بتشكيل الوزارة لأن السفير كان يطلب وقتها أن يشكل الوزارة النحاس باشا، فلما توفى صبرى باشا كلفنى جلالة الملك مباشرة بتشكيل الوزارة ، فلم يكن هناك وقت لأى تدخل من أى جهة أو أى ضغط .

— يفهم من ذلك أن هناك ضغطاً ولكنك لم توافق عليه .

— يفهم من ذلك أن حسن صبرى باشا أبلغنى ذلك .

ـ أتذكر مفاوضات حدثت بشأن الكنات ؟

ـ أذكرها وكنت وزير الأشغال ومكلفاً من مجلس الوزراء ، بصفتى الفنية وعبد الحميد بدوى باشا ، رئيس أقلام القضايا ، بالمعاونة فى المفاوضات الخاصة بالكنات فى معاهدة سنة ١٩٣٦ .

وأجاب رداً على سؤال آخر : أنه لم يكن يعرف أن أمين عثمان باشا له علاقة بهذا الموضوع ، ثم قال :

ـ وكانت دهشتى كبيرة ، بعد أن قابلت المستر تشمبرلن رئيس الحكومة البريطانية واتفقنا معه على أسس تعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ من هذه النقطة ، وكانت دهشتى أعظم عندما كلفنا بدوى باشا أن نتفق مع الرجال القضائيين بوزارة الخارجية البريطانية على وضع نصوص هذا التعديل فقد جاء بدوى باشا وقال إنه وجد أمين باشا فى وزارة الخارجية البريطانية فسألت محمد محمود باشا فى ذلك ، فقال أنه وجد أمين باشا هناك وعلاقته طيبة برجال الخارجية البريطانية وإنه يمكنه المساعدة لتسهيل مأمورية بدوى باشا إذا كان هناك خلاف فى النصوص . وبعد ذلك كلفنى محمد محمود باشا أن أكون همزة وصل بين بدوى باشا وبين الإنجليز فكانت دهشتى عندما علمت أن أمين باشا هو المدافع عن الوجهة البريطانية من جهة النصوص ، وكانت هذه أول علاقة بينى وبين أمين باشا ولم أهضمها كمصرى . وفى سنة ١٩٣٩ ، لما كلفنى على ماهر باشا بتولى وزارة المالية قال إن وكيل المالية هو أمين باشا ووجوده غير مستحب ، فقلت له هذا الرجل لم أعمل معه إلا فى تعديل المعاهدة فى الصيف الماضى ولا أرى أى مانع من إحالته إلى المعاش ، وإذا طلبت المزيد عن علاقتى بأمين باشا ، فاننى بعد ما كلفت بالوزارة بنحو عشرين يوما ، زارنى أمين باشا وقال إنه يضع نفسه تحت تصرفى حتى يكون همزة الوصل بينى وبين السفير البريطانى وقال إنه يمكن أن أعينه . مديراً لمكتبى فقلت له أشكرك وأنا غير محتاج لمعاونتك ويدهشنى كثيراً ، أن تطلب منى هذا الطلب ، وأنا الموقع على مرسوم إحالتك إلى المعاش ، فقال لا أنا عارف إن اللى أحالنى هو ماهر باشا وليس أنت ، فقلت له أحب أن أصارحك أن ماهر باشا طلب هذا صحيح ولكن كنت أنا الوزير المسئول وأنا وافقت ـ أما ما قرأته فى الجرائد ودهشت له هو أنى طلبت أمين باشا ليكون وزير مالية معى فاذا كنت رفضت أن يكون مديراً لمكتبى فكيف أقبل أن يكون وزيراً معى .

ـ ورد على لسان على ماهر باشا أن السفير البريطانى هو الذى عرض عليكم

أن يكون أمين باشا وزيراً فرفضت .

ـ أنا أرفض أن يكلمنى أى سفير أن آخذ أحداً وزيراً معى ، ولكن هو عرض أن يكون مديراً لمكتبى فرفضت .

ـ هل توجد أى علاقات أخرى سيئة مع أمين باشا .

ـ سيئة ! ياسيدى يؤسفنى أن اقول اننى لا احب مطلقاً الخلط بين العلاقات الشخصية والسياسية ولم يكن بينى وبينه أى علاقة شخصية وكل الذى بينى وبينه قد ذكرته الآن .

ورفض دولته أن يجيب عن سؤال خاص بالأسباب التى دعته إلى عدم التعاون مع أمين عثمان باشا .

ـ هل يمكن أن تذكر ما إذا كان لأمين باشا دخل أو علم سابق بحادث ٤ فبراير ؟

ـ هذه مسائل كنت أعلمها كوزير داخلية ، ولا يمكن أن أصرح بها .

وسأل الأستاذ أحمد رشدى : هل يذكر العلاقات التى كانت بينه وبين السفير البريطانى فى يناير سنة ١٩٤٢ على الأقل فأجاب إنها هى نفس العلاقة التى كانت بينه وبين جميع السفراء مع الفارق وهو أنه توجد معاهدة بين مصر وبين انجلترا وأنه كان ينفذها تنفيذاً تاما .

الأستاذ رشدى ـ هل حصل خلاف بينك وبين السفارة بخصوص تنفيذ هذه المعاهدة ؟..

ح ـ سأرد ولا أريد أن يعقبه سؤال آخر ـ نعم .

وسئل هل أثرت هذه الخلافات على الصلات بينه وبين السفير ؟ فأجاب أن المعاملة تترك ، بلا شك ، بعض الأثر .

وأجاب عن سؤال آخر خاص بالحالة الاقتصادية فى البلد فى يناير سنة ١٩٤٢ قائلا:

ـ كانت هناك صعوبة فيما يتعلق بمسألة الحبوب وهذه المسألة يجب أن تعالج قبل تنفيذها بمدة طويلة ، ووجدنا أن استمرارنا فى زراعة القطن بالمساحات الكبيرة التى اعتدنا عليها قبل الحرب ، يجعل عندنا غلالا أقل من احتياج الشعب ، فكان كل عملى فى صيف سنة ١٩٤١ لما ثبتت هذه الحالة وثبت استحالة استيراد غلال من الخارج ، وثبت عدم رغبة الإنجليز فى معاونتى لإرسال قمح لنا ، ومع علمى تماما أن مصر بلد يحب زراعة القطن ، لم أتردد لحظة رغم معرفتى أن هذا يكون قانونا غير محبب بالمرة للشعب لأن كل واحد ينظر لمصلحته الشخصية بسبب مكسبه من

القطن ، فإن واجبي نحو غذاء الشعب ، جعلني لا أتردد في أن أتقدم بقانون خاص بتحديد زراعة القطن لزيادة الأرض التي تزرع حبوبا. وبطبيعة الحال لم أجن أنا هذه النتيجة ولكن جنتها الوزارة التي تلت وزارتي واعتقادي أن كل واحد يأتي في الحكم يجب أن يعمل لبلده ولمصلحة المجموع لا لمصلحة الفرد .

ثم أجاب عن أسئلة أخرى بأن الشعب قد تذمر من هذا القانون .

ـ ما أثر حادث ٤ فبراير في نفسك باعتبارك مصريا ومن زعماء البلد ؟

ـ كنت أرجو ألا يكون، للأسباب التي يعرفها كل مصري والتي ذكرتها في مجلس الشيوخ.

ـ هل يتفضل الباشا بذكر الأسباب التي يعلمها كل مصري ؟

ـ التدخل الفظيع من السفير البريطاني في أعمال مصر ، وهذه المظاهرة مظاهرة القوة حول سراي الجالس على العرش لا يمكن أن تترك إلا أسوأ الأثر في نفس كل مصري ...

ـ هل لمثل هذا الحادث أو النكبة ، نكبة ٤ فبراير ، مثيل في تاريخ مصر من الاحتلال إلى الآن ؟

ـ في اعتقادي أنها نكبة كبيرة جداً أصابتنا ، وعلى ما أذكر لا مثيل لها ولا أقدر أن أتخيل نكبة حصلت أشد منها .

ـ هل يمكن تعيين العناصر المسئولة عن هذا الحادث ؟

ـ هذا سؤال يدخل في صميم ما أعتبره سياسة الدولة ومستعد أن أقول كل ما أعرفه من الخارج لا بصفتي حاكما .

ـ النحاس باشا سئل أمام المحكمة عن ٤ فبراير فحمل الحكومات السابقة ، وأقربها حكومتكم ، هذه المسئولية .

حـ ـ أنا أقول إني لست مسئولا عنه ، ولا أدافع عن نفسي وانما أترك ذلك للتاريخ ...

ـ هل كنت تستسيغ أن يرفض النحاس باشا كل العروض التي عرضت وقتها ؟

ـ لا لأني كنت أحد العارضين لهذه العروض .

ـ كيف تصف هذه الممانعة من النحاس باشا .

حـ ـ أنا أخالفه وأرى أنه أخطأ في ذلك .

الأستاذ حمادة الناحل ـ هل طلب الانجليز منكم اعتقال أحد من المصريين ورفضتم ذلك ؟ ..

— طبعا

— هل وصلت لكم معلومات لاحقة لوزارتكم بينت لكم المشتركين فى تدبير حادث ٤ فبراير ؟

— المعلومات التى وصلتنى بعد ٤ فبراير أكدت لى ما وصلنى قبل ٤ فبراير.

— المعلومات التى وصلتكم بعد تركيكم الوزارة ، وإن كانت هى التى وصلت قبل ذلك جاءت وأنتم بغير هذه الصفة فهل تستطيع ذكر شىء منها ؟

— لا يمكن ان أذكر بعد أن قلت إن هذه المعلومات تطابق ماوصلنى قبلها

وسئل عما إذا كان قد طلب توقيع مراسيم القطن ، وألح فى هذا الطلب .

فأجاب أنه لايذكر انه قدم أى مرسوم للسراى ولم يوقع .

— قرر النحاس باشا فى شهادته أن هذه المراسيم كانت من أسباب استقالتكم وأنكم ألححتم فى توقيعها .

— هذا غير معقول لأنها كانت فى أغسطس ولم أستقل إلا فى فبراير .

وسئل عن المظاهرات التى وقعت قبيل استقالته وعن مثيريها ؟

فأجاب انه قد ذكر كثير عن هذه المظاهرات ومظاهرات صاخبة ، ولكنى ارجو ان نرجع الى الوراء ونتخيل رئيس حكومة ، كان حاكما عسكريا، وكلكم يعلم معنى قوة الأحكام العرفية ، وأنه من حسن السياسة أن يترك بعض الأحيان صمامات الأمن مفتوحة ، فاذا ماتأكد المسئول عن الأمن ، أن قيام بعض المظاهرات ، ليس هاماً من الوجهة السياسية ، فيجب أن يتركها حتى يتنفس النـــاس ، واؤكد ان المظاهرات لم تكن اكثر من ذلك .

— ألا ترى ان حادث ٤ فبراير كان نتيجة لهذه المظاهرات ؟

— هل يقصد حضرة المحامى انه طلب منى أن أقف المظاهرات ؟

— هل لهذه المظاهرات أى أثر فى حادث ٤ فبراير ؟

— لا أعتقد مطلقا ان لها أى أثر ، ولم يطلب منى أحد ، أو يكلمنى فى هذه المظاهرات .

وسأله الأستاذ الظاهر حسن عن معلوماته عن المقابلة بين أحمد ماهر باشا وأمين عثمان باشا ، فأجاب انه لايستطيع أن يذكرها لأنه يعلمها بصفته وزيراً للداخلية .

- هل هذه المقابلات لها أثراً فى استقالتكم ؟
- ذكرت سبب استقالتى
- أفهم من ذلك أن لهذه المقابلات أثراً فى استقالتكم لأنكم قررتم أن سببها هو الخلاف بين الحزبين المشتركين فى الحكم ؟
- نعم .
- إذن أمين باشا هو الذى عمل على استقالتكم ؟
- هل تطلب منى استنتاجا .
- نعم
- أنا غير مستعد أن أستنتج .
- قرر رفعة على ماهر باشا أن بعض رجال السراى كانوا يعلمون بحادث ٤ فبراير
- أعتقد أن على ماهر باشا لا يقرر شيئاً إلا ومعه مستنداته فيسأل عنها .

وسأله الأستاذ على أيوب عما إذا كان السفير قد اتصل به على أثر المظاهرات فنفى ذلك ، ونفى أيضاً ما قيل من أنه صرح للسفير أو لبعض الإنجليز بأنه لا يستطيع منع هذه المظاهرات

وسأله الأستاذ فتحى رضوان عن الوجه الظاهر لسياسة الوفد قبيل استقالة دولته من الوزارة فى فبراير سنة ١٩٤٢ من حيث موقفه من بريطانيا فأجاب أنه يعلم أن الوفد فى ذلك الوقت كان قد ألقى خطبتين أو ثلاثاً وبعضها خطب عدائية ضد الإنجليز ولكن عن السياسة الداخلية بين الوفد وبريطانيا فهو لا يستطيع أن يدلى بها لأنها معلوماته الخاصة .

الأستاذ رضوان - أنا أفهم من ذلك أن ظاهر السياسة الوفدية غير باطنها .
- كل منا يفهم ما يشاء .
- باعتبار دولتكم من رجال السياسة ألا يبدو غريباً أن يطلب سفير بريطانيا تعيين النحاس باشا رئيساً للوزارة بعد حملات الوفد العدائية على بريطانيا ؟
- لا مش غريب .
- إذن لم يكن غريباً أن تطلب بريطانيا تعيين رجل سياسى يهاجمها ؟
- السياسة البريطانية عودتنا مثل ذلك .

- هل يصح أن يكون للسياسة البريطانية أغراض غير الظاهر ؟

- للسياسة البريطانية أساليب كثيرة ومن يريد أن يعاملها عليه أن يدرس سياستها وهناك كتب كثيرة فى ذلك (ضحك) .

- هل وصل إلى علمكم أن امين باشا اتصل ببعض الدوائر المصرية قبل استقالتكم مفهما إياها أن الموانع التى كانت قائمة فى سبيل تولى احمد ماهر باشا الوزارة قد زالت ؟

ورفض سرى باشا أن يجيب عن هذا السؤال .

وسأله الأستاذ زكى عريبى :

- وصفت دولتك حادث ٤ فبراير بأنه نكبة وأكثر من نكبة فهل تعتقد باعتبارك مصريا أن النحاس باشا كان يمكنه أن يجنب البلد هذه النكبة بقليل من إنكار الذات ؟

- هل أنا أسأل هنا عن اعتقادى ؟

الأستاذ عريبى - نعم

- هل تطلب المحكمة منى الجواب ؟

ولما تركت له المحكمة الحرية فى الإجابة رفض أن يجيب .

كما رفض أن يجيب عن سؤال للأستاذ لطفى جمعه عما إذا كانت نكبة ٤ فبراير من سياسة انجلترا ، أى من « دوننج ستريت » ، أم كانت محلية .

الأستاذ لطفى - هل السفير طلب أو لمح لدولتك عن دخول مصر الحرب فى صف الحلفاء ؟

- هذا السؤال ممنوع .

وقال سرى باشا إنه لا ينتمى إلى حزب ما وليس رئيساً لأى حزب .

- هل يمكن أن تبين لنا مسلك أمين عثمان باشا بصفته وطنياً مصرياً فى سنتى ١٩٤١ ، ١٩٤٢ ؟

- أتردد فى الرد على هذا السؤال ولكنى أميل إلى القول بأنى ما كنتش مرتاح كتير لأعمال أمين باشا فى هذا الصدد ، وفى ذلك الوقت بالذات .

* * *

جلسة ١٤ فبراير

كان مقرراً أن تسمع شهادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس مجلس الشيوخ في هذه الجلسة ، وقد تأخر انعقاد الجلسة الى ماقبل الظهر بقليل بسبب تأخر سعادته لاشتراكه في تشييع جنازة المرحوم أنطون الجميل باشا .

ولما عقدت الجلسة ، على أثر وصول سعادته ، وقف الاستاذ محمود الحناوى وطلب تأجيل المناقشة فى مسألة استدعاء مكرم عبيد باشا للشهادة الى يوم آخر ، وذلك لغياب الاستاذ فتحى رضوان صاحب الطلب . وردت المحكمة قائلة انها ستبحث هذا الطلب غدا .

وقال الاستاذ سعد فهيم ، ان مسألة استدعاء مكرم باشا للشهادة ، قد اتخذت فيها نقابة المحامين أمس قراراً قبله الطرفان .

وطلب الاستاذ حمادة الناحل استدعاء على ماهر باشا لاستيفاء قصور وغموض حصل فى نقطتين فى شهادته : الأولى خاصة بتحديد مسئولية رجال السراى بصدد حادث ٤ فبراير ، والثانية خاصة بما جاء فى أقوال رفعته خاصا بالحكام العسكريين فى عهد وزارة محمد محمود باشا .

وقال رئيس الجلسة إنه ليس لدى المحكمة مانع بشرط ألا يسأل رفعته إلا عن هاتين النقطتين فقط .

شهادة هيكل باشا

ثم استدعى الدكتور هيكل باشا رئيس مجلس الشيوخ، فحضر وأقسم اليمين وسأله الاستاذ على أيوب عما اذا كان سعادته يذكر أن السفير تحدث اليه عن حادث مقتل أمين عثمان باشا ، فاجاب الشاهد انه يذكر فى أثناء تشييع الجنازة ان السفير قال له ولدولة حسين سرى باشا إنه من العبث أن أصدقا، بريطانيا يعتدى عليهم مثل هذا الاعتداء الفظيع .

هيكل باشا يدلى بشهادته

ودارت مناقشة حول ماقيل من ان الانجليز طلبوا من محمد محمود باشا أن يكون الحكام العسكريون من الانجليز وخاصة فى الصحراء الغربية ، فيما اذا وقعت الحرب. ونفى سعادته هذا وروى ما يذكر فى هذا الصدد وهو انه عند تلبد الجو فى صيف سنة ١٩٢٨ وتوقع العالم حدوث حرب ، قبل اتفاق ميونيخ ، تحدث مجلس الوزراء فى

ذلك العهد فى إمكان إعلان الاحكام العرفية . وقرر المجلس أن يكون رئيس الحكومة محمد محمود باشا الحاكم العسكرى العام . ثم انتهت الأزمة باتفاق « ميونيخ » ثم تجدد البحث فى سنة ١٩٣٩ وأصدر المجلس قراراً مماثلا لقراره السابق فى سنة ١٩٣٨ . وقال أيضا انه لايعلم أبداً ان الانجليز اتفقوا مع محمد محمود باشا على شيء بخصوص الحاكم العسكرى فى الصحراء .

واستطرد سعادته فقال ان الذى يعلمه إحقاقا للحق ، ان محمد محمود باشا ، كان يتفاوض مع الانجليز فيما يمكن ان تأخذه مصر لقاء معاونتها لهم فى الحرب، وكان أقل مايقبله فى هذا نصف طرابلس وبرقه . ولكنهم أرجأوا البحث فى هذا الأمر . ثم تغيرت وزارة محمد محمود باشا ، وجاءت وزارة على ماهر باشا وكان مايعلمه الجميع .

ــ هل كانت للإنجليز مطالب ؟

ــ قال لى محمد محمود باشا قبل وفاته انه كان للانجليز مطالب كثيرة رفضها محمد محمود باشا جميعاً قائلا ان الحكومة المصرية هى صاحبة الرأى طبقاً للمعاهدة .

وانتقلت المناقشة الى حادث ٤ فبراير وسئل سعادة الشاهد من الاستاذ على أيوب عما اذا كان يستطيع أن يذكر للمحكمة الأسباب التى أدت إلى حوادث ٤ فبراير . فقال:

لما استقالت وزارة حسين سرى باشا كان اتجاه جلالة الملك الى تأليف وزارة قومية برياسة النحاس باشا ، وقد عرض جلالته ذلك على النحاس باشا يوم ٣ فبراير ، فاعتذر النحاس باشا وقال انما تؤلف الوزارة من حزبه وحده ، واعرف أنا ذلك ، لأنى تشرفت بمقابلة جلالة الملك فى اليوم نفسه بعد النحاس باشا وأحمد ماهر باشا : وفى المساء بلغنى ان الانجليز مصرون على إسناد الوزارة الى النحاس باشا كما يريد . وفى ٤ فبراير علمت انهم أرسلوا انذاراً فيه هذا المعنى . وقد دعينا للذهاب الى السراى فى الساعة الثالثة بعد الظهر . وتلا علينا أحمد حسنين باشا رسالة ملكية بحضور جلالته ، وفيها نص الإنذار ، وهو يقول « اذا لم أعلم قبل الساعة السادسة ان النحاس باشا كلف بتشكيل الوزارة فعلى الملك فاروق أن يتحمل التبعة شخصياً ، وطلب الملك منا نحن المجتمعين أن ننظر فى هذا الأمر فتداولنا فيه إلى الساعة السادسة ، وقد رفض النحاس باشا جميع الحلول التى عرضت ، وتمسك بتأليف الوزارة من حزبه وحده . ثم اتفق رأينا على أنه ليس من حق السفير ولا من حق الدولة البريطانية ان

توجه هذا الانذار وأن توجيهه اعتداء على استقلال مصر وسيادتها ، وانصرفنا. وفى الساعة التاسعة ، أوحول ذلك ، دعينا للسراى من جديد . وكانت إحاطة السراى بالدبابات والجنود الإنجليز قد ذاعت فى القاهرة، وهناك تفضل جلالة الملك بالحضور وطلب أن ننسى ماحدث ، وعهد إلى النحاس باشا تشكيل الوزارة ، وأن يمر على السفارة ويبلغ السفير هذا التكليف .

الاستاذ أيوب — هل تدخل السفير مرة سابقة وطلب أن تعرض الوزارة على النحاس باشا ؟

— فى سنة ١٩٤٠ عقب أن قدم على ماهر باشا استقالته حدث ان تدخل السفير وطلب أن تسند رياسة الوزارة الى النحاس باشا. والذى أعلمه ان عبدالوهاب طلعت باشا وكيل الديوان كان يسأل الزعماء فيمن يتولى الوزارة وقد سافر عبد الوهاب باشا الى كفر عشما ، واجتمع بالنحاس باشا تنفيذاً لرغبة الملك. وأما تدخل السفير فكان فى ضرورة استقالة على ماهر باشا .

— هل أقدم الإنجليز على الاجراءات التى اتخذوها يوم ٤ فبراير اعتماداً على قوتهم العسكرية فقط ، أم لأنهم أنسوا مساعدة من بعض المصريين .

— لا أستطيع الإجابة عن هذا السؤال لأنه ليس متعلقاً بواقعة معينة أستطيع أن أقول فيها نعم أو لا .

— هل كان لأحد رجال القصر الملكى أى شأن فيما دبره الانجليز وفيما أقدموا عليه من إجراءات ؟

— الذى أعلمه أنه حين استقالت وزارة حسين سرى باشا كنت مع حسنين باشا فى منزله وفى أثناء اجتماعنا تحدث اليه السفير تليفونياً وقال له إنه علم أن وزارة حسين سرى باشا ستقدم استقالتها اليوم وإنه يطلب قبل أن تؤلف الوزارة الجديدة ان يتفق معه — أى مع السفير — على تأليفها فرد عليه حسنين باشا مؤكداً للسفير ان الوزارة الجديدة لن تكون عدوة للانجليز فكرر السفير عبارته الأولى ثلاث مرات، وهى أن يتفق معه على الوزارة الجديدة . هذا ما أعلمه أما كون حسنين باشا أو أحد من رجال القصر كان له ضلع فى الحادث فهذا ما لا أتصوره .

وسأله الاستاذ الظاهر حسن عما اذا كانت لديه معلومات عن مقابلات أمين عثمان

باشا لعلى ماهر باشا فى أثناء وزارة حسين سرى باشا فقال :

ـ معلوماتى عن أمين باشا قليلة جداً لأنى لم أعرفه إلا فى سنة ١٩٣٧ ، وكنت أراه بعد ذلك يتردد على محمد محمود باشا وعلى الدكتور أحمد ماهر باشا وسمعت انه يتردد على على ماهر باشا ولكنى لا أستطيع ان أدلى بمعلومات عنه .

ـ ألم تسمع ان أمين باشا عندما قابل على ماهر باشا قال له إن الانجليز يرغبون فى استقالة وزارة حسين سرى باشا ومن باب أولى ان يتولى أحد رئيسى الحزبين المشتركين فى تلك الوزارة ، رياسة الوزارة الجديدة ؟

ـ ليست عندى معلومات أكيدة فى هذا الموضوع ، وكانت الإشاعات كثيرة وأنا من الذين لا يعتمدون على الإشاعات .

ـ ماهو الذى ترامى اليك من الإشاعات ؟

وهنا سكت سعادة الشاهد فقال رئيس المحكمة :

ـ هل يعنى تستطيع أن تذكر شيئاً ؟

ـ لا أظن ، والمدة التى انقضت طويلة جداً ، فلا افتكرش حاجة .

ـ ألا تذكر أن أمين باشا كان يتردد على محمد باشا محمود ؟

لا أستطيع أن أذكر الوقت بالضبط وكل الذى أذكره أنه كان يتردد على محمد باشا ويقضى معه أحيانا ساعة .

ـ ألا تذكر أن أمين باشا كان يقول أنا ممثل بريطانيا فى مصر ؟

ـ أنا لا أسمح لنفسى أن أذكر واقعة لست متأكداً منها . وقد مضى على ذلك وقت طويل جداً .

ـ بصفتك رئيساً لحزب الأحرار الدستوريين قرر سرى باشا أن اختلاف الحزبين المشتركين معه فى الوزارة وعدم تعضيدهما له كان سبباً فى استقالته ، فهل لديك معلومات عن ذلك ؟

ـ الواقع أن استقالة سرى باشا ترجع إلى عوامل كثيرة جداً ، وسبب اختلاف الحزبين الممثلين فى الوزارة معه ليس من أهم هذه العوامل . ففى هذا الوقت حدث قطع العلاقات مع حكومة فيشى ، وفى ذلك الوقت حدثت مظاهرات عند تقدم رومل فى الصحراء الغربية . وفى ذلك الوقت كان مركز صليب سامى باشا وزير الخارجية

دقيقاً جداً . ولم يستطع سرى باشا أن يحميه الحماية التامة . وفى ٣١ يناير سنة ٤٢
كنا نقيم حفلة ذكرى محمد محمود باشا . فلما انتهت الحفلة حصلت مظاهرة كبيرة
سرى باشا ، اشترك فى تدبيرها بعض الكبراء ، فكل هذه العوامل مجتمعة أدت
سقوط وزارة سرى باشا .

- هل تعرف العوامل التى أدت إلى هذه المظاهرات التى أشرت اليها ؟

- لا أستطيع أن أدلى بشىء لكن شعورى يوحى بأنه كانت هناك عوامل أخر
كثيرة أدت اليها.

- تقول إن الزعماء اجتمعوا فى السراى يوم ٤ فبراير الساعة التاسعة وإن النحا
باشا حضر الساعة ١٠ فهل تؤكد معاليك هذه الواقعة ؟

- أنا ماقلتش إنه حضر الساعة عشرة أنا باقول إنه حضر حوالى السا
التاسعة والنصف

- بماذا علل الزعماء تأخر النحاس باشا ؟

- لما حضر النحاس باشا إلى السراى وقيل له ان القصر كان محاطاً بالدبابات قال
إنه لا يعلم شيئاً من ذلك ، فقال صدقى باشا ، الباشا كان مشغول بحاجة تانية .

- قلتم ان السفير طلب الى حسنين باشا أن يتفق معه قبل تأليف الوزارة الجديدة
فهل تفهم من ذلك أن الإنجليز كانوا يعرفون أن السراى كانت بصدد البحث فى تشكيل
وزارة معينة ؟

- ربما . وماعنديش معلومات .

- ما هى معلوماتك عن الظروف التى اكتنفت تعيين وزارة حسن صبرى باشا ؟

- الذى أعلمه أنه لما حصل جس النبض حول من يشكل الوزارة بعد على ماهر باشا
اتفق الزعماء وفيهم على ماهر باشا أن حسن صبرى هو الذى يستطيع أن يخرج
بالبلد من الصدمة التى أحدثها تدخل الإنجليز .

- هل كان للإنجليز رأى فى تأليف وزارة حسن صبرى باشا ؟

- الذى أعلمه أن حسن صبرى باشا رأى ، لما عرف أن الاختيار وقع عليه، أن
يبلغ السفير أنه سيؤلف الوزارة ، ويطلب منه عدم وضع عراقيل فى طريقه وألا
يكون تأليفه للوزارة عبثا ، فطمأنه السفير وعلى ذلك ألف الوزارة .

وأجاب سعادته عن سؤال آخر أن أمين باشا لم يحاول الاتصال به فى أواخر وزارة سرى باشا .

وأجاب كذلك عن سؤال آخر خاص بمعلوماته عن أمين عثمان باشا كرجل وطنى قائلا إن مثل هذه المسائل لا يستطيع الإجابة عنها .

وهنا انتهت شهادته .

تأبين أنطون الجميل باشا

وهنا وقف الأستاذ محمود أحمد عطيه المحامى ، وأبدى باسم الدفاع أسفه وحزنه لوفاة المرحوم أنطون الجميل باشا ، رئيس تحرير جريدة الأهرام ، فقد كان علماً من أعلام الصحافة .

وردت المحكمة قائلة ، إنها ترى لزاما عليها ، والصحافة تساهم بقسط كبير فى تحقيق العلانية فى حدود الأمانة والحيطة وحسن التقدير ، أن تشاطرها الأسى والألم لفقد قطب من أقطابها ، وعلم من أعلامها ، له منزلة كبرى ، ومكانة سامية فى نفوس الجميع ، وهو المرحوم انطون الجميل باشا ، وترى وقف الجلسة فترة حداداً عليه .

وشاركت النيابة المحكمة والدفاع الأسى والحزن لوفاة الفقيد الكريم

عودة الى ماهر باشا

وبعد أن وقفت الجلسة دقيقة ، طلب الأستاذ حماده الناحل إعادة سؤال رفعة على ماهر باشا وقال إنه موجود الآن ، فاستدعته المحكمة ، وطلب اليه الأستاذ حمادة الناحل أن يحدد مسئولية رجال السراى من حادث ٤ فبراير ، لأنها فى ورودها جاءت قاصرة وغامضة . كما طلب من رفعته أن يوضح مسألة الحكام العسكريين فى عهد محمد محمود باشا وما طلبه الإنجليز بشأنها .

فقال رفعته : أحب أن أقول إننى لما قررت أن رفعة النحاس باشا لم يكن مسئولا وحده ، فكلمة « وحده » ثابتة فى محضر الجلسة ، وأغفلتها جميع الجرائد ، والذى قلته إنه لم يكن مسئولا وحده ، ويهمنى أن أوضح كلمة « مسئول » فقد قلت فى الجلسة الماضية ، فى شهادتى ، إننى قلت للسفير البريطانى إننى مسئول اليوم وغداً وفى بيتى وفى كل وقت ، فأنا أقصد بكلمة مسئول هذه أن كل رجل مسئول عن تصرفاته ،

أما أن هذه التصرفات سليمة أم لا ، فهذا بحث آخر . هذا عن تحديد النقطة الأولى ، أما عن النقطة الثانية ، فيما قيل عن رجال السراى ، فنى الواقع أنا لم أشهد عن وقائع وإنما أشهد عن تاريخ سياسى ، أى أن الإنسان يجوز أن يتجاوز فى تعبيره ، ويصح أنه لو حصل سؤال عن التفاصيل كان يمكنه التوضيح ، ولما قلت إن بعض رجال القصر كانوا مشتركين فى المسئولية ، كان قصدى التعبير ببعض رجال القصر - بدل أن أقول حسنين باشا بالذات مثلا - من باب الأدب ، وفى الواقع أن المسألة لما عرضت على الزعماء المجتمعين كانت توجد معلومات عند رئيس الديوان لم يدل بها إلى المجتمعين ، كما أنه بعد أن ذهب إلى السفير عاد وكانت عنده معلومات أخرى ، وسئل فلم يقل شيئاً ، ولذلك لم يكن فى مقدورنا عمل أى شىء لتفادى ما حصل فى الساعة التاسعة مساء .

المحكمة - سبق ذكر تم اسم حسنين باشا

— نعم

المحكمة - ما هى المعلومات التى كانت لدى حسنين باشا ولم يدل بها ؟

— يجوز أنه ليس من المصلحة أن أدلى بها ، وإنما أكتفى بأن أقول بأنه بمجرد استقالة سرى باشا ، كان فيه كلام عن الذى يحل محله ، وفى المرة الأخرى كان عنده كلام عما سيحصل فى الساعة التاسعة ، أى أنه كان عند حسنين باشا علم بهذا ، وسألناه (لما بلغت الاحتجاج إلى السفير ماذا كان أثره عنده) فقال لم تحصل حاجة ، مع أنه كان لديه علم بما سيحصل فى الساعة التاسعة .

المحكمة - معنى ذلك أنه كان لديه علم بمسألة الدبابات ؟

— نعم ، وهو قال إن السفير سيحضر الساعة التاسعة مساء ، ومش جاى يستأذن بل جاى يبلغ خبر .

المحكمة - ما هو مصدر علم حسنين باشا لواقعة الدبابات بالذات ؟

- هذا لا يمكن أن أدلى به ، لأنه لازم أن أقول المصدر ، وهذا لا يمكنى أن أقوله.

المحكمة - إنما الباشا يقطع بأن حسنين باشا كان لديه علم بأن الدبابات ستحضر الساعة التاسعة مساء .

— نعم ، وذلك بعد مقابلته للسفير ، وتقديم الاحتجاج

الأستاذ حماده الناحل - رفعتك كنت رئيس ديوان ، فاذا وصلت اليك معلومات هل تبلغها للجالس على العرش وحده ، أم تبلغها للزعماء المجتمعين ؟

- فيه أشياء أبلغها ، وأشياء لا .

المحكمة - هل تعتقد أن حسنين باشا أبلغ جلالة الملك هذا العلم ؟

- أعتقد أنه أبلغه .

الأستاذ حماده الناحل - هل من المحتمل أن يكون حبس حسنين باشا ما وصل إليه من المعلومات عن الزعماء ، هو رغبة جلالة الملك ؟

واعترضت المحكمة على هذا السؤال ، فألقاه بشكل آخر .

- هل من المحتمل أن يكون حبس حسنين باشا ، لما وصل إليه من معلومات لكي يترك للزعماء حرية التفكير ؟

- هذه المسألة حدثت بعد عمل الاحتجاج ، فكان رأينا قد انتهى .

- هل يفرق رفعة الباشا بين العلم والتدبير .

- مجرد علم وصل إليه ، بعيد عن كل تدبير .

وأجاب عن سؤال آخر ، للأستاذ على أيوب ، أنه لا يستطيع أن يقطع بما إذا كان حسنين باشا قد أبلغ ما لديه من معلومات عن حضور السفير بالدبابات إلى جلالة الملك ، بعد انصراف الزعماء أو فى أثناء وجودهم .

مسألة الحكام العسكريين

وانتقل الأستاذ حماده الناحل بعد ذلك إلى سؤال ماهر باشا ، عن مسألة الحكام العسكريين الذين أراد الانجليز تعيينهم فى وزارة محمد محمود باشا ، فأجاب أنه يبدأ كلمته بذكر المغفور له محمد محمود باشا مع التقدير والاحترام التام ، ويأسف جداً أنه علق بالأذهان أى شيء يمس محمد محمود باشا ، وأنه إنما كان يقصد أن يبين بعض الأمثلة عن تصرفات السفير مع الحكومة المصرية ، وقت ان كان الشاهد رئيساً لها وأن لهم طرقا يعلمها كل من كابد السياسة معهم ، والسفير أراد أن يطلب طلبه ، ومن المؤكد أنه طلبه قبل ذلك من المرحوم محمد محمود باشا ، وهو الطلب الخاص بالحكام العسكريين ، فلدى رفعة الشاهد أوراق تدل على ذلك . ثم قال :

ومسألة الحكام العسكريين ليس المقصود منها الحاكم العسكرى العام ، فقد نشر

بالصحف وقتا أن محمد محمود باشا سيكون الحاكم العسكرى العام ، وإنما كان الكلام على حكام المناطق الثلاث وهى منطقة الصحراء الغربية ، وقناة السويس والإسكندرية ، وهذه هى التى حصل عليها الكلام ، ولكى أريح الجميع ، أقول لم اتفقت مع السفارة ومع الجنرال « ولسن » على أن يكون الحكام لهـــذه المناطق مصريين ، عادوا فى مايو سنة ١٩٤٠ للعرض الأصلى الذى عرضوه على محمد محمود باشا ، ثم عرضوه على ، وذكروا أن الاتفاق الذى عملوه معى كان مؤقتا وأن الحرب كانت بعيدة ، ولكن الحرب صارت الآن قريبة ، وكان هـــذا قبل دخول إيطاليا الحرب ، وقالوا نريد أن نرجع إلى الطلب الأصلى ، وحددوا الأميرال « فرنك ميت » للاسكندرية ، والبريجادير « بروك » لقناة السويس ، والجنرال « ولسن » للصحراء الغربية ، وهذا هو العرض الأول الذى عرضوه قبل وزارتى ، وفى وزارتى وموجود به أوراق عندى ، ومن اللطيف أنى وأنا أبحث فى هذه الأوراق ، وجدت خطاباً من السفير خاصاً بالحرس العسكرى الذى يتولى مراقبة المراكب فى القنال ، وكان الواجب أن يكون حرساً مصرياً ، ولكن ظهر أنهم بحارة من الأسطول الانجليزى الذين تولوا هذه المأمورية ، ولما واجهت السفير بأن هذا العمل غير لائق وكيف يسمحون بهذا لأنفسهم؟ كانت إجابته ، تبريراً لذلك ، أن هذه المسألة عرضت فى عهد محمد محمود باشا ، وأنه جاء لهم جواب من أمين عثمان باشا بالموافقة ، يعنى أمين باشا وكيل وزارة المالية يرسل جواباً بتوقيعه للسفارة فى هذا الشأن ، وبناء على هذا الجواب كانوا يعملون .

وقال رفعته أيضاً ، إنه لم يحصل أى اتفاق رسمى بين الإنجليز ، وبين محمد محمود باشا فى هذا الصدد ، وإنه لا يشـــك فى أن خطاب أمين باشا كان بدون علم محمد محمود باشا ...

جلسة الخميس ١٥ يناير .

أثيرت فى هذه الجلسة مسألة استدعاء معالى مكرم عبيد باشا لسماع أقواله كشاهد فى القضية ، وقد قال الأستاذ محمود الحناوى إن المحكمة حددت هذه الجلسة لمناقشة هذا الطلب الذى تقدم به الأستاذ فتحى رضوان ، وطلب التأجيل إلى يوم الأحد ١٨ يناير حتى يحضر مقدم الطلب نفسه .

وهنا قال رئيس الجلسة إن الأستاذ عمر عمر نقيب المحامين قدم للمحكمة قراراً أصدرته نقابة المحامين فى هذا الموضوع ، جاء فيه أن المجلس قرر بالإجماع ، وبعد الاطلاع على المادة ٣٢ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ ، عدم جواز تكليف المحامى أداء الشهادة فى قضية وكل أو استشير فيها، سواء أكانت الشهادة متصلة بوقائع الدعوى نفسها ، أم غير متصلة بها ، وإن المحامى هو صاحب الحق المطلق دون غيره فى تقدير ما يمنعه من أداء الشهادة .

وقد دارت مناقشة طويلة بين الدفاع والمحكمة حول هذا القرار . حيث طلب الأستاذ على أيوب استبعاد هذا القرار ، وقالت المحكمة إن هذا قرار من هيئة محترمة هى نقابة المحامين عن أمر يخص المحاماة ، فى خلاف بين زميلين آخرين فى نفس القضية ، ويجب أن تشير المحكمة إلى هذا القرار ، وقد احتكم كلاهما إليها .

وقال الأستاذ على أيوب إن هذا يخالف النظم القانونية ، وليس معنى طلبه استبعاد هذا القرار أنه لايحترم النقابة ، وإنما هو يرمى إلى مراعاة النظم القانونية .

وردت المحكمة قائلة إنها تعلن ألا أثر لهذا القرار فى تكوين رأيها ، والفصل فى الأمر مرده إلى يقينها واقتناعها .

وقال الأستاذ بسطا شكرى إنه لا يوافق الأستاذ أيوب على عدم جواز قبول قرار النقابة أو تلاوته وإثباته فى المحضر ، وقال إن إجراء المحكمة سليم لأن من حقها قبول كل مايرد إليها مما يتعلق بالقضية .

وهنا وقف الأستاذ مكرم عبيد باشا ، وصاح قائلا : ليست هذه القضية قضية مكرم أو قضية الأستاذ فتحى رضوان ، بل هى قضية المحاماة التى أتشرف بالانتساب إليها ، وقد قلت ولا أزال أقول ، إنه ليس فى الأرض قوة يمكن أن تحمل المحامى وترغمه — وهو يرى أن فى عدم الشهادة صالحا لموكله — على أن يخون مهنته ، والمادة التاسعة من قانون المحاماة ، توجب على المحامى أن يحلف يميناً ، قبل أن يبدأ عمله كمحام ، على أن يحافظ على سر المهنة ؛ وما كان هنالك محل لإثارة هذا الموضوع أمام المحكمة بعد أن احتكمنا إلى النقابة ، أنا والأستاذ فتحى رضوان ، وأصدرت النقابة قرارها . وإنى لا أخشى الشهادة ، فأنا آخر من يخشاها ، وما من قوة ترغمنى على مخالفة نص القانون أو المساس بكرامة مهنتى ، والنص صريح فى لائحة المحاماة ،

وهو أنه لا يجوز لمحام أن يشهد فى قضية استشير أو وكل فيها ، وأنا أدافع عن م
هذا المتهم الذى أدافع عنه .

وهنا قال المتهم سعيد توفيق « انا متمسك بمكرم باشا فى الدفاع عنى » .

ثم طلب الأستاذ على منصور استدعاء معالى ابراهيم عبدالهادى باشا ، رئيس الديوان الملكى ، بصدد أشياء أسر بها إليه موكله عمر حسين ابو على .

وبعد ذلك رفعت الجلسة للمداولة فى طلب مكرم باشا للشهادة ثم أعيدت وقررت المحكمة رفض سماع مكرم عبيد باشا كشـــاهد فى القضية ورفض الطلب الخاص باستدعاء ابراهيم عبد الهادى باشا .

وبعد إصدار المحكمة قرارها ، وقف المرحوم الأستاذ عبد الرحمن يوسف ممثل النيابة ، وقال إنه يبدو غريبا أن تطلب النيابة مهلة للاســـتعداد للمرافعة ، ولكن الظروف التى أحاطت بهذه القضية ، من تغيير ممثل النيابة الأصلى ، الأستاذ كامل القاويش ، ومن أنه لم يتسلم القضية إلا يوم ٢ يناير فقط مع كثرة الجرائم المنسوبة للمتهمين ، وكثرة أوراق التحقيق .. كل أولئك ، يجعل أى مهلة يطلبها ، مهما تطل ، تبدو فى نظره غير كافية للاستعداد التام . ولذا فانه يترك للمحكمة تقدير ماتراه من الوقت اللازم لذلك ...

وبعد مداولة قصيرة ، قررت المحكمة تأجيل القضية إلى جلسة ٤ فبراير .

وقد أثار هذا الموعد تعليقات كثيرة من الدفاع والمتهمين وجمهور النظارة لاتفاقه مع « حادث ٤ فبراير » .

قرار نقابة المحامين

« حيث إن المادة (٢٠٥) من قانون المرافعات أمام المحاكم الوطنية قد نصت على أنه إذا علم المحامى بواسطة صنعته بأمر ما أو بتوضيحات عن ذلك الأمر فلا يجوز له بأى حال من الأحوال الإخبار بذلك الأمر ولا بالتوضيحات ، ولو بعد انتهاء وكالته ، مالم يكن الغرض من تبليغ ذلك إليه ارتكاب جناية أو جنحة . ثم جاءت المادة (٢٠٦) من القانون المذكور وأوجبت على المحامى أداء الشهادة عن الأمر والتوضيحات المتقدم ذكرها إذا طلب منه ذلك من بلغها إليه .

وحيث إن قانون المحاماة رقم ١٣٥ سنة ١٩٣٩ قد أدخل تعديلات على النصين

سالفى الذكر بالنسبة للمحامين إذ نص فى المادة الثالثة منه على ما يأتى : (استثناء من حكم المادة ٢٠٦ من قانون المرافعات الأهلى ، للمحامى أن يمتنع عن أداء الشهادة عن الأمر او التوضيحات المنصوص عليها فى المادة ٢٠٥ من القانون المذكور إذا طلب منه ذلك من بلغها إليه إلا فى حالة ارتكاب جنايه أو جنحة ، ولا يجوز تكليف المحامى بأداء الشهادة فى نزاع وكل أو استشير فيه) .

وحيث إن قانون المحاماة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ ساير قانون سنة ١٩٣٩ فى هذا الشأن وجاءت المادة الثانية والثلاثون منه متفقة فى نصها مع نص المادة (٣٣) من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ .

وحيث إنه واضح من نص المادتين ٣٣ من قانون سنة ١٩٣٩ و ٣٢ من قانون سنة ١٩٤٤ ان التعديل الذى أدخله المشرع على المادتين ٢٠٥ و ٢٠٦ من قانون المرافعات ينحصر فى أمرين : الأول أن المحامى من حقه أن يمتنع عن أداء الشهادة عن الأمر والتوضيحات المنصوص عليها فى المادة ٢٠٥ من قانون المرافعات حتى ولو طلب ذلك منه من بلغها إليه على خلاف ماكانت تنص عليه المادة (٢٠٦) من وجوب أداء الشهادة عن الأمر والتوضيحات إذا طلب منه ذلك من بلغها إليه.

أما الأمر الثانى الذى تناوله التعديل ، فهو عدم جواز تكليف المحامى بأداء الشهادة فى نزاع وكل أو استشير فيه (الفقرة الثانية من المادة ٣٢) .

وحيث إن نص الفقرة الثانية من المادة ٣٢ واضح لا لبس فيه وقد نهى عن تكليف المحامى بأداء الشهادة فى نزاع وكل أو استشير فيه . ومفاد النص أن الممنوع قانوناً هو إكراه المحامى على أداء الشهادة فى قضية وكل فيها ، فلا يجوز للخصوم أن يكرهوه على هذه الشهادة كما لا يجوز للقضاء أن يكرهه على أدائها .

وإذا كان ظاهر النص أن الممنوع هو تكليف المحامى بأداء الشهادة ، فإن للمحامى بعد ذلك أن يؤدى الشهادة إذا أراد هو ، وإذا قدر أن أداءها قد لا يضر بمصلحة موكله أو قد لا يقيده فى تمام حريته فى الدفاع عنه .

وحيث إن القول بخلاف ذلك فيه هو مخالفة لصريح نص الفقرة الثانية من المادة ٣٢ التى حرمت بوجه عام وقوف المحامى موقف الشاهد فى نزاع وكل « أو استشير » فيه إلا إذا شاء المحامى باختياره أن يقف هذا الموقف مقدراً بأن شهادته قد لا تلحق ضرراً بموكله وقد لا تؤثر عليه فى دفاعه .

وحيث إن القول بأن عدم جواز تكليف المحامى بأداء الشهادة ، مقصود به فقط مشهادة عن وقائع القضية نفسها ، وأنه لا يدخل فى ذلك مايراد سؤال المحامى عنه من وقائع أخرى ، هذا القول لا يمكن التسليم به لأن ما نهى القانون عنه هو وقوف المحامى موقف الشاهد فى قضية وكل فيها ، إلا إذا شاء هو أن يؤدى الشهادة .

وحيث إن الأمر فى أداء الشهادة لا يمكن أن يخرج عن أحد فرضين : الأول أن يكون ظاهراً أن الوقائع التى يراد سؤال المحامى عنها متصلة اتصالا وثيقاً بصميم النزع أو القضية ، وفى هذه الحالة تكون علة عدم جواز التكليف بأداء الشهادة ظاهرة وليست محلا لأى جدل . والفرض الثانى أن تكون هذه الوقائع غير متصلة بصميم النزاع . وفى هذه الحالة لا تكون هناك فائدة من سؤال المحامى عنها ، بل لا يجوز بداهة للقضاء أن يوافق على توجيه أسئلة للشاهد فى هذا الشأن سواء أكان محامياً أم غير محام .

وحيث انه يجب أن يفرض أن القضاء ، متى أجاز توجيه أسئلة عن أمر ما وفى قضية ما ، فانه يكون بهذه الإجازة قد رأى أن هذه الأسئلة والإجابة عنها مما يتصل بالنزاع المطروح عليه ومما قد يؤثر فى الفصل فيه أو فى تكوين عقيدة القاضى عن النزاع والظروف التى أحاطت به وإلا لما كانت هناك فائدة من توجيه مثل هذه الأسئلة ويتعين تنزيه القضاء عن الظن بأنه أجاز توجيه أسئلة عن أمور بعيدة عن موضع النزاع والظروف التى لابسته والتى قد يكون لها شأن فى مجرى الحكم .

وحيث ان التعديل الذى أدخله المشرع على المادتين ٢٠٥ و ٢٠٦ من قانون المرافعات والذى تضمنه نص المادة ٣٢ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ ما قصد به إلا تطبيق قاعدة عامة مقدسة هى اطمئنان الناس وثقتهم بالمحامى ، لأنه أمين على كل حق يوكل اليه الدفاع عنه ، سواء أكان هذا الحق فى نزاع مدنى ، أم فى مسألة جنائية ، ولا يتفق مع قيام هذا الوضع تكليف المحامى بأداء الشهادة رغم مشيئته فى النزاع الذى وكل أو استشير فيه لجواز أن يرد فى شهادته دون قصد ما قد يمس بمركز وكله . كما أنه إذا أجيز تكليف المحامى بأداء الشهادة ، فان ذلك قد يدفعه إلى أن يجعل دفاعه عن موكله متمشياً بقدر المستطاع مع المعانى المستفادة من شهادته وقد لا يكون ذلك فى مصلحة الموكل بل تقضى المصلحة أن يكون المحامى فى دفاعه تام الحرية غير

مقيد بأى قيد ما ، حتى إذا قدر أن ليس هناك ما يمنعه من أداء الشهادة كان له أن يؤديها . وحقه فى هـذا التقدير حق مطلق لا رقابة لأحد عليه . وهذا هو التفسير الصحيح للمادة ٣٢ من القانون ونصها لا يؤدى إلا إلى هذا التفسير .

وحيث إنه مما يؤيد ذلك أنه بالرجوع إلى تقرير لجنة الشئون التشريعية بمجلس النواب عن الاقتراح بمشروع قانون المحاماه، الذى قدمه المغفور له كامل صدقى باشا ، وهو التقرير الذى قدمته اللجنة إلى المجلس بتاريخ ١٢ يونيه سنة ١٩٣٧ ، والذى انتهت فيه إلى الموافقة على التعديل على الصورة التى وردت فيما بعد فى (المادة ٣٣) من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ التى نقلت عنها المادة ٣٢ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ نجد أن هذه اللجنة قالت فى تقريرها ما يأتى عن التعديل: (وبذلك ترك للمحامى حق تقدير الظروف وتعرف مدى ما يمكن أن يبوح به من الأسرار لأنه أقدر على معرفة ما يحيط بشهادته من الملابسات وما يترتب عليها من الآثار . وفضلا عن ذلك فأن فى هذا النص ما يرفع الحرج عن المحامى إذا رأى أن الظروف لا تقتضى أداء الشهادة) .

وحيث انه بقطع النظر عن (المادة ٣٢) وهى حاسمة فى الأمر فان القضاء فى فرنسا، رغم عدم وجود نص هناك مماثل لنص الفقرة الثانية من المادة سالفة الذكر، يميل إلى القول بأن تقدير المحامى فيما يجوز له إباحته من سر تقدير مطلق ولا يملك أحد إعفاءه من إباحة هذا السر (داللوز وبوتوار براتيك الجزء الثانى عشر فى باب الشهود نبذة ١٩) .

حيثيات المحكمة

وجاء فى حيثيات قرار المحكمة ما يلى :

وحيث ان قرار النقابة لم يكن له من أثر وقيمة إلا ارتضاء الطرفين له حكما، ثم تطبيق ذلك فى حالة القبول فى حدود القانون، أما وقد انفصم ذلك ، فقد سقط أثره ولا ترى المحكمة أمامها إلا القانون حكما وفاصلا .

وحيث ان المحكمة لا ترى فى هذا الموقف خيراً مما فصلته من قبل فى قرارها السابق الصادر فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧ عن موقف المحامى إذا مادعى للشهادة ، وقد جاء فيه أنه « عن المقارنة بين المحامى والمدعى العام وأن شهادة أولهما لا تحول دون

أدائه عمله » — هذا القول كان محلا للمناقشة مع الفارق بين الصفتين . قبل قانون المحاماة الحالى الذى قدر أن المحامى تقيده من جهة نصوص المادة ٢٠٥ مرافعات التى (تحظر عليه إباحة أسرار مهنته ولو بعد انتهاء خدمته أو أعمال صنعته ما لم يكن الغرض من تبليغ ذلك إليه ارتكاب جناية أو جنحة) ونصت المادة ٢٠٦ مرافعات على أنه (يجب مع ذلك على الأشخاص المذكورين فى المادة السابقة أن يؤدوا الشهادة عن الأمر والتوضيحات المتقدم ذكرها إذا طلب منهم ذلك من بلغها لهم) ونص فى المادة ٣١٠ من قانون العقوبات على عقوبة الخروج على هذا النص ومخالفته . أمام هذا رأى المشرع ،أن هناك ما يحول دون الاستشهاد بالمحامى ، ويقف حجر عثرة فى سبيله ، ويتعارض مع أدائه عمله خصوصا وأن أرباب القضايا يفضون إليه بأسرارهم ويكون مستودعا لها ،فرأى أن يحرم صراحة الاستشهاد بهم ، فنص بالمادة ٣٢ من قانون المحاماة أمام المحاكم الوطنية رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ أنه (استثناء من حكم المادة ٢٠٦ من قانون المرافعات الأهلى للمحامى أن يمتنع عن أداء الشهادة عن الأمر أو التوضيحات المنصوص عليها فى المادة ٢٠٥ من قانون المرافعات ، إذا طلب منه ذلك من بلغها اليه، إلا فى حالة ارتكاب جناية أو جنحة ولا يجوز تكليف المحامى بأداء الشهادة فى نزاع وكل أو استشير فيه » هذا هو ما ورد فى قرار المحكمة بادى الذكر .

وحيث إن نص المادة صريح لا لبس فيه إذ يحرم على المحامى الشهادة ، لا لشىء إلا مجرد كونه وكل أو استشير فى النزاع ، فهذان العاملان يحولان دون تكليفه بالشهادة وبذا لا يحتاج الموضوع إلى جديد ولا إلى مزيد .

وحيث إن مناقشة تلك المواد لتفهم القواعد التى يمكن تخريجها بمنطق سليم، يتبين منه أن المادة ٢٠٥ مرافعات تحظر الإخبار بما يصل إلى علم المحامى عن طريق مهنته ولو بعد انتهاء أعمالها ما لم تكن تلك المعلومات تخفى جناية أو جنحة وأن المادة ٢٠٦ مرافعات توجب عليه أداء الشهادة عن تلك الأمور إذا ما طلب منه ذلك من بلغها إليه . ثم جاءت المادة ٣٢ من قانون المحاماة وهى ترمى إلى تعميم الحظر إذ أنها حتى فى الحالة الواردة بالمادة ٢٠٦ مرافعات رخصت للمحامى الامتناع عن الادلاء بتلك المعلومات ولو طلب منه ذلك من بلغها إليه مع أنه هو المصدر وصاحب الصالح الأول فى إفشائها أو عدمه فلا يكون للفقرة الأخيرة إذاً من المادة ٣٢ من معنى بعد

ذلك وبعد الحظر إلى هذا الحد إلا تحقيق الحظر التام لأنه وقد صفى ما سبقها أحوال المعلومات التى تصل إلى علمه عن طريق موكليه مما لا يتطلب المزيد ، فلم يبق من حكمة ولا مسوغ للحظر الأخير إلا إذا كان جامعاً شاملا لحظر الشهادة إطلاقا لا لسبب إلا أنه وكل أو استشير فى نفس القضية . ولو أن المشرع لم يرم إلى هذا المعنى لكان فى غنى عن هذا النص بما سبقه من أحكام وتفريع .

وحيث إنه عما قيل عن جواز سؤال المحامى عن معلوماته العامة أو المعلومات التى وصلت اليه بسبب صفة أخرى غير وكالته ، ترى المحكمة أنه فضلا عن أن نص القانون مطلق لايحتمل أى تجريح ،فإن هذه المعلومات ، أياكان نوعها أوصفتها، لابد أن يكون لها اتصال بالدعوى من قريب أو بعيد وإلا كان من العبث سؤال المحامى عنها . ومتى تقرر أن لها اتصالا بالدعوى فقد دخلت فى نطاق الفقرة الأخيرة من المادة ٣٢ بادية الذكر التى تحرم سؤال المحامى عنها ولا يقبل أن يقف المحامى أمام المحكمة موقف الاختبار أولا لتقدير ما قد ترمى إليه شهادته ، إذ أن الوقائع تتدافع وتتطور ويسوق بعضها بعضاً وبذا يفلت زمامها ولا يرجى بكبحه علاج — هذا فضلا عما يعترض كل خطوة من عثرات وما يجابه كل سؤال من اعتراضات مما يتطلب عن كل سؤال حكما وكل خطوة فصلا وينقلب الموقف معه إلى جدل ومهاترات لاحد ولا طائل لمداها مما يجب أن يتنزه عنه مجلس القضاء ، هذا ما أراد المشرع تلافيه وحال عنه بالنص الصريح القاطع الذى لا غموض فيه . وليس أبلغ فى الدلالة على هذا القصد، وأن المحامى المدعو للشهادة هو المسيطر على الموقف،وصاحب الكلمة العليا، من أن المشرع سوغ له حق الامتناع عن الإدلاء بالشهادة حتى ولو طلبها منه من كان مصدراً لمعلوماته .

وحيث إن المحكمة ترى لكل ما سلف تفسير النص على أنه مطلق ويحول نصه بصفة قاطعة دون طلب الاستشهاد بالمحامى طالما أنه وكل أو استشير فى القضية .

وحيث إنه فيما تقدم ما يغنى عن تقدير الطلب فى ضوء ما للمحكمة من الحق فى منع سماع شهادة أى شاهد عن وقائع ترى أنها واضحة وضوحا كافياً (المادة ٤٤ من قانون تشكيل محاكم الجنايات والمادتان ١٦٠ و ١٣٦ من قانون تحقيق الجنايات) .

وحيث إنه يخلص مما تقدم أن طلب الدفاع المشار إليه بشأن الاستشهاد بمكرم

عبيد باشا فى هذه القضية فى حين أنه محام موكل عن أحد المتهمين فيها هو طلب غير مقبول ويتعين رفضه .

وفاة وكيل النيابة

جلسة ٤ فبراير :

قبل هذه الجلسة ببضعة أيام سقط المرحوم الأستاذ عبد الرحمن يوسف صريع مرض خطير ، ألزمه الفراش وأعجزه عن الاضطلاع بهذه القضية الضخمة ، فتركها مرغما لزميله الأستاذ أنور حبيب الذى انتدبه النائب العام للقيام بهذه المهمة .

فلما أن عقدت هذه الجلسة ، وقف الأستاذ أنور حبيب ، ممثل النيابة الجديد ، وألقى كلمة رجا فيها الشفاء لزميله ، وسأل الله أن يوفقه إلى أداء عمله .

ثم قال ، إنه لا يمثل الاتهام فحسب ، وانما ينزع إلى تطبيق العدالة وإظهار الحقيقة وهو ولا شك هدف الجميع ، قضاء ونيابة ودفاعا .

ثم أشار إلى ضخامة القضية ، التى استغرق تحقيقها شهوراً وطالت إجراءات المحاكمة ، ورجا أن تعطيه المحكمة الفترة الكافية فى تقديرها ، ليتهيأ له الاستعداد الكافى واستيعاب ما تضمنته ملفات التحقيق ومحاضر الجلسات ، والمدة التى تكفيه للاضطلاع بهذه المهمة ، هى أربعة أشهر ، فيستطيع بعدها أن يؤدى واجبه على الوجه الأكمل .

ولم يعارض الدفاع فى طلب النيابة ، بل رحب به .

ذكرى ٤ فبراير

وطلب الأستاذ محمد محمود عطيه المحامى ، لمناسبة نظر القضية فى ٤ فبراير ، رفع الجلسة دقيقتين حداداً على هذه الذكرى المشئومة فقد أهدرت فى مثل هذا اليوم من سنة ١٩٤٢ ، الكرامة المصرية .

وردت المحكمة على ذلك قائلة ، إنها تشاطره الأسى لهذا الحادث لذاته .

ثم طلب الأستاذ حماده الناحل ضم العريضة التى كان مكرم عبيد باشا قد قدمها لجلالة الملك .

وطلب الحاضر عن المدعى المدنى فى حادث الهرم ، تعديل قيمة التعويض المطلوبة من المتهمين أحمد وسيم خالد ومصطفى حبيشه ، إلى ثلاثة آلاف جنيه ، وإدخال

والديهما الأستاذين محمد خالد ، وعلى كمال حبيشه بك وكيل وزارة الداخلية سابقا فى الدعوى المدنية .

وبعد ذلك قررت المحكمة تأجيل القضية إلى جلسة أول مارس

عملية جراحية

وفى هذه الجلسة قال ممثل النيابة ان حسين توفيق أحمد يحتاج لإجرا عملية جراحية لإزالة « القيلة المائية » وستجرى له فى المستشفى القبطى . فقررت المحكمة تأجيل القضية الى جلسة ٢٧ مارس حتى يتم شفاؤه .

كما أن سعيد توفيق أصيب بتمو فى العظام وفحصه الطبيب الشرعى فى القطاع ونصح بنقله إلى مصحة .

تأبين الخازندار بك

جلسة ٢٧ مارس :

لم يكد دم المرحوم احمد الخازندار بك رئيس محكمة الجنايات الذى قتل غيلة ،وهو خارج من منزله ليرأس جلسة الجنايات ، قد جف بعد ،حين عقدت هذه الجلسة

ولم يكن قد مضى على وفاة المرحوم الأستاذ عبد الرحمن يوسف وكيل النيابة ، وقت طويل حين انعقاد هذه الجلسة ايضا ..

ولذا افتتح صاحب العـــزة عبد اللطيف محمد بك جلسة ٢٧ مارس بالقاء كلمة مؤثرة فى رثاء هذين الفقيدين الكريمين .

ومما قاله فى رثاء المرحوم الخازندار بك إن كل قول يصغر أمام ماحل ويتضاءل إذا ماقيس بما نزل .. فهى نكبة هوت وصدمة أصابت لا الخازندار فى صدره ،ولا القضاء فى جبينه ، بل الأمة فى الصميم من بنيانها . وإذا ماأهدر دم القضاء ولم تصن حرمته ، وتتعال قدسيته ، فقد خسرنا كل شىء ، إذ أن كلمة القضاء هى الكلمة العليا التى يجب أن يخضع لها الجميع .

ولما أعيدت الجلسة وقف ممثل النيابة وقال انه تلقى كتابا من الدكتور المنياوى باشا جاء فيه ان العملية الجراحية التى أجريت لحسين توفيق أحمد ، انتهت ولكن الجرح لم يلتئم بعد ، وإن التئامه يحتاج إلى بعض الوقت ، وطلب التأجيل .

وقال توفيق دوس باشا ، انه ليس من أنصار طلب التأجيل ، ولكنه مضطر إلى طلبه فى هذه المرة بسبب ندبه للسفر إلى سويسرا لتمثيل مصر فى المؤتمر البرلمانى وسوف لا يستطيع العودة إلى مصر قبل ثلاثة أسابيع .

وبعد مناقشة قصيرة قررت المحكمة تأجيل القضية إلى جلسة ١٠ ابريل

مرافعة النيابة

جلسة ١٠ ابريل

كان الأستاذ حسن أنور حبيب ممثل الاتهام ، قد استعد ، على الرغم من قصر مدة التأجيل ، للمرافعة فى هذه الجلسة. وقد زاد إقبال الجمهور المتتبع للمحاكمة ، على سماع مرافعة النيابة ، وبكر فى الحضور أهل المتهمين وذووهم .

وقد استهل حضرته مرافعته بمقدمة سياسية ، كان لها أثر كبير فى نفوس المتهمين والجمهور ، وكانت سبباً فى حضور النائب العام ، محمود منصور بك ، فى الجلسة التالية وحاول شطب هذه الكلمة من محضر الجلسة فهاج المتهمون والدفاع وثاروا كما سيأتى الكلام فى حينه .

وقد استغرقت مرافعة النيابة يومين ، السبت والأحد ١٠، ١١ ابريل .

وقد جاء فى هذه المقدمة مايلى:

إن يوم ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، سيظل وصمة فى جبين الامبراطورية البريطانية ، وسيظل دليلا صارخا على البربرية التى هوى إليها الإنجليز فى ذلك اليوم الأغبر الكالح ... فقد قابلوا الوفاء بالنكران ، والإحسان بالإساءة ، والصنيع بالجحود . . . ولكن هذه القوة الغاشمة وقفت عند حدها ، ودحرت أمام البسالة والإقدام والشجاعة ، والحصانة التى لمسها ، ولقيها ممثلوها فى رمز وادى النيل . . . فاروق الأول حفظه الله .

سنظل نلعن الإنجليز أبد الدهر ما داموا محتلين بلادنا . . . ولو كانوا فى أجدب بقعة منها ... ويخيل إلى أن كل باب يغلق ، كأنما ينصفق فى وجوههم . . . وأن كل حجر بأرض الوادى ودلو طار فحصبهم فى جباههم .. وأن كل كلب ينبح، إنما يصرخ فى وجوههم ... اخرجوا ... اخرجوا من هذا البلد... الجلاء ووحدة وادى النيل .. شعورنا وشعارنا . . بل هو ترديد لوجيب قلوبنا ، ونبضات دمنا . . وهمسات أرواحنا ... شيباً وشباناً .. رجالا ونساء .. ولكن كيف السبيل إلى بلوغ مانصبو إليه جميعاً ؟ .. إلى بلوغ ما يتوق إليه كل مصرى.. أتراه بالتناحر والتنابذ فيما بيننا ..

أتراه أن نهاجم بعضنا بعضا فننقسم شيعاً وفرقا . ثم يقوم منا نفر من الشباب، أعماه الغضب ، فساء حكمه على الأمور ... يقتل القادة منا والرجال ، فيسود وادينا جو من الفزع ، والتوتر ، والقلق ، والخوف . . كل يتوجس الشر أينما راح ، وكل يخشى القدر أينما حل ... فتتبلبل الخواطر ، ويفلت الزمام . فيذهلنا ما ألم بنا ، وما ألم بوطننا ، وننشغل بتطبيب جراحنا الداخلية عن مكافحة الأفعوان الأجنبي ، وعن مداواة جرح الوطن البالغ من نكزاته ، بل نزيد الأمور وبالا، فنشحن أنفسنا بجراح تصيب الصميم فى وطننا .. اللهم إن هذا منكر لا يرضيك ، فرفقاً بكنانتك ، ورفقاً بعبادك المصريين ، وألهمنا من أمرنا رشداً . . فنحن أحوج ما نكون إلى رحمتك وعنايتك ، نحن المصريين ..ودعونى أتحدث إلى الشباب المسلمين .. لنامن أحكام ديننا السمح وكتابه الكريم ما يرقق طباعنا ويهذب نفوسنا ، وينظم جهادنا ، فلنتق الله فى أنفسنا . . . وليتق المصرى الله فى أخيه المصرى ... ولنكن إخواناً مسلمين متحابين مؤمنين متآخين فى الله والوطن . . . ملتفين حول دستورنا السماوى ، التنزيل الكريم .. فليس أشمل ولا أكمل ولا أكرم ولا أعظم، من أن نرى حب الله وحب الدين قبلة للشباب ، فيصفو جوهرهم ...

ثم قال حضرته :

والدين المسيحى دين تسامح وسلام . . لايقر العنف وينفر من الشدة ، فنحن المصريين بشقينا ، مسلمين ومسيحيين ، نستلهم أول ما نستلهم ديننا ، ونعلم أن الدين يدعو إلى حب الوطن ، ويدعو إلى طاعة ولى الأمر ، وقد جعلنا على مر العصور لهذا الوطن رمزاً أحطناه بالقداسة وأحطناه بقلوبنا ومهجنا ، نخلص له أبداً ، ولو كلفنا ذلك أرواحنا . هذا الرمز الذى يلتقى عنده المصريون على اختلاف نحلهم ومللهم .. هو العرش .. هو الملك .. نخلص له ، لأن فى ذلك إخلاصاً لله . ونخلص له لأن فى ذلك إخلاصاً للوطن ، والله يدعونا إلى حب أوطاننا .. ويدعونا إلى طاعة أولى الأمر منا .. فشعارنا إذن .. الله . الوطن . الملك .

حضرات المستشارين

أعرض على عدالتكم اليوم قضية عصبة من الأشرار المفتونين ساءت أفكارهم ، وعميت بصائرهم . ركبهم الشيطان بغوايته وأعماهم الغى بضلالته ، وران على قلوبهم ظلام الغرور بحلكته وملك عقولهم ابليس الشرير بفتنته ، فأهوى بهم إلى الدركات السفلى من الإجرام وشناعته ، اتخذوا القتل هواية ، وسفك الدم غواية ، وإهدار

أرواح المفكرين والقادة لأسباب يقدرونها بغير حكمة ولا روية ، وسيلة إلى إرضاء نزعاتهم الفاجرة إلى القتل ، وإزهاق نفوس الأبرياء .

ومضى حضرته يقول إن المدبر لهذه العصبة هو حسين توفيق ، وهو الذى ، بمكره وسوء طبعه ، ملك قياد أعوانه ، فأسلسوا له القياد إلى الشر ، وعلى رأسهم «نيرون» العصر ذلك القاتل المستهتر الأشر الذى انغمس فى بدء حياته فى القتل والتعذيب، فبدأ طفلا يعذب الحيوان ، وانتهى فى فجر شبابه إلى تقتيل البشر ، فإلى أى مدى كان سيمضى فى جرمه لولم تصل اليه يد العدالة ، وتحول دون اجرامه رحمة القدر. وتساءل حضرته ما الذى يحمل هذا المجرم على الجريمة وقد عاش حياة كلها يسر مستمر ، ليس فيها ضنك ولا عذاب ، ما الذى يحمله على الجريمة ، وقد كان له من تربية أبيه — توفيق أحمد باشا — ما فيه مزدجر ، بل فى القليل كان له فيما تلقى من معاهد التعليم السامية ما يبعده عن كل أمر نكر ، ما الذى حمله إذن على ارتكاب هذه الجرائم التى تتابعت كأنها السيل المنهمر .

وخرج من هذا الى القول بأنه ليس على الإطلاق مجنوناً ، ولكنها غريزة الإجرام التى تابعت نموه ، كلما شب شبت ، وكلما كبر ترعرعت وازدهرت حتى بدت فى هذه السن المبكرة فى صورتها البشعة التى ترون . إن كل شىء فى هذا الفتى يتداعى الى الجريمة النكراء . فهو إذ يرتكب الشنيع من الجرم يأتيه مستهتراً ، ويقدم عليه رغم عظمه ساخراً ، تطلق يده الأثيمة رصاصات قاتلة على رجل له مكانته واعتباره ، ثم يخرج بعد ثوان من جرمه واضعاً يديه فى جيوبه مستعلياً مستكبراً ، كأنه لم يأت من الأمر أنكره ، لايقدر عاقبته ، ولا ينظر الى مغبته ، بل يندفع فيه عنيفا فاجراً ، وهل أجر من مجرم يأتى الإثم العظيم إحياء لذكرى جريمة سابقة ، فيالها من ذكرى عاهرة . وهل ألعن ممن يدبر قتل زميل له مصرى، لشبهة ضده تقوم فى نفسه، لاتكفى على التحقيق لأن يهجره .

ثم وصف المتهم بقوله إنه لعنة أصابت هذه الأمة، بل هو فى القليل نكبة بالغة مدلهمة. إنه من عصبة الشر هذه كالنواة من الذرة هو فيها قطب الرحى، ولكن لايطحن إلا اجراما. هؤلاء الفتية الذين اعتملت الجريمة فى نفوسهم ، وتسلطت على عقولهم، وقد دانوا لهذا

الوحش السادر فى غيه وضلاله فقادهم ، وما كانوا فى حاجة الى قيادة . ليس منهم الا كل مجرم عريق فى الإجرام ، نبتت بذرة الجريمة فى صدره ثم نمت فى عقله حتى ازدهرت فاذا ثمارها هذه الحوادث الأليمة الأسيفة .

واستطرد حضرته من هذا كله إلى الكلام على جرائم المتهمين قائلا : إن هذه العصبة بدأت أعمالها الإجرامية بمحاولات آثمة لاغتيال بعض الأفراد من البريطانيين ، ثم بمحاولات آثمة لاغتيال رفعة النحاس باشا ، وانتهت إلى حادث مقتل أمين عثمان باشا ، وأخيراً إلى الشروع فى قتل شاب مصرى وادع آمن لاذنب له ولاجريرة إلا أن القدر ساقه إلى ملاقاة هؤلاء الأشرار بمحض الصدفة ، وهو سائر فى طريقه لايبغى بأحد سوء ولا ينشد إلا النزهة والراحة .

وتساءل لماذا شرع حسين وعصبته فى قتل يونج ، وملر وغيرهما ؟ فهل هم قصدوا بذلك عملا وطنياً أم دفعهم إليه شعور متوقد من الحماس ؟ ليست خدمة الأوطان بتلك الاغتيالات السخيفة التى تدبر تدبيراً خفياً ، فلا يكون من عاقبتها إلا إحاقة السوء بالوطن ، وما العهد بما أصاب مصر وسودانها على أثر حادث السردار ببعيد ، بل إن النفس لتتقطع حسرات كلما استعادت إلى ذكرتها ما نزل بمصر من الويل ، وما أصابها من الإيذاء .

ثم قال : وبعد فان أمين عثمان باشا ، مهما اختلفت النظرة إليه ، ومهما تباينت الآراء فيه ، لم يكن رجلا عادياً ، أو هملا من العامة ، بل كان رحمه الله من أصحاب الرأى ، له عقيدته التى يؤمن بها ، وله مذهبه الذى يسير عليه ، وله نهجه الخاص الذى تبعه والتزمه لأنه اعتقد — إن خطأ أو صوابا — أن فى التزامه خيراً لمصر وبركة ، وأنه وحده الطريق السوى الذى ينتهى الى تحقيق مجد مصر وعزتها . وقد يكون أمين باشا محقاً ، وقد يكون مخطئاً ، ليس هذا محل بحثى ، ولكن الذى يعنينى هو تقرير الحقيقة التى يجب ألا يختلف عليها أحد من الناس ، وهى أن لكل إنسان أن ينتهج لنفسه من الطرق ما يراه ملائما له ، وما يقتنع أنه موصل إلى خير خاص أو عام طالما أن ذلك لايتعارض مع قانون أو نظام .

وخرج حضرته من هذا إلى الكلام على حرية الرأى ، وأنها من أول حقوق الإنسان . وأن أول أسباب الرقى فى الأمم هو الحرية الاجتماعية ، والحرية السياسية

والحرية الدينية وأن أول دلائل الحياة الراقية أن يتمتع أفراد الأمة على السواء بهذه الحقوق الطبيعية ، فيسعوا دائماً فى تعزيزها ، وينهضوا للدفاع عنها .

واستعرض حضرته بعد ذلك جرائم القتل السياسى فى مصر . فأشار إلى محاولة الاعتداء على سعد زغلول باشا ، وقولته الخالدة حين ضرب بالرصاص فى محطة مصر « ولكنى ما كنت أظن أيها الإخوان أن أضرب من وطنى وفى وطنى » ، وعلق على ذلك بقوله : إنها مأساة كبرى أن يقيم شباب، لا خير فيهم ، من أنفسهم حكاماً وجلادين لأمثال سعد ، وعدلى ، وثروت ، أو أحمد ماهر ، ومصطفى النحاس . من قال إن

عبد الهادى مسعود

حكمة هؤلاء ، وتجربة هؤلاء ، يعدلها فى الميزان طيش أولئك الفتية ، ونزقهم ، وجهلهم ، وقصر نظرهم ! ولكنها الظروف المريرة هى التى تلجئنا فى هـــذا الوطن المحزون المجروح ، أن نقف هذا الموقف لندفع بهؤلاء الفتية إلى ساحة العدالة لينتصف لهؤلاء السادة الأمجاد ممن جوزوا على وفائهم وحسن صنيعهم جزاء سنمار .

وختم مقدمته بقوله : ما كان لأحد فى مصر أن يستغفر لهؤلاء ولا أن يطلب لهم الرحمة ، فهم مشركون فى حق الوطن ، مثلهم كمثل المشركين فى حق الله .

ثم انتقل بعد ذلك إلى الكلام على التهمة الأولى وهى مقتل أمين عثمان باشا ،

فسرد الحادث ، ووصف إصابة أمين باشا وفرار الجانى وهو يطلق أعيرة نارية ، ثم قنبلة يدوية ، لينجو من مطارديه ، وإصابة بعض الأشخاص .

وقسم المتهمين فى هذا الحادث إلى ثلاث درجات ، فاعل أصلى وهو حسين توفيق ، وشركاء بالاتفاق والمساعدة وهم محمود يحيى مراد ، ومحمود أحمد الجوهرى ، وعمر حسين أبو على ، والسيد عبد العزيز خميس ، ومحجوب على محجوب ... وشركاء بالاتفاق فقط وهم أنور السادات ، ومحمد ابراهيم كامل وسعد كامل ، ونجيب نخرى ، ومحمد محمود كريم .

ثم أخذ حضرته يصف المتهم الأول فى هذه الجريمة ، وهو حسين توفيق ، بأنه

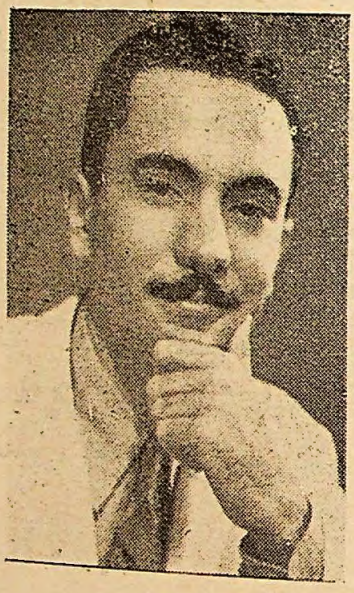

جول اسود نعيم

الابن البكر لتوفيق أحمد باشا ، وأنه ولد فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ، وهو مجرم بطبعه ، نيرون الصغير .. سفاك .. لامبروزو .

ثم قال إن حسين توفيق ظهر فى أفق التحقيق ، حين تقدم المهندس عبد العزيز الشافعى افندى ، وأدلى بمعلوماته لليوزباشى نجيب بسيونى ، وخلاصتها انه شاهد حسين توفيق يقف بجوار شجرة قريبة من دار رابطة النهضة قبل وقوع الجريمة

بوقت قصير ، وكان معه آخر لم يتبينه ، وانه رأى حسين قبل ذلك وفى هذا المكان قبل الحادث عدة مرات فى أيام متوالية .

وتلا حضرته أقوال هذا الشاهد . ثم عرج على شهود واقعة مطاردة الجانى ، وتلا أقوالهم فى التحقيق . وكيف أن بعضهم تعرف على حسين توفيق فوراً . وعزز أقوال هؤلاء الشهود قائلا إنهم غير مجرحين فهم لاصلة بينهم وبين المتهم ، أو أمين باشا .

وخلص حضرته من الاستشهاد بأقوال هؤلاء الشهود الى القول :

كلف النائب العام الأستاذ كامل القاويش فى الساعة التاسعة مساء ليلة الجريمة بالانتقال الى منزل حسين توفيق وتفتيشه واعتقاله ، وقد انتقل حضرته ومعه القائمقام محمد ابراهيم امام الى منزل حسين توفيق رقم ٤ بشارع اسكندر الأكبر بمصر الجديدة فوصله فى نحو الساعة التاسعة والنصف ، وقد عثر فى غرفة سعيد توفيق شقيق حسين فى جزء مسحور أسفل الدرج الثالث للمكتب من الجهة اليسرى على مسدس بساقية ماركة « انفيلد » مفككة أجزاؤه ، وفرشة خاصة بتنظيف المواسير والأنابيب ، وعلبة دخان صفيح « كيريازى » بها صواميل كبيرة وصغيرة وقطع معدنية مختلفة وسوستات وعلبة سجاير ورق « الزعيم » بها مسامير قلاووظ ، وقطع معدنية .

وقد أنكر سعيد توفيق ملكيته لهذه المضبوطات ، وقال إنها لحسين أخيه ، واعترف حسين بها ، وتبين أن سعيداً يحمل رخصة قيادة سيارة . وعثر فى جيب ملابس حسين على ورقة بانصيب للجمعيات الخيرية الإسلامية سحب يوم ٥ ديسمبر ، ودون عليها مايأتى :

— « هل قالت لأهلها شيء » .

— أريد منك صورة

— البيانو

— أريد أن أراك لأنى ذاهب الى مهمة خطيرة

Behinde the front line

وقد اعترف حسين بأنه كاتب هذه الورقة ، وانه كتبها لصديقة له ، ولم يعلل عبارة « اريد ان اراك »

كما ضبطت فى جيبه أيضاً مفكرة سنة ١٩٤٦ ومدون بها فى خانة يوم السبت

٥ يناير ، وهو يوم الحادث ، الساعة ٥ بالعتبه «م . م . م . ع» وخانة الأحد ٦ يناير «الساعة ٤ جيزة» Reunis «

وقد رفض حسين أن يفسر هذه الرموز ، وقال إن تفسيرها يؤدى الى معرفة حقيقة وهو لا يريد أن يعرفها لأحـــد . وقال عن العبارة الثانية إنها خاصة بموعد نسائى .

وتبين من أقواله أنه خرج من منزله فى يوم الحادث الساعة الخامسة مساء ، وترك والديه وأخاه سعيداً ، وذهب الى الأمريكين بشارع عماد الدين فبلغه الساعة الخامسة والنصف تقريبا ، ومكث هناك نصف ساعة ثم عاد ولم يكن بالمنزل سوى الخادم .

وقد شوهدا سواد بجيب بنطلون حسين الخلفى . ولما فتشت حجرته عثر بها على قطعة رصاص اسطوانية الشكل قطرها ٢٫٥ سم ، وطولها ٢ سم ، وفى وسط إحدى قاعدتيها ثقب . و٣ سستات معدنية ، ٢و٣ قطع حديد رفيعة ، ومسمارين عاديين ، ومسمار فلاووظ وصامولة . وكتاب علم الحيوان عليه اسم محمد ابراهيم كامل ومفتوح على رسم هيكل جسم الإنسان ورسم المخ والمخيخ . ووجد فوق هذا الكتاب ٦ مسامير فلاووظ ومسلة خياطة . ونعل وزجاجة صمغ . ووجد بالدولاب خرق ملوثة بالزيت كما عثر على ثلاث نسخ من صحيفة الوفد المصرى تاريخها ١٦/ ١٢ سنة ٩٤٥ وبها مقال عنوانه « الأمة تهنىء الزعيم بالنجاة من الحادث » وجريدة الكتلة وبها مقال عنوانه « وثيقة عثمانية »

وبعد أن سرد حضرته بيان المضبوطات أشار إلى معاملة توفيق باشا أحمد الخشنة لحسين ، وأن حسيناً طلب منه نقوداً فرفض بخشونة واضحة ، وتدخل فى الأمر الصاغ توفيق السعيد ورجا توفيق باشا أن يعطى ابنه نقودا ، ثم انتقل بعد هذا إلى تفسير هذه المضبوطات والفكرة الأولى التى تتبادر إلى الذهن ، وتساءل : هل الغرض من وجود هذه الاشياء هو مجرد الاقتناء كهواية للزينة ؟ كان المفهوم أن تكون أسلحة جميلة ومنقوشة وغريبة ومختلفة . إذن فالقصد هو استعمال هذه الأسلحة بدليل فكها وتنظيفها ، وهذا الاستعمال إما مشروع أو غير مشروع . والظروف كلها لا تؤيد أنه استعمال مشروع ، فى أى شىء يستعمل طالب فى مثل سن حسين الأسلحة ؟ هل هو جندى ؟ أو يسكن فى أماكن خطرة تستلزم الاستعانة بالاسلحة ، وهل طبيعة عمله تستلزم ذلك ؟ كلا . هل يستعملها للصيد ؟ كلا . فليست هذه الأسلحة مما يستعمل فى الصيد . إلا إذا كان صيد الآدميين واقتناص الأرواح .

وعلق على قول حسين « امين عثمان صحيح أنا ما احبوش ، وإذا كنت ضربته كنت أقف ما كنش » أجرى » أن حسين يكره امين عثمان، ويرى انه يستحق الاغتيال وأن هذه الاجابة تنم على ان فكرة اغتيال امين عثمان تتجاوب فى رأسه وفى خلده

ثم تلا أقوال حسين فى بدء التحقيق حيث قال انه يعرف أن أمين عثمان باشا يتردد على نادى الرابطة فى شارع عدلى وإنه — أى حسين — قد تردد على هذا النادى لأخذ فكرة عنه . وإنه يشتغل بالسياسة منذ ثلاث سنوات، وتردد على الحزب الوطنى ، ومكتب الاستاذ فتحى رضوان ، وعلى منصور ، وحزب مصر الفتاة ، والأحزاب الأخرى لأخذه فكرة ، وسبق أن اشترى ثلاثة مسدسات من بستانى فى المعادى ، أحدها موزر ألمانى بمبلغ خمسة جنيهات، ثم باعه بثلاثة جنيهات ونصف. وأنه كان يستعمل المسدس فوق سطح منزله بالمعادى ، وأن ضرب السلاح عنده غية « زى أى غية أخرى » وأنه يعجب من تحريم حمل السلاح فى مصر مع أنه مصرح به فى كل دولة بدون رخصة . وأنه أخفى السلاح فى درج سعيد خشبة من ضبطه لسبق تفتيش المنزل بسبب قتل أحد الجنود البريطانيين . واعترف حسين أيضاً بتردده على ابن عمه سامى توفيق فى وزارة المواصلات ، وأنكر معرفته لعبد العزيز الشافعى الشاهد الأول ، وأنه لا يعجبه أمين عثمان لأنه موال للإنجليز.

وأشار حضرته الى تعرف بعض الشهود عليه حين عرض عليهم لأول وهلة .

وأشار الى تقارير رجال البوليس السياسى وحصر شبهتهم فى حسين توفيق وانه هو الذى قتل اللفتنانت « هيز » فى أثناء سيره فى المعادى فى مساء ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤ وأن عمر بليغ صبرى ، وأنور فائق جرجس ، وجول اسود نعيم ، لهم يد فى هذا الحادث .

ثم انتقل الى تلاوة أقوال شهود حادث مقتل أمين باشا وقول حارس السيارات إنه رأى أمين باشا ينزل من سيارة أجرة على مسافة ١٥ متراً من باب العمارة ، وأن هذا يؤيد أقوال بعض الشهود الآخرين، ثم تناول أقوال والد حسين وقال إنه يؤخذ منها أن الوالد بدأ يشك فى ابنه إذ تحدث عن شذوذ ولده ، وغرابة أطواره . وقوله إن ابنه لم يكن بالمنزل فى الساعة الخامسة مساء ، وإنه أراد أن يطمئن ، بعد عودته الى المنزل ، على ابنه ، فسأل الخادم عن ميعاد حضوره ، وأنه لما ذكر لأسرته

ما سمعه عن حادث مصرع أمين باشا بثلاث رصاصات ، رد حسين عليه قائلا : إنه قد استعملت قنبلة فى الحادث ، وهى معلومات لا يعرفها إلا الراسخون فى العلم ، أو قل الفاعلون ، لأن وكيل الداخلية نفسه لم يكن يعرف ذلك .

وانتقل حضرته بعد ذلك الى القول بأن حسين توفيق ارتج عليه حين ووجه بأقوال الشهود ، وتعرفهم عليه ، إذ وجد نفسه يتخبط فى شباك الأدلة ، وعجز عن تفسير تعرفهم عليه ، واحتج بقوله إنه غير مستعد للإجابة ، لأنه متعب (ونايم على الأسفلت وما كلتش) ولم يستطع تجريحهم .

واستمر حضرته يستشهد بأقوال الشهود واحداً فواحدا ، وقال إن حسين توفيق بدأ فى تجريحهم بعد ذلك ، فقد سئل يوم ٨ يناير عن رأيه فى تعرف الشهود عليه ، فقال عن عبد العزيز الشافعى : إن والده رئيسه ، وربما كان بينهما خلاف لأى سبب من الأسباب ، وإن الضابط الطيار لم يتأكد من شكله ، أما سائق السيارة ، فليست لديه فكرة عنه ، أما محمود عادل الكاشف افندى فإن حالة اضطرابه كانت واضحة للعيان ولذلك تعرف هذا الشاهد عليه .

ثم تلا حضرته بعض أقوال حسين توفيق فى التحقيق ، حيث سئل عن وقت علمه بحادث أمين عثمان ، فأجاب :

كان يوم السبت ، واتصل بى محمد ابراهيم كامل تليفونيا فى الساعة السادسة والدقيقة ٤٥ ، ثم عدل وقال : أنا اللى طلبت محمد بالتليفون فأخبرنى محمد بالحادث فسألته مات والا لأ ؟ فقال لأ ، وان محمود الجوهرى اتصل بى ، وهو الذى أخبرنى بمسألة إلقاء القنبلة .

ولما سئل عن سبب اهتمام الجوهرى بإخباره بالحادث ، أجاب :

لأنه يعرف أنى ميال لحاجة زى دى ، وتعجبنى الطرق اللى زى دى .

وقال حضرته إن هذه الأدلة كافية لإدانة حسين ، ولا يتطرق إليها شك ولا باطل ، وليست النيابة فى حاجة الى اعتراف .

فقد اعترف حسين بعد ظهر يوم ٩ يناير أى بعد الحادث بأربعة أيام ، وكان الأستاذ صدقى البشبيشى يسأله عن حادث ميللر ؛ فأبدى رغبته فى الاعتراف بتفاصيل ارتكاب حادث أمين عثمان للنائب العام ، فانتقل إليه النائب العام ، عبد الرحمن

الطوير باشا ، وكان اعترافه سبباً فى كشف الستار عن جماعة إجرامية ، نواتها عصبة من الشبان الذين انعدم فيهم الخلق الكريم ، وتسلط الشيطان على نفوسهم فملأها بالشر.

وأخذ حضرته بعد ذلك يفسر للمحكمة الدافع لحسين توفيق على الاعتراف ، قائلا : إنه تبين من التقارير الطبية أن حسيناً إنسان شرير ، لم يأخذ الحياة من ناحيتها الإيجابية كما يقول علماء الأخلاق ، من حيث هى نمو وارتقاء نحو حسن الخلق وكماله وإنما أخذ الحياة من ناحيتها السلبية ، من حيث هى حيدة عن الطريق السوى ، وتدهور نحو الرذيلة .

وخرج حضرته من بحثه العلمى الى أن حسين توفيق شخص عالمه النفسانى ضيق تخضع له رغبات صاحبه ، فتنعدم فيه المثل العليا ، ولا يرى إلا نفسه ، وحرصه على إجابة شهواتها كائنة ما كانت ، فإن وقع فى ضيق أو حرج التمس لنفسه النجاة ، أو فى القليل تخفيف المسئولية ، ولو أدى ذلك الى أن يكذب ويموه ، باحثا عن تعلات سامية ، وبواعث خلقية عالية ، فإن عجز أو وجد أنها لا تجدى جر غيره معه ممن شاركه إثمه ، لا يرعى فى ذلك عهداً بالكتمان ، ولا قربى ، ولا صلة ، طالما أن روحه تهتف :النجاة.. النجاة ، فمثل هذا الإنسان إذا دبر أمره ، وهو فى هذا المأزق ، بدت له الواجبات الاجتماعية خطراً جاثما ، فيشهر سلاحه فى وجه هذه الواجبات ، ولا يفكر مطلقا فى أن يطرح جانبا . . حيزه الشخصى . . بل يتمسك به ، وكأنما يقول : « إذا مت ظمآنا فلا نزل القطر » ، فمثل هذا الشخص يتلون كالحرباء ، سعياً وراء نفسه ، وجريا وراء نفعه وشخصه ... هكذا فكر حسين وقدر . وهكذا أمعن ودبر ، وجد نفسه فى موقف اليأس الذى لا رجاء بعده ، فرأى أن خير وسيلة قد تنقذه ، أو تخفف عنه العقاب . . هى الاعتراف .

اعتراف حسين

وقد جاء فى هذا الاعتراف أنه قتل أمين عثمان باشا عمداً ومع سبق الإصرار ، وتحدث عن الجمعية التى ينتمى إليها ، وانها رأت قتل النحاس باشا يوم ٥ ديسمبر ، وقد كلف بذلك من الجمعية ، ولكن التدبير أخفق ، فتقرر قتل أمين عثمان ، ثم قتل النحاس باشا أثناء سيره فى جنازته ، وانه عاين مكان رابطة النهضة والممرات ، ليرسم خطة الهرب ، ثم تربص لأمين عثمان باشا داخل العمارة ، وأطلق عليه ثلاث

رصاصات ثم هرب ، ولما رأى الناس يطاردونه ، وكادوا يلحقون به ، ألقى عليهم قنبلة يدوية ، وقال عن الجمعية إن عدد أعضائها خمسون عضوا ، بعضهم عامل والبعض غير عامل ، وإنها مقسمة الى شعب وحلقات غير متصلة ، ثم تكلم على أغراض الجمعية فقال : إنها تهدف الى استقلال البلد عن طريق القوة ، أى طرد الإنجليز بالقوة ، وقتل من يعاون الإنجليز من المصريين الخونة ، ومن بينهم النحاس باشا وأمين عثمان باشا ، وبذلك يخاف غيرهم فيعتزلون السياسة أو يتركون البلد أو يبعدون عن الإنجليز ، كما روى كيف حاول قتل النحاس باشا ، وأنه تربص له على ناصية شارع رستم ، ولما قدمت السيارة التى تقل رفعته ألقى عليه حسين قنبلة يدوية ، وفى هذه الأثناء لاحظ شخصا أزهريا واقفاً قريباً منه ، فخشى أن يكون قد رآه ويده مرتفعة بالقنبلة فأخذ يهز يده فى الفضاء ، هاتفاً للنحاس باشا ، كما اعترف بحادث ميللر ، ويونج ، وأيد هذه الاعترافات كتابة ، وأضاف إليها أنه ذكر أسماء من اشترك معه فى حادث مقتل امين عثمان باشا ، وهو محمود يحيي مراد ، وكان ذلك سبباً فى القبض على محمود يحيي مراد وتفتيش منزله ، ثم عاد حسين يوم ١٤ يناير واعترف اعترافاً مفصلا أمام الأستاذ كامل القاويش فى سجن الأجانب ، حيث ذكر أسماء بقية شركائه فى هذا الحادث ودور كل منهم ، وهم محمود يحيي مراد ، وعمر حسين أبوعلى ، ومحمود الجوهرى ، وسيد احمد خميس ، ومحجوب على محجوب ، ومحمود كريم .

وأشار إلى قول حسين فى التحقيق إنه يعرف أن قتل أمين عثمان كان صواباً وليس خطأ ، ولما سئل كيف يكون القتل صواباً ، وقد حرم الله قتل النفس ؟ أجاب أن الله لم يحرم قتل كل نفس ، بل هناك بعض النفوس مباح قتلها ، وأن نفس أمين عثمان ومن على شاكلته ، التى تعيث فى الأرض فساداً ، حلل الله قتلها فى سبيل الشعب .

ولما سئل كيف يتهم شخصاً ، ويحاكمه ، ويحكم عليه ، وينفذ فيه الحكم دون أن يعطيه فرصة للدفاع عن نفسه ، أجاب أنه سمعه ، وعرف وجهة نظره حيث كان يحضر مع الناس فى نادى رابطة النهضة ، واستمع إلى أقوال أمين باشا ، ومن جهة أخرى فإن آراء أمين باشا ، معروفة للخاص والعام . ولما سئل عما دعاه للاعتراف ، أجاب أنه ظن أن هذه فرصة لتفهيم الناس المبادىء السامية ، والفكرة الجليلة التى يعمل من أجلها .

وانتقل حضرته بعدذلك إلى الكلام على ماجاء فى تقارير الأطباء الشرعيين خاصا بحسين توفيق وحالته العقلية والنفسية ، وأنه لما سأله الطبيب عما إذا كان يعرف أن ما ارتكبه نحو أمين عثمان باشا ، هو قتل وإزهاق لروح ، أجاب مبتسما «أنه طبعاً قتل وإزهاق روح ، وألف روح كمان . . أمال أنا كنت بادلع أمين عثمان والا باهزر معاه » ! وقال فى موضع آخر من التقرير ، إن هذه ليست جريمة فى نظره ، وإنما هى جريمة فى نظر المغفلين .

المتهم الثانى

وانتقل بعد ذلك إلى الكلام على المتهم الثانى فى التهمة الأولى ، وهو محمود يحيى مراد ، ودلل على اشتراكه مع حسين توفيق ، بطريق الاتفاق والمساعدة ، فى جريمة قتل أمين عثمان باشا ، وذلك باعتراف حسين توفيق عليه ، وقال إن حسين توفيق نصح الأستاذ كامل القاويش يوم ١٣ يناير أن يأخذ حذره حين تفتيش منزل محمود يحيى مراد ، لأنه شخص خطر ، ويحتفظ فى بيته بمدفع « تومى جن » ، ولما فتش منزل محمود مراد ، ضبط فيه أربع صحف تحتوى على تفاصيل حادث مقتل أمين عثمان باشا ، وتذكرة مسجون باسم على مراد — وهو والد هذا المتهم — تبين منها أنه — أى والد المتهم — قد حبس من ٢٣ فبراير سنة ١٩١٠ إلى ١٠ مارس سنة ١٩١٠ فى تهمة قتل بطرس غالى باشا .

وضبط فى حجرة النوم بدلة جبردين وجد بجيب الجاكتة الخارجى الأيمن ، وبالجيب الأيسر للبنطلون آثار اسوداد ، ومسمار أسود طويل من الصلب ، ووجد على ظهر دولاب الملابس ست أوراق كرتون . رسمت عليها دوائر أعدت هدفاً لإحكام المرمى بالرصاص .

ولما ووجه حسين بمحمود مراد قال الأول ، إن محمود مراد كان يعلم بأن هناك ثلاث محاولات بذلت فى سبيل قتل أمين عثمان ، وأن محموداً كان يعلم أيضاً بأنه سيقدم على مأمورية خطيرة ، أما محمود مراد فقد أنكر بادىء الأمر ، وقال إنه قابل حسين توفيق مصادفة فى العتبة ، ثم ذهب لصديق له اسمه محمود خليفه بالزمالك ، وبعدها ذهب لمكتب والده ، ثم لمنزله ، ثم عاد واعترف بأن حسين توفيق كان يمرنه على إطلاق النار فى بدروم منزله ، وأنه اتصل بحسين وأخبره بمقتل أمين عثمان ، فدعاه

لقابلته ، فتوجه إليه ، فسلمه حسين كيساً به أظرف نحاس ، فأخذها وألقى بها فى الطريق ، وقال ايضاً إن من رأيه ان تقوم مصر بثورة مسلحة ، وأخيراً اعترف اعترافاً مفصلا باشتراكه مع حسين فى ارتكاب هذا الحادث ، وكانت مهمته مراقبة الطريق .

واستدل على إدانة محمود مراد بأن اعترافه هذا تأيد باعتراف باقى المتهمين الذين اشتركوا فى هذا الحادث .

وتكلم على التطبيق القانونى الخاص بتهمة الاشتراك بالاتفاق والمساعدة .

المتهم الثالث

وانتقل بعد ذلك إلى التدليل على إدانة المتهم الثالث فى هذه التهمة ، وهو محمود احمد الجوهرى ، وإقامة الأدلة عليه ، فأشار إلى اعترافه الصريح فى التحقيق باشتراكه فى هذا الحادث ، واعتراف باقى المتهمين الآخرين عليه ، ومن بينهم حسين توفيق ، وذكر القرائن التى تؤيد اعتراف هذا المتهم ، وهى انه ذكر أوصاف سيارة أمين عثمان باشا ، فقال إنها كبيرة ومقفله كما ذكر الرقم الشمال ، وهو رقم ٢ ، وأيدت المعاينة ذلك ، وثانياً أنه قرر أن محجوباً وخميساً قد اشتركا فى الرابطة ، وثبت ذلك فعلا ، وثالثاً ، أصر هذا المتهم أمام الأستاذ عبد الحميد الوشاحى بك رئيس محكمة مصر ، فى أثناء نظر معارضته يوم ١٠ فبراير حيث قال : إنه عضو بالجمعية التى يرأسها حسين توفيق ، وإن غرض هذه الجمعية هو طرد الإنجليز بالقوة ، وإن لدى افرادها اسلحة وإنه اشترك فى قتل امين عثمان باشا ، وكانت مهمته مراقبة قدوم سيارة امين عثمان باشا من ناحية عماد الدين ، ولما سئل عما إذا كان قد اشترك فى حوادث أخرى ، أجاب بأنه اشترك فى محاولة إعادة الكرة على الاعتداء على مصطفى النحاس باشا ، كما قال إن المجلس قرر بإجماع الآراء قتل النحاس باشا ، بعد إخفاق حسين توفيق فى قتله أول مرة ، كما قرر المجلس بإجماع الآراء قتل أمين عثمان باشا ، وفوض له ولحسين توفيق والسيد خميس تنفيذ القتل .

ولما عرض المتهم على كريم ، تعرف عليه ، وقد اعترف محمود يحيى مراد ، وحسين توفيق على هذا المتهم ، حيث قال حسين توفيق يوم ٣ فبراير فى التحقيق ، انه وقت أن اتفق مع محمد ابراهيم كامل ، وسعيد الدين كامل ، ونجيب حسين نخرى ، على ان

يؤلف كل منهم جمعية مستقلة ، وقع اختياره على الجوهرى ليكون عضواً فى جم
وان الجوهرى اشترك معه فى محاولة قتل النحاس باشا يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٥
كما اشترك معه فى قتل أمين عثمان باشا .

وكانت مهمته الوقوف عند اتصال شارع عدلى بعماد الدين ، لمراقبة سيارة أ
عثمان باشا .

كذلك اعترف عمر حسين أبو على ، على الجوهرى ، فقرر أنه كان واسط
تعارف بينه وبين حسين توفيق ، وأنه اشترك فى هاتين الجريمتين ،

وقد اعترف الجوهرى بعد ذلك على نفسه .

ثم ذكر حضرة المترافع نبذة من تاريخ حياة هـذا المتهم ، فقال إنه ولد فى أول
مارس سنة ١٩٢٧ ، وإن والده يشتغل كاتباً بالمحاكم فى الأقاليم ، وقد ألحق بمدرسة
فؤاد الأول ، وسكن حجرة من شقة يسكنها بعض الطلاب بينهم عمر حسين أبو على
وأشار حضرته إلى نزعات هذا المتهم الإجرامية ، واستهتاره ، وانه قد تعرف بحسين
توفيق فى مدرسة فؤاد الأول إذ كانا زميلين فتصادقا وكانا يتقابلان صباحاً أمام
المدرسة ، ويذهبان إلى قهوة متاتيا ، فيودعان الكتب عند الجرسون ، ثم ينصرفان
ويعودان بعد الظهر لأخذ كتبهما ، وكان الجرسون يظنهما شقيقين .

وقال حضرته ، إن اسم الجوهرى ظهر فى أفق القضية أول ما ظهر على لسان حسين
توفيق ، وكان الفضل فى اكتشافه أيضاً يرجع إلى محمد على خليفه ، حيث قرر فى
التحقيق أن الجوهرى من العشرة الأوائل فى الجمعية ، وأنه كان واسطة اتصال بين
جمعيتهم والجمعية الأخرى التى منها عمر حسين أبو على ، كما اعترف محمود محمد كريم
أن الجوهرى كان من بين خمسة اجتمعوا وقرروا قتل أمين عثمان قبل الحادث
بأسبوعين ، وأنه من بين أعضاء مجلس إدارة الجمعية .

المتهم الرابع

ثم انتقل الى المتهم الرابع فى هذه التهمة ، وهو عمر حسين أبو على فأشار إلى
الدور الذى لعبه فى هذا الحادث بالذات ، وقال عنه إنه كان طالباً بالفنون التطبيقية
بالعباسية ، وهو الآن مدرس بمدرسة عمر طوسون الابتدائية بشبرا ، ولما توفى والده
أقام مع أخيه الأكبر ، احمد سعودى حسن الضابط بسلاح الطيران الملكى ، وهو

صديق حميم لأنور السادات ، وحسن عزت ، وكان هؤلاء الثلاثة متشيعين للألمان، فى مايو سنة ١٩٤٢ ، إبان معركة العلمين ، طار شقيق هذا المتهم بطائرة من طائرات السلاح ، وانضم إلى صفوف الألمان ، وانقطعت أخباره ، وفى هذا العام نفسه ترك المتهم المنزل وسكن مع محمود احمد الجوهرى ، ولما طرد أنور السادات من الجيش، قامت صلة صداقة بينه وبين عمر على أساس وحدة الشعور بينهما فى كره الانجليز ، وعلى أساس صداقته لأخيه الكبير .

وأشار حضرته بعد ذلك إلى اعتراف حسين توفيق على عمر ، وقوله فى التحقيق إنه من أفراد الجمعية ، وإنه اشترك معه فى حادثى أمين عثمان باشا ، ومصطفى النحاس باشا ، وأرشد عن مخبأ فى نافذة غرفة عمر قائلا إنه يخفى فيه سلاحه ، ولما فتش بيت عمر ، وجدت الحجرة التى يسكنها فى الموضع الذى وصفه حسين توفيق فى أقواله ، كما وجد المخبأ وإن لم يعثر به على سلاح .

وبعد ذلك انتقل حضرته إلى الكلام على اعتراف عمر بالجريمة أمام النائب العام والمحامى العام يوم٥ فبراير سنة ١٩٤٦ ، وردد هذا الاعتراف أمام الأستاذ القاويش ، كما وجد اسم عمر فى مفكرة حسين الخاصة .

المتهم الخامس

ثم انتقل الى المتهم الخامس فى هذه التهمة ، وهو سيد عبدالعزيز خميس ، فقال انه ولد فى ٢٩ مارس سنة ١٩٢٧ ، وإنه طالب بالسنة الثالثة قسم التاريخ بكلية الآداب، وأشار إلى تعرفه واتصاله بحسين توفيق عن طريق محمد ابراهيم كامل ، ابن خالة حسين الذى كان زميلا لخميس فى المدرسة السعيدية وصديقاً حميما له . وقد ظهر اسمه أول ماظهر حين اعترف حسين توفيق ، وأشركه معه فى حادث أمين عثمان باشا ، وفى التفكير فى قتل النحاس باشا ، ودلل حسين على ذلك بأن ذكر وصفاً دقيقاً لمنزل خميس من الداخل والخارج ، ولما فتش بيته وجدت حقيبة بها كتبه المدرسية فوق مكتبه ، وبها مجلة أخبار اليوم وجريدة المصرى ، وقد نشرتا صورة حسين توفيق ، كما عثر على ورقة كتب بها أسماء أعضاء لجنة مؤلفة لمد يد المساعدة لمنكوبى ستالينجراد ، ومن بينها اسم أمين عثمان باشا ، وموضوع تحت اسمه دون غيره خطاً بالقلم الرصاص .

وأشار حضرته إلى اعتراف خليفه ومحمود مراد وكريم على هذا المتهم ،واعتراف هذا المتهم بأنه عضو فى الرابطة ، وأنه كان موجوداً بهامساء مقتل أمين عثمان باشا.

وأخيراً دلل حضرته على إدانة هذا المتهم باعترافه يوم ٩ فبراير حين ووجه بالأدلة القائمة عليه ، وقال إن الأدلة ظلت تلاحقه بعد اعترافه ، فاعترف عليه باقى المتهمين ، وأرشد عن مكان التدريب بجبل المقطم ، ولما عدل بعض المتهمين عن اعترافاتهم ، صرح هذا المتهم أنه مصمم على اعترافه على نفسه .

ومما قاله هذا المتهم فى اعترافه ، إن أعضاء مجلس إدارة الجمعية - وهو منهم - قرروا قتل أمين عثمان ، وذكر التحاقه هو ومحجوب برابطة النهضة بوحى من حسين توفيق لتدبير الجريمة ، وأنه ذهب فى اليوم السابق على ارتكاب الجريمة إلى الرابطة مع محجوب ، ولحق بهما حسين والجوهرى ، وعمر ... وبعدارتكاب الحادث اشترك فى نقل أمين عثمان باشا مع آخرين من الجمهور إلى مكتب أحد المحامين ليتمكن من التحقق من أن الجروح مميتة ... ثم ذهب لمنزل أحمد وسيم خالد وأنبأه بالبشرى ، ومن هناك اتصل بمدحت نخرى تليفونياً ليزف له الخبر ، كما اتصل بمصطفى حبيشه فعلم منه أن حسين توفيق بلغ منزله بسلام ، فحمد ربه ثم انصرف إلى منزله، ولم ينم من فرط الفرح والغبطة .

وقد تأيد هذا الاعتراف بموضع الإصابات التى وجدت فى أمين عثمان باشا ، وهى جرح فى الثدى الأيسر ، وآخر فى البطن ، كما قرر المتهم فى اعترافه ، وثانياً عليه بموعد حضور أمين عثمان باشا فى أثناء وجوده فى الرابطة ، وجاء ذلك مؤيداً لما ذكره سكرتير أمين باشا فى التحقيق ، وكذلك قول المتهم إن أمين باشا لم يحضر فى يوم الثلاثاء السابق على الجريمة ، وأيده سكرتير أمين باشا فى ذلك أيضاً ،وقوله أيضاً انه كان على موعد مع حسين يوم ٦ يناير لقتل النحاس باشا فى جنازة أمين عثمان وبذلك فسرت العبارة المكتوبة فى مفكرة حسين « الساعة ٤ . جيزة Reunis »

المتهم السادس

ثم انتقل وكيل النيابة إلى الكلام على المتهم السادس فى هذه التهمة ، وهو محجوب على محجوب ، فذكر انه ولد يوم ٦ يناير سنة ١٩٢٦ ، وانه كان زميلاً لخميس فى المدرسة

السعيدية ، وقد ذكر عمر حسين أوصافه فى التحقيق ، ولم يكن يعرف اسمه ، كما جاء ذكره على لسان خميس أيضاً ، وأن محمود مراد اعترف عليه ، فقال إنه اشترك معهم فى قتل أمين باشا ، وإنه اجتمع معهم فى المقهى قبل ارتكاب الحادث وإن خميساً ومحجوباً التحقا بالرابطة ليعرفا آراءها ، إذ من قواعد الجمعية أن يلحق كل منهم بحزب ليعرف آراءه . . . ولما فتش بيت محجوب لم يعثر به على شىء ، لأنه كان قد اتخذ الحيطة ، لاسيما وكان قد سئل كشاهد فى القضية .

ثم أشار إلى اعتراف محجوب بعد إنكاره الطويل ، وبعد ان تعرف عليه حسين والجوهرى ، واعترف عليه باقى المتهمين ، وقد قال فى اعترافه ، ان قتل أمين عثمان باشا ، كانت فكرة من أفكار جمعيتهم وإن حسين توفيق أخبره حو الى ١٦ ديسمبر ، أن الجمعية قررت قتل النحاس باشا ، وأمين عثمان باشا . وأن خميساً طلب اليه أن يقابله فى قهوة ميونج فى الساعة الخامسة مساء يوم الحادث ، فذهب لمقابلته فعلا ثم حضر حسين وصحبهما ، هو وخميس ، إلى المقهى المجاور لمحل أحمد حلاوه ، حيث كان ينتظرهم محمود مراد ، والجوهرى وعمر حسين ، ثم قام محجوب مع خميس وقصدا إلى الرابطة ، ثم نزل خميس ليخبر حسين توفيق بموعد حضور أمين عثمان باشا

وقد أيد هذا المتهم اعترافه أمام رئيس المحكمة ، فى أثناء نظر معارضته

وهنا رفعت الجلسة حيث كانت الساعة الأولى بعد الظهر وتقرر عقدها فى اليوم التالى ، لسماع بقية مرافعة النيابة

جلسة الاحد ١١ ابريل

وعلى أثر هذه عقد الجلسة ، شوهد سعادة محمود منصور بك النائب العام ، يجلس فى كرسى النيابة ، وجلس إلى جانبه الأستاذ أنور حبيب ممثل الاتهام . .

وقد وقف الأستاذ عبدالمجيد الشرقاوى المحامى عن مجدى عبدالعزيز أبو سعده ، وقال إنه تلقى كتاباً من النائب المحترم الأستاذ عبدالعزيز أبوسعده والد موكله ، يقول فيه إن ابنه مصاب بمرض عصبى ، وإنه يعالج فى مصحة الدكتور « بهمان » وموضوع تحت المراقبة ، وإن محاكمة المتهم المريض غير جائزة قانوناً متى ثبت مرضه ، وطلب التأجيل حتى يشفى المتهم ،كما طلب — بصفة احتياطية — وقف الاجراءات بالنسبة اليه على ان يحاكم بعد شفائه . .

وقد أرجأت المحكمة إصدار قرارها فى هذا الطلب إلى وقت آخر وقالت « يمكن ربنا يشفيه بكره ويحضر الجلسة .. وعلى كل حال من الممكن ارجاء محاكمته إذا اقتضى الأمر »

مفاجأة جديدة

وهنا وقف النائب العام ، ودهش الحاضرون وتساءلوا ترى ماذا ينوى أن يقول ، واشرأبت اليه الأعناق .... وران الصمت على القاعة ، وارتفع صوت النائب العام يتكلم ملقياً الكلمة الآتية ...

« فى الكلمة التى قدم بها أمس زميلى الأستاذ أنور حبيب مرافعته فى هذه القضية عدة تعبيرات وتشبيهات ومجازات لم أشك حين اطلعت عليها فى الصحف أنها جاءت وراء مراده ، ووقعت بعيداً عن مقصوده ، نتيجة للتعرض لخاطر الارتجال وأثراً عرضياً لجو القضية فى نفسه . على أن تلك العبارات بما مست من شئون السياسة الخارجية — يصعب فى الواقع تبرير إزجائها على هذا النحو ، كما يصعب ربطها بهذه الدعوى ، ولذلك قد استأذنت زميلى أنور بك فأذن لى فى ان أصرح بأن تلك العبارات لا تعبر بحال عن رأى النيابة العامة ، فأرجو ان يثبت ذلك فى محضر الجلسة .

محمود منصور بك النائب العام والى جانبه الاستاذ أنور حبيب

هياج المتهمين

وهنا هاج فريق من المتهمين بينهم حسين توفيق ، وأنور السادات وعمر حسين أبو على ، وسعد كامل ، ومدحت نخرى ، وطلبوا ألا يثبت كلام النائب العام فى محضر الجلسة ، وقال أنور السادات موجهاً الكلام إلى النائب العام « إيه ده ياسعادة النائب .. إزاى تقول الكلام ده .. أنور بك لم يرتجل ده كان بيقرا فى ورقة .. ده مش كلام . . إزاى النائب العام المصرى الوطنى عايز يسحب الكلام ده . . ياسعادة النائب العام ، انك مصرى ، والجميع وعلى رأسهم رئيس الحكومة يرددون أمانى المصريين وهى وحدة وادى النيل والجلاء التام ، والنقراشى باشا قال فى مجلس الأمن إن الانجليز لصوص وقراصنة ، فتأتى انت لتسحب هذا الكلام . . يجب عليك ان تستقيل وتنزل عن الكرسى » ..

وقال حسين توفيق « عار عليك ياحضرة النائب العام أن تسحب هـــذا الكلام الوطنى .. كن شجاعا ولا تخش شيئا . . »

واستمر هياج المتهمين وثورتهم . وعلت الأصوات ، وتناثرت الألفاظ هنا وهناك .. وأخذ كثيرون يتكلمون ، وحاولت المحكمة إسكات المتهمين وتهدئتهم فصاح حسين « إيه هوه الكلام ده .. احنا أعصابنا ما تحتملش نسمع الكلام ده . . اخرج من الجلسة يا حضرة النائب .. »

وقال أنور السادات « أنا أفضل أن أشنق ألف مرة على أن أرى النائب العام يتراجع ويقف هذا الموقف غير المشرف »

وقال وهيب دوس بك إن أنور بك لم يرتجل مرافعته ، كما قال النـائب العام ، وإن أنور بك يمثل النيابة فيجب ألا يثبت كلام النائب العام .

واعترض الأستاذ احمد رشدى على عدم إثبات كلام النـائب العام فى المحضر ، وقال إنه يهمنا جميعاً أن يثبت كل ما قيل فى محضر الجلسة ، وأن يسجل إلى جانبه أن سعادة النائب العام أراد أن يبرر تلك الكلمة بأن أنور بك كان يرتجل ، أمس على حين أن الواقع الذى لاحظناه جميعاً أنه كان يتلو مرافعته ، ويرجع إلى أوراق مكتوبة . فلا بد إذن أن يكون ما قاله بعلم النائب العام ، ولا بد أن تكون هناك بواعث وأن ما قاله النائب العام لا يرجع الى الارتجال ، لأننا كلنا نعلم ، أن من أوليات

قواعد القانون أن وكيل النيابة المترافع حر فيما يقول فى مرافعته ، ولا يمكن أن يجبر على سحب كلام قاله علنا فى الجلسة ، أو يستأذن فيما قاله ، فهناك إذن سبب آخر . وقد ترامى الينا — ونرجو ألا يكون ما ترامى صحيحاً — أن هناك تدخلا فى الأمر ، وتلك هى العلة المباشرة لكلمة النائب العام .

وهنا وقف النائب العام ورد قائلا :

« هذا غير صحيح فان النيابة مستقلة تمام الاستقلال ، ولا تسمح لأية سلطة أن تتدخل فى عملها كما يقول حضرة الزميل رشدى بك وانما هذا حق للنائب العام وهو صاحب الدعوى العمومية ، وأن حضرة عضو النيابة المترافع وكيله وله أن يطلب من المحكمة تصحيح ما ليس له اتصال بالقضية وما أقحم عليها ، والمحكمة صاحبة الشأن فى ذلك .

أما ما جاء فى مرافعة زميلى أنور حبيب بك ، فيما يختص بالجلاء ووحدة وادى النيل ، فان ما نطق به أحد المتهمين انما هو دليل الحماسة المؤقتة وليس المجال مجال الكلام عن الوطنية ، وأن الجلاء ووحدة وادى النيل لم يأت ذكرهما فى القضية مطلقاً لا فى التحقيق ولا على لسان أى شاهد من شهود الإثبات ، وإنما جاء ذكر الجلاء فقط على لسان حضرة وكيل النيابة المترافع ، فهذه الشئون تتعلق بالسياسة ولا شأن للنيابة بها ، وليس لها أن تتعرض للأمور السياسية إلا بالقدر الذى يتصل بالقضية المطروحة وأن للمرافعة آداباً يجب أن تراعى ،

وأما ما قلته من أن هذه تعبيرات لا تعبر عن رأى النيابة العامة ، انما قصدت بها التعبيرات والتشبيهات والمجازات التى لا يصح أن تذكر على لسان النيابة العامة فى جلسة علنية وكان يمكن التعبير عنها بلغة أخرى إذا كانت دواعى القضية تستلزمها »

وعاد المتهمون الى صياحهم وثورتهم وصاح بعضهم قائلا للنائب العام : يجب أن تستقيل .. كيف تسحب كلاماً وطنياً كهذا الكلام .

ثم قال الأستاذ حمادة الساحل : أنتم اليوم تحسون وتتأثرون ، وغداً تحكمون ، وسيكون حكمكم نتيجة لإحساساتكم وتأثركم ، ولذلك كان من واجبنا ، أن نقف على كل حركة تصدر أمامكم لأن لهذه الحركة أثراً فى نفوسكم وهذه الحركة التى أبداها

سعادة النائب العام ، تركت فى نفوسنا أسوأ الأثر ، ذلك لأننا رأينا سعادته وهو يمثل الدعوى العمومية ، قد بدأ كلامه على هذا النحو ، وكلنا يفهم ما يعنيه ويعترض عليه ، فإنه يعترض على مجازات وتشبيهات ، ولو أن الأمر مسألة لغة عربية يصححها لهان الأمر ، وإنما هى وقائع عناها وفهمناها ، ولذلك كان من حقنا أن نحزن وأن نأسف .

المحكمة — إن المسألة انتهت ونرجوكم أن تهدأوا

وهنا أخذ الأستاذ أنور حبيب فى إكمال مرافعته ، ولكن المحكمة رأت أن المتهمين هائجون فرفعت الجلسة للاستراحة ، وكانت الساعة قد بلغت العاشرة والنصف

ولما عادت الجلسة إلى الانعقاد ، وقف الأستاذ أنور حبيب ليستكمل مرافعته ، وكان جو القاعة قد ساده الهدوء ، حيث لم يعد النائب العمومى إلى القاعة بعد ذلك ،

المتهم السابع

وبدأ أنور حبيب بك مرافعته بالكلام على المتهم السابع محمد أنور السادات فى التهمة الأولى ، فقال إن هذا المتهم اشترك بطريق الاتفاق فقط فى قتل أمين عثمان باشا ، ثم تحدث عن ماضى المتهم ، فقال إنه تخرج فى الكلية الحربية ، والتحق ضابطاً بالجيش المصرى بسلاح الإشارة ، وأخذ يرقى حتى بلغ رتبة اليوزباشى ، وأشيع عنه أنه من المناصرين للألمان ، وأنه يتجسس لحسابهم ، وفى سنة ١٩٤٢ اتهم صراحة بذلك ، وأجرى معه تحقيق فى عهد وزارة النحاس باشا ، ومع زميله الطيار حسن عزت ، وانتهى التحقيق إلى فصلهما من الجيش ، وفى نفس اليوم اعتقلا بأمر الحاكم العسكرى ، وتمكن أنور وزميله من الهرب ، وأطلق أنور لحيته وتسمى باسم « الحاج » ، وكون الاثنان شركة للنقل ، وضما اليهما عبد الفتاح عنايت المحامى - وهو أحد المحكوم عليهم فى قضية مقتل السردار ، ولكن هذه الشركة لم توفق فى أعمالها وقد استعان أنور بأحد الأغنياء فى تكوين هذه الشركة - على حد قول حسين توفيق فى التحقيق - ثم كون أنور بعد ذلك جمعية إجرامية وتوصل بواسطة صديقه عمر حسين إلى التعرف بحسين توفيق وقد وجد فيه ضالته المنشودة.. استهتاراً ، وجنوحا للجريمة ، وحسن تدبير ، فاستغل الفرصة ، ووجه حسين توفيق وجماعته وجهة جديدة ، لم يكونوا قد طرقوها بعد ،

وهى قتل المصريين ، وعرض عليهم فى لباقة فكرة قتل النحاس باشا ، وكان فى أثناء ارتكاب الحادث ينتظر زملاءه فى سيارة قريبا من متحف الشمع .. ثم قال حضرته إن هذا المتهم كان حريصا فلم يساهم فى هذه الجرائم مساهمة فعلية ، وكفاه بأنه دفع بأغرار إلى الجريمة ، ولا يهمه بعد ذلك أن يصيبهم مكروه ، طالما هو سليم أمين ، فهو شخص من صفاته المكر والحذق والإغواء ، ومظهره يوحى بالثقة ، وهو قوى الشخصية حتى ليحمل المرء على الوثوق فيه .. وقد جاء اسمه فى التحقيق على لسان محمد ابراهيم كامل ، إذ ذكر أن حسين توفيق تصادق مع شخص جديد اسمه « الحاج » وآخر اسمه حسن ، وكان أن انصرف ذهن رجال القسم السياسى إلى أنور وصديقه حسن عزت .. وبعد ذلك اعترف حسين توفيق على شركائه ، ومن بينهم أنور السادات ، وقال إنه قد اشترك معه فى حادث الشروع فى قتل النحاس باشا يوم ٦ ديسمبر ، ودلل على ذلك بأن ذكر وصفاً دقيقاً لغرفة أنور ، والأثاث الذى بها ، وتأيد ذلك بمعاينة منزل أنور ، وكذلك اعترف عليه عمر حسين أبو على ، ومحمد على خليفة ، والجوهرى ، ويحيى مراد ، وخميس ، وقد قال الأخير إنه عرف عنوان أنور السادات من محمود مراد ، وذهب اليه وتناقش معه فى أنه يريد من الجمعية أن تستمر ، وأكد له أنور أنه واثق من أن حسين توفيق لن يعترف ، لأنه ليست هناك أدلة ضدة ، وأنه تقابل مرة مع أنور فى كازينو ببا عند الكوبرى الإنجليزى وأخبره أنور أن حسين توفيق اعترف ، وأن المهم ألا يعترف على أحد من أعضاء الجمعية.

وخرج حضرته من كل هذا إلى إقامة الأدلة على اشتراك أنور فى هذه الجمعية ، وفى حادث مقتل أمين عثمان باشا بطريق الاتفاق وذلك من أقوال باقى المتهمين ، وقد قال أحدهم وهو عمر حسين أبو على ، إن أنور السادات ، اتفق معه ، ومع حسين توفيق على قتل النحاس وأمين عثمان ، أو على حد تعبيره ، معاقبتهما ، وقال الجوهرى ، إن أنور قال ، عاوزين حكاية النحاس تنتهى لأن قدامنا أمور تانية عايزينها تنتهى ، ثم عدل عمر حسين أبو على عن أقواله الأولى واتهامه لأنور السادات ، ثم عاد وعدل عن عدوله هذا حيث قال لمأمور سجن الأجانب إنه لم ينم طول الليل لأن ضميره غير مرتاح لعدوله كذباً عن اعترافاته ، وإن الذى أوحى اليه بذلك ، هو أنور السادات ، عن طريق أحد حراس السجن ، إذ طلب اليه أن ينكر اشتراكه فى هذه الجرائم ، لأن وجوده خارج السجن أنفع له ، وطلب عمر من المأمور أن يقدم

للنيابة خطابا كتبه بنفسه يعدل فيه عن عدوله ، ويؤيد اعترافه السابق ، وقال عبد العزيز خميس بعد أن عدل عن عدوله عن اعترافه ، بعد إبعاده عن حسين عقب حادث محاولة الهرب من سجن الأجانب ، أن عدوله عن إتهام أنور السادات ، مرده إلى أن أنور رب أسرة ، وأنه ، وإن كان حسين قد اتفق معه على إبعاد أنور ، إلا أن ذلك لم يكن بذى تأثير عليه ، وإنما السبب الحقيقى الذى جعله يعدل عن اتهامه هو كون أنور رب أسرة .

ولما علم حسين توفيق بعدول عمر ، وإفشائه سر اتصال أنور به ، عجب لذلك لأنه يعلم أن عمر من المعجبين بأنور السادات وعاد إلى اعترافه الأول من حيث إصراره على اتهام أنور السادات ، وقال إنه كان قد عدل عن اتهامه من باب العطف عليه ، لأنه رب أسرة .

وأخذ حضرته يفند هذه الأقوال ، قائلا : إن مسألة العطف على أنور السادات وإنه رب عائلة ليست هى السبب الحقيقى ، فهم ما زالوا شبانا لم يبلغوا سن الزواج حتى يعرفوا قيمة العائلة ، وهموم رب العائلة ، خصوصا وهم ليسوا أصحاب وجدان ولا عاطفة ، وإن الواقع أنهم حينما عدلوا عن اتهامه ، كانوا يرجون أنه يستطيع أن يسهل لهم سبيل الفرار من السجن .

وأشار حضرته بعد ذلك الى الورقة التى ضبطت فى جيب بيجامة أنور السادات وقد جاء فيها عبارات باللغة الانجليزية ترجمتها ما يأتى :

التقرير رقم ١ فى ٢/١٣ ـ التشكيل رقم ٢ جمعية بلاعمل ـ التشكيل رقم ٢ يتصل بى . ابتعدوا وأنا أتولى القيادة من هنا ـ التشكيل رقم ٢ ينتظر الأوامر ـ أتعشم أن أصل الى الضربة الكبرى قريبا ـ يعتبرونى شخصاً خطيراً ولكن الدليل ضعيف جداً ـ فى انتظار الأوامر ـ الحمد لله وليحى رجلنا . . .

وأشار حضرته الى الإجراءات التى اتخذها المحقق إزاء هذه الورقة ، فانه احتفظ بها ، وكلف محمد طلعت السادات ، شقيق انور السادات أن يحضر مساء الغد لأخذ الملابس القذرة ، ثم عرض الورقة على النائب العام وكلف الخبير محمد على سعودى بك ، أن يلتقط صورة للورقة الأصلية التى ضبطت فى جيب البيجامة ، وسلمها لشقيق أنور واحتفظ بصورتها وكلف لبوليس بمراقبة شقيق أنور لمعرفة من سيتسلمها منه ، ولكن المراقبة أخفقت وضاعت الورقة ، وبقيت صورتها .

وأخذ حضرته يشرح معانى هذه الكلمات وما يمكن ان يستخرج منها ، وإنها لأقطع دليل على اشتراك انور فى أعمال هذه الجمعية .

المتهم الثامن

ثم انتقل الى المتهم الثامن فى هذه التهمة ، وهو محمد ابراهيم كامل ، وقال إنه ولد فى ٦ يناير سنة ١٩٢٧ ، وإنه نجل المرحوم احمد كامل بك وكيل محكمة استئناف اسيوط ، وهو الابن الأوحد على خمس بنات ، ثم أشار الى صلته بوالد هذا المتهم ، وأنه قد سبق أن ترافع أمامه ، وهو وكيل نيابة ناشىء ، ثم دار الزمن دورته فاذا به يطلب معاقبة ابنه ، بيد أنه ، فى سبيل تأدية واجبه ، يترك العاطفة جانباً . ثم قال إن محمد ابراهيم كامل ، ظهر فى القضية عند ما ضبط كتاب علم الحيوان على مكتب حسين توفيق ، ومفتوحا على صفحتين ، باحداهما صورة جسم الإنسان وأحشائه ، وبالأخرى صورة المخ والمخيخ ، وان حسين لما سئل عن الأماكن ، التى يتردد عليها ، قرر انه يجلس مع ابن خالته ، محمد ابراهيم كامل ، ومع سعد الدين كامل ونجيب حسين فخرى . وعند ما اعترف حسين اعترافه الكامل ، ذكر اسم محمد ابراهيم كامل من بين اعضاء الجمعية كما جاء اسمه على لسان جول اسود نعيم ، وقال عمر حسين فى اعترافه وهو يشرح تفاصيل حادث النحاس باشا ، إنه كان فيه واحد عند متحف الشمع ، وواحد عند محطة البنزين ، ولا يعرف أسماءهم ، ولو رآهم فربما تذكرهم ، ولما عرض محمد ابراهيم كامل عليه ، وسط آخرين ، تعرف عليـــه ، وقال إنه شاهده يوم حادث النحاس باشا يتحدث مع حسين توفيق بميدان ابراهيم باشا ، كما جاء ذكره ايضا على لسان باقى المتهمين ، ومما قاله خميس ، إن محمد ابراهيم كامل هو الذى عرفه بحسين توفيق وكونوا جماعة الشباب المجاهد ، لمناهضة الإنجليز ، وإنه وسعد كامل ، ونجيب فخرى يكونون مجلس استشارى الجمعية .

ثم تكلم على الأدلة القائمة على اشتراك هذا المتهم فى مقتل أمين عثمان باشا بطريق الاتفاق فقط ، وتتلخص فى أقوال المتهمين ، من أنه عضو فى الجمعية ، وأن حسين توفيق حرص على أن يجعله عضواً مستتراً هو ونجيب فخرى محتفظا بهما للملمات . وأنه عضو بمجلس الادارة الفعلى أو الاستشارى ، على حد قول خميس ، وهو المجلس الذى كان حسين يستشيره فى أموره .

المتهمان التاسع والعاشر

ثم تكلم حضرته بعد ذلك على المتهم التاسع فى هذه التهمة وهو نجيب حسين فخرى فقال إنه ولد فى ٢٩ مارس سنة ١٩٢٤ ، وهو نجل حسين فخرى بك القاضى ، وخريج كلية فيكتوريا ، وابن خالة حسين ومن أصفيائه ، بل ومستشاره ، وهو وزير دولته ـ دولة البغى والإثم ـ وقد ذكر اسمه فى اعتراف حسين توفيق الأول ، وفى أقوال باقى المتهمين .

أما المتهم العاشر فى هذه التهمة ، فهو سعد الدين كامل المحامى ، وهو من الشبان المتحمسين لمبادىء الحزب الوطنى ، ومحام ناشىء تخرج سنة ١٩٤٥ من جامعة فؤاد الأول ، واتصل بمحمد ابراهيم كامل ، وهو صديق قديم لحسين توفيق ، وقد اتخذه حسين مستشاراً ، لا قانونياً ولا للتوجيه نحو احترام القانون ، والتزام أوامره ... وإنما كان مستشار سوء وشر ، يزين له الجريمة ، ويقره عليها ، وقد جاء ذكر اسمه على لسان حسين توفيق وباقى المتهمين .

المتهم الحادى عشر

وقال عن المتهم الحادى عشر فى هذه التهمة ، وهو محمد محمود كريم ، انه ولد فى ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٤ ببلدة إدفو ، وكان طالباً بكلية الهندسة بجامعة فاروق ثم نقل إلى كلية الهندسة بجامعة فؤاد الأول .

وهناك تعرف بمحمود يحيى مراد الطالب بها ، فعرض عليه الانضمام إلى الجمعية ، وأفهمه أغراضها ، وعرفه بحسين توفيق ، فوافق على الانضمام ، وكان ذلك خلال يناير أو فبراير سنة ١٩٤٥ ، وانضم إلى شعبة محمود يحيى مراد أميناً لصندوقها ، ثم ترقى إلى عضوية مجلس الإدارة ، وقد برز اسمه فى التحقيق فجأة يوم ١٦ يناير على لسان حسين توفيق ، لما بدأ فى سرد أعمال الجمعية ، وذكر أعضاءها ، ونصيب كل منهم ، ولم يذكر إلا لقبه فقط « كريم بالهندسة » ، وقال عنه إنه عضو بالجمعية ، ويعرف أغراضها وهى اغتيال فريق من رجال مصر ، وفى مقدمتهم النحاس وأمين عثمان ، وأنه عضو فى مجلس الإدارة ، وأنه ممن وضعوا خطة اغتيال النحاس باشا معه ومع خميس ومراد .

كما اعترف عليه محمود مراد ، ومحمد خليفه ، وأخيراً اعترف هو على نفسه ، فاعترف تفصيلا بنظام الجماعة ، وتاريخ انضمامه ، وعلل سبب اعترافه بأنه خشى أن يزج به حسين فى حادث أمين عثمان باشا ، وهو لم يشترك فيه .

ثم تكلم عن سياسة الإنقاذ ، فقال ، إن أهم ما يلفت النظر ، أن حسين توفيق عدل عن اتهام بعض المتهمين ، وهم بالذات ، محمد ابراهيم كامل ، وسعد كامل ، ونجيب حسين نخرى ، وأنور السادات ، وهذا العدول لم يكن وليد الرجوع إلى الحق ، لا ولا تبكيت الضمير ، وإنما كان مرده إلى سياسة إنقاذ ما يمكن إنقاذه ، فقد كان المتهمون دبروا فكرة الهرب من السجن ، وأخذ حضرته يدلل على هذه النظرية بأقوال هؤلاء المتهمين ، ومواجهتهم بحسين توفيق بعد عدوله عن اتهامهم .

ثم انتقل بعد ذلك إلى التهمة الثانية ، الملحقة بالتهمة الأولى ، وهى الخاصة بالشروع فى قتل عبد المنعم ابراهيم القبانى ، وجمال الدين عبد الشافى ، حين ألقى حسين توفيق ، القنبلة على مطارديه ، والمتهم فيها الأحد عشر متهماً فى التهمة الأولى ، واعتبرت النيابة حسين توفيق ، فاعلا أصلياً فى هذه التهمة ، والباقين شركاء بالاتفاق .

ثم تكلم على القصد الجنائى فى هذه التهمة . فقال ، إن القصد العام هو ارتكاب الجريمة مع علمه بارتكابها ، أى أنه يرتكب أمراً محرما ، والمتهم هنا ، يعلم أنه يرتكب أمراً محرما ، بإلقائه قنبلة وسط الناس ، ثم هناك القصد الخاص ، وهى نية إزهاق الروح ، وحسين توفيق كان يرمى إلى إزهاق الروح ، وذلك مستمد من نوع الآلة المستعملة أولا ، ومن الحالة التى هو عليها ثانياً ، فقد استعمل قنبلة يدوية متفجرة خطيرة تتفجر شظاياها فى مساحة كبيرة ، فليس بمقبول ولا بمعقول أنه أراد مجرد الإرهاب ، وإلا فيقبل دفاع قاتل ذبح فريسته بأنه أراد إرهابها ، ولم نسمع أن قنبلة تلقى وسط الناس فى مكان مكشوف ، يراد منها الإرهاب ، فالإرهاب يكون بإطلاق عيار فى الهواء مثلا .

واستشهد بما جاء فى كتاب على بدوى بك عن القصد غير المحدود ، إذ قال : عند ما يرتكب الجانى فعلا قد تترتب عليه عدة نتائج إجرامية مختلفة كان يتوقعها ، ويقبل سلفاً ما يحدث منها ، كمن يطلق الرصاص على جمهور مجتمع فى مكان ،

وكالفوضوى الذى يلقى قنبلة لتنفجر فى ميدان . فى أثناء مرور موكب فيه ، فهو يعلم قطعاً أن الرصاص قد يصيب أى شخص من المجتمعين ، دون أن يعرف بالتحديد من يصيب .. وأن القنبلة قد تقتل عدة أشخاص ، وقد تجرح آخرين ، وبذلك يكون الجانى مسئولا عما يحدث من النتائج مسئولية عمدية .. لأن علمه ، أو قصده الجنائى . واضح ، وإن لم يكن موجها إلى شخص معين .. مثل شخص يضع آلة مفرقعة فى سفينة مؤمن عليها ، وهى على وشك الإبحار ، لاغراقها فى عرض البحر ، والاستيلاء على مبلغ التأمين بطريق النصب ، فينشأ عن الانفجار قتل بعض الركاب أو البحارة ، وهو من النتائج الواضحة أمام المجرم ، بحيث لا يمكنه إنكار توقعها أو قبولها سلفاً .

ثم قال : إن الواقع ليس هناك فرق فى المسئولية الجنائية ، بين القصد المحدود ، وغير المحدود ، فكلاهما قصد مباشر يتناول النتيجة التى حدثت أو شرع فيها .

واستشهد حضرته فى هذا الصدد بما جاء فى كتاب أحمد أمين بك ، وجندى عبد الملك بك ، وقد جاء فى كتاب جندى بك فى الصفحة ٧٠٢ من الجزء الخامس ، أن قصد القتل إما أن يكون منحصراً فى تعمد قتل شخص معين ، وإما أن يكون موجها بكيفية غير محدودة الى قتل شخص أو أشخاص غير معينين . والحكم فى الحالتين واحد ، وهو أن الجانى مسئول عما أراده سواء بكيفية محدودة أو غير محدودة .

كما استشهد ببعض الأحكام مستدلا بها على نية القتل ، وإمكان الاستدلال عليها بمظاهر خارجية ، ونوع الآلة التى تستعمل ، كما قالت محكمة النقض فى أحد أحكامها ، من أنه لا مانع مطلقا يمنع قاضى الموضوع من أن يستدل على نية القتل ، بنوع الآلة التى استعملها الجانى .

ثم تكلم بعد ذلك على التطبيق القانونى فيما يختص بهذه التهمة ، ومسئولية باقى المتهمين بالاشتراك فيها بطريق الاتفاق ، وفسر آراء فقهاء القانون فى هذه النقطة ، فى حالة هذه القضية ، اتفق هؤلاء المتهمون مع حسين توفيق على قتل أمين عثمان باشا ، باستعمال مسدس وأن يقتله فى مكان عام عند باب العمارة الواقع بها مبنى نادى الرابطة فى شارع عدلى باشا ، وفى مكان مزدحم بالناس ، وفى وقت هو عرضة فيه لأن يكتشف أمره ، وأن يطارد ، بل ودخل فى تقديرهم أنه قد يطارد ، فوقف ثلاثة منهم فى ميدان ابراهيم باشا لمساعدته ، ولتضليل المطاردين ، وقد أمدوه بقنبلة ،

وهذا الإمداد مفهوم أنه للاستعمال ، فهؤلاء الشركاء إذن ، لاحجة لهم ، لأن العمل الذى قام به حسين توفيق من مقتضيات جريمته ، ومجريات الأمور العادية تفضى الى وقوعه .

التهمتان الثالثة والرابعة

وانتقل بعد ذلك الى الكلام على التهمتين الثالثة والرابعة ، وهما الشروع فى قتل رفعة النحاس باشا عمداً ومع سبق الإصرار : والقاء قنبلة على سيارته، وإصابة بعض أشخاص كانوا بالترام ، وبعض سيدات كن يركبن سيارة ، وذلك من جراء القاء هذه القنبلة ، والفاعل الأصلى فى هذه القضية هو حسين توفيق ، أما شركاؤه بالاتفاق والمساعدة فهم عمر حسين أبو على ، ومحمد أنور السادات ، ومحمد ابراهيم كامل ، وشركاء بالاتفاق فقط ، وهم محمود يحيى مراد ، ومحمد أحمد الجوهرى . وسيد عبد العزيز خميس ، ونجيب حسين فخرى ، ومحمد محمود كريم .

ماذا قال حسين توفيق ؟

واستند حضرته فى اثبات التهمة الثالثة الى اعتراف حسين توفيق ، حيث قال. إنه من جماعة وطنية كلفته بقتل النحاس باشا يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٤٥ ، وأخفق ، وكان عليه أن يعود لقتله ، فلم تحن الفرصة ، وكان المقرر أن يكون أمين عثمان باشا الثانى ، فقررت الجمعية اغتيال أمين عثمان قبل مصطفى النحاس ، على أن يقتل النحاس باشا فى جنازة الأول ، وأنه تطوع لتنفيذ هذه المأمورية .

واسترسل حسين توفيق فى شرح كيفية تدبير وتنفيذ حادث أمين عثمان باشا، وتكلم على الجمعية الإرهابية وأغراضها ، فقال :

اجتمعت الجمعية ، وقررت قتل مصطفى النحاس ، وأمين عثمان ، وعملت قرعة ، ليبدأ بالنحاس ، فأصابتنى القرعة ، فتقدمت لاغتيال النحاس ، ولكن الحكاية مانفعتش ، وانتظرنا انه يخرج مرة ثانية من بيته فلم يخرج — وعرفنا انه خرج مرة وراح جنينة الحيوانات ، ولكن معرفتنا جاءت بعد فوات الأوان ، فقررنا أننا نقدم الحكاية ، نبتدىء بأمين عثمان ، ولما يقتل امين عثمان ، يخرج النحاس فى جنازته ،

فتغتاله فى أثناء الجنازة ، وكان على أنا قتل النحاس ، ولكنى كنت قد اعتقلت فلم أتمكن من اغتياله .

وروى حسين طريقة ارتكاب الحادث فيما يلى ..

ذهبت الى النادى السعدى ، ورحت فى الأول راقبت الحتة بتاعة النادى السعدى.

ومداخلها والشوارع المحيطة بها وكذلك بيت النحاس باشا ، ووجدت ان من الصعب تنفيذها فى البيت : وقررت أن أنفذها فى النادى السعدى ، وانتظرت حتى موعد حضوره لاجتماع الوفد بالنادى السعدى ورأيت أن أقف فى الشارع المقابل أمام الكردون بتاع العساكر المحيطة بالنادى السعدى ، يعنى أقف أمام الأجزخانة اللى هناك ، فأنا فى أول الأمر مش عارف أتومويل النحاس باشا راح يجى من أى جهة ، وكانت الخطة انه ساعة مايجى الاتومبيل عند الكردون يهدى أو يقف علشان الهتافات والهوسة ، فكنت رايح أتقدم فى الوقت ده وأضربه بالرصاص . وكان معى ثلاث قنابل يدوية ومسدسان ، وكان عند الأجزخانة عسكريان أو ثلاثة ، فخشيت أن العساكر يطاردونى ، فاضطر إلى إطلاق النار عليهم ، فانتقلت إلى شارع رستم ، على بعد ٣٠ متراً منهم ، وعلمت أن النحاس باشا سيحضر من هذا الشارع ، فقررت تنفيذ الخطة عند انحراف السيارة من شارع رستم إلى شارع قصر العينى ، ولكن السيارة أقبلت ولم أعرف أن النحاس بها للظلام ، ولأنه كان يركب سيارة سراج الدين باشا. وعرفت ذلك بعد مرورها من الهتافات ، فحاولت عبور الشارع إلى الجهة الأخرى ، ولكن سيارة جيش مرت فى ذلك الوقت فعاقتنى عن العبور ، ثم انتقلت إلى الجانب الآخر بعد مرور سيارة الجيش ، وكانت سيارة النحاس باشا ، قد ابتعدت فأنا عملت حسابى ان أتومبيل النحاس كان ماشى بسرعة ١٥ كيلو فى الساعة وان القنبلة تنفجر فى ثمانى ثوان فرميتها أمام السيارة بعشرين متراً لكى تنفجر تحت السيارة تماماً ، فتعطلها ، وحينئذ أتقدم وأضربه بالمسدس ، ولكن كان من حظه أنه أسرع بالسيارة قبل انفجار القنبلة لتفادى الاصطدام بسيارة الجيش التى كانت مقبلة من جهة المعادى ، وفيها البنات ، فانفجرت القنبلة على بعد عشرة أمتار تقريباً ، أى لما وصل عند الحودة بتاعة شارع النادى السعدى ، والقنبلة أصابت بعض الراكبات فى سيارة الجيش ، وبعد كده فكرت أنى أدخل وراءه ، ولكن الناس كلها اتلست ناحية الانفجار ،

ووجدت انه من الصعب أن أدخل لأقتله . ويجوز ويكون من الصعب أن أتمكن من ذلك ، ولا أستطيع الخروج إلا باستعمال القنابل وضرب العساكر والناس ، وتبقى النتيجة انى مانفذتش قتله وقتلت غيره ، فامتنعت عن الدخول ، وبعد ذلك وقفت زى نصف ساعة فى شارع قصر العينى نفسه قلت يمكن يخرج ثم مشيت لئلا يشتبه فى وروحت .

وقال رداً على سؤال للمحقق عما إذا كان قد رآه أحد وهو يلقى القنبلة :

أنا لما ألقيت القنبلة رفعت يدى لفوق ، فواحد أزهرى من الواقفين جنبى شافنى ، فعملت إنى باهتف ، ولم يأخذ باله بعد ذلك ، ولم يفهم شيئاً

وسئل عن سبب اعتدائه على النحاس باشا ، فأجاب أنه حادث ٤ فبراير ولأن الصحف كلها اتهمته بالخيانة العظمى . وتصريح ماهر باشا ، بأنه أتى على أسنة الرماح ، واستعداده لمحاكمة النحاس باشا ، وإثبات انه ارتكب خيانة عظمى ، ووزع منشورات بهذا المعنى ، وثانيا المعروف أن «النحاس باشا لا يستطيعون» محاكمته هنا لتدخل الإنجليز ، وأنه يعرف أشخاصاً مثل مصطفى النحاس باشا فى بلاد أخرى ، مثـــل بيير لافال فى فرنسا ، وقد حكم بادانته بتهمة الخيانة العظمى ، وذلك لأن فرنسا دولة حرة لا يتدخل فى شئونها أحد ، أما نحن ، فى مصر ، فان كل شىء يسير بأمر الإنجليز ، ولا نستطيع حتى محاكمة خائن ، اعتدى على الشعب ، وعلى الملك .

ثم قال ، إن الجماعة وافقوا على قتل النحاس باشا بدون تردد .

ومضى الأستاذ أنور فى مرافعته ، وإقامة الأدلة فى هذه التهمة ، مستشهداً أيضاً بأقوال بعض المتهمين ، وقال إن جمعية حسين توفيق ، وهى جمعية إرهابية منظمة ، فكرت وقررت اغتيال النحاس باشا منذ شهر سابق على ارتكاب الحادث ، ودبروا ذلك تدبيراً محكما ، وإن الذين قرروا ذلك هم حسين توفيق ، وكريم ، وخميس ، ويحيى مراد ، والذين أحكموا التدبير ، ورسموا الخطة ، هم حسين ، وعمر حسين ، والسادات ، وذلك ثابت من أقوال المتهمين أنفسهم . فقد قال عمر إن أنور السادات ، هو صاحب فكرة معاقبة النحاس باشا ، وقد فكر فيها معه ومع حسين فى قهوة متاتيا ، وكان القصد إرهاب النحاس باشا ، وإن أنور كان متفقاً أن ينتظرهم بسيارة تاكسى عند شارع مجاور لمتحف الشمع ، وقال مراد إن مجلس الإدارة قرر بالإجماع قتل النحاس باشا

من أجل حادث ٤ فبراير وفوض الأمر لحسين ، ولما أخفق ، قرر مجلس الإدارة إعادة الكرة .

كما استند حضرة النائب إلى قرائن أخرى تؤيد هذه الاعترافات ، منها واقعة الأزهرى الذى ذكره حسين ، وقال إنه رآه وهو يرفع يده بقنبلة ، فقد ظهر أن هذا الشخص يدعى محمد حسن عيد ، ومنها أن حسين توفيق قال إن القنبلة التى ألقاها من نوع القنبلة التى ألقاها فى حادث أمين عثمان باشا ، وأثبت الطبيب الشرعى صحة ذلك ، وذكر حسين أيضا ، أن القنبلة التى استعملها من نوع بريطانى بيضاوى ، وعليها رقم ٣٦ ، وحرفا W.D. ، وأيد ذلك تقرير الطبيب الشرعى .

وتكلم على التهمة الخامسة وهى الخاصة بالاتفاق الجنائى على قتل النحاس باشا ! فاقام الأدلة عليها من نفس أقوال حسين توفيق وباقى المتهمين مما سبق ان ذكرناه .

ثم تكلم على التهمة السادسة الخاصة بالشروع فى قتل الاومباشى ليسلى ميللر يوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٥ فسرد وقائعها وتلخص فى ان ميللر كان يسير مع صديقته المجندة الآنسة جوت ولسن بشارع الجزيرة على شاطىء النيل متجهين ناحية كوبرى الزمالك ، فمرت بهما سيارة قادمة من الجهة المضادة ، ولما حاذتهما ، وقفت وأطلق ركابها عليهما بعض مقذوفات نارية أصابت ميللر فألقى بنفسه على الأرض ، وأطلقت السيارة لنفسها العنان متجهة ناحية الجزيرة . وقد أصيب ميلر بأربعة مقذوفات نارية ، واحدة فى ذقنه ، ونفذت من الجهة اليسرى للوجه ، والثانية فى أسفل الإبط الأيمن ، والثالثة فى مرفقه الأيمن ، والرابعة فى ساعده الأيمن .

وقال حضرة النائب إنه ظهر من التحقيق ومن أقوال حسين توفيق ان هذا الحادث كان من سلسلة حوادث ارتكبها حسين ، وقد اعترف بها حسين فى التحقيق فقال إنه كان متواعداً على اللقاء مع مراد ومدحت نخرى ، وسعيد توفيق ليلا عند محطة بنزين شل بالزمالك ، لأنهم كانوا متفقين فيما بينهم على اصطياد أحد الانجليز ، أى قتله ، وقد التقى بهم ، وكان سعيد يقود السيارة ، وهى سيارة والده ، وركب حسين إلى جوار سعيد ، وركب مراد فى المقعد الخلفى خلف سعيد وحسين ، وكان حسين ومدحت يحملان مسدسين ، ويحمل مراد وسعيد مسدساً ، ولما قابلا ميللر وصديقته هدأ سعيد من سرعة السيارة ، وأطلق حسين عيارين بيساره وأطلق مدحت عيارين بيمينه ، فأصابت الأعيرة الأربعة ميللر .

وقد اعترف هؤلاء المتهمون بهذه الوقائع .

واستند النائب إلى قرائن أخرى على المتهمين وهى أن حسيناً ذكر أن المسدسين اللذين استعملا فى هذا الحادث ، من نوع « سميث اندويسون » وثبتت صحة ذلك من تقرير الطبيب الشرعى ومن فحص نوع الرصاص المستخرج من جسم ميللر .

وكذلك عثر فى مخبأ جبل المقطم ، فى كيس ، أسمى كيس الذكريات ، على طلقات عيار ٣٨ بوصة وهو نفس العيار المستعمل فى هذا الحادث .

وأخيراً أيد الطبيب الشرعى تصوير الحادث كما صوره حسين

ثم تكلم حضرته على الجريمة السابعة ، وهى الخاصة بالاتفاق الجنائى على ارتكاب هذه الجريمة ، فدلل عليها بأقوال المتهمين فى التحقيق ، وهى أن هدف الجمعية ، هو قتل بعض الزعماء المصريين والجنود البريطانيين .

ثم انتقل إلى التهمة الثامنة ، وهى الخاصة بحادث الهرم ، والمتهم فيها أحمد وسيم خالد ، ومصطفى كمال حبيشه ، وروى تفاصيل الحادث ، كما فصلناه ، واستند فى إقامة الدليل على المتهمين فى هذه القضية إلى اعترافهما ، وقد كانا ينكران سبب الحادث ، بادىء ذى بدء ، حتى شاء الله أن يعرف هذا السبب ، إلى أن اعترف به مصطفى حبيشه ، فقال إنه عضو فى هذه الجمعية ، وتحدث عن أغراضها ، وكيفية انضمامه اليها عن طريق حسين توفيق ، وضمه إلى شعبة مدحت نخرى ، وأن أحمد وسيم خالد من بين أعضائها ، وذكر أن الجمعية ارتكبت الجرائم السابقة ، وقال عن سبب ارتكابه هو ووسيم هذا الحادث ، إنه أيام كان حسين منكراً فكر هو ووسيم فى ارتكاب حادث ، للفت الأنظار بعيداً عن حسين ، وباستعمال مسدس من العيار الذى استعمله حسين فى حادث أمين عثمان ، ولما عرف أن حسيناً قد اعترف رؤى ارتكاب حادث ضد أى انجليزى لتقوية الروح المعنوية عند حسين وزملائه ، وأراد الاثنان أن يحصلا على سيارة ليستعملاها فى هذا الغرض . واتفقا على أخذ سيارة المجنى عليه فى هذا الحادث ، وهو ممدوح الشلقانى افندى ، وقد أيد احمد وسيم هذا الاعتراف ، دون أن يذكر السبب الذى ذكره زميله ، ومما قاله وسيم ، إنه خرج مع حبيشه للتنزه ، فوجد معه ثلاثة مسدسات أحدها « موزر » فأخذه منه ، وعلم منه أنه سرقه من حسين بك نخرى ، والد مدحت نخرى ، وأنه يرغب فى التخلص من المسدسات لأن منزله

عرضة للتفتيش لمناسبة اعتقال ابن خالته ، حسين توفيق ، وروى وسيم بعد ذلك تفصيل الحادث ، وكيف هاجما المجنى عليه ، بعد أن استوقفاه ، وأطلقا النار عليه .

ثم انتقل إلى التهمة التاسعة ، وهى أن المتهمين جميعاً ، ما عدا الخامس والعشرين والسادس والعشرين ، اشتركوا خلال سنوات ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ ، فى اتفاق جنائى ، الغرض منه ارتكاب جنايات قتل رجال الجيش البريطانى ، وفريق من رجالات مصر ، واستند فى إثبات هذه التهمة إلى أقوال بعض المتهمين واعترافاتهم ، وأخذ بقيم الادلة ، على كل منهم ، من هذه الاعترافات .

ثم انتقل إلى التهمة العاشرة الخاصة بوضع النار عمداً فى مبنى مدرسة القنصلية الإنجليزية بالمعادى ، فى ليلة ٢٤ يوليو سنة ١٩٤١ ، والمتهم فيها حسين توفيق احمد كفاعل أصلى ، ومحمد ابراهيم كامل كشريك بالاتفاق والمساعدة ، وذلك بأن صب حسين بترولا على باب المدرسة وأشعل فيه النار .

وقد اعترف حسين بأنه هو الذى ارتكب هذه الجريمة ، ولم يذكر اسم شريكه . وفى يوم ٣ فبراير سنة ١٩٤٦ كرر حسين اعترافه ، وأضاف إليه أن شريكه هو محمد ابراهيم كامل .

ثم قال حضرته إن الدليل على اشتراك محمد ابراهيم كامل فى هذه الجريمة ، ينحصر فى أقوال حسين توفيق احمد فقط .

وانتقل إلى التهمة الحادية عشرة . وهى وضع النار فى جراج ملحق بمنزل مستر جراهام ، بأن أشعل حسين توفيق النار فى سيارة مستر شنتون ، وهى موضوعة داخل هذا الجراج ، وقد اعترف حسين بهذا الحادث أيضاً ، وقال إن أنور فايق جرجس اشترك معه فى ارتكابه .

واستند حضرة النائب فى التدليل على صحة ذلك إلى أقوال الشاهد ، عمر بليغ صبرى ، أحد أقرباء حسين ، حيث قال إن حسين حاول أن يغريه على الاشتراك معه فى ارتكاب حوادث حرق السيارات ، فرفض ، وأضاف عمر بأنه كان يعلم بأن حسين هو الذى يرتكب هذه الحوادث .

واستند حضرته فى إقامة الدليل على اشتراك أنور فايق ، بطريق الاتفاق والمساعدة فى هذا الحادث ، إلى أقوال حسين نفسه ، حيث اعترف بأنه كان معه ،

وإلى أقوال عمر بليغ صبرى ، أنه شاهد أنور جرجس مع حسين وهما واقفان يراقبان سيارة المطافىء أثناء إطفاء النار .

ثم انتقل إلى التهمة الثانية عشرة ، وهى الخاصة بأن كلا من حسين توفيق ، وعبد العزيز خميس ، ومحمد ابراهيم كامل ، وجول أسود نعيم ، اشتركوا خلال عام ١٩٤٢ فى اتفاق جنائى ، الغرض منه قتل رجال الجيش البريطانى وسرقة أسلحته ، واستند حضرته إلى اعتراف حسين فى التدليل على وجود هذا الاتفاق ، وإلى قرينة أخرى ، وهى أنه جاء فى أقوال توفيق احمد باشا ، أنه وجد مسدساً مع حسين نجله عام ١٩٤١ ، فسأله عنه فكان جوابه ، أنه للدفاع عن نفسه ، وبالرجوع إلى هـذا التاريخ ، نجده يتفق مع تاريخ تكوين الجمعية ، كما استند حضرته إلى اعتراف خميس بأنهم ألفوا جمعية الشباب المجاهد ، منه ومن حسين ، ومحمد ابراهيم كامل ، وجول أسود نعيم ، وأغراض هذه الجمعية ، هى القتل وسرقة السلاح بالإكراه . وأنهم اعتدوا مرة على أحد الضباط بالضرب ليسلبوه مسدسه ، وأيد حسين هذا الاعتراف ، كما أيده جول أسود ، بقوله إن هذه الجمعيـــة كان غرضها مناهضة اليهود ، والإنجليز بالطرق السلمية .

ثم انتقل حضرته إلى التهمة الاخيرة ، وهى الخاصة بحادث سجن الاجانب ، والشروع فى سرقة مسدس الكونستابل محمد حسن بطريق الإكراه ، والمتهم فيها حسين توفيق ، ومراد ، والجوهرى ، وخميس ، ومدحت فخرى ، وسعيد توفيق ، وخيرى عباس ، وسرد تفصيلات هذا الحادث ، مما سبق أن فصلناه .

واستند حضرته فى إثبات هذه التهمة إلى أقوال عمر حسين أبو على ، حيث كشف عن سر هذا التآمر ، إذ قرر أن الاومباشى السجان عبد النبى احمد ، أبلغه رجاء أنور السادات فى أن يعدل عن اعترافه عليه ، مقابل مساعدته فى الهرب ، كما قرر المجنى عليه أن حسين توفيق كان يحاول جاهداً الحصول على مسدسه ، فبذل كل مافى وسعه ليحول دون ذلك ، وأن جميع المتهمين كانوا مرتدين ملابسهم استعداداً للهرب ، كما استند إلى أقوال شهود هذا الحادث وهم مأمور سجن الاجانب ، وضباط القسم السياسى .

مرافعات المدعين بالحق المدنى

وقد انتهت النيابة من مرافعتها فى ذلك اليوم ، وأجلت القضية إلى جلسة الاربعاء ١٤ إبريل لسماع مرافعات المحامين عن المدعين بالحق المدنى . .

مرافعة الاستاذ عبد اللطيف محمود

جلسة ١٤ أبريل

وقد تمت مرافعات الدفاع عن المحامين بالحق المدنى ، فى هـذه الجلسة و بدأها الأستاذ عبد اللطيف محمود بك عن السيدتين حرم أمين عثمان باشا وكريمته المدعيتين بالحق المدنى :

حضرات المستشارين

يظهر أن قيم الأرواح قد هانت فى هذا العصر حتى على أمراء البيان ممن لهم شرف الوقوف أمامكم للدفاع عن المتهمين ، كما هانت من جانب آخر على مدعى المعرفة ببعض العلوم الحديثة . فرأى هؤلاء وهؤلاء أن يحاولوا جاهدين إقامة الشبهة على ان أمين عثمان المصرى الصميم ، والذى كان وزيراً يقوم بواجبه أحسن قيام ، ان أمين عثمان هذا ، رجل يجب أن يذهب دمه هدراً ، ويجب أن تستباح آدميته .

ولم كل ذلك ؟ سأحاول جاهداً مثلكم أن أصدق كل هذا ، لأن خليطاً من الشباب الفاسد من شباب هذا الجيل — وهم بحمد الله قليلون — ولا أجد ما أصفهم به أبلغ مما وصفتهم به النيابة العمومية — هذا الخليط قام بخلده . أو بث فيه أن دمه حل لهم مباح سفكه ، بمقولة : إنه كان من أنصار الإنجليز

أما على أى أساس بنوا حكمهم . أو ماهو مصدر الوحى الذى هبط عليهم فأفهمهم هذا الفهم ؟ كل هذا لن تجدوا له أثراً فى أقوالهم المسطورة أمامكم فى الأوراق ! ! .

ويقيناً أنهم لم يدرسوا الأشخاص ولم يدرسوا القضية المصرية ، ولم يعرفوا الروابط والمعاملات السياسية حتى نقول بأنهم خرجوا من دراساتهم بالحكم على الأشياء حكما مبنياً على أساس سليم أو معقول .

ومن المحقق أيضاً أن هذا الخليط الشاذ لم يتم دراسته المدرسية حتى يمكن القول ، مع التجوز ، بأنه توافر لديهم عنصر من عناصر تقدير الأمور . لم يبق بعد ذلك إلا أن يكون الإجرام جبلة فيهم دفعهم إلى مافعلوا وهم غير نادمين . إن لم تصدقوا ما أقوله عنهم فلكم ان تسألوهم وهم أمامكم عن مؤهلاتهم ، وعن الأسس التى بنوا عليها أحكامهم بالقتل

— بل مالى أطلب اليهم هذا ، والأوراق أمامكم ، تنبئكم بحقيقة حالهم ومقدار ماحصلوه من دراساتهم ، ومدى خروج بعضهم عن طاعة أهليهم .. ؟

— بل أمام حضراتكم اعتراف بعضهم بأنهم كانوا يتهربون من مدارسهم لينقطعوا إلى التدرب على إطلاق النار والقاء القنابل .

وليت ذلك لمصلحة البلد المسكين المنكوب بوجودهم ، وانتمائهم اليه . ولكن كان هذا بقتل الأبرياء الآمنين من المصريين .

كان بودى أن أعفيكم من السياسة والخوض فيها غير أن واجبى نحو المجنى عليها التى أمثلها يقتضى ان أتكلم اليكم قليلا على من فقدته تطهيراً له ولسمعته وهو ضحية لاتستطيع عن نفسها دفاعاً . فلقدأفسدت السياسة فى هذه الأيام كثيراً من الأذواق، كما أفسدت التقدير لكل شىء ، ففشا الاستهتار بالكرامات وتجاوبت أصداء الشر ، وتسابقت القوى الجهنمية فجعلت من بعض عباد الله ، ممن نعلم ويعلمون أنهم خدام لبلادهم ، جعلت من بعض عباد الله هؤلاء خونه يتغالى البعض فى التشهير بهم ، ويحرض البعض عليهم ، ثم يتقدم الأشرار لقتلهم زلفى ثم نجد من بيننا فريقاً يتمدحون بجرمهم ، أو يتلمسون لهم بعض المعاذير .

عبد اللطيف محمود بك

ثم يأتى بعد ذلك ، أومع ذلك ، من يحاولون أن يبرروا قتل النفس التى حرم الله قتلها بمقولة ان العلم الحديث اخترع شيئاً سماه المرض النفسى يجعل المصاب به فى حل من فعلته ، أوعلى الأقل غير مسئول مسئولية كاملة عن فعلته ، مع أن الجانى قد أعد عدته كاملة ، وتربص لفريسته وهى آمنة مطمئنة . ومع أنه ليس بين القاتل والمقتول ضغينة أو ثأر أمثال هؤلاء السابحين فيما يسمونه أمراض النفس، الطارئين فى عوالم الخيال والذين يضعون أصولا وظواهر يبتدعونها ثم يخالون ما يقولون به حقا . أمثال هؤلاء يجب أن لا نعنى بأقوالهم وأن لاتؤخذ ترهاتهم مأخذ الجد الذى يصح للقضاء أن يستند إليه .

من هو أمين عثمان باشا الذى يحاولون اليوم أن يجعلوا منه كبش فداء لعهد حكمه الإنجليز ، ظاهرين أو مستترين ، عهد تقلبت فيه حكومات ، وتخرج فيه كثير من الوزراء ؟

وهل حقيقة كان أمين عثمان يداً إنجليزية . أو أنه كان مصرياً صميماً . ووطنياً قدر عن عقيدة — أخطأ فيها أم أصاب — أن أنجع الطرق لخدمة قضية البلاد أن يأخذ القوى المتحكم من طريق الملاينة والإقناع والتفاهم ليكسب لمصر ما لم تستطع أن تأخذه قوة واقتداراً .

وهل كان أمين عثمان المصرى الوحيد بين المصريين — وزراء وغير وزراء — الذى قام رأيه على حسن التفاهم مع الإنجليز . وعلى الاتصال بالإنجليز وعلى مصادقة الإنجليز . أمل الوصول إلى حل تستقر عنده الأمور ؟ .

استعرضوا معى كل الوزراء الذين حكموا مصر فى هذه الفترة ، ثم قولوا لى اسم واحد من الآخرين لم يصانع الإنجليز . ولم يجامل الإنجليز أو رفض الحكم مع وجود الإنجليز .

إذا استطعتم أن تذكروا اسماً واحداً لم يفعل ذلك . حق لكم أن تتقولوا على أمين عثمان بأنه صنيعة الإنجليز ، وأن دمه حل لكم يصح أن يسفك دون أن يسأل قاتله مسئولية كاملة عما اقترفته يداه .

أما وأنا واثق من العجز عن تقديم هذا الاسم فلا تنسبوا القتل الذى وقع إلى غير سببه . كما لا يجوز لكم الادعاء بأن الجريمة وليدة مرض يقول به علم غير

ناضج اسمه علم النفس . بل ابحثوا عن عذر آخر غير ما اتخذتموه سببا للادعاء بأن القتل عاته الصلة بالإنجليز .

نعم ياسادتى !! ليس هذا المرض الذى تقولون به وتتمسكون ، ليس هذا المرض مقصوراً على الطائفة المندفعة الآن إلى الشروع فى قتل مصطفى النحاس ، والى قتل أمين عثمان وأصدقاء أمين عثمان . ويميناً لو سلمتم بوجود هذا المرض ، وسلمتم بنتائجه لتجدن فريقا آخر تظهر عليه أعراض هذا المرض الجديد . ولن يكون أمين عثمان وأصدقاء أمين عثمان ضحيته الوحيدين . ولن نأمن جميعا وبغير استثناء ، أن يصيبنا رشاش من قذائفه ونتاج أعراضه تذهب بريح البلاد ثم لا تبقى ولا تذر .

الموقف خطير . والنتيجة التى تجرون وراءها ليست لمصلحة أحد ، فان ظننتم ، وبعض الظن إثم ، أنكم بمحاولة الاستفادة منها ، لأن القتيل هو أمين عثمان ، والضحية هى أمين عثمان ، فأخوف ما أخاف أن يكون ما لك اليوم ، عليك فى الغد .

أنا لا أغرى أحداً بأحد ، وكلكم يعرف عنى مقت الجريمة والمجرمين مهما تكن الدوافع ، ومهما تكن الأسباب ، غير أنى ناصح ، والنصح الحق من الإيمان .

تعالوا نتحدث عن الجريمة النكراء التى وقعت ونتحدث عمن ارتكبها من المجرمين ، وما قام من دليل ، ذلك أولى بكم ، وأولى بى ، وأولى بقولة الحق التى نطلب إلى القضاء أن يقولها واضحة وقاطعة .

ودعونا أيضا من الباعث على ارتكابها ، هذا الباعث الذى نم عليه الأسلوب الذى اتبع فى المناقشات فى الجلسات ، فستروون أنه لا فائدة المتهمين من إثارته ولا رجاء لهم من ورائه ، ذلك لأنه صحيح ، ولأن الحقيقة الصارخة لا تجعل منه مبرراً لما ارتكبه المتهمون .

وإذا كانت المناقشات قد تناولت موقف النحاس باشا من الإنجليز وموقف أمين عثمان من الإنجليز وحادث ٤ فبراير وقصته . تلك القصة المزيفة التى اتخذت أساسا لحملة تشهير لم ينكب بمثلها بلد من بلاد العالم بقدر ما نكبت بها مصر ، حيث وجهت الحملة إلى بعض أبنائها وهم من أخلصهم لها وأقدرهم على خدمتها .

إذا كانت هذه المناقشات قد أثارت ما كان مستوراً . فكشفت عن أمر من تناولتهم من الأشخاص غير الوفديين فإن علينا أمام الوضع الذى وضعتنا فيه ، وأمام التهم التى

كلت جزافاً وبالباطل ، علينا أن نكشف حقائق الأمور ، وعلى نفسها جنت براقش .
وسيتولى زميلى الأستاذ ابراهيم فرج القيام بذلك .
وسترون أن هذه المسائل التى اتخذت للنيل من مصطفى النحاس ، ومن أمين عثمان مردودة سهامها الى أصحابها .

كما تكفلت النيابة بالدليل المادى من الأوراق ، حيث وقت موضوع الجريمة حقه وقدمت أدلتها بما لا مزيد عليه .

ولا يسعنى مخافة التكرار إلا أن آخذ بتلك الأدلة المادية التى سردتها وإلا أن أعتمد عليها للمطالبة بالتعويض الذى أعتقد أنه غير مبالغ فيه وهو ٢٠ ألف جنيه .

مرافعة الاستاذ ابراهيم فرج

ياحضرات المستشارين :

أود بادىء ذى بدء أن أقول بأن ما أبديه من دفاع فى هذه القضية ، وخاصة ما يتصل منه بالسياسة من قريب أو بعيد . هى آرائى لمحام أملتها مصلحة الدفاع عن موكلتى ، ذلك لأنى أربأ بالقضاء أن يكون ميداناً للمجادلات الحزبية من ناحية . ولأنى من ناحية أخرى إذا كنت وكيلا عن حرم المجنى عليه ، المغفور له أمين عثمان باشا ، وكريمته ، فلست فى هذا المجال أتحدث عن هيئة سياسية معينة .

ليس الاغتيال السياسى بالأمر الحديث فى تاريخ العالم ، وفى تاريخ مصر بالذات . ولعل من أبرز حوادث التاريخ القديم قتل قيصر فى رومة ، وعمر وعثمان فى صدر الإسلام . ولقد أبرز شكسبير فى رواية عن قيصر أروع وأدق وصف لعقلية بعض الناس وحكمهم . إذ بينما نراهم ناقمين على قيصر تحت تأثير ما ألقى خصومه فى روعهم نراهم بعد مرثية لا أكثر ولا أقل ، ينقلبون على هؤلاء الخصوم مطالبين بدمهم انتقاماً للرجل الذى صور لهم منذ برهة أن قتله كان حقا وللصالح العام . ولم ينج عمر بن الخطاب نفسه من متآمرين نفذوا فيه حكمهم الظالم وهدوا بفعلتهم ركنا من أركان الإسلام .

كذلك لم ينج خلفه عثمان من نفس المصير ، وإن اختلفت ظروف القتل وأسبابه .

ثم استشهد حضرته بما جاء فى حيثيات حكم صدر فى قضيتى اغتيال سياسى ، وهما قضية مقتل اللوردموين ، وقضية مقتل الدكتور أحمد ماهر باشا ، وقد جاء فى القضية الأولى ما يأتى :

فريق من المتهمين وهم ، عمر حسين فى الوسط
والى يمينه مصطفى حبيشه ، والى يساره محجوب على محجوب

« ليس القتل السياسى كالقتل العادى فى استئهال عقوبته، فانه مهما يكن الرأى فيه، فهو ليس إلا وجهة نظر لا يصح الأخذ بها حتى ولو كان في القانون ماقد يتسع لها ، لأنه إذا تركت الأرواح تحت رحمة الأهواء الشخصية ،وقتلت بدعوى العقيدة السياسية ، إذن لشاعت الفوضى ، وتقوض المجتمع ، فإن لكل وجهة هو موليها ، والخلاف فى الرأى أمر طبيعى ، فمن البلية أن يضار إنسان برأى يراه مخالفاً لرأى آخر .

الأستاذ إبرهيم فرج المحامى

وجاء فى القضية الثانية ما يلى :

« مهما يكن الرأى ، فى الجرائم التى ترتكب بباعث سياسية من جهة أخذ مرتكبيها بالرأفة اعتباراً بأنهم ليسوا من أولئك الذين يقترفون الآثام لمآرب وضيعة وبواعث دنيئة — مهما يكن الرأى فى ذلك — فإن منها جريمة القتل بخاصة ، يجب أن يؤخذ مقارفوها بمنتهى الصرامة والشدة ، إذ أن هذه الجريمة ، حتى على أساس أن الباعث عليها غالبا هو الخلاف فى الرأى ، هى شر الجرائم وبالا ، وأسوأها عقبى ذلك بأنها تقع — أكثر ما تقع — على الأفذاذ الأعلام الذين يعرفون ما لوطنهم عليهم من واجب ، وما لنفوسهم من حق ، فهم متى آمنوا برأى ، فيه خير لأمتهم ،

جهروا به ، ودعوا إليه ، وناضلوا عنه ، لايبالون فى سبيله رضى أو سخطا ، ولا يخشون غضباً أو عنتاً » .

وانتقل حضرته بعد ذلك إلى الكلام على حادث ٤ فبراير ، قائلا إن الدفاع أثاره وحاول من مجرى أسئلته لشهود النفى ، من رجال السياسة ، أن يخلص إلى محاولة التشكيك فى وطنية زعيم الوفد ، والمرحوم أمين عثمان باشا ، ليصل من ذلك إلى الكلام فى بواعث القتل ، وكان يمكن فهم وجهة النظر هذه ، لو أن المتهمين أصروا على اعترافاتهم كما فعل غيرهم فى قضايا الاغتيالات الأخرى من قبل .

ثم قال :

ولكنى أجد ، والعجب يملؤنى ، أن القضية تطورت من متهمين معترفين يريدون أن يجعلوا من أنفسهم أبطالا ، إلى آخرين متخاذلين لايترفعون عن إنكار ما ثبت على لسانهم فى محاضر رسمية تارة بالقول بأنهم أبدوا هذه الأقوال تحت سيف التهديد ، وتارة أخرى بأنهم أبدوها متأثرين بالتدليل والترغيب ذهبوا فى ذلك إلى حد اختصام النيابة العمومية بدون مبرر ظاهر ، إذا لوحظ أن التحقيق جرى فى ظل حكومة لا شأن للمجنى عليه بها ، وذلك بطلب سؤال حضرة وكيل النيابة المحقق كشاهد يحلف اليمين ، وكان من نتيجة ذلك إقصاؤه من المرافعة فى الدعوى .

ولست أدرى كيف أوفق بين هذا الاتجاه ، وبين طلب تحقيق حادث ٤ فبراير لمعرفة مدى اتصال بعض المجنى عليهم به ، اللهم إلا إذا قيل إن بحث حادث ٤ فبراير هو دفاع احتياطى لدفاعهم الأصلى الذى يتلخص فى أن المتهمين لم يعترفوا ، وبالتالى لم يقترفوا الجرائم المنسوبة إليهم . ولقد كان يصح ، بعد هذا الاتجاه فى الدعوى ، أن نتجاهل بواعث المتهمين ونمتنع عن الخوض فيها ونقصر الكلام على الاعترافات والأدلة الثابتة فى الأوراق ، وهو ما وفاه حضرة وكيل النيابة المترافع شرحاً وبياناً ، ولكننا وقد أثار الدفاع عنهم حادث ٤ فبراير جاعلا منه سببا لاقتراف حوادث الاعتداء قد أصبح لزاما علينا أن نتناوله فى المرافعة حتى لايقول قائل إننا نخشى الكلام فيه .

وإذا جاز لنا أن نقارن بين هذه القضية وقضايا الاغتيالات الأخرى التى سبق عرضها على القضاء المصرى ، وجدنا حمل المحكمة أثقل فى هذه القضية ، ذلك أن

مأموريته فى القضايا السابقة كانت مقصورة على تحقيق ثبوت أو عدم ثبوت الجريمة فى حالة إنكار المتهمين لها أو تحقيق بواعثهم فى حالة اعترافاتهم بارتكابها ، أما الجمع بين الاثنين بهذه الاستفاضة وتلك التوسعة فأمر جديد فى قضيتنا ، إذ لم يسبق لمتهم منكر فى جريمة اغتيال سياسى ، أن طلب من القضاء أن يحقق له بواعثه على اقتراف جريمة يتنصل من تبعتها وينفى عن نفسه تهمة ارتكابها .

وقد بدأ المتهمون ، أو معظمهم بإظهار أنفسهم بمظهر الأبطال المستعدين للتضحية بأرواحهم أو حريتهم ، فى سبيل عقيدتهم ، وانتهوا كما ترى المحكمة بمظهر جد مختلف هو إنكار الجريمة وإنكار اعترافاتهم بارتكابها . ولا أعتقد أن فى مقدور الدفاع مهما أوتى من البلاغة وسحر البيان أن يقنعكم بأن هؤلاء المتهمين وخاصة المعترفين منهم لم يرتكبوا الجرائم المنسوبة اليهم ، أو أن اعترافاتهم مشوبة بالوعد أو الوعيد.

أترك للنيابة العمومية مهمة إثبات الجرائم المنسوبة الى المتهمين وقد أدت واجبها خير أداء وأقصر دفاعى على الناحية التى لم تتوسع فيها النيابة كثيراً أى ناحية الباعث للمتهمين ، وهل هناك شيء من قريب أو بعيد يبرر الفكرة التى تسربت الى نفوس هؤلاء الأغرار من أن لبعض المجنى عليهم يداً فى حادث ٤ فبراير .

وإذا جاز أن تبحثوا فى بواعث المتهمين لتقدير عواملهم النفسانية ، فإنكم أبعد من أن تحاكموا اشخاصاً ليسوا مقدمين امامكم فتحكموا عليهم كما يرى الدفاع ويريد، بأن دمهم قد أصبح مباحا أو أن لقاتليهم عذراً فى إهدار دمهم .

واسمحوا لى ايضاً أن اقول إن المسائل السياسية العليا ، وخاصة ماكان متصلا منها بجهات مختلفة كحادث ٤ فبراير ، ليس من السهل ان يتقصى القضاء جميع وجوهه ويصل إلى قراره ، فإن تحقيق مثل هذا الحادث يقتضى معرفة مقدماته وظروفه وكل ما يتصل بها ، ما ظهر منها وما بطن ، وليس ذلك ميسوراً دائما ، بل هو فى هذا الحادث بالذات يكتنفه الغموض ويحرص اولو الأمر أنفسهم على اجتناب الكشف عنه كما حدث فى مجلس الأمن ، عندما أراد الإنجليز فتح الباب للحديث فيه فحرص النقراشى باشا على إيصاد هذا الباب ، مع ان الكثيرين قدروا ويقدرون أنه أساء بذلك إلى القضية الوطنية التى يدافع عنها عند الدول التى كان يحتكم إليها .

لقد قتل المغفور له أمين عثمان باشا وشرع فى قتل صاحب المقام الرفيع مصطفى

النحاس باشا وقيل فى سبب ذلك إن لهما يداً فى حادث ٤ فبراير أو أنهما على الأقل لم يقوما بواجبهما نحو العرش بصدد هذا الحادث ، وأصبح لزاماً علينا أن ننفى اشتراكهما فيه أولا ، وأن نثبت أنهما قاما بما يمليه الواجب نحو الوطن والعرش وأن موقف مصطفى النحاس فى ذلك اليوم كان موقفا خالدا جديرا بوطنيته وزعامته. أما باقى المسائل الخاصة بذلك الحادث المشئوم كمعرفة مقدماته أو تقصى السياسة التى أملت على الانجليز هذا التصرف الأثيم ، فمسائل نترك بعضها للتاريخ والبعض الآخر للرأى العام . لاننا أبعد من أن نتهم غيرنا فى صدد التحدث عن أنفسنا ، ولسوف يقول التاريخ قولته فيها كما يقولها الرأى العام فى انتخابات حرة سيأتى يومها إن قريبا أو بعيداً ثم أرجأ الكلام على حادث ٤ فبراير وتكلم عن ناحية من النواحى التى أثارها الدفاع بخصوص ميول المغفور له امين عثمان باشا الشخصية وأشار إلى خطاب أمين باشا الخاص بعلاقة مصر بانجلترا فقال إنه ينادى بتوثيق العلاقات بين مصر وانجلترا بحيث ترتبطان معاً برباط شبيه بعقدة الزواج المبنى على حب متبادل ، وأنه هو وأمثاله ممن أدركوا عقلية الانجليز ، كفيلون بتذليل الصعوبات التى تعترض هـذا الرباط أو تشوب صفاءه .

وتساءل حضرته عما يعاب على مصرى يقول مثل هذا القول علانية وفى حضور زعماء مصر الذين أمضوا المعاهدة دون أن يعترض عليه أحد . وهل يفترض فى كل ساستنا ، حتى فى ساعات الصفاء وحفلات المجاملة ، أن ينادوا بعداواتهم للانجليز وإلا استحقوا الموت على أيدى هؤلاء الشبان المفتونين !

ثم أليس خطاب المغفور له أمين عثمان باشا مستمداً فى الواقع من تطورات السياسة المصرية مع الإنجليز : خصام يعقبه استرضاء ، ليعود بعدها إلى عنفه ، وهكذا دواليك ثم ينتهى الأمر بمعاهدة ، ما ينقضى وقت قصير عليها حتى يتهامس الناس عن أوجه نقص فيها .

ثم ضرب مثلا بموقف المرحوم أحمد ماهر باشا ، الذى ذهب ضحية رأيه ، وصراحته ، عندما نادى بدخول مصر الحرب بجانب الإنجليز ، وحلفائهم ، مخالفاً فى ذلك الرأى العام ، فقد اعتبر دخول مصر الحرب ، هو التعاون مع الإنجليز ،

إلى أبعد الحدود ، مع أن أحمد ماهر باشا ، كان فى وقت من الأوقات من ألد أعدائهم حتى أنه فى حوادث قتلهم ، ورغم القضاء ببراءته صرحوا بأنهم لا يعترفون بهذه البراءة ، وأنه تجوز محاكمته إذا وطئت قدمه أرضاً بريطانية ، ولم يقل الدفاع عن قاتل ماهر باشا ، إنه خان وطنه ، أو صانع الإنجليز لمصلحة ذاتية متنكراً لمبادئه وماضيه معهم .

وانتقل بعد ذلك إلى قصة الوزارة العثمانية التى أثارها الدفاع ، وخلاصتها أن أمين باشا كان محل تفكير فى أن يرأس وزارة تحكم مصر على غير إرادة مليك البلاد ؛ وقال إن هذه الحكاية ، لا تعدو رواية خلقها خيال سقيم وكذبها جميع من نسبت إليهم من الأحياء ، على أنه بفرض صحتها ، فانه لم يقل المتهمون فى التحقيقات ، إنه من دواعى نقمتهم على أمين باشا ، أنه كان يتآمر على العرش بتشكيل الوزارة المزعومة ، ومن ثم لا يصح التعرض لباعث لم يدعوه ، اللهم إلا إذا قبل ، بأن القاتل يقتل أولا ، ثم يبحث له عن دوافعه لارتكاب جريمته بعد ذلك ، ويطلب إلى القضاء تقدير هذه الدوافع ، رغم أنها لم تخطر ببال القاتل من قبل ، أو قيل إن المحكمة ، فى قضايا الاغتيالات السياسية تنعقد لمحاكمة المجنى عليهم ، لا لمحاكمة قاتليهم ، تبحث حالة هؤلاء السياسيين المساكين ، وتقلبها ، وتتلمس خفاياها لمعرفة ما غاب منها عن علم قاتليهم ، ثم تأخذ هؤلاء القتلة بالشفقة ، لأن لهم عذراً فى جنايتهم على أرواح العباد .

واستطرد حضرته يقول : إن أمين باشا لم ينكر ميله نحو الإنجليز ، بل كان يجهر بذلك فى كل مناسبة وعلى رءوس الأشهاد ، فهو لم يغش أحداً فى طبيعته ، ولم يخف عن أمته حقيقة عقيدته ، شأن غيره ممن يجهرون بعدوانهم للإنجليز فى العلن ، ويصانعونهم فى الخفاء ، وليس يضير شخصاً أن يرى الخير فى توثيق علاقات مصر بتلك الدولة ، وأنه يمكن لمصر أن تنال منها بالسياسة مالا تناله بالشدة .

ورد على قول بعض الزعماء الذين شهدوا فى القضية ، من أن أمين عثمان باشا لم يكن يعمل للصالح العام ، فقال : إنه مع احترامه لأشخاصهم يقول إنه إذا سئل كل منهم عن أخيه لأبدى رأياً لا يرضيه ، ثم إن بعض هؤلاء الشهود لا ينتمون إلى الوفد .

وقال حضرته عن رفعة على رفعة على ماهر باشا ، إنه يكفيه فى التعليق على شهادته ، أن يشير إلى مانسبه رفعته إلى المغفور له أحمد حسنين باشا من أنه كان يعلم

تمام العلم ، بما انتوته الحكومة البريطانية من استعمال القوة والعنف فى ٤ فبراير ، وعلى الرغم من علمه ، لم يفض إلى الزعماء فى اجتماعهم بمعلوماته ، ولو اخبرهم ، لتفادوا الحادث ، ولكنه حضر أمام المحكمة فى اليوم التالى محاولا التهوين من شأن أقواله الأولى ، بقوله إنه فوجىء بتوجيه هذه الأسئلة ، وإنه لم يكن على استعداد للاجابة عنها . ثم قال حضرته : إن العبرة التى يمكن استخلاصها من شهادة ماهر باشا : هى ان هناك خفايا فى الموضوع ـ الوفد برىء منها ـ تمس اشخاصاً قد تظهرها الأيام ويكشف عنها التاريخ .

أما دولة حسين سرى باشا ، وهو رئيس الوزارة التى حدث بسببها أو فى عهدها حادث ٤ فبراير فقد أراد أن ينفى عن نفسه ، بطبيعة الحال ، مسئولية الأعمال التى أدت الى هذا الحادث المشئوم ، وذلك بقوله ، ان الحركات العدائية التى كانت تبدو من الشعب ضد الإنجليز . لم تكن هى السبب المباشر للحادث . وإنه كان فى مقدوره أن يمنع حوادث الشغب ، لولا أنه رأى عدم التعرض لها ليمكن للشعب أن ينفس عن نفسه .

ثم اعترف دولته أن من العوامل التى أدت الى تنحية وزارته ، اضطراب الأحوال ، بسبب اختلاف الأحزاب المشتركة فى الوزارة ، الأمر الذى يؤدى بطبيعته إلى شل أداة الحكم وإشاعة القلق فى وقت عصيب تحتاج فيه البلاد إلى حكم يتسم بالحزم والاستقرار .

اما أن الحركات العدائية لم تكن من أسباب الحادث ، فهو رأى خاص بدولته ولا نملك نحن الجزم مثل دولته بأن هتافات الجماهير « إلى الأمام يا روميل » وغير ذلك من الهتافات المثيرة ، فى وقت كانت فيه جيوش روميل على ابواب مصر لم تكن السبب المباشر لذلك الحادث المشئوم .

وفند حضرته شهادة هيكل باشا واستخلص منها أن السفير البريطانى تدخل فى إخراج على ماهر باشا سنة ١٩٤٠ بإنذار قبله الزعماء السياسيون ، وأن حسن صبرى باشا اتصل بالسفير قبل تشكيل وزارته . وطلب إليه موافقته وتسهيل مهمته وإلا فإنه يعدل عن تشكيلها . وفى ذلك دلالة على أنه ومن معه لم يجدوا حرجا من الرضوخ لمشيئة الإنجليز ، وأن السفير البريطانى اتصل بحسنين باشا وأبلغه أنه يجب الاتفاق معه مقدما على تشكيل الوزارة الجديدة فطمأنه حسنين باشا بأن الوزارة

الجديدة لن تكون عدوة الإنجليز ، وان استقالة سرى باشا ترجع الى المظاهرات التى حدثت فى عهده والى اختلاف الأحزاب .

ثم قال حضرته إن زعيم الوفد ، رغم اقصائه ، كان يبصر المسئولين ، كلما طلبت مشورته ، ويحذرهم عاقبة تلك السياسة الفاسدة التى كانت تهدد مصالح البلاد فى الداخل والخارج ، فلم يعبأ أحد بنصحه حتى تحرجت الأمور وأفلت الزمام ، وتفاقمت الحال ، عندئذ فقط فكروا فى دعوته والاستعانة بمكانته من الأمة فى تهدئة الحال وإصلاح ما أفسدوه .

وقد فصل رفعته فى شهادته الظروف التى اكتنفت هذه الدعوة وقت وصولها اليه تفصيلا وافيا ، فلم يترك واقعة صغيرة أو كبيرة الا أوردها ، حتى تساءل بعض الناس عن جدوى هذه التفصيلات الصغـــيرة مع أنها كبيرة الأهمية واضحة الدلالة فى أن رفعته كان خالى الذهن مما كان يجرى فى مصر وأشار حضرته الى ذهاب النحاس باشا يوم ٤ فبراير واجتماعه بالزعماء بقصر عابدين ، وموقف هؤلاء الزعماء وأنهم كانوا يرمون إلى شىء واحد يدور حول استبقاء العهد واستمرار الحكم فى أيديهم بالرغم من أنه غير دستورى ، وبالرغم من أنه أدى فى النهاية إلى أسوأ النتائج ، وهو إنذار يقدمه الإنجليز إلى جلالة الملك ، وقال إن النحاس باشا لم يكن يعرف شيئا عما جاء فى هذا الإنذار ، حتى تلاه حسنين باشا على المجتمعين ، وفوجىء رفعته باقحام اسمه فيه وطلب الإنجليز تشكيل وزارة برياسته أو وزارة يرضى عنها . وقد وافق الزعماء على قبول الإنذار وتنفيذه بشرط الإبقاء على العهد والاشتراك فى الحكم . فرفض النحاس باشا ذلك وكرر ما سبق أن قاله وهو أن السبيل الوحيد لإنقاذ البلاد هو إزالة ذلك العهد.

ثم قال إن الذى يوضح موقف الفريقين ، هو أنهم قبلوا جميعا تأليف وزارة قومية يكون رئيسها النحاس باشا . وهـذا الأمر فى حد ذاته تنفيـذ للإنذار البريطانى ، يعنى أنه لم يكن عندهم مانع من أن يكونوا وزراء ولو برياسة النحاس باشا . فاذا رفض النحاس باشا ذلك بناء على سياسة الوفد الثابتة المعروفة ، وهى رفض الاشتراك فى وزارة ائتلافية ، وبناء على أن هؤلاء الأشخاص أنفسهم هم الذين أوصلوا الأمور الى ما وصلت اليه ، وبناء على ما يقتضيه حل الأزمة من الرجوع إلى الاحوال الدستورية الطبيعية فهناك يذكرون الإنذار .

لقد قيل كلام كثير هنا فى هذه القاعة وفى الخارج من أفواه الكبار والصغار ، عن

مسئولية النحاس باشا فى حادث ٤ فبراير ، لأن وطنية النحاس باشا أبت عليه إلا أن يتقدم لإنقاذ الموقف فى ذلك الوقت العصيب ، ولو عرض نفسه لكل هذه الأباطيل . ولكننا نسأل اليوم هؤلاء المتقولين : ماذا كانوا يقولون أو يفعلون لو أن رفعة النحاس لم يصدع لأمر جلالة الملك الذى تفضل وخاطبه بأن الوطنية وبذل التضحية وإنكار الذات تقتضيه تحمل المسئولية إنقاذاً للموقف .

بقيت كلمة عن أمين عثمان ووطنيته ومواقفه السياسية ، ولا يصح فى تقديرنا لهذه المواقف السياسية ، أن ننظر اليها بالعين التى ننظر بها الى الأمور فى الوقت الحاضر فقد كانت السياسة المصرية قبل مصرع الفقيد الكريم متجهة بإجماع الزعماء إلى الاتفاق مع الإنجليز ، والاتصال بالإنجليز ، وكان أمين عثمان باشا واسطة هذا الاتصال لا بالنسبة للنحاس باشا وحده ، بل بالنسبة للاحزاب السياسية الأخرى جميعا . عمل مع محمد محمود باشا وعمل مع أحمد ماهر باشا وكان عندهما موضع الثقة والتقدير والإكبار ، وهذا يقطع بأن الرجل لم يكن يعمل لخدمة حزب معين بل كان يعمل لحساب مصر وحدها ، مقدما خدماته فى سبيل قضية البلاد لكل حزب بنفس الروح والإخلاص على السواء .

كان أمين عثمان باشا رجلا يمتاز بالشجاعة والصراحة والصدق . يقول بما يؤمن به ، طرازاً نادراً وعقلية واسعة الأفق تختلف عما نألفه فى شئون السياسة من الخصام والتقاطع فهو لا يحقد على أحد ولا يكره أحداً ولا يتردد فى أن يمد يده الى من أساء اليه ، ما دام يرى فى ذلك خيراً لوطنه .

وأشار حضرته الى ذهاب أمين باشا إلى على ماهر باشا وعرض خدماته عليه مع انه هو الذى أحاله إلى المعاش .. وإلى حديثه فى الصحف عمن يحب فقال : النحاس . محمد محمود . أحمد ماهر .

ثم أشار إلى طهارة يده فقد مات فقيراً معدماً ، وقد كان وزيراً للمالية فى عهد الأحكام العرفية ، مات وهو مدين بجهاز ابنته ، وليس له قبر يضم رفاته ، حتى أن اسرته طلبوا من المجلس الحسبى ترميم مقبرة لوالداته بالإسكندرية . ليدفن بجوارها وقد روعى فى تقدير النفقات لهذه الترميمات ضآلة التركة .

ثم قال إن مصر ستذكر فضل أمين باشا ، مهما يحاول خصومه النيل منه . وستذكر مصر أنه هو الذى حطم سلاسل دينها العام ، واستبدل به قرضاً وطنياً داخلياً أكسبها العز والكرامة .

أما مبلغ التعويض المطالب به لأرملته وابنته فما أظن أن بى حاجة لمناقشته أو التدليل على أحقيته فانه شيء قليل إذا قيس بما أصاب زوجه وابنته من أضرار مادية وأدبية فانهما لم تفقدا فيه الزوج الوفى والوالد البار الذى كان ملء البصر فحسب ، بل فقدتا فيه العائل الذى كان يحمل أعباء الحياة ويوفر لهما هناءة العيش .

وحدث فى أثناء مرافعة الأستاذ ابراهيم فرج وقوله إن أمين باشا مات معدما أن قال الاستاذ على أيوب : إن ثروته تقدر بعشرة آلاف جنيه ، فعاد الأستاذ إبراهيم فرج يؤكد أن أمين عثمان باشا مات معدما وأنه على استعداد لاطلاع من يشاء على ثروته ، وقال إنه طلب من المجلس الحسبى مبلغا لاصلاح مقبرة أسرته فى الإسكندرية ليدفن مين باشا فيها ، فصرف له المجلس ٣٥٠ جنيها فقط .

بيانه لرئيس المحكمة

وحدث خلال مرافعة الأستاذ إبراهيم فرج والإشارة الى ما جاء فى شهادة رفعة على ماهر باشا من أن المرحوم حسنين باشا كان يعلم أن الإنجليز سيستعملون العنف يوم ٤ فبراير أن قال الرئيس ما يأتى :

— حصل بعض اللبس فى شهادة على ماهر باشا ، إذ أن المقصود هو أن أحمد حسنين باشا علم ذلك إبان حادث ٤ فبراير ، أما قبل ذلك ، فلا ، أى إنه لم يصل إلى درجة رميه بالتواطؤ ، وإنما يحمله المسئولية عن عدم إفضائه للمجتمعين بذلك عقب علمه به فى تلك الليلة .

وبعد أن أتم الأستاذ ابراهيم فرج مرافعته فى نحو الساعة الحادية عشرة والنصف ، رفعت الجلسة ثم أعيد انعقادها بعد نصف ساعة . حيث وقف الأستاذ محمد أبو العينين إبراهيم المحامى عن محمد ممدوح الشلقانى ، المجنى عليه فى حادث الهرم . والقى مرافعته فيما يلى :

مرافعة الاستاذ ابو العينين ابراهيم

فى حادث الشلقانى يا حضرات المستشارين عظات بالغات ، نرجو أن لا يفوت حكمكم واحدة منها ، فان حكمكم سيكون نبراساً وهديا وإصلاحا وردعا لشباب هذا الجيل ، ولأولياء أمور هذا الشباب .

فقد ثبت أن الشلقانى قد استجاب لنداء المروءة والنخوة عندما طلب منه أحمد وسيم

خالد أن يحمل مصطفى كامل حبيشة الجريح الملقى على أفريز الشارع إلى الجيزة لإسعافه فنزل الشلقانى من سيارته متجهاً إلى هذا الجريح المتقاعـــد وما إن هم بسؤال وسيم عن مكان الجرح منه ليتجنبه حتى لايؤلمه وهو يحمله إلى سيارته ، إذ به يرى وسيما مصوبا مسدسه إلى رأســـه فينبطح على الأرض ويتلقى رصاصة وسيم فى ظهره ، وتستقر الرصاصة فى أحشائه ، وإذ بهذا الجريح يهرول من مكانه ولا جرح فيه ، وبيده مسدس فيتجه هو ووسيم إلى السيارة ويركبانها ويحاولان السير بها على جثة الشلقانى الملقاة أمامها .

فهذه الخدعة الدنيئة من جانب المتهمين لا تليق بشباب هذا الجيل خصوصاً إذا كان المجنى عليه لم يرتكب ذنباً يستأهل شيئا من ذلك .

الأستاذ أبو العنين ابراهيم

وقد استخف الشلقانى بهذا الجرح المميت وتمالك نفسه ، وقام يجرى على السيارة وقد استقلها المتهمان وأغلقا أبوابها من الداخل فحاول فتح أى باب فيها ، فلما عجز

تشبث بها ، فصوب وسيم إلى رأسه مسدسه مرة ثانية ، وأطلق العيار النارى عليه ولولا أن اندفع الشلقانى إلى الخلف لاخترقت الرصاصة مخه ولكنها اخترقت خده ، واستقرت فى فكه الآخر .

ويقول مصطفى حبيشه ، فى وصف بطولة المجنى عليه ، إنهما كانا قد صوبا إليه مدفعاً خوفا منه ، وأخيراً لم يجدا بدا من الهرب .

واستمر حضرته يصف بطولة المجنى عليه ، وكيف أنه وهو الجريح الغارق فى دمه قد استقل سيارته ، وأخذ يبحث بها عن المتهمين حتى تمكن أخيرا من ضبطهما فى الترام ، وسلمهما للعدالة .

ثم عرض للمتهمين ، وأخذ يحلل شخصيتهما ، ثم قال : إن المجنى عليه باعتقاله هذين المتهمين قد أفاد العدالة ، وذلك أن مصطفى حبيشه هو الذى كشف للمحققين ، وأرشدهم عن مغارة فى جبل المقطم تقع فى مكان منحدر انحداراً عموديا شديدا فى طريق غير مطروق بجبل الجيوشى ، ، لا يمكن الوصول إليها إلا من طريق طويل بين المقابر ينتهى إلى جبل عال يسلك الصاعد فيه مسافات بعيدة حتى يصل إلى صخرة كبيرة على يساره تقع من تحتها هذه المغارة ، التى يصعب على المدرب النزول إليها أو الصعود منها إلا بصعوبة . وقد وجد المحققون فى هذه المغارة سراديب متسعة تنتهى إلى شىء أشبه بالحجرة المستقلة ينخفض مسطحها قليلا عن سطح أرضية المغارة ، وفى هذه الحجرة عثر المحققون على حقائب المسدسات والذخائر وعلب القنابل وغيرها من مواد الفتك والدمار حيث كان أفراد الجمعية يتمرنون فيها على إطلاق النار ، كما كشف عن مكان آخر للجمعية يتمرن فيه أعضاؤها على إطلاق النار ، وهذا المكان يقع بجبل المقطم بالعباسية ، على مسيرة خمسة كيلو مترات من آخر نقطة فى جبانة الغفير حيث توجد ربوة مرتفعة فى وسطها فجوة يبلغ اتساعها أى اتساع قطرها من أعلى نحو اربعين مترا .

والمتهمان من أفراد شعبة مدحت حسين لخرى التابعة للجمعية وكانت هذه الشعبة تجتمع تارة بمنزل وسيم وتارة بمنزل حبيشة ، وتارة أخرى فى بعض الجهات الخلوية ، وكان الذى يقوم بتمرين هذه الشعبة على إطلاق النار هو حسين توفيق . وكان من نتائج هذا التمرين أن أصيب حبيشة مرة برصاصة فى يده ، عندما كان يذاكر إطلاق الرصاص بحجرة بيدروم منزله ، وقد أسلمه حسين توفيق إلى شخص أوصله بدوره

إلى طبيب يقطن بخط الزيتون ضمد له هذا الجرح ، وقد كشف المحقق عن أثر هذا الجرح فى يده .

أما باقى التفصيلات التى ذكرها حبيشة عن نشاط الجمعية وعن أسلحتها وعن تبادل المسدسات مع أفرادها فأمره مفصل فى التحقيقات ، وإنما يهمنا هنا أن نذكر أنه بعد أن قبض على حسين توفيق فى حادث مقتل أمين عثمان ، اتجهت نية وسيم وحبيشه إلى تضليل العدالة بإبعاد الشبهات عن حسين توفيق فراحا يأتمران باستعمال مسدس ورصاص من نفس نوع المسدس والرصاص الذى استعمله حسين توفيق فى قتل أمين عثمان . ثم رأيا بعد ذلك أن يتابعا نشاط شعبتهما على غرار ما ارتكبته هذه الشعبة فى حادث الجندى ميللر فيستوليا على سيارة صالحة للسير يرتكبان بها جرائم قتل أصحاب العيون الزرق على حد تعبير المتهمين .

وختم مرافعته قائلا : إن التعويض الذى يطلبه المدعى المدنى غير مبالغ فيه ، ويكفى المحكمة أن تطلع على تقارير الطبيب الشرعى ، والدكتور عبدالوهاب مورو باشا ، الذى باشر إجراء العمليتين الجراحيتين للشلقانى ، وقال عن مسئولية المدعى عليهم جميعاً ، وتضامنهم فى هذه المسئولية ، إنه يكفى فيه مجرد تطابق إرادتى المتهمين ولو فجأة ، على الإيذاء فتعم جميع المشتركين فى الإيذاء .

واستند حضرته على المادة ١٥١ من القانون المدنى ، فى مسئولية الوالدين عن الضرر الناشىء من اهمال ولديهما ، وعدم رعايتهما ، والدقة والانتباه فى الاشراف عليهما ، وقد استقر قضاء محكمة النقض على ذلك .

وعند ذلك انتهت مرافعات المدعين بالحق المدنى وتأجلت القضية إلى جلسة السبت ٢٤ أبريل لسماع مرافعات الدفاع عن المتهمين .

مرافعات الدفاع

مرافعة الأستاذ أحمد رشدى

جلسة السبت ٢٤ أبريل .

كان أول من بدأ المرافعات من هيئة الدفاع ، هو الأستاذ أحمد رشدى المحامى عن حسين توفيق أحمد ، المتهم الأول ، وقد قسم مرافعته إلى شقين : الأول خاص بتحليل حسين توفيق أحمد وحالته العقلية ، ومدى مسئوليته والثانى خاص بتحليل الباعث على الجريمة .

وقد استهل حضرته مرافعته قائلا :

يستدعى الدفاع فى هذه الدعوى وظروفها وما عاصرها من ملابسات أن أحدد فى هذه الكلمة الموجزة بجانب نواحى الدفاع الأخرى بعض النواحى السياسية التى أرى أن الدفاع عن حسين توفيق يضطرنى إلى الحديث عنها . وأرى أن أسجل فى هذه الكلمة أن ما سأعرض له من تلك النواحى السياسية لايفيد فى روايته ولا فى عبارته أنه رأى السياسى الشخصى وإنما أعرض له استجابة لحاجة الدفاع عن متهم فى دعوى جنائية ولا أريد بهذا الذى أسجله أن أتحلل من تبعات الحديث عن هذه النواحى السياسية . ولكنى أريد أن أفرق بين رسالة المحامى فى ساحة القضاء وبين الشخص السياسى لهذا المحامى . وأريد ألا يمتد عمل المحامى إلا إلى ما يتصل بالدفاع عن المتهم اتصالا وثيقاً بصرف النظر عما إذا كان مايروى أو ما يقال قد يتفق أو لايتفق مع الرأى السياسى الشخصى للمحامى .

لا أريد التحلل من تلك التبعات فلى على كل حال رأى شخصى أملك أن أعلنه وأستطيع أن أدافع عنه . ولكن فى غير ساحات القضاء .

ويستدعى الدفاع أيضاً أن أعرض أول ما أعرض لمسئولية المتهم حسين توفيق لأفرق إن كانت هذه المسئولية قائمة فى الدعوى الحالية ، أو غير قائمة .

وأرى أن أقرر أن الدفع بعدم مسئولية حسين توفيق عن هـــذه الجرائم التى تضمنتها صحيفة الدعوى لم يكن دفاعا دعت إليه ظروف هذه القضية . وإنما هو دفاع يرجع إلى تاريخ قديم يتصل بحياة حسين توفيق . ولســـنا فى حاجة إلى جهد كبير للتدليل على أن الدفع بعدم مسئولية حسين توفيق يرجع إلى سنوات تسبق — بزمن طويل — الحوادث التى يحاكم من أجلها اليوم . ذلك لأن أوراق الدعوى الحالية حوت من الأدلة مالا يترك مجالا لذرة من الشك فى أن الحديث عن عـدم مسئولية حسين توفيق إنما هو حديث قديم .

* * *

حسين توفيق

بين أوراق الدعوى التقرير الطبى العقلى المقدم للمحكمة من الأطباء : أحمد حسين سامى بك ، ومحمد عمارة بك ، ويوسف بدر الدين بك ، الذين ندبتهم محكمة الجنايات لإبداء الرأى فيما جاء بتقرير حضرة الخولى بك وما طلبتـه النيابة من الكشف على المتهم لمعرفة ما إذا كان يشكو من الحالة السيكوباتية المنوه عنها فى هذا التقرير ومدى تأثير هذه الحالة على مسئوليته الجنائية .

ويؤخـــذ من أقوال الأطباء الذين سبق أن فحصوه قبل الحادث وهما حضرتا الدكتور جروجرى والدكتور محمد عبد الحكيم مايأتى :

يقول الدكتور جروجرى ، إن حسين توفيق عرض عليه مساء ٣ يونية سنة ١٩٤٤ مع والده الذى شكا له من أن ابنه يهمل فى دراسته وغير منسجم مع العائلة وعند مقابلته للابن على انفراد بدا له أن المذكور كمن ينقصه استبصار حالته ولذا رأى عرضه على إخصائى فى الأمراض العقلية وذكر له اسم الدكتور محمد عبد الحكيم .

ويفهم من تقرير الدكتور محمد عبد الحكيم عن تاريخ حياة حسين توفيق أنه كان عنده ضعف بصر خلقى وفى سنة ١٩٣٨ حصل له انفصال فى الشبكية وتحسن نظره من بذل النخاع كما عملت له اختبارات الغدد فوجدت طبيعية . ولاحظ أنه يتكلم عن والدته بأنها عصبية وكثيرة التشكك ويقول عن والده إنه شديد ودائما يشكو من سوء سلوكه الأقارب والآخرين ولإدارة المدرسة ويتداخل فى مشاجراته مع أخيه الصغير وأنه عاش فى جو من العصبية . وذكر بدون خجل معايبه وحبه لنفسه وأنه يشعر بالضعف بمقارنته نفسه بزملائه من الطلبة ويود أن يزداد مرتبه من النقود . كما يشعر بأنه مدفوع لعمل خاص . وقرر أنه ذو طبيعة عصبية ومتمردة وينهمك فى السياسة وبالأخص ضد الاجانب الذين يعتقد أنهم يحتقرون المصريين وأنه لايخاف من أحد مطلقاً ، وأن أحب شىء إليه السياسة ويقرأ الجرائد وينصت إلى الراديو وأحيانا يأخذ مسكرا وبالاخص عندما يكون بصحبة السيدات .

وانتهى حضرته من ذلك بأن المتهم مصاب بانحطاط او نقص خلقى وهو احد انواع الحالات السيكوباتية اى حالات اعتلال الشخصية وربما كان ذلك ناشئاً عن اسباب تتعلق بالبيئة .

وجاء بتقرير الدكتور الخولى بك ما يلى :

ارى ان المذكور مصاب منذ الصغر بطراز من الاضطراب او الخلل العقلى يسمى الحالة السيكوباتية او اعتلال الشخصية » .

* * *

إذن الحديث عن مرض حسين توفيق مرضاً عقلياً قديم منذ الصغر . ويكون الدفع بانعدام مسئوليته تأسيساً على هذا المرض العقلى دفعاً لم يخلق لحاجة الدعوى ولكنه تقرير لحالة واقعية منذ زمن طويل .

وأرى كذلك أن يسبق الدفع بعدم مسئولية حسين توفيق عن الجرائم التى حرتها صحيفة الدعوى كل ماعداه من أوجه الدفاع الأخرى . لأننا إذا عرضنا لهذه الناحية من الدفاع عنه ، وأثبتنا من أوراق الدعوى ، ومما لدينا من أوراق أخرى ، أن حسين توفيق مصاب بمرض عقلى يجعله قانونا غير مسئول ، أعفانا هذا من التعرض لأية ناحية أخرى من نواحى الدفاع .

ثم أشار حضرته إلى ندب المحكمة للدكتور الخولى بك لفحص حالة المتهم وما قاله الدكتور الخولى عنه إذ قال :

يلاحظ أن هذا المتهم هو شاب طويل القامة ويبلغ من العمر حوالى ٢٢ سنة ويتمتع بصحة جسمية جيدة على العموم وبالعين اليمنى حول وحشى نتيجة انفصال بشبكيتها وشبكية العين الأخرى لسبب غير معروف تماما يتطلب تدخلا جراحياً فى العينين ، ويلاحظ من جهة أخرى أنه ، بالرغم من أن المذكور هو أحد أفراد عائلة طيبة ، نشأ فى كنفها فى ظروف مواتية ، كانت خليقة بأن تساعده على ارتقاء درجات سلم الحياة نحو مستقبل باهر ، فإنه منذ صغره كان مصدر قلق ومتاعب

الأستاذ أحمد رشدى

لوالديه ، إذ كان عنيداً ، وغير قابل للاقتناع ، ومغرما بالتدمير والتآمر ، ويعاكس الخدم ، ويقسو على الحيوانات ولا ينصاع للأوامر أو النصح ولا يفيد فيه الترغيب أو الإرهاب وقد حاول والده إصلاح شأنه ، بإعطائه أوسع قسط من الحرية من باب التجربة ، ولكنه فشل فى محاولته .

وخلص الدكتور الخولى من هذا ، إلى القول بأنه تبين من الاطلاع على أوراق القضية . أن مسلك المتهم فى خلال أدوار التحقيق كان يستوقف النظر ، ويشير الى تقلب انفعالاته . وقلة اتزانه ، ونقص تبصره .. فبينما هو - حسب قوله - قدبر الجريمة باتقان وكان يتوقع حدثاً لنفسه عقب الحادثة مباشرة ولهذا عمل بنشاط على التخلص مما لديه من طلقات وغيرها فإنه عند حضور النيابة فى نفس الليلة لتفتيش منزله والقبض عليه لم يجد من المناسب الحرص على مصلحته الشخصية فلم يمكنه كتم شعوره نحو المجنى عليه ، كما لم يستطع بعد يومين مراعاة ظروفه الخطيرة ، والاحتفاظ بآرائه المتطرفة . وفى حين أنه على كل حال فى هاتين المناسبتين أنكر ارتكابه الجريمة قبل المجنى عليه وأعطى إجابات مرتبطة ببعضها ودفاعا لا بأس به ، فانه فى اليوم التالى ، عند ماكان يواجه باستعراف المجنى عليه وكيل الاونباشى ميللر وأحد الشهود على سيارة والده على أنها هى التى استعملت فى ارتكاب حادثة الشروع فى قتل وكيل الاونباشى ، أنكر المتهم ارتكاب هذا الشروع فى القتل ، ولكنه لم يجد مانعاً من أن يعترف فى نفس الوقت ودون سبب بجريمتى قتل وشروع فيه . تعرضه أولاهما للاعدام . ثم بجرائم أخرى نسب بعضها لنفسه وباقيتها لأعضاء جمعية سرية كان هو ضمن أعضائها . وبينما هو يمتنع فى هذه المناسبة عن الإفضاء بأسماء أعضاء الجمعية فإنه لم يستمر على هذا الامتناع أكثر من بضعة أيام . فأعطى على دفعات أسماء هؤلاء الأعضاء . ومنهم أقاربه . ونصيب كل منهم فيما ارتكب من جرائم معه وطريقة تكوين الجمعية ونظامها . كما وصف منازل بعض زملائه . وفى حين أنه فى يوم ١٨ يناير عندما ووجه بأبن خالته محمد ابراهيم كامل . أصر على أن هذا المتهم اشترك معه فى حادثة الاعتداء على رفعة النحاس باشا فانه حاول فى نفس اليوم التراجع فى اتهام من ليس من أقاربه وهو محمد أنور السادات وادعى عدم التعرف عليه وقال إنه قرر اتخاذ موقف جديد فى التحقيق . ومع ذلك لم يستمر فى هذا الموقف أكثر من بضع

ساعات وبينما هو قد اتهم مجدى عبد العزيز أبو سعده بالاشتراك فى الجمعية فأنه بعد ذلك ادعى عدم التعرف عليه ولكن لما ووجه بأقواله السابقة عنه أعطى تعليلا لسلوكه عجيب ويبدو أشد من الاتهام . اذ قال إنه قرر أن ينقذ ما يمكن إنقاذه من أعضاء الجمعية . وقد استمر المذكور على خطته هذه فى التحقيق من اتهام ثم تراجع عن أقوال بشأن من اتهمهم ثم عدول عن أجزاء من هذا التراجع . وكان يعلل اعترافاته وتراجعه بأقوال تنطوى على الغرور والتفاخر وحب الظهور . وأخيرا جاء فى جلسات المعارضة والاحالة وحاول بعبارات مشوشة نقض اعترافاته وأبدى أن هذه الاعترافات أخذت منه تحت تأثير الخمر ومخدر آخر . مع التعذيب والتهديد ـ ووصل به الحال فى النهاية الى أن ينكر وجود الجمعية السرية أصلا .

ويلاحظ كذلك أنه تبين من وضع المذكور تحت المراقبة بمستشفى الأمراض العقلية لمدة أربعة أسابيع : أنه كان هادئا على العموم ونظيفا وينام جيدا ولكنه كان متقلباً وقليل التبصر بحيث كان يثق ببعض الناس دون حذر أو تجربة كما كان لا يميل الى البعض الآخر دون مناسبة . وكان يميل الى سماع الحكايات أو النكات المبتذلة . ويرى أن الجو العائلى كان مضطرباً فى نظره أحيانا بسبب تقييد والده لحريته وعدم قبوله هو لهذا الوضع . وأن والده كان من جيل قديم نشأ فى ظل الاحتلال الأجنبى .

ويلاحظ أخيرا أن المتهم أثناء وجوده بالسجن كان يتخذ سحنة جدية وخطة تعاظم وتعجرف ويجلس أمامى واضعا رجلا فوق أخرى . ولا يتنازل بشكرى على خدمة بسيطة قدمتها إليه ويعرب عما يشبه معتقدات وهمية عظيمة ازداد مداها على مر الايام وتضمنت أنه أعظم رجل فى مصر دون استثناء أحد . وربما يصبح أعظم رجل فى العالم . وأنه أحسن من هتلر ونابليون . وأنه سوف يعمل أولا على تحرير مصر وتولى زعامتها ثم يوجه اهتمامه بعد ذلك الى تحرير بلاد الشرق من مصر لغاية جزر المحيط الهادى بما فيها الهند والصين واليابان . ثم الى تحرير بلاد المغرب لغاية المحيط الاطلسى .

ثم قال . أرى أن الأفكار العظيمة التى أبداها لى المتهم حسين توفيق . حين وجوده بالمستشفى متناقضة وغير متناسقة بحيث لا تتفق مع أى نوع معروف من المرض

العقلى ، ولذلك فمن رأيى أن المذكور خال من أى مرض من الامراض العقلية العادية الصريحة .

ولكن من تاريخ حياة هذا المتهم وسلوكه أثناء التحقيق وبمستشفى الأمراض العقلية وخصوصا من تصرفاته الشاذة التى أدت بوالده إلى عرضه على حضرة الدكتور محمد عبد الحكيم والتى ما كانت تتفق مع مركز أسرته الاجتماعى ولا مع ظروفه العائلية الملائمة .

أرى أن المذكور مصاب منذ الصغر بطراز من الاضطراب أو الخلل العقلى ويسمى الحالة السيكوباتية ، أو اعتلال الشخصية .

وخرج حضرته من بحثه العلمى الى القول أنه يرى — ولو ان المتهم ليس من المستطاع اخلاؤه من مسئولية اعماله — الا انه من المتعين اعتبار هذه المسئولية جزئية لا كاملة .

وقد رأت المحكمة أن تستزيد من الآراء الطبية العلمية فى هذا الشأن . فأصدرت قرارا بندب الأطباء : أحمد حسين سامى بك . ومحمد عمارة بك . ويوسف بدر الدين بك ، وكلهم من رجال الطب الشرعى لإبداء رأيهم فيما جاء بتقرير حضرة الخولى بك ومدى تأثير هذه الحالة على مسئولية المتهم الجنائية

وقد انتهوا من بحوثهم الى هذا الرأى :

أنه قد اتضح أن المتهم به بعض الشذوذ . وصفه أبوه بأنه غير عادى ، وقورته غير طبيعية مدبية أو بها عيب خلقى . ووصفه عمر بليغ وهو صديقه وملازمه فى الدراسة ، بأنه ملحوس شوية ، واتضح أن له أفكاراً سياسية متطرفة بطرد الأنجليز بالقوة ، وأن هذه الأفكار متسلطة عليه وأنه أشبه بالمصلح الخيالى من هذه الناحية ، وأنه فى سبيل تحقيق هذه الأفكار قد يرتكب أفعالا اجرامية عديدة ، وأنه يشعر بسرور عقب ذلك ، كما قال زميله عمر بليغ ، كما يتضح أن عنده درجة كبيرة من عدم الثبات لتقلبه فى اعترافه .

وخلص الأطباء من أبحاثهم الى التقرير بأن المتهم به بعض الانحلال ، أى علامات النقص الخلقى . من عدم انتظام بالرأس ، وحلق ضيق مرتفع ، وبروز بالحاجبين ، واعوجاج بالحاجز الأنفى وبعض أعراض الاعتلال فى الغدد الصماء . ويشير إلى تأثيرها طول القامة ، وكبر اليدين ، وتفرطح مكان الغدة النخاعية .

وزيادة طول الأطراف عند الجزع ، وحركات عصبية لا إرادية ، حول الفم والعنق في بعض الأحيان ، وهي في الراجح نتيجة ضعف عصبي خلقي ، ثم انفصال في الشبكية يرجع لضعف خلقي أيضا .. فالمتهم مصاب باعتلال في التفكير ، فهو لا يفكر في المستقبل وكان يعيش لحاضره ، ولم يكن يستفيد من درس في الحياة ، وهو شخص يعتبر زملاءه كالقطط ، لا تهمه القوانين ، ولا يخجل من السرقة أو ذكر جرائمه ، ولا يشعر بندم . ويعتقد أن الجيل الحاضر لا يصلح ، وأنه خسر باحتلال الانجليز .

وختموا تقاريرهم بأنهم يميلون بعد استعراض كل ذلك إلى اعتباره غير كامل المسئولية .

وعلق الأستاذ رشدي على ذلك بقوله : إن هؤلاء الاطباء جميعا بما فيهم الدكتور الخولي بك ، مدير مستشفى الأمراض العقلية ، قد اتفقوا على أن حسين توفيق مصاب بما سموه « الحالة السيكوباتية » أو اعتلال الشخصية ، وأن مسئوليته عن جرائمه قائمة لكنها مسئولية جزئية .

ثم أخذ حضرته في مناقشة هذه التقارير ليصل إلى تبين حدود هذه المسئولية ، ثم قال: إنه لم يستطع الوصول الى هذا التحديد، ولذا فقد لجأ إلى طبيب آخر اخصائي في هذا البحث بالذات ، هو الدكتور صبري جرجس ، ثم أخذ يتلو تقرير هذا الطبيب . وهو طبيب بمستشفى الامراض العقلية ، وقد تحدث في تقريره عن تاريخ حياة المتهم ، ثم عن صفاته الشخصية والحالة العقلية على ضوء تاريخ حياته ، ثم عن الحاله السيكوباتية وماهيتها ومكانها في الطب العقلي بما لا يخرج عما ذكره الأطباء الآخرون .

وأبرز ما قاله هذا الطبيب من أن أهم سمات هذا المتهم هي تجرده من الاستبصار أي عجزه عن أن يدرك دوافع سلوكه ومعنى هذا السلوك .

وخرج حضرته من بحثه الطويل بأن «السيكوباتية» جنون لاشك فيه ، بل جنون من أخطر وأفتك أنواع الجنون ، لأنه يصل إلى أعماق الشخصية ، ولب الكائن بغير أن ينال من المظاهر السطحية كثيراً .

وقال أيضاً إن الشخص السيكوباتي لا يتأثر ، بحكم علته ، من العقاب ، ولا ينال منه جانب الردع . .

والمجتمع الذي يقدر مصلحته ، على نطاق واسع مستنير ، سينظر الى المرض

السيكوباتى على حقيقته ، وسيعامل ضحاياه ، لا كأشرار ، بل كمجانين ، وفى المصحات الخاصة بالأمراض العقلية . سيظل السيكوباتى تحت الإشراف والعلاج ، وسيكون المعيار الوحيد فى تكييف مصيره مستقبلا ، هو المعيار الوحيد الذى ينبغى أن يقرر علاقة المجتمع بضحايا المرض العقلى جميعا وهو : ماذا يستطيع الفرد ؟ ! وماذا لا يستطيع ؟ ! . .

وانتقل الأستاذ رشدى بعد ذلك إلى الاستشهاد بأحكام القضاء ، وكتب الفقه المصرى وما جاء فى كتاب الأستاذ القللى « المسئولية الجنائية » وتلا فقرات مما جاء فى هذا الكتاب .

وانتهى حضرته من هذا إلى القول بأنه يرى أن حسين توفيق غير مسئول عن تلك الجرائم التى نسبت اليه .

ثم انتقل إلى الكلام عن الموضوع قائلا : إنه إذا قدر للشق الأول من دفاعه عدم التوفيق ، واعتبر حسين مسئولا عن تلك الجرائم ، فانه سيبين فى الشق الثانى ، العناصر التى يجب أن يكون لها اعتبار فى وزن عقوبته وهى :

سن المتهم . . والنقص الخلقى الذى يتسم به ، وما قرره المتهم من المؤثرات التى تسلطت عليه ففعل ما فعل .

أما مسألة السن فهى عنصر من العناصر التى يجب مراعاتها فى تقدير العقاب . وأن القضاء والفقه متفقان على هذا . .

ولم يبق بعد هذا إلا الحديث عن النواحى الاخرى التى قال المتهم إنها دفعته إلى ارتكاب جرائمه ، وهى ترجع إلى أمرين : الأول يتصل بالزعماء المصريين ، والثانى بما بين دولة بريطانيا ومصر من علاقات .

ومضى حضرته فأشار إلى أن المتهم أرجع الأمر الاول إلى حادث ٤ فبراير ، وإلى استهـــلاك دون مصر وإلى جمع التبرعات لإنشاء قرية فى انجلترا يطلق عليها « قرية العلمين » وإلى ما قيل من أن صلة مصر ببريطانيا صلة تشبه الصلة المترتبة على زواج كاثوليكى .

وقد قال المتهم ما يأتى :

« إن المصريين يتآمرون ضد مصلحة البلد ، فمثلا أمين عثمان ـ القرض الوطنى اعتبره خدمة للبلد . كلام فارغ ، وكان لازم ما ندفعش ، والمسألة بس علشان يوفر

فلوس للانجليز ، والانجليز أوحوا اليه ، أو لأخلاصه لهم فعل ذلك . ثانيا نادى العلبين .. مائة الف جنيه للترفيه عن الجنود الانجليز والبلد تموت من الجوع ».

ومضى الاستاذ رشدى فى مرافعته مشيراً إلى حادث ٤ فبراير واستند فى روايته إلى ما نشرته جريدة الكتلة تحت عنوان « أيام المأساة الثلاثة » وهو حديث لسعادة محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ عن يوم حادث ٤ فبراير .

أقوال حسين توفيق

ثم مضى حضرته يقول إن حسين توفيق أحمد كان يرى فيما أتاه النحاس باشا ، وفى هذا الوضع جريمة كبرى كما جاء فى التحقيق إذ يقول :

. . . . النقط الاساسية فيها حادثة ٤ فبراير ، لأن الصحف كلها اتهمته بالخيانة العظمى ، والمرحوم احمد ماهر باشا كان قد صرح بأنه مستعد أن يقدم النحاس إلى أى محكمة ، فيثبت أنه ارتكب خيـــانة عظمى ، وصرح أنه أتى على أسنة الرماح البريطانية ، ووزع وقتها منشوراً بهذا المعنى ، والمعروف أن النحاس مش قادرين يحاكموه هنا لأن الانجليز بيتدخلوا وأنا أعرف أشخاص أمثال مصطفى النحاس فى بلاد أخرى مثل بيير لافال فى فرنسا وقد حكم بإدانته بتهمة الخيانة العظمى وذلك لأن فرنسا دولة أخرى لا يتدخل فى شئونها أحد .. الخ

وهو يقول فى التحقيق أيضا :

س ـ وما رأيك فى زعماء الاحزاب السياسية ؟

ج ـ كلهم عندى زى بعض ، والوفد فى جهة واحدة وأن المسئولين فيه كلهم خانوا البلد خيانة عظمى فى مسألة ٤ فبراير وباقى زعماء الاحزاب مافيش منهم نفع بل كلهم ضروا البلد ...

ويقول عمر حسين أبو على :

س ـ ومن هم الذين اعتبرتوهم أساس الحادث ؟

ج ـ النحاس وأمين عثمان لقبولهما تدخل الانجليز فى شئون المصريين وكل الزعماء قالوا عليهم أنهم السبب فى تدخل الانجليز .

وخلص الاستاذ رشدى من هذا إلى القول بأن المتهمين لم يقولوا هذا الكلام وحدهم . بل قاله قبلهم الاستاذ العقاد ، ومجلس النواب فى جلسة ٤ فبراير سنة ١٩٤٧

عند ما قرر وقف الجلسة احتجاجا على حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٧ ، بناء على طلب الاستاذ محمد حامد جوده رئيس مجلس النواب وبعض حضرات النواب ، وتكلم المنزلاوى بك فى هذه الجلسة معلنا احتجاج الاعضاء على اعتداء السلطة البريطانية على حقوق البلاد . ومحمد زكى على باشا ، وهو صديق للنحاس باشا . فيما قاله خاصا بوقف النحاس باشا يوم ٤ فبراير ، وتوقع زكى باشا إجابة أخرى غير التى أجابها رفعته ، وتضحية منه ليوفق بين مصلحة البلاد وبين ما تطلبه السلطة غير الشرعية .

وتلا أقوال حسين فى التحقيق حين سئل :

س — هل من الطرق العملية التى تعجبك الاعتداء على الحكام المصريين فقط أو الانجليز أيضا ؟

ج — فكرتى العملية أن يعتدى على الانجليز والمتعاونين مع الانجليز من المصريين .

س — هل تعتقد أن أمين عثمان باشا كان يتعاون مع الانجليز ؟

ج — أيوه طبيعى هو بيعاونهم .

س — ما هى أغراض هذه الجمعية ؟

ج — الوصول الى استقلال البلد عن طريق القوة بمعنى طرد الانجليز بالقوة .

س — لكن اقتراف جريمة قتل أمين عثمان باشا مثلا لا تؤدى الى اخراج الانجليز كما تزعم .

ج — لاننا لا نريد أن يحكمنا الانجليز بواسطة بعض الخونة من المصريين وكل من يتعاون مع الانجليز على أى شكل من الاشكال .

س — هل حصرتم هؤلاء الخونة من المصريين كما تقول ؟

ج — ابتدأنا بالنحاس وأمين عثمان ، ولسه بقى لما نخلص منهم يمكن يكونوا اللى بعدهم يخافوا ولا يتعاونوش مع الانجليز أو يستقيلوا أو يعتزلوا السياسة أو يسيبوا البلد ويطفشوا .

وسئل عمر حسين أبو على فى التحقيق :

— متى عرض حسين توفيق فكرته ، وعلام اتفقتم ؟

ج — عرض على الفكرة قبل الحادث بشهر تقريبا واتفقنا على معاقبة من هم أساس حادث ٤ فبراير

— ومن هم الذين اعتبرتوهم أساس الحادث ؟

ج — النحاس وأمين عثمان

— وعلى أى أساس اعتبرتوهما مسئولين عن حادث ٤ فبراير

ج — بقبولهما تدخل الإنجليز فى شئون المصريين ، وكل الزعماء قالوا عليهم أنهم السبب فى تدخل الانجليز

وانتقل الأستاذ رشدى من ذلك الى الاشارة الى خطاب أمين عثمان باشا فى كلية فيكتوريا الذى استهله بقوله :

« لعل بعضنا غاضب، لانى شبهت مصر بامرأة ، وشبهت بريطانيا بالرجل ولكنى أفضل هذا التشبيه ، فالمرأة دائماً تأخذ من الرجل خير ما عنده ، وسلوا المتزوجين يقولوا لكم الخبر اليقين »

وعلق حضرته على هذا الخطاب، متسائلا ، هل يليق أن يقال مثل هذا الكلام فى بلد إسلامى . هل يليق أن يجعلنا أمين باشا نساء ، لا نستطيع أن نحصل على حقنا إلا اذا كنا كالنساء ، ولسنا رجالا نجاهد ونناضل فى سبيل استخلاص حقوقنا .

وعرج الاستاذ رشدى على خطاب دولة النقراشى باشا رئيس الحكومة فى مجلس الأمن حين عرض القضية المصرية حيث قال :

إن الاحتلال البريطانى لم يبدأ بالامس ، بل هو يعود إلى خمس وستين سنة — الى عام ١٨٨٢ — وهو لم يكن إذ ذاك إلا خطوة فى طريق التوسع الاستعمارى المبيت من قديم الزمان .

وانتهى الاستاذ رشدى من هذا الى ختام مرافعته ، مشيرا إلى أن حسين توفيق لم يكن يعمل فى هذا الميدان شفاء لشهوة شخصية ، أو جرياً وراء مصلحة شخصية أو حقدا على فرد معين ، بل كان يهدف إلى خير مصر وسعادة مصر ، واستند فى ذلك الى أقوال محمد محمود كريم أحد المتهمين فى التحقيق حين سئل :

— وما مظهر حماسة حسين توفيق للفكرة ؟

ج — كان دايما يكره الانجليز بشكل عنيف جدا ، ويكره استغلالهم للبلد ، ويحب التحرش بهم .

ـ وما هو الغرض المقصود من هذا التسلح ؟

ج ـ طبعا لمحاربة الانجليز

ـ ما هى الكيفية التى ينفذ بها ذلك ؟

ج ـ لسه ما كناش كونا الجمعية ، ولما نكمل طبعا كنا رايحين نشن غارات على المعسكرات الانجليزية بقصد إخراجهم من البلد وبقصد الاستيلاء على السلاح لتسليح الجمعية

ـ وهل كنتم تظنون أن هذا متيسر وأن من الممكن الحصول على أسلحة كافية لتنفيذه ؟

ـ كنا نعتقد أن ما فيش حاجة اسمها مستحيل وكنا نعمل بما يرضى ضميرنا ويرضى الله .

ـ وهل كنتم متفقين على ألا ترتكب أية حوادث قبل اتمام التسليح ؟

ج ـ كان توجد حادثة اتفقنا عليها ، وكنا سننفذها أى أنا وخميس وخليفة : وكنا سنشن غارة على معسكر فى الجيزة بجوار كلية الزراعة ، وكان ذلك فى ابتداء السنة الدراسية الحالية . ولاسف ذهبنا لمعاينة المكان فلم نجد المعسكر لأنه انتقل .

س ـ وما كيفية حصولكم على هذه الأشياء ؟

ج ـ كنا ندفع اشتراكات شهرية حسب مقدور كل شخص . وكلما تكون مبلغ كاف لشراء مسدس كنا نشتريه .

س ـ من الذى كان يحفظ المسدسات ؟

ج ـ حسين كان يضعها فى مكان سرى لا نعرفه .

ورجا الأستاذ رشدى الله ، أن تذكر المحكمة ، أنهم يحاكمون هؤلاء المتهمين تحت سمع وبصر الأمهات والآباء . هؤلاء الذين ذاقوا طوال أيام المحاكمة أمر وأقسى ما يلقاه الإنسان فى الحياة ، وأن يذكروا أن هؤلاء هم الكتيبة الأولى فى جيش الجهاد ، فأرشدوهم إن ضلوا سواء السبيل ، ولكن لا تقتلوا فى الأمة روح الجهاد .

مرافعة الاستاذ الخشخانى

بدأ الأستاذ على الخشخانى المحامى عن حسين توفيق أيضاً ، مرافعته فى جلسة الأحد ٢٥ ابريل ، واستغرقت ستة أيام .

ولوحظ أن المتهمين — منذ بدأت مرافعات الدفاع — قد تحسنت حالتهم النفسية وسادهم شىء من الهدوء .

وعقدت الجلسة فى الساعة العاشرة صباحا ، واستهل الأستاذ الخشخانى مرافعته ، بالإشادة بموقف الأستاذ أنور حبيب ممثل الاتهام ، فى مقدمة مرافعته . فقال إنه خدم الحق بكلمته عن حادث ٤ فبراير .

ثم قال :

أهى الصدفة وحدها ، ووحى الحق أن يفتتح أول محضر من محاضر التحقيق فى هذه الدعوى باسم الأستاذ أنور حبيب وكيل النيابة ، وأن يتعاقب عليها بعد ذلك ، محققون متعددون ، منهم عبد الرحمن الطوير باشا النائب العام السابق ، ويحيى بك مسعود الأفوكاتو العام الأسبق ، وعبد الرحمن الرافعى بك رئيس نيابة جنوب القاهرة وقتذاك ، والأساتذة محمد صدقى البشبيشى ، ومحمد صادق المهدى ، وكامل قاويش ، إلى أن انتزع هذا الأخير بجده واجتهاده المعروفين سجل الدعوى ، وعبث بكافة الحقوق والضمانات ، التى كفلها القانون لقطاع الطريق ، وناهشى الأعراض عساه أن يصل إلى اعتبار قام فى نفسه ، أنه مدركه على أكتاف هؤلاء الأبرياء ، وإلى بطولة صور له الوهم أنه ملاق عنها نصيب المبرزين أصحاب المعجزات ، هل ظن أنه بهذا الوضع الذى فرضه ، أن القضية أصبحت قضيته ، وأنه لا معقب عليه فيما تورط فيه من مخالفات . . ولكن الله شاء أن ينحى الأستاذ القاويش .

إن الأستاذ أنور حبيب جاء ليختتم الدعوى ممثلا للاتهام ، كما بدأها محققا . وقد نال حضرته قسطه من اللوم ، بسبب أدائه لبعض الواجب فى هذه القضية ، حين تكلم فى مرافعته عن حادث ٤ فبراير ووصفه بأنه وصمة فى جبين الأمبراطورية البريطانية ثم جاء النائب العام فى الجلسة التالية ، ليمحو أثر ما قيل ، والنائب العام هو الذى ندب الأستاذ أنور ممثلا للاتهام ، فليس معقولا ولا مقبولا ألا يكون سعادته قد أشرف على المرافعة ، وهى مكتوبة ومحصورة . وإذا صح أنها لم تحظ بالعرض عليه ؛

الأستاذ الخشخانى

فاذا جناه وكيل النيابة حتى يقف النائب العام منه هذا الموقف العجيب ، وكلاهما مصرى يمثل الاتهام فى مصر ، ولعل النائب العام نسى أن الجرائم موضوع الاتهام ، تتصل بالإنجليز أو قل إنها تتصل بالمحتلين لبلادنا ، المضيعين لكرامتنا واستقلالنا . وهم الذين وصفهم رئيس الحكومة فى مجلس الأمن بأنهم طفيليون . ولعل النائب العام رأى أن اللعنة التى صبها وكيل النيابة على الإنجليز قد تمس خواطرهم ، أو تجرح شعورهم ، وأنها لا تستقيم مع طلب محاكمة المتهمين ، لأنهم ثاروا فى وجه الإنجليز وصنائع الإنجليز . . إن هذا التصحيح لا فائدة منه . ولن يغير من واقع الحال فى الدعوى ، فالاحتلال البريطانى جاثم فوق صدورنا ، سافراً كان هذا الاحتلال أو مستترا ، ومصيبة مصر فيه كبيرة .

وتكلم على شذوذ حسين توفيق الخلقى ، وحالته العقلية والسيكوباتية ، ووصف العاهات المصاب بها ، وقال إنها خلقت فيه منذ الصغر ، فماذا عسانا أن نفعل ، وهل نحن الذين خلقناه . . وعملناه . . إن الله أراد أن يعفيه من كل حكم جنائى . فخلقه شاذا هكذا . . ثم تناول حضرته آراء الأطباء وأخذ فى مناقشتها .

وانتقل إلى تعريف الجريمة السياسية قديماً ، وقال إنها كانت فى القرون الوسطى تلقى من الشارع أشد العقوبات ، وكان المجرم السياسى يصادف من صنوف العذاب ، وألوان الاضطهاد ما يجعله أسوأ حظاً من المجرم العادى ، فكانت العقوبة تتعدى جسده وبدنه الى عرضه وماله ثم إلى ذريته وورثته من بعده ، ولم تكن تلك المعاملة مما يثير الدهشة ، ذلك لأنها كانت نتيجة منطقية لتركز السلطات فى أيدى الملوك ، فكان جزاء الذى يثور على نظام الحكم أن يقتل أو تحرق جثته ، وينكل به وبذويه أيما تنكيل ، ومن أجل ذلك سميت الجرائم السياسية بجرائم الاعتداء على الملك لأن الملك والدولة كانا اسمين لمعنى واحد .

فلما شبت الثورة الفرنسية ونودى بمبادئ الحرية والإخاء والمساواة ، وأعلنت حقوق الإنسان ، تبدلت النظرة إلى الإجرام السياسى وخففت العقوبة فيه إلى حد

كبير ، ومن ربوع فرنسا ، انتشرت فى دول أوربا فكرة المعاملة الممتازة للمجرمين السياسيين .

ومضى فى تعريف الجريمة السياسية ، فقال إنها هى تلك الأعمال المحرمة التى ترتكب ضد نظام الدولة السياسى فى الخارج أو فى الداخل ، فهى تخالف الجرائم العادية ، فى أنها لا تدفع إليها شهوة الانتقام ، وليست بواعثها النزوات الإجرامية الشريرة الكامنة فى النفوس الخبيثة أو الرغبة فى السلب والنهب وكسب المال الحرام ، بل كانت تدعو إليها عقيدة استقرت فى نفس الجانى فآمن بها ، واندفع متأثراً بوحيها إلى ارتكاب الجرم . ومتى نجح المجرم السياسى فى حركته ، أصبح بطلا شعبياً ، وقد يصبح حاكما بيده زمام الأمر . .

ثم تكلم على اختلاف فقهاء القانون فى تعريف الجريمة السياسية ، وأرجع آراءهم إلى مذهبين أساسيين : المذهب الشخصى ، والمذهب المادى . وقال : إن أنصار المذهب الشخصى يرون أن العبرة بالباعث الذى حمل الجانى على ارتكاب الجريمة ، أو الغرض الذى قصد إليه من ارتكابها . وبمقتضى هذا المذهب تعتبر الجريمة سياسية ، متى كان الباعث عليها أو الغرض منها سياسيا . . ويرى أنصار المذهب المادى ، أن العبرة بطبيعة الجريمة نفسها وصفتها الخاصة ، فتعتبر الجريمة سياسية ، متى كانت موجهة ضد الحكومة باعتبارها سلطة عامة . أى سلطة سياسية ، موكول إليها المحافظة على أمن البلد من جهة الداخل كما جاء فى « جارو جزء أول نبذة ١٢٤ وجارسون مادة ١ نبذة ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٣ » .

ومضى حضرته فى هذا البحث الفقهى ، مبيناً أنواع الجرائم الداخلية والخارجية ، والجرائم السياسية المختلطة ، وهى التى تضر فى آن واحد بالنظام السياسى ، وبالحقوق الفردية كقتل رئيس دولة بقصد قلب الحكومة .. والتشريع المصرى لم يأخذ بنظرية الجريمة السياسية ، وعلى ذلك فالجرائم السياسية بأنواعها فى مصر ، تعامل معاملة الجرائم العادية ، ولاشك أن الذى دعا إلى ذلك ، وإلى إغفال نظرية الجريمة السياسية عند وضع التشريع الجنائى ، هو معاصرته لبداية الاحتلال الإنجليزى . والرغبة فى شد أزر عناصر الرجعية ، وما استتبع ذلك من العمل على كبت عوامل التحرر .

وخرج من هذا إلى القول بأن الشارع المصرى بدلا من أن يأخذ بنظرية الجريمة

السياسية . فرض الإنجليز سلطانهم على الإدارة الداخلية فى مصر ، بإنشاء ما أسموه قلم البوليس السياسى ، لا ليعاون على إذكاء الروح الوطنية ، أو الإشراف على الجرائم السياسية بما يجب أن يتوافر فى رجال الحفظ من أمانة ، ونزاهة ، ووطنية ، وإنما ليكون سوط عذاب على الأحرار من شباب هذا البلد المسكين .

ثم تكلم على ماهية هذه الدعوى ، وأخذ فى بحثها فى ضوء هدفها ، وباعثها ، والظروف ، والملابسات التى أحاطت بها ، فقال :

أولا — فالباعث على جريمة قتل أمين عثمان باشا وجريمة الشروع فى قتل النحاس باشا ، ثم جرائم الاعتداء على الجنود البريطانيين . هو باعث سياسى بحت ، خلقته أحوال سياسية صرفة ، هى التى جعلت المجنى عليهم فى الدعوى يمثلون فى نظر المتهمين مبادىء أو نظما تخالف المبادىء والنظم التى يرونها أساساً لرفع نير الأجنبى عن البلاد ، أو بعبارة أخرى أن المتهمين أقدموا على ارتكاب هذه الجرائم قياما على ثورة مذهبية سياسية ، أنشأتها — ولو فى حد اعتقادهم — تصرفات المجنى عليهم بصورة تتعارض مع مصالح البلاد ومستقبلها ، وإذن فباعث الجريمة هو استئصال شأفة خطر سياسى رأى المتهمون أن فى بقائه القضاء على المثل السياسية السليمة .

ثانياً — وتأسيساً على ذلك يمكن القول بأن الهدف أو الغرض الذى ارتكب المتهمون جرائمهم فى سبيله ، إنما هو غرض سياسى محض ، يتمثل فى الحصول على نوع من الأمن السياسى بالقضاء على الأسباب التى تقف فى سبيله وضمان مصلحة عامة غير شخصية من طريق الجريمة ..

ولقد اعترف المتهم الأول حسين توفيق — على فرض صحة الاعتراف — بأنه إنما ارتكب هذه الجرائم مبعوثا عليها بأسباب سياسية ، والهدف سياسى .

واستطرد من هذا البحث إلى الكلام على جرائم الدعوى الحالية من وجهة نظر القانون ، وتساءل هل الفعل نفسه من الأفعال المشروعة أم لا ؟ وأجاب عن ذلك بقوله إن الذى لا مراء فيه هو أن المتهمين قد ارتكبوا هذه الجرائم ، لأنها تمثل فى نظرهم ، قصاصا عدلا لجرائم ارتكبت فى حق الوطن من جهة ، وقطعا لسلسلة من الآثام السياسية رأوا أنها ما كانت لتنتهى إلا بالاقتصاص من مرتكبيها ، واستئصال وسائلها من جهة أخرى .. ولما كانت الجريمة التى ترتكب ضد مصلحة الدولة هى فى

الواقع توجه ضد مصلحة كل فرد فيها ، فإن الأثر الذى يمكن أن يستخلص من الأفعال التى ارتكبها متهمو هذه القضية ، هو رد عدوان لا محيص عن رده ، ودفاع قررته الشرائع عن كيان شخص مستمد من كيان عام ، وهو المعروف قانوناً بحق الدفاع عن النفس والمال ، وبناء عليه فإن حكم الأفعال التى اقترفها المتهمون ، هو حكم حالة لا جريمة .. هى حالة الدفاع المشروع . ويجب لبيان أركان حالة الدفاع الشرعى عن النفس والمال ، وتطبيقها على واقعة الدعوى ، أن نعرض للجرائم التى ارتكبها المجنى عليه ، وكانت سبباً وباعثا لحالة الدفاع المشروعة .

واستطرد من هذا إلى الكلام على الاحتلال البريطانى ، منذ بدئه ، فقال : إن الله خلق الناس أحراراً ، وأورثهم حقا فى القتال حلالا فى سبيل التحرر ، ومصر التى غلبت قوى الطغيان على أمرها فى سحيق عهودها ، لم تكن لتسكت على الضيم فى عصر النور ، لهذا لم تكن لترضى مهانتها فى ظل الاحتلال البريطانى الذى بدأ فى سنة ١٨٨٢ معتمداً على البطش وحده .

ولئن كان استقلال مصر من الأمور الطبيعية إلا أنه تأكد دوليا فى عام ١٨٤٠ بمعاهدة لندن ، التى التزمت فيها بالاعتراف لمصر باستقلالها وكفالته ، وضمان عرشها فى الأسرة العلوية الكريمة ، ولم يكن ليحد من هذا الاستقلال سوى قيد السيادة العثمانية ، التى قررتها معاهدة لندن . وقد تراخت هذه السيادة مع الزمن حتى أصبحت اسمية ، إذ لم يبق من مظاهرها إلا الجزية السنوية ، وكادت تفقد كل مظهر لها بالقياس إلى الامتيازات الاجنبية .

ثم أشار إلى قيام الحرب العالمية الأولى ، وإعلان « ماكسويل » تولى انجلترا لزمام السلطة العسكرية فى مصر ، وأن الانجليز رسخوا أقدامهم فى مصر بهذا الإعلان

ولما دخلت تركيا الحرب أطلقت بريطانيا كل سهامها ، وسلبت مصر كل مظهر من مظاهر حكمها الذاتى وذلك حين أعلنت الحماية فى الثامن عشر من شهر ديسمبر سنة ١٩١٤ .

وذكر حضرته بعد ذلك ، ما كان يلاقيه الفلاح والعامل المصرى ، من عنت وإرهاق إبان الحرب العالمية الأولى ، وما كان يأمر به المستشار الإنجليزى الذى كان رابضاً فى وزارة الداخلية . وما كان يأمر به المعتمد البريطانى من أوامر عسكرية فيها

إجحاف بالوطن والوطنيين . فلقد أخذوا الفلاحين ، وأخذوا أموال المصريين ، وفلذات أكبادهم . وقدم إليهم المصريون الخيل والبغال والحمير لاستخدامها فى مصلحتهم هم لا فى مصلحة المصريين . وأشار إلى موقف الإنجليز بعد انتصارهم فى الحرب العالميـــة الأولى من مصر والمصريين جزاء ما قدموا لهم من خدمات ومساعدات . وانتظر المصريون تنفيذ ما وعدهم به الإنجليز من حرية واستقلال ، ولكنها كانت وعود كاذبة .

وانتهى من هذا السرد التاريخى إلى الإشارة إلى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ووصفها بأنها الحماية السافرة وأنها كانت نقمة على مصر ، ثم جاءت الحرب العالمية الثانية وأخذ الانجليز يكررون وعودهم الكاذبة . وأشار أيضاً إلى ما لاقاه الوطنيون من نتائج هذه الحرب وما قاساه الفلاح من مرض وجهل وفقر .

وانتقل حضرته إلى الكلام على المفاوضات وعرض القضية المصرية على مجلس الأمن ، ومحاولة الإنجليز عقد محالفة عسكرية مع مصر لكى تربطها وتقيدها بهم واستشهد على تدخل الإنجليز فى شئون مصر الداخلية رغم المعاهدة — بحادث ٤ فبراير — وتساءل قائلا : هل نستحق هذا الاعتداء الصارخ على عرش البلاد ، هل نستحق الاعتداء على حراس السراى ، واغتصاب أسلحتهم ، أليس ذلك توحشاً ؟ .

ثم تكلم على المبادىء التى تحدث عنها روزفلت وتشرشل . وتساءل : هل قام أصحاب هذه المبادىء بتنفيذها ؟ . . كلا . إنها أقوال جوفاء . قالوها إبان الحرب لكى يكسبوا الحرب . ولما انتصروا أغفلوها ونسوها .

شـــاهد إنجليزى

ولما عقدت الجلسة فى اليوم التالى وقف الأستاذ أحمد رشدى المحامى عن حسين توفيق وقال : إن موظفاً انجليزياً اسمه مستر ديكسون اتصل به طالباً الإدلاء أمام المحكمة بمعلومات خاصة عن حادث ٤ فبراير ، وقد رفضت المحكمة بعد المداولة هذا الطلب .

وقد تحريت أمر هذا الشاهد فعلمت أنه كان ضابطاً فى الجيش البريطانى فى مصر ،

وكانت مهمته الإشراف على المكاتبات الخاصة بهذا الجيش ثم ترك الخدمة ،، وهو الآن يحارب فى صفوف العرب ضد اليهود فى فلسطين . وهو يعلم - بحكم عمله السابق - أن الانجليز كانوا مبيتين النية على ارتكاب حادث ٤ فبراير وأعدوا له العدة قبل وقوعه بأكثر من أسبوع .

ثم استأنف الأستاذ الخشخانى مرافعته فقال : إنه تكلم على الاحتلال البريطانى ليتبين للمحكمة مدى الصلة بين التهم المنسوبة وبين الدافع إلى الفعل .

واستطرد من هذا إلى القول :

هذه هى علاقتنا بالإنجليز ماضيها وحاضرها وكلها سلسلة من جرائم يرتكبها قوى غالب فى حق ضعيف مغلوب . وقد نغض الطرف عن كل هذه الموبقات التى قارفها هؤلاء السادة ، والمذابح التى أقاموها لأبنائنا ، ولكن ليس من السهل أن نتغاضى عن ذلك الحادث الجسيم الذى ارتكبه الإنجليز بمساعدة نفر من المصريين مع الأسف فى حق مصر حين اعتدوا اعتداء وحشيا على رمز البلاد الممثل فى عرشها المفدى وسلطتها الشرعية ، ألا وهو حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ الذى وقع بعد معاهدة الصداقة والشرف والاستقلال .

أليس إذن من حق المصريين أن يثوروا على هذه الأوضاع ، وأن تجتمع كلمتهم على الجهاد فى سبيل الخلاص ، فيبذل كل من نفسه وجهده وماله ما استطاع فى سبيل تحرير الوطن وطرد الأجنبي منه . فإذا ثار نفر من الشباب المثقف ثورة الأمة فى سنة ١٩١٩ فخاطر بحياته وبذل من ماله القليل فى سبيل تكوين جيش للخلاص من هذه العبودية ، أتسمى هذه الأفعال جريمة فى نظر قانون العقوبات المصرى يزج من أجلها هؤلاء الشبان فى السجون . أليس مثل هذا الجهاد فى سبيل الوطن نوعاً من أنواع الحروب المعترف بها دولياً ؟ هل يجوز تقديم هؤلاء المحاربين للمحاكمة من أجل الدفاع عن مصالح بلادهم ؟ . إذا أنتم فعلتم ، فقد فقدت بذلك مصر وسيلة من وسائل الجهاد .

ثم انتقل إلى التدليل على أن باعث القتل والشروع فيه بالنسبة للمجنى عليهما المصريين ، هو تصرفاتهما بصورة تتعارض مع مصالح البلاد ، هذا الباعث كما اعترف

به المتهم الأول ، هو استئصال شأفة خطر سياسى رأى أن فى بقائه القضاء على المثل الوطنية . وأخذ يستعرض سياسة الوفد المصرى من سنة ١٩٣٧ قائلا :

تشكل الوفد المصرى فى سنة ١٩١٨ تحت قيادة المغفور له سعد زغلول باشا ، وما إن كانت سنة ١٩٣٧ حتى كان قد ابتعد عن الوفد أبرز أعضائه من أبطال الثورة ، وليس من أحد ينكر أن الأمة كانت تلتف كلها أو غالبيتها المطلقة حول حزب الوفد ، لأنه كان رمزاً للثورة الوطنية فى سنة ١٩١٩ ، حتى عن لخليفة سعد رفعة مصطفى النحاس باشا ، أن يترك وطنية الإيثار ليتمسك بوطنية الاستئثار ، وأن ينتقل من النسك الذى يتصف به الزعماء المخلصون ، إلى تطلب النعمى التى يتميز بها الطغاة المتمردون فاستمرأ الجاه والسلطة حتى انتهى الأمر بإقالة وزارته وتولية وزارة محمد محمود باشا .

كان ذلك فى عام ١٩٣٧ ، ولما كان لكل نتيجة مقدمتها ، فانه من الطبيعى أن يكون هناك من الأسباب ما شجعه على هذه السياسة الضارة ، وكانت المقدمة التى أجمعت عليها ظروف الأحوال السياسية لانحراف السياسة النحاسية ، تنحصر فى الصداقة الشخصية التى ربطت بين مصطفى النحاس باشا وبين اللورد كيلرن أثر عقد المعاهدة الإنجليزية فى سنة ١٩٣٦ ، التى كان وسيطها أمين عثمان . ولعل من بواعث سياسة الوفد الجديدة ، وهى استعداء الأجنبى على الأمة وعلى رأسها هذه السياسة الجديدة .. سياسة الوصول إلى كراسى الحكم عن طريق السفارة البريطانية ، هو إحالة أمين عثمان إلى المعاش حين كان وكيلا لوزارة المالية .

ويمكننا أن نستخلص بغير جهد أن مصطفى النحاس باشا قد رضى أن يستعين بظهير أجنبى يعرف يقيناً أنه صاحب القوة الغاشمة على السلطة الشرعية وكان من مظاهر هذه النتيجة التى انتهت إليها السياسة النحاسية مناوأتها للعرش منذ أن ألف حزب الوفد جيوش القمصان «الزرقاء» . فهذه العوامل ذات أثر بعيد فى وقوف الوفد ذلك الموقف العدائى من القصر ، وفى إصرار النحاس باشا فى شتى المناسبات ، على ألا يشترك الوفد فى حكم قومى .

ثم تكلم على دكتاتورية الوفد ، فقال : إن النحاس باشا كان حاكما بأمره مطلق

السلطة فى حكمه ، دون رقيب ، من فبراير سنة ١٩٤٢ إلى أكتوبر سنة ١٩٤٤ ولم تكن سلطة الملك حرة وإلا لأقيل النحاس باشا من زمن بعيد .

وأشار إلى الكتاب الأسود ، وتلا بعض ما جاء فيه ، وقال : إنه بدلا من أن يلجأ النحاس باشا للقضاء على جرائم القذف التى وجهت إليه ، اكتفى بالسكوت محتمياً وراء السفير البريطانى الذى لم يتورع هو ومستر إيدن . عن أن يعلنا لرئيس الحكومة أحمد ماهر باشا فى صورة الاعتراض على خطاب العرش ، للإغضاء عن محاكمة النحاس باشا . ولما أقيلت وزارته ، وجاءت وزارة أحمد ماهر باشا أطلقت الحريات من عقالها ، وعرف الناس ما جرته سياسة الاستعداء التى انساق الوفد وراءها ، وعرفوا أن النحاس باشا لم يخن وظيفته فحسب ، بل خان وطنه كمستعد للأجنبي على عرش البلاد .

وتكلم على طبيعة أمين عثمان باشا ، ووصفه بأنه القتيل القاتل ، وأنه نشأ مصرى الجنس بريطانى الحس ، وتلقى علومه فى تلك المستعمرة البريطانية ، وهى كلية « فيكتوريا » فاستكمل بذلك عنصرية الأجنبي ، فلما شب تزوج من ربيبة مستر « ريد » ناظر الكلية ، الذى حفظ له صنيعه واحتضنه كابن من أبناء الإمبراطورية البريطانية ، ودفعه فى وظائف الدولة . . وأشار إلى صداقة أمين باشا للورد كيلرن وأنه كان الوسيط فى مفاوضات سنة ١٩٣٦ حتى عين سكرتيراً للنحاس باشا ، ثم أنشأ رابطة النهضة . . وتلا فى هذا الصدد ما نشرته جريدة « الكتلة » ضد أمين باشا .

واستخلص من أقوال الزعماء أمام المحكمة أن أمين باشا كان سمساراً سياسياً ، وكان يعمل لصالح الإمبراطورية البريطانية ولذات نفسه ، وأنه هو الذى مهد لحادث ٤ فبراير ذلك الحادث الذى سيظل مسطوراً فى صفحة الخطوب .

ومضى يسرد وقائع هذا الحادث وملابساته . وما حدث يوم اجتماع الزعماء فى السراى ، واستخلص من أقوال الزعماء تآمر أمين باشا مع الإنجليز فى هذا الحادث ، وقال إن النحاس باشا لو لم يكن عالماً علم اليقين ، بما سوف يحدث يوم ٤ فبراير ، بل ومتفقاً عليه لما كان هناك من أمر يحمل السفير على أن يتدخل فى شئون السلطة الدستورية ، ليفرض حكم رجل بالذات ، ولما عرض السفير العلاقات بين

مصر وإنجلترا ، لهذه الضربة حين وجه إنذاره الوقح إلى جلالة الملك بضرورة إسناد الحكم إلى النحاس باشا .

ثم قال : ولو تتبعتم حضراتكم تاريخ علاقة الوفد بالسراى ، لوجدتم أن النحاس باشا لم يتمتع منذ سنة ١٩٣٧ بثقة الملك ، وكان السبب الرئيسى فى ذلك هو استعداء السلطة الأجنبية على السلطة الشرعية .

وانتقل إلى الكلام على حالة الدفاع الشرعى ، وسرد المواد التى تنص على معاقبة من حاول بالقوة أو التهديد إرهاب الملك ، أو أحد أوصياء العرش قاصداً بذلك إكراهه على أداء عمل من اختصاصه أو الامتناع عنه ، ومن يقوم بالتجسس ، أو من يعمل على قلب نظام الحكم ، وأخذ يقارن بين العقوبات المنصوص عليها فى هذه المواد وبين ما جاء فى القرآن ، من عقاب الذين يحاربون الله ، والذين يسرقون ويقطعون الطريق بالقتل ، وتقطيع الأيدى .

بين المحكمة والدفاع

ولما حاول حضرته الاستشهاد بالفتاوى الشرعية ليدلل على الصلة بين قانون العقوبات والشريعة السمحاء ، اعترضه رئيس المحكمة قائلا : إنك اتفقت على الكلام على اعترافات المتهمين ، فمن المستحسن تدوين هذا البحث العلمى فى مذكرة وأنت تتكلم اليوم على وقائع فهمتها المحكمة من مرافعتك الماضية .

فرد الأستاذ الخشخانى ، بأنه وجد أن نص المادة ٦٠ من قانون العقوبات ، لا يعاقب على فعل ارتكب بنية سليمة عملا بحق مقرر بمقتضى الشريعة ، فأوحى هذا إليه أن يعود إلى الكلام على حالة الدفاع الشرعى .

الرئيس — إن هذا بحث قانونى دقيق ولا يهم أحداً سماعه بقدر مايهم المحكمة ، فلتقدمه فى مذكرة إذا شئت ونحن فى مقدورنا أن نقرر الاكتفاء بما قيل .

أما عن حق المتهمين فإن المحكمة تقدره ، ولولا ما يقال عن هذا الحق من وقت إلى آخر ، لما أفسحت المحكمة صدرها لكل ما قيل ، فنحن نقدر ما لهم من حق قبل أى اعتبار . وأنت نفسك قد اقتنعت بوجهة نظر المحكمة عن الدفاع الشرعى وحدوده ، وأن المحكمة فهمت ما يراد الإشارة إليه . وقلت إنك خصصت هذا اليوم

لمناقشة التحقيق والوقائع . ثم قال إنه من الممكن أن تتخذ المحكمة إجراء آخر هو جعل الجلسة سرية .

فرد المحامى على ذلك بأن قدم مذكرة تناول فيها بحث حالة الدفاع الشرعى . ثم ناقش تفسير حكمة الشريعة وخلص من ذلك إلى قوله إن من حق الدفاع أن يتمسك بهذه الحالة وهى المأخوذة عن المادة ٦٠ عقوبات ، وإن السياسة الشرعية تقول إنه لا عقاب على مرتكب الجريمة إذا كان المجنى عليه قد اعتدى على وطنه .

وأراد أن يسترسل فى هذا البحث فقاطعه رئيس الجلسة طالبا إليه الكلام فى الوقائع .

وحينئذ ، انتقل إلى الكلام على اعترافات المتهمين فأشار إلى ضرورة وجود التكافؤ بين طرفى الخصوم فى القضية ، وأن هذا الضمان لم يحدث فى قضية هؤلاء المتهمين ، فقد تجمعت فيها عناصر الإعنات والتضييق عليهم ، وتساءل عن سر وضع النائب العام ثقته فى ضباط القلم السياسى وعلله بقدرتهم على مخالفة القانون والمباعدة بين المتهمين وبين حقوقهم .

وأشار إلى حوادث التعذيب فى أوروبا لانتزاع الاعتراف من المتهمين .

ومضى فقال إن هؤلاء الضباط وعبد العزيز الشافعى افندى المهندس هم الذين طبخوا القضية . وإن نيتهم كانت مبيتة على اصطياد حسين توفيق وإكراهه على الاعتراف .

ثم ندد بأعمال ضباط القسم السياسى ، فقال : إنهم فرضوا أنفسهم على التحقيق . مع أنهم لا صفة لهم فيه ، فقد عرف القانون من يختص بالتحقيق .. وكانت عملية عرض المتهمين على الشهود باطلة ولم تتخذ فيها الإجراءات التى تكفل سلامتها ، فقد وضع حسين وسعيد فى حجرة يسهل على الشهود رؤيتهما منها .

واستمر يندد بأعمال هؤلاء الضباط فى سجن الأجانب وطريقة اتصالهم بالمتهمين وانفرادهم ببعضهم لحملهم على الاعتراف ، وتكلم بصفة خاصة على الاعتراف الذى كتبه حسين توفيق يوم ٦ يناير ودحضه . وخلص من ذلك إلى قوله : إن الأستاذ القاويش ومن خلفه ضباط القلم السياسى قد ألقوا فى ذهن حسين مسألة تتصل

بالكرامة والشرف . وأنهم بهذه الوسيلة حملوه على كتابة اعترافه . وهنا أخذ يتكلم على سجن الأجانب ، وقال إن القائمقام إمام ومأمور السجن ، قد عرفا سجن الأجانب بأنه سجن يتبع الحكمدارية ، وهو خاضع لرجال القسم السياسى ، الذين لهم حق الدخول فيه والخروج منه كيفما أرادوا ، ولهم حق الاتصال بالمتهمين . وقد دلت سجلات السجن على أن الفرسان الثلاثة ، كانوا يجتمعون فيه ويتولون التحقيق مع المتهمين على مشهد من الأستاذ القاويش .

وخرج حضرته من هـــذا إلى القول بأن السرية التى فرضت على التحقيق ، اتخذت سبيلا للاتصال بالمتهمين ، ووصف هذا السجن بأنه مستعمرة بريطانية ، وأخذ يطعن على الاعترافات المنسوبة إلى حسين توفيق وقال إنها أخذت بوسائل الإكراه والتعذيب والترغيب والتجويع .

مرافعة الأستاذ زكى عربى

جلسة الثلاثاء ٤ مايو .

وفى هذه الجلسة بدأ الأستاذ زكى عربى المحامى عن محمود يحيى مراد المتهم الثانى مرافعته ، ومما يلفت النظر فى مرافعته أنه حمل على الإنجليز والصهيونيين ، واستهلها بكلمة عاطفية قال فيها : إنه يرى فى قفص الاتهام ستة وعشرين شابا ، كلهم يصلح له ولدا ، وأنه — كلما رآهم — تخيل ابنه وهو فى مثل سنهم ، فيذكر ليلة دهمت ابنه فيها حمى خبيثة ألزمته الفراش ، فخرج أبوه ليلة هائماً على وجهه ، لا يدرى أين تقوده قدماه ، ثم ألفى نفسه أمام بيت من بيوت الله ، فتسمرت قدماه وتهالك على أعتاب هذا البيت ، وهبط قلبه شعور من لدن الله ، بأنه هنا أمام الخالق الخلاق ، فأجهش ببكاء مرير وارتفعت فى صدره نجوى وصلت ما بينه وبين الله ، فلم يعد بينهما حجاب ، حيث فزعت إليه روحه أن يفتدى به ولده ، ثم عاد إلى داره ، وكان الله به لطيفاً رحيما .

ثم قال : إننا لسنا اليوم أمام قضية ككل القضايا ، بل هى قضية شائكة معقدة ، من أكثر من ناحية ، فإن الاتهام ليقارعنا أول ما يقارع بروابط الإنسانية ، ووشائج البشرية فأشار إلى تعاليم المسيح التى تنهى عن القتل ، وشريعة الإسلام

الأستاذ زكى عريبى يحمل على الصهيونية

التى تحرم قتل النفس ولكنه نسى أولى الوصايا العشر ، واستدرك حضرته يقول : لعل النيابة فاتها ذلك عفواً أو التفاتاً عن دين يخلط اليوم بينه وبين نزعة سياسية بغيضة لأهل النصفة جميعاً ، ومنها أهل هذا الدين نفسه . فليس من هؤلاء المتهمين ، ولا من المترافعين من يبلغ به الكفر بالله ، وبتعاليمه ، أن يحبذ سفك الدم أو إزهاق روح كائن من كان . فانما نحن شرقيون ، وعلى الشرق نزل أول ما نزل ، وحى الله وتعاليمه .

وثمة ناحية شائكة أخرى . فهذه القضية قضية سياسية يتردد فيها ذكر الإنجليز ، وكراهية هذا البلد ، بل مقته لهم ، وحقده عليهم ، واستحلاله لدمائهم .

وهنا أيضا يهم الدفاع تصحيح الوضع ، فليس فى هذا البلد من يكره الإنجليز ، إننا لا نكرههم كراهة جنس لجنس ، ولا دين لدين ، ولا نظام سياسى لنظام

سياسى . بل إنا لنعجب بهم ، ونشيد بفضائل كامنة فى الشعب الإنجليزى ، منها حبه للاستقلال والحرية . إننا لا نكره الإنجليز ولا نمقتهم . وإنما نحن نكره صلفهم وكبرياءهم أو ما كان لهم من صلف وكبرياء أذلت الأيام منهما ، ولعلها أن تذهب بهما كلية . فلا يستشعر الإنجليزى بأنه مالك الدنيا وسيد البشر ، إنما نكره سياستهم الغادرة الماكرة . نكره ذكرى تربصهم الدوائر باستقلال هذه البلاد قرناً ونصف قرن من الزمان ، ثم دوسهم لهذا الاستقلال ، باحتلالهم بلادنا بجميع مرافقها ، حقبة من الدهر غبراء . ذقنا فيها ما أذل الكرامة ، وأفقد العزة ، وعلم النفاق .

إن القضية قضية سياسية من هذه الناحية أيضا ، وقد رمى أولادنا هؤلاء ، بأنهم من الخوارج ، لا على النظام والقانون فحسب ، بل على حرية الرأى أيضا . فقد قالوا فيما قالوا إنها بلاد ديمقراطية ، لكل فرد فيها أن ينادى برأيه ويعلنه ويروج له ، وليس بكائن من كان أن يقيم من نفسه فيصلا للحكم على نشاط هؤلاء الأفراد والجماعات .

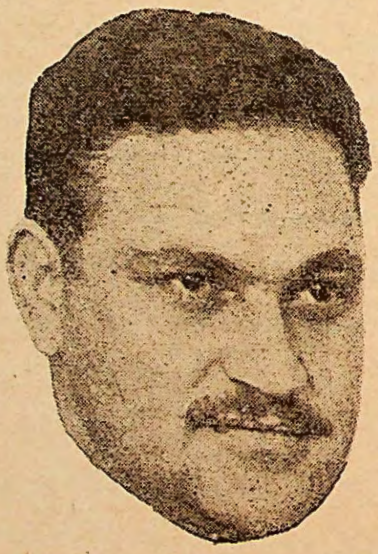

محمود يحيى مراد

وإنى لأسارع هنا أيضا فأنفى بأقوى الألفاظ ، أن ليس منا من يسعى إلى هذا الشر أو يحبذه . فتلك أمور لا يسف إليها عقل طلاب العلم وأهل الثقافة .

كلا وألف مرة كلا . إن الحياة مصونة فى مصر بإذن الله ، وستبقى كذلك فى بلاد سطعت فيها شمس المدنية ، والدنيا بأسرها فى ظلام دامس . وحرية الرأى مكفولة ، بما هو أفعل من الدستور ، بانطواء قلوب حرة على حب الحرية وإعزازها وتمجيدها .

وخلص حضرته من ذلك إلى الكلام على القضية فقال : إن الاتهام يرى فيها دليلا مكتسحاً طاغياً يغنى عن كل دليل آخر ، فى إقامة الحجة على المتهمين . ذلك أن أغلبهم معترف بما ارتكب ، وقديماً قالوا إن الاعتراف سيد الأدلة . ثم أخذ يتكلم على طبيعة الاعتراف من الناحية القانونية ، وما يجب أن يكون عليه من حماية واطمئنان ، وروى قصة وقعت أيام النبى الكريم . فقد جىء إليه برجل اتهم بجريمة الزنا ، فسأله النبى عن جريمته فاعترف بها ، فتغافل عنه النبى برهة ، ثم عاد لسؤاله عن جريمته فاعترف بها للمرة الثانية ، فتركه النبى وقتاً آخر ثم عاد يسأله عنها مرة أخرى فاعترف بها ، ثم تركه النبى أياماً أخر ، ثم عاد يسأل الجانى : هل ارتكب الجريمة . فأجابه نعم يارسول الله . وعندئذ فقط نطق صاحب الشريعة بحكم الشريعة ، فأخذ الرجل للرجم : ففزع أمام الموت وقال ردونى لرسول الله . فلم يستمع إليه أحد ، ولما عاد الناس للنبى وأبلغوه ما قاله الرجل ، بدا الحزن فى وجهه وقال : « هلا رددتموه ؟ » .

وعلق على هذه القصة قائلا : اللهم صل وسلم على رسول الله ، قول يهديه يهودى من رجال القانون إلى روح علم التشريع العالى الذى تندق دونه أعناق المتشرعين . إن ماوصل إليه الرسول الكريم بعفو الفكرة يوحيها وحى من الله ، هو ماوصل إليه العلم بعد ذلك بألف ومائتى سنة ، وهو أن المتهم فى ساعة حرجه وشدته يجب أن يجنب المزالق عند الاستجواب ، بل يجب أن يعان على ألا يلقى بنفسه إلى التهلكة بالاعتراف .

ثم تكلم على طريق الاستجواب كما تعرفه الشرائع الحديثة وأرجعه إلى مذهبين تذهب إليهما الشرائع المتمدينة . الأول : المذهب الاتهامى . وقد حمل الإنجليز لواءه فخورين به منذ قرون . والثانى : هو المذهب الاستطلاعى أو الفحصى ، وهو مذهب باقى الدول الأوربية ، وعرف المذهب الأول بأنه صارم إلى آخر حدود الصرامة فى المحافظة على حقوق المتهم ، حتى ليخشى عليه من التحقيق ، فليس يجوز

لرجل الحفظ فى انجلترا فى حالة القبض على إنسان متلبساً بجناية ، أن يسأله عنها ، بل عليه بمجرد وقوع الجانى فى يده أن ينبهه إلى خطورة موقفه وأن يحيطه علما ، بأن كل ما يقوله قد يتخذ دليلا عليه .

ومضى حضرته يوضح كيفية إجراء التحقيق فى انجلترا والنظام القائم عليه هناك . ثم انتقل إلى الكلام على علانية التحقيق وحضوريته وأثر ذلك فى موقف المتهم ، وخصوصاً بالنسبة للاعتراف .

ثم تكلم على عصر الملوكية المتوسطة حيث كان التعذيب وسيلة من وسائل حمل المتهم على الاعتراف ، حتى عهد الثورة الفرنسية . ثم تطورت نظم التحقيق ، نتيجة لاستنارة الاتهام فوجد بين الفقهاء من جعل المتهم أمانة فى عنق المحقق وأوصاه به خيرا ، كما وجد من حاول أن يفتح الباب لاستعانة المتهم بالمحامى فى ساعة شدته .

ولقد سن فى عهد لويس الرابع عشر ذلك القانون المشهور ، قانون سنة ١٦٧٠ ، وقد حوى من المبادىء السامية ما كان أساساً لقانون تحقيق الجنايات الحالى فى فرنسا ، ثم تطلع رجال الثورة إلى إصلاح أساسى ، فاستعاروا من القانون الإنجليزى نظام العلانية والحضورية فى أوسع صورهما .

ثم أشار إلى قانون نابليون وقد ارتد إلى النظام القديم ، نظام سرية التحقيقات ، وفى أواخر القرن التاسع عشر بدأت أصوات الأحرار ترتفع بالشكوى ، وسمع الناس عن متهم يبقى بغير استجواب أسابيع بل شهوراً ، حتى يكل من الحبس فيعترف وعن آخر يمكث بلا طعام « كعمر حسين أبو على » ستاً وثلاثين ساعة . وقد حملت هذه الحال حكومة ذلك العهد على التقدم فى سنة ١٨٧٩ بمشروع قانون جعل التحقيق علنياً وحضورياً .

ثم ذكر حضرته حادثاً وقع فى ذلك العهد أثار غضب الناس واشمئزازهم ، ذلك أن قاضياً بلغت به شهوة الاتهام فى قضية عاشقين اتهما بالقتل ، أن يتوسل لحملهما على الاعتراف بحيلة مشينة . فقد ذهب للمرأة يقول لها : إن عشيقها اعترف . ويقول للرجل : إن عشيقته قد اعترفت . وعرضت هذه القضية على محكمة الجنايات — فيما يروى جارو « جزء ٣ صحيفة ٣٨ » — فكانت لها ضجة كبيرة فاقت كل ضجة ، وحملت الأفوكاتو العمومى ، على التنازل عن الدعوى .

وقامت قيامة البرلمان الفرنسى لهذه الفضيحة ، فلم تجد الحكومة بداً من التقدم إليه بذلك القانون العظيم ، قانون ٨ ديسمبر سنة ١٨٩٧ .

ثم انتقل إلى الكلام على قانون تحقيق الجنايات المصرى الذى وضع سنة ١٨٨٣ وقد توافرت فيه أسباب الضمانات للمتهم . وأخذ يتلو نصوص هذا القانون .

وبعد أن استعرض هذه القوانين حتى وصل إلى قانون سنة ١٩٠٤ ، وهو يكاد يكون صورة طبق الأصل لنصوص قانون سنة ١٨٨٣ ، وتكلم على بطلان إجراءات التحقيق واعترافات حسين توفيق ، ووصف الخلوة التى هيأتها النيابة بين حسين توفيق ومحمود مراد بأنها فضيحة ، وتساءل ماذا جرى وماذا قيل فى هذه الخلوة ؟ ليس يعلم إلا الله ولكن للمحكمة أن تتصور وتفترض منتهى السوء . وهنا تناول اعترافات حسين ومراد بالتفنيد وأخذ يقيم الأدلة على أنها غير صحيحة . ووصف حسين بأنه مجنون وعبقرى ، وشبهه « بجان دارك » التى انتصرت على الإنجليز فاعتبروها ساحرة وقضوا بحرقها حية . كما شبهه بجانكيزخان وهتلر .

محمد على خليفه

عبد الفتاح الشافعى

ثم انتقل إلى الكلام على موكليه الآخرين ، وهما محمد على خليفة ، وأحمد خيرى عباس . وقال : إنه ليس فى نصوص قانون العقوبات ما ينطبق عليهما ، فمهما لم يكونا

فاعلين أصليين فى جريمة من الجرائم الكثيرة ، التى فاضت بها صحيفة الاتهام . . ولا اتهما فى إحدى هذه الجرائم بالمساعدة أو بالاشتراك ، لذلك لم تجد النيابة ضدهما شيئاً إلا المادة ٤٨ ، وهى الخاصة بالاتفاق الجنائى .

وتناول حضرته هذا البحث القانونى بالشرح ، فقال : إن القانون الجنائى ، ذهب إلى أن الأعمال التحضيرية نفسها ، مهما استفحلت ، ومهما قاربت التنفيذ ، لا تدخل فى نطاق الأعمال المعاقب عليها ، ما دامت تقصر عن البدء فى التنفيذ الفعلى ، فقد يقف اللص قاطع الطريق ، ومعه سلاحه ، متربصا لرجل معين ، ينوى قتله ، ثم تمر الفريسة ، ويستعد الشرير للقتل ، ويرفع البندقية . . ويهم بإطلاقها ، ثم تتداركه عناية الله هو والفريسة ، فيضع سلاحه ، فلا يناله عقاب من الله ولا من القانون .

وأخذ يتكلم على طبيعة الاتفاق الجنائى ، ورأى شراح القانون فيه ، وكيف أصبح القانون المصرى يعاقب عليه ، فقال إن هذه المادة من مخلفات الاحتلال . فلقد ساء المحتلين ، ألا تصل يد التنكيل إلى جماعة من المصريين ، لم يكونوا شركاء للوردانى ، فرأوا سن هذا القانون ليكون سلاحاً فى أيديهم وأداة تنكيل .

وهذه المادة أصبح يمكن تطبيقها على كل اتفاق سخيف ، ولكن محكمة النقض رأت أن تضع شروطاً ، وقيوداً ، للاتفاق الجنائى تخفيفاً من حدته . ثم قالت هذه المحكمة فى حكم آخر : إنه يجب — لكى يعاقب على الاتفاق الجنائى — أن يكون جديا وتاما . .

وخرج من هذا إلى القول ، بأنه بقى أن نعرف هل كان الاتفاق على الاعتداء على الإنجليز ، يعتبر فى هذه الظروف جريمة ، وأمراً محرما ؟ ! . . وأحال المحكمة إلى ما قاله ممثل الاتهام عن الإنجليز فى مقدمة مرافعته .

واستعرض بعد ذلك سياسة الإنجليز فى مصر منذ عهد الاحتلال ... وخرج من ذلك إلى الكلام على حالة الدفاع الشرعى . والحالات التى تدعو إليها ، ومنها حالة رد العدوان ، ووصف احتلال الإنجليز لمصر بأنه حالة عدوان ، وانتهى من هذا البحث إلى الكلام على جريمة قتل أمين عثمان باشا ، ومحاولة اغتيال مصطفى النحاس باشا ، فأشار إلى المرسوم الخاص بإقالة وزارة مصطفى النحاس باشا سنة ١٩٣٧ ، ومحاولة الإنجليز منع هذه الإقالة ، كما أشار إلى تدخل الانجليز فى شؤون مصر الداخلية ، وفى تولية الحكومات المصرية ووصف أمين عثمان باشا بأنه ربيب الانجليز

تخرج على مثالها ، واعتز بانجليزيته . وكان لها من أكبر الأعوان ، وأنه هو الذى دبر حادث ٤ فبراير ... ولم يخل النحاس باشا من المسئولية وأن أمين عثمان هو المسئول الأول ، ثم جاءت الخطبة التى ألقاها فى كلية فكتوريا ، وشبه فيها مصر بامرأة تتزوج من انجلترا بعد أن جعلها رجلا . .

وكان الأجدر والأليق أن يزوجها بالاستقلال مثلا ، أو بالعرش أو بالنيل ...

ثم قارن حضرته بين الصورة التى رسمها أمين عثمان باشا لمصر ، والصورة التى رسمها محمود مراد ، حين استدعاه الأستاذ كامل القاويش ليلة وطلب إليه أن يحدثه شيئا فقال له :

انا عاشق

« اسمع يا كامل بك ، أنا عاشق ولهان ، قد عذبنى الحب ، وملكت الحبيبة على مشاعرى ، فأنا أراها فى كل وقت وفى كل مكان ، وأراها على وجه الخصوص إذا سجى الليل .

ولكن ليلاى يا كامل بك ليست ليلى العامرية ولا ليلى الأخيلية ولا ليلى المريضة بالعراق بل ولا ليلى مراد . وإنما هى ليلى المصرية ... ليلى الهيفاء السمراء ذات الشعر الفاحم والعيون الصحاح المراض . إنها سعادتى وبلائى . شقوتى وهنائى . أحبها حبا يقرب من الجنون ، وأغار عليها غيرة المفتون . وأن أشق ما يشقينى أن أرى إلى جانبها أجنبياً أشقر ذا عيون زرق يغازلها ويحاول أن يصل إلى قلبها ويل له منى والله لأقتلنه أو يبتعد عن طريق ملاكى » .!

ثم أشار إلى الكتاب الأسود ، وقال إنه تضمن تهماً للنحاس باشا ووزرائه ، لو صحت لوجبت محاكمتهم . ثم عرج على وزارة النحاس باشا التى أقيلت عام ١٩٣٧ ، وتلا نص المرسوم ، وأخذ يفسر عبارته . وقال إن ما جاء فى هذا المرسوم يدل على أن وزارة النحاس باشا لم تكن تحرص على أن تحكم البلاد طبقاً لروح الدستور ونصوصه ، ولم تكن تسوى بين المصريين فى الحقوق والواجبات ، ولم تعمل على توفير الغذاء والكساء لطبقات الشعب . . وعلق على ذلك بقوله :

ألا رفقاً بالمتهمين .. إن سيد البلاد ، والجالس على العرش ، هو الذى يقول هذا

الكلام . . أفلا يكونون معذورين بعد ذلك ! !

ثم ختم دفاعه فى اليوم الثالث وهو يوم السبت ٨ مايو بقوله :

لقد حملت النيابة على المتهمين حملة عنيفة ، لحمتها الشتم ، وسداها التجنى ، فجعلتهم قتلة أشراراً ، وسفاكى دماء ، لا يعرفون غير الغدر سلاحا ، وأنهم جرثومة فساد يجب استئصالها حتى لا تشيع عدواها فى المجتمع . .

كلا ياسيدى ، لا تقل إن الشباب الذى حبسته فى هذا القفص أصبح من القردة أو الوحوش الكاسرة . .

ثم قال : أستودعكم الله أيها الشباب ، لقد آن لى أن أتركم ، وأنا ، والله ، حان عليكم ، فلقد كان لى ولد واحد ، فأصبح لى ستة وعشرون ، قرأت عنكم فأحببتكم ، ولقد سعدت بكم ، فليس يتفق كثيراً أن ألقى أمثالكم . .

لاتقسوا ، ياحضرات المستشارين ، بعد هذه النظرة ، ولاتعنفوا . بل اغفروا لهؤلاء الصغار . . أخفضوا لهم جناح العدل . . فالعدل من الرحمة . . .

مرافعة الشوربجى بك

لم تستغرق مرافعة الأستاذ مصطفى الشوربجى بك وزير العدل سابقاً والمحامى عن مدحت حسين فخرى ، ومحمد محمود كريم ، إلا يوماً واحداً ، هو يوم الأربعاء ١٢ مايو .

وقد استهل دفاعه بالكلام على بطلان الاعترافات ، وقال : إنه يرجو القضاء ألا يكون أية عقيدة ، إلا من التحقيقات التى جرت فى الجلسة ، ولا ينبغى أن يقام لما عداها أى وزن ، واستند فى هذا ، إلى حكم أصدرته محكمة النقض سنة ١٩٣٧ ، جاء فيه : إن التحقيقات الأولى لا تصلح أساساً ، لكى تبنى عليه المحكمة حكمها ، وأنه يجب دائماً أن يؤسس الحكم ، على ما تجريه المحكمة فى الجلسة .

واستطرد من هذا ، إلى التساؤل عما إذا كان هؤلاء المتهمون ، عند ما اعترفوا ، نسوا أنهم معرضون للإعدام . . ثم قال إن غريزة الإنسان الخلقية ، هى إنكار الذنب ، والطفل الصغير ، الذى يبلغ سنوات ، إذا ارتكب خطأ كتحطيم كوب مثلا ، أنكر

ذلك ، والرجل عندما يوجد فى مكان غير لائق ويراه إنسان ويسأله ، ينكر وجوده فى ذلك المكان .

إن هناك نوعا من الندم يشبه اعتراف المسيحيين أمام الكاهن . هذا الاعتراف مقصود به التوبة . . ولكن الاعتراف بارتكاب جرائم قتل . . اعتراف يؤدى بهم إلى القبر . . شبان فى مقتبل العمر ، على باب الثامنة عشرة ، ينتظرهم مستقبل واسع ، وآمال كبيرة .. كيف يسلم العقل بأنهم يأتون طائعين مختارين من تلقاء أنفسهم ويقررون هذه الاعترافات ويكتبون أنها « من تلقاء أنفسهم » . . هل يعقل أن هؤلاء الغلمان ، وهم فى هذه السن المرحة ، المملوءة بالحياة ، نسوا أن وراءهم أمهات وأخوات وآباء ، يبكونهم ، لا بكاء ليلة ، بل بكاء الحياة كلها .

وإذا لم يشفقوا على أنفسهم ، فهل قست قلوبهم ، حتى على ذويهم . . هل فيهم من لم يشعر بعطف أمهاتهم وأخواتهم ، ويذكر جلسات سمرهم فى المساء ، حتى يريد أن يرميهم بهذه المصيبة الكبرى .

لا يمكن أن تسلم الغريزة البشرية بأن تلك الاعترافات حدثت بغير إيحاء ومن تلقاء أنفسهم .

وإذا جاز أن يعترف الشخص من تلقاء نفسه على نفسه ، فكيف نفهم أن يأتى هؤلاء الشبان ويعترفوا على غيرهم .

كيف نفهم أن يعترف حسين توفيق على محمود كامل ، ابن خالته ، وعلى مدحت فخرى ونجيب فخرى ولدى خالته ، وعلى محمود مراد ، ابن خالته الثالثة ، ثم على غيرهم ؟

يا حضرات المستشارين :

ما قرأت أوراق هذه القضية ، إلا وحزت فى نفسى . . كنت أرى حقاً أشياء غريبة . ولكن تحقيق المحكمة العادل ، والمبادىء السليمة التى تشرف القضاء المصرى ، هذه المبادىء قد كشفت ذلك السحر الذى دبره الجستابو المصرى لهؤلاء المتهمين .. لقد وضحت الحقائق ، عندما وضعتم حداً لحصانة تحقيق النيابة .

جاء المتهمون وقالوا : إن هذه الاعترافات أخذت منا بالحيلة والخداع ، وأنا أعتقد أن حصانة النيابة وحصانة الجستابو ، لم تحل دون أن ينفذ النور إلى ضمائركم ،

فوضعتم حداً لجرائم رجال البوليس ، وأتيتم بهم أمامكم واستجوبتموهم ، استجوابا دقيقاً عسيراً .

انكشف وانفضح أمر هذه الاعترافات ، رأيتم حضراتكم أن المتهمين كان يختلى بهم فى غرف السجن ، وقد جيء بحسن خالد مأمور السجن إلى هنا ، ولما سألناه عن وجوده فى السجن مع وجود مأمور إنجليزى فى السجن قال إنه كان يقوم بتمرين المأمور السابق .

وهذا كذب محض لأن الحكمدار أتى بهذا المأمور خصيصاً لكى يقوم بتنفيذ أوامر ، ولم يخجل رجال البوليس حينما أخرجوا هذا المأمور من السجن ، عقب انتهاء التحقيق مباشرة .

لقد عهد إلى ثلاثة من ضباط البوليس السياسى ، لهم نشاطهم المريب فى كل القضايا ، وإذا بهؤلاء الثلاثة يوقظون المتهمين فى شدة البرد ، وهم نيام ويستجوبونهم الساعات الطوال بعيدين عن الناصح ، بعيدين عن المحامى . . .

أما القاويش بك فقد استحق لقب « الشاويش كامل » ، لأنه فى الواقع كان سنداً لرجال البوليس .

إن الرجل الذى وضعه القانون ليحمى العدالة فى التحقيقات ، الرجل القضائى ، الذى يعد نفسه ليجلس مكانكم . هذا الرجل يقبل هذا الوضع ، ويكون تابعاً لرجال البوليس ويرافقهم فى الذهاب إلى مقر المتهمين .

ولو كان الأمر سلبياً لحفظ هذا الرجل مركزه .

تصوروا حضراتكم ، طفلا صغيراً كمدحت فخرى ، عمره ١٨ سنة ، يؤتى به فى الليل فى البرد ، ويوقظ من نومه ، فيرى الجلادين حوله . . ويمكن كان فيه برق ورعد ومطر ، إذ كان ذلك فى شهر فبراير . . يبص يلاقى الثلاثة دول ومعهم القاويش . . فما قيمة هذا الاعتراف . . لقد أنكر فى بادىء الأمر ، ثم أنكر مرة أخرى . . وبعدين جابوه بعد ثمانى ساعات . .

ثم يعترف . . ليس هذا باعتراف ، إن ضمائركم الطاهرة ، لا يمكن أن تأخذ به .

إن هؤلاء السادة ، من ممثل النيابة إلى الثالوث من الضباط .. الذين يمثلون السلطة العامة هم دائماً محل ثقة .

قال لكم ضباط البوليس إنه حينما تحصل واقعة ، يرجعون إلى سجلاتهم ودفاترهم ومذكراتهم وأن لديهم سجلا آخر لشبان عرفوا عندهم ، إن حقاً أو ظلماً ، بميولهم السياسية ، وعندما تحدث واقعة كحادث أمين عثمان أو غيره لايذهبون إلى أماكنها للتحرى، بل يلجأون إلى السجلات ويستنتجون نسبتها إلى بعض الشبان !

وأشار إلى قضية ماهر باشا ، والنقراشى باشا ، والشيشينى باشا وغيرهم ، وهى قضية المؤامرة الكبرى ، وقال إن الذى شهد عليهم ، هو سليم زكى باشا ، وأحمد طلعت بك ، فإذا كان رئيس الوزراء ، كان ضحية لتلفيق البوليس السياسى ، فى يوم من الأيام .. فكيف نثق بهؤلاء فى مثل هذه القضية الخطيرة . هذه الثقة يجب أن تنزع منهم ، لأن من يخون وظيفته ، يجب أن ينزع من وظيفته ، لا أن يرقى ، لأنه من الغريب أن النقراشى باشا ، هو الذى رقاهما : الأول حكمدارآ ، والثانى وكيل حكمدار . .

وقال وهيب بك مستدركا : إن لشفيق منصور اعترافات مفصلة فى هذه القضية .

واستطرد الأستاذ الشوربجى بك إلى الكلام على الاعترفات ، فاستشهد بكتاب ترجمة الأستاذ رشدى عنوانه « سر أخطاء القضاء » تضمن قضية خلاصتها : أنه وجد رجل قتيلا فى بيته ، وهو شيخ فى الخامسة والستين من عمره .. ولم يسرق شىء من البيت، سوى ساعة حائط . . فاستبعد المحققون أن تكون سرقة الساعة ، هى الباعث على القتل . . ودلت تحريات البوليس ، على وجود عداء بين القتيل وأولاده ، فاعتقلت ابنته ووجهت إليها تهمة القتل .. وكانت حاملا .. وضايقها السجن والتحقيق المرهق فاعترفت بأنها هى القاتلة ، ولما جاءت أمام المحكمة أنكرت هذا الاعتراف ، وعزته إلى تعبها ، ولكن المحكمة أخذت به ، وحكمت بمعاقبتها بالأشغال الشاقة المؤبدة . . ثم حدث بعد ذلك ، أن اتهم قاتل الرجل الحقيقى ، وزوجته ، فى قضية أخرى، فاعترفت المرأة ، بأن زوجها هو قاتل ذلك الرجل ، وأرشدت عن الشخص الذى بيعت له الساعة.

وخلص الأستاذ الشوربجى بك ، من سرد هذه القضية ، إلى التدليل على أهمية الاعتراف وقيمته ، وقال: إنه كثيراً ماتحدث اعترافات كاذبة ، تحت ظروف قاهرة . وقال جارو إن الاعتراف يجب ألا يسلم به القضاء لأن هناك قاعدة للأخذ به .

وانتقل حضرته بعد ذلك ، إلى حق الدفاع ، وهو حق لم تنكره الأمم الغابرة . وتساءل كيف يمكن أن يترك هؤلاء المتهمون مع جلاديهم دون أن نعاونهم بمحام . واستطرد إلى الكلام على سجن الأجانب ، وسبب إنشائه ، ونظامه ، وقال : إنه كان لايدخله ، إلا وكلاء النيابة المختلطة ، وقناصل الدول ، ثم تساءل عن حكمة نقل المتهمين ، إلى ذلك السجن ، ووصفه بأنه مقبرة للتعذيب ، تنتزع فيه الاعترافات .. وأن هذا السجن اتخـــذ لإبعاد المتهمين عن ذويهم ، ومحاميهم ، ولتمهيد الطريق ، لرجال البوليس السياسى ، لكى يعبثوا كيف شاءوا بالمتهمين .

وندد حضرته ، برجال البوليس السياسى ، وطالب بعزلهم ، وأشار إلى ما جاء فى شهادة الضابط وحيد سنجر . مما يثبت اختلاهم بالمتهمين ووصف تصرفاتهم بأنها مخالفة للقانون ، فقد اختارهم الطوير باشا النائب العام السابق لمساعدة النيابة فى التحقيق ، وهذا غير جائز قانوناً ، فقد حدد القانون ، رجال البوليس الذين لهم الحق فى إجراء التحقيق ، وفرق بين رجال الضبطية القضائية ، والضبطية الإدارية ..

وعرج حضرته ، إلى ماقاله الضابط وحيد سنجر فى شهادته عن تهيئة الخلوة بين حسين توفيق ، ومحمود مراد ، واختباء الجزار افندى تحت الكنبة .. وتلا بعض فقرات من دفاتر سجن الأجانب ، مدللا بها على مخالفة كل الإجراءات والضمانات القانونية ، ووصف تحقيق الأستاذ القاويش ، بأنه باطل لاقيمة له . لأنه جرى بتوجيه الضباط الثلاثة .. ثم تكلم على حق النيابة فى منع المحامين من حضور التحقيق ، واستشهد برأى شراح القانون فى هذا ، ثم قال إن النيابة أساءت استعمال هذا الحق .

مرافعة الاستاذ بسطا شكرى

وفى جلسة يوم السبت ١٥ مايو ، ترافع الأستاذ بسطا شكرى عن محجوب على محجوب المتهم السادس ، مستهلا مرافعته ، بالإشارة إلى حوادث فلسطين ، فقال : إن حوادث هذا اليوم الرهيب ، الذى تحركت فيه الجيوش المصرية ، للقيام بنصيبها فى الحرب المقدسة ، وهى أحوج ماتكون إلى سواعد أمثال هؤلاء الشبان . هذا الذى حدث اليوم جعلنى أتساءل : أيمكن أن يكون ذلك من أعمال الصدفة ، أم هو صوت من السماء قد امتد إلى هذه القاعة ليكون دفاعاً مع دفاعى ، فمنذ الساعة الأولى من

صباح هـــذا اليوم ، تبدأ مصر فى محاربة عصابات الصهيونية المتوحشة التى تستر وراءها جيوش الإنجليز ، فأصبحنا بذلك نواجه أعمالا فى العلن ، تطالب النيابة هنا بتحريمها ، وتنشد قصاصا لمرتكبيها . وهذا الوضع الغريب ، هو لغز قضيتنا .

منسوب إلى المتهم فى هذه القضيه اشتراكه فى قتل المرحوم أمين عثمان باشا ، والاشتراك أيضا فى اتفاق جنائى عام وخاص ، وبهذا الوجه المظلم أطلت علينا القضية عن طريق الاتهام . غير أن للقضية وجهاً آخر رأيته فيها . ومن واجبى أن أظهره لكم .

ومضى فقال إن الجهاد فى بلادنا يعتبر جريمة ، وأنه يتساوى القتل فى سبيل الوطن ، بالقتل فى سبيل الأحقاد .. ومنذ أن كتب علينا الجهاد الصامت ، ونحن فى صراع مع قضائنا للوصول به إلى الوضع الصحيح فى هذه الجرائم . ولقد أصبحت هذه القضية حديث البلد ، ورأينا لأول مرة فى تاريخ القضاء المصرى محاكمة مصرية عادلة لم تشهد هذه القاعة مثلها من قبل عند ما كان القضاء الإنجليزى ممثلا فى هذه المنصة ، أو واقفاً يرقب من وراء الستار . لم نر هناك ، ما نراه هنا ، من جرأة فى الحق سرت كهرباؤها إلى كرسى الاتهام فقال تلك الكلمات الخالدة التى لا يقلل من أهميتها بيان النائب العام .

الأستاذ بسطا شكرى

ثم قال : إن بيان النائب العام ، لم يصدر صحيحا ، لأن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ يناير سنة ١٩٢٧ ، قد ألغى قرار ٨ أبريل ســـنة ١٨٩٥ وأعاد إلى النيابة وأعضائها حق إبداء ما يرونه فى الجلسات .

وبعد أن أشار إلى إنكار المتهم لما هو منسوب إليه ، مستنداً إلى الأدلة ، قال إن التحقيق فى القضية بدأ فى ٥ يناير وسئل محجوب — بصفته شاهداً — ولم يقبض عليه إلا فى ٣٠ يناير عند ما جاء ذكره لأول مرة على لسان محمود مراد . وقد وردت اعترافات كثيرة للمتهمين جميعاً ، ولكنهم لم يذكروا فيها هذا المتهم مما يدل على عدم اشتراكه معهم . ثم إنه من الغريب أن يذكره المتهمون فى الصفحات التالية من التحقيق ، فمن أين جاءهم الوحى بذكره ، بعد أن تجاهلوه فى اعترافاتهم السابقة ؟ إن الاستناد إلى أقوال متهم على متهم آخر ، مقبول ولكنه مكروه ، ويجب أن يؤخذ بحذر ، وهو أحق بعدم الأخذ به فى حالتنا المشوبة بكل العيوب .

وبعد أن أشار إلى صفحات التحقيق التى تنبىء عن مواطن الاختلاف فى الأقوال ، تكلم على الاعتراف وتمسك ببطلانه من الوجهة القانونية ، والموضوعية ، لأن الاعتراف غير قضائى أولا ، فهو خاضع للتقدير ، ولمحكمة النقض حكم صدر بتاريخ ١٢ أبريل سنة ١٩١٧ يذكر شروط الاعتراف الصحيح بأن يكون مؤيداً بالتحقيقات وأن يصدر اختياريا ، وكلا الشرطين غير متوافر فى كل هـــذه الاعترافات لأن التحقيقات لا تؤيد وجود محجوب بين الجماعة ، كما أن هذه الاعترافات أخذت بطريق الإكراه والإجبار ، وقد توافر منها فى قضيتنا التعذيب ، والتأثير الشخصى ، والوعد والترغيب . أما التعذيب فيكفى تدليلا عليه حدوث التحقيق فى غضون الليل ، وهو وقت النوم ، وهو التعذيب القديم بعينه حين تختل الأعصاب وتضطرب قوى الإدراك .

وأما التأثير الشخصى فقد ثبت من التحقيق اتصال الضباط بالمتهمين ، واتصال حسين بهم أيضاً ، وكلاهما كان يؤثر فى المتهمين ويدخل الشك فى أقوالهم . وأما الوعد فهو ممنوع بنص المادة « ٤٧ » من تعليمات النيابة . والوعد ظاهر من نقل كل معترف إلى سجن الأجانب . وكان أنور السادات غير معترف فكان أكثرهم تعذيبا . فالاعترافات باطلة قانونا لتوافر أسباب البطلان من هذه الأدلة .

وهناك بطلان نسبى ، وهو أن يكون للمحكمة حرية مطلقة فى تقدير الاعتراف ، فلها أن تبطل جزءاً منه ، وتأخذ بما يثبت صحته . ولها أن تأخذ بالعدول عن الاعتراف

كما هو حال هذا المتهم . ولها أيضا أن تأخذ باعتراف دون اعتراف إذا كان للمتهم أكثر من اعتراف .

ومن الناحية الموضوعية ، فقد صدر عدول عن الاعتراف ، وهو الأصح ، لأن الاعتراف يتضمن أموراً لا يقبلها العقل . فالمتهم — كما قال المتهمون عنه — من شعبة الكتاكيت ، ولا يعرف شيئاً عن بقية أفراد الجمعية ، فمن أين له معرفة أعضاء مجلس الإدارة ، ومتى أمكنه الاجتماع بهم والوقوف على أسرار الجمعية ؟! .

وخلص من ذلك إلى الكلام على الجزء الثانى من اعتراف موكله ، وهو الخاص بالاشتراك بالمساعدة ، فقد كان دوره هو إخبار حسين توفيق عما إذا كان أمين باشا قد حضر إلى النادى أم لم يحضر والاشتراك بالمساعدة هو ، حسب التفسير الصحيح ، الأعمال التحضيرية من أعمال الجريمة .. بشرط أن تكون متصلة بها . وأهم شروط هذه الأعمال أن تكون إيجابية . يضاف إليها شرط ثالث هو القصد الجنائى .. وهذه الشروط غير متوافرة فى المتهم ، فبقاؤه فى الرابطة وذهابه إليها أفعال غير إيجابية ، فقد شهد المتهمون أن محجوباً لم يحضر الاتفاق على قتل أمين باشا ، ولا يعلم به ، والعلم الوقتى لا يكفى وحده .

ثم تكلم على الاشتراك بالاتفاق وشروطه ، وهى اتحاد الارادة ، وقال إنه إذا ما اتضح للمحكمة ، أن الجريمة كانت ستقع بغير فعل الاتفاق ، أو العلم المنسوب إلى المتهم ، فلا يعتبر شريكا ، واستشهد على ذلك بأقوال الشراح ، والأحكام .

ثم انتقل إلى الكلام على تهمة الاتفاق الجنائى الخاص بالشروع فى قتل النحاس باشا ، وتهمة الاتفاق الجنائى العام وأثبت أن التهمة الأولى ، تتداخل فى التهمة الثانية وتكلم عن شرائط الاتفاق العام ، وعدم انطباقه على المتهم ، من جهة الوقائع ومن جهة الجدية بالنسبة له ، فقد كان يسمع بها فقط .

وخرج من هذا إلى الكلام على الظروف المخففة ، فأشار إلى سن المتهم . والضعف العقلى ، يضاف إليهما عامل الاستفزاز والباعث ، ثم قال : إن للظروف القضائية المخففة أصلا فى التشريع المصرى ، فقانون سنة ١٨٨٣ نقل فى سنة ١٩٣٨ المادة ٣٥٢ من

نص المادة «٤٦٣» من القانون الفرنسى سنة ١٩٣٨، وكان هذا القانون قد مر بمرحلتين من ناحية الأخذ بالظروف المخففة. وعند ما رأى التشريع الإنجليزى يبيح للمحلفين أن يعتبروا الجناية جنحة، وأن يشيروا فى فرنسا على القضاة بوجوب التخفيف، توسع المشرع وأخذ المادة «١٧» من قانون سنة ١٩٠٤، وبمراجعة المذكرة التفسيرية لهذا القانون، نراها تشير إلى وجوب اعتبار السن، ولو زادت على ١٧ سنة المحددة فى القانون ظرفاً مخففاً، ووجوب اعتبار استفزاز المجنى عليه للجانى ظرفاً مخففا أيضاً. وهنا تلا نص المذكرة الإيضاحية لقانون ١٩ اكتوبر سنة ١٩٢٥، وهو القانون الخاص بتجنيح الجنايات، كما أشار إلى حكم محكمة النقض والإبرام الذى أخذ بهذه المذكرة، وما قاله جارو فى هذا الصدد.

وقال إن الاستفزاز ثابت أيضا، وهو يحتاج إلى توافر شرطين: الأول فعل غير مشروع يرتكبه المجنى عليه فى حق الجانى. وهو موجود، والثانى ارتكاب ما ينبه إلى السخط على الفعل غير المشروع، وكلاهما متوافر بالنسبة للمتهمين.

وخرج من هذا إلى الكلام على الباعث فأشار إلى احتلال الانجليز لمصر ووصفه بأنه عمل غير مشروع، ولذلك كانت أعمال العنف موجهة ضدهم فى أول الأمر حسب تواريخ وقوعها.. وأن الفعل غير المشروع يقتضى مقاومته وإزالته، ودلل على عدم مشروعية بقاء الانجليز فى مصر بوعودهم الكثيرة بالجلاء وقيامهم بالمفاوضات للجلاء.

ثم تكلم على عوامل الاستفزاز المباشر فأشار إلى خطبة أمين عثمان باشا فى كلية فكتوريا ومجاهرته بصداقة الانجليز ومصاهرتهم، واشتراكه فى حادث ٤ فبراير، وأخطائه الاقتصادية فى وزارة المالية كالقرض الوطنى، والتلاعب فى الاستيراد مما جاء ذكره فى الكتاب الأسود، وإنشائه الرابطة وتبشيره بصداقة الانجليز وبالنسبة للنحاس باشا، فباعتباره زعيما، يكفى القليل من الخطأ لتأليب الناس عليه، ولننظر له بعيون المتهمين الشبان، لا بعين أخرى، ولم يدع أحد من المتهمين، أنه كان يخالط النحاس باشا، ليعرف خبايا الأمور، فيكفيه الظاهر، والظاهر رأيناه فى تصريحات كل زعماء البلد، وفى منشور ماهر باشا، وحافظ رمضان باشا، وآخرها كتاب مكرم

باشا المكتوب بقلم ساحر له فعله فى القلوب ، وخطاب إقالة الوزارة الصادر من ولى الأمر ، فهم ضحايا الزعماء فى هذا الشأن فلهم العذر .

ثم أشار إلى موقف مكرم باشا ، فقد قبل المرافعة فى القضية ، مع أن اسمه فى القائمة السوداء . ومع ذلك لم يغضب لأنه مجاهد قديم يقدس الجهاد .

وختم الأستاذ بسطا دفاعه قائلا : لقد توسلت إلى قلوبكم ، عن طريق القانون ومن السهل ان أتوسل إلى قلوبكم عن طريق العاطفة ، لأنها لغة القلوب ، فأنتم مصريون قبل كل شىء . وأنتم آباء وهذا كل شىء ، وأنتم أول قضاة عهدنا الحديث . بذلك تلتقى فى قلوبكم أسباب القانون ، وعواطف الرحمة ، فسوف لا يخاف المتهمون ... وفقكم الله .

مرافعة وهيب دوس بك

ترافع وهيب دوس بك فى جلسة يوم الأحد ١٦ مايو ، عن المتهم السادس ، محجوب على محجوب ، فبدأ كلامه على احتلال الإنجليز لمصر ، واستعرض أدواره ، وانفصال مصر عن تركيا ، ثم إعلان الحماية ، ثم تصريح ٢٨ فبراير ، ثم تلك المفاوضات العقيمة ، والسياسة الملتوية للإنجليز فى مصر ، وقال إن هؤلاء المتهمين اطلعوا وعرفوا ما كتبه اللورد كيلرن ، فرأوا فيه جرحا داميا فى جسم الأمة ... وأن أمين عثمان باشا كان يزج بأنفه فى كل شؤون مصر مع إنجلترا ، حتى أنه كان يتكلم فى لندن باسم حكومة مصر ، مع أنه لم يكن وزيراً ، أو له حق الكلام باسم مصر ... كما أنه قد قام ، فى العاصمة الانجليزية ، بتقديم رسالة سرية خاصة بالسفير المصرى هناك . ونشأت باشا لايزال حيا يرزق ، ويستطيع تكذيب هذه الواقعة إذا لم تكن صحيحة .

ثم أشار إلى إحالة أمين باشا إلى المعاش فى عهد وزارة على ماهر باشا لأنه كان سمساراً للإنجليز وعلى ماهر باشا لايريد سماسرة ، وصرح ماهر باشا بأن الغلطة الكبرى التى لم يغتفرها له الانجليز هى فصل أمين باشا ... وقد طلب الإنجليز تغيير وزارة على ماهر باشا ، لأنها لا تمثل الشعب ، على حد قولهم ، أى أصبح الإنجليز هم المقياس على الوزارات ، التى تمثل أولا تمثل الشعب .

ومضى وهيب بك يحمل على تدخل الإنجليز فى تعيين الوزارات ، والحكم على أنها تمثل الشعب أو لا تمثله .. وتكلم على الحالة الاقتصادية التى وصلت إليها البلاد إبان الحرب ، وكيف أخذ الإنجليز الغلال ، والقطن والأموال ، وتركوا المصريين يموتون

جوعاً . ولم يكتفوا بهذا ، فلما دخلت أمريكا الحرب ، وجاء الجنود الأمريكيون إلى مصر ، عمد الانجليز إلى أخذ أموالهم من الدولارات، وحرمونا من الانتفاع بها فكانوا يأخذون النقود ، ويحاسبوننا بالأوراق . إننا كنا نرى الجنود الأمريكيين ينفقون عن سعة ، ولم نر منهم من يتسول كالجنود البريطانيين ، الذين كانوا يتسولون بل ويسرقون ويخطفون أموالنا . . وخرج من هذا إلى الكلام على صلة أمين باشا بالانجليز ، وأنها كانت صلة نفعية .. واسترسل حتى وصل إلى حادث ٤ فبراير، فقال: إنه لايقول ، كما قال الشوربجى بك ، إنه لايتكلم فى السياسة ، بل يقول إن القضية سياسية بحتة . وتساءل هل بين المتهمين وبين أمين عثمان تركة . كيف يقول محام ، لاتتكلم فى السياسة ، كيف لايعرض عليكم البواعث ، التى دفعت شباناً ، ما كان لأحدهم أن يعتدى على حيوان صغير . . . من من هؤلاء يعرف يونج أو ميللر حتى يفكر فى قتله . لقد سألت النحاس باشا فى الجلسة عن تأثير هذا الذى قيل ، فى أذهان المتهمين ، وكان رفعته حصيفا فقال : « هذا يقال فى المرافعة من باب طلب الرأفة » ولما قلت له أنا عايز رأيك الشخصى » أجاب — وكان أكثر حصافة — الشاهد لايسأل إلا عن معلوماته لاعن رأيه الشخصى .

وهيب دوس بك

ثم قال : إن المحكمة لا يمكن أن تتبين — مهما أغرقنا فى المرافعة ، وأسرفنا فى جمع المستندات — حقيقة ما حدث يوم ٤ فبراير . وأنتم لا يطلب منكم الحكم على حقيقة هذا الحادث ، فعذر المتهمين — إذا كان قائما — فإنما سيقوم على ما فهموه هم ، لا أنتم ، من أسباب هذا الحادث وبواعثه ، والمسئولين عنه .

ثم تلا مقالا نشر فى مجلة « النداء » فى ٩ ديسمبر الماضى خاصا بما قاله أمين باشا من أن النحاس باشا أحرق نفسه فى سبيل الملك والوطن .. إنه يقول ذلك لأنه خشى أن يفهم الناس أنه فى قبوله الوزارة كان متواطئا مع الإنجليز .

ثم قال : ليس المطلوب منكم يا حضرات المستشارين أن تصدروا حكمكم فتفصلوا فى حادث ٤ فبراير . وإنما نطلب منكم أن تقدروا حين تحكمون الباعث فى نفس المتهمين .

النحاس يحرق نفسه بقبوله الوزارة فى سبيل الملك والوطن .. قيل هذا فما معناه؟ هل الناس جهلوا كل شىء . إن أحمد ماهر باشا قالها بصريح العبارة وبصوت مسموع « إن النحاس باشا جاء على أسنة الرماح الانجليزية » . وأنا شخصياً قابلت بهى الدين بركات باشا وروى لى القصة كلها كما حدثت . فهؤلاء الأولاد ، فهموا من هذا الحادث ما فهموه . فيجب أن يدخل فى تقديركم هذا الذى فهموه . ثم تساءل عما إذا كان أثر حادث ٤ فبراير قد انتهى بالكتابين المتبادلين بين الحكومة والسفارة البريطانية .. إن الوفد حصيف . وفيه مكرم عبيد . ثم صاح : هل كتابان يا مكرم يمحوان أثر هذا الحادث ؟ على حين أن هناك معاهدة وقعها أقطاب الإنجليز والمصريين ولم تحترم . ثم تساءل وهيب بك عما دفع السفير إلى هذا العمل . وهل كان ليؤلف النحاس باشا الوزارة فقط ؟ لا . لأنه كان يستطيع أن يطلب مقابلة جلالة الملك بكل أدب ويقول له إن حكومته ترى كيت وكيت . ولكنه قصد بهذا العمل إذلال المصريين . كان قصده أن يقول لهم أنتم فى بلد فيها برلمان ودستور وجيش . لا ، نحن عندنا عساكر ودبابات .

كان السفير نذلا خسيسا ، عند ما دخل القصر . وأراد اسماعيل تيمور باشا أن يعلن حضوره فنحاه عن طريقه . كان مقصوداً بهذا العمل إذلالنا ووضع أنوفنا فى الرغام .

يا حضرات المستشارين إنكم ستخلون ، إلى المداولة فلا تنسوا هـذا وضعوه فى تقديركم . .

ما ذا كان فى وسع الملك فاروق أن يفعل غير الذى فعـله فى ذلك اليوم ؟ كيف يمكن أن يتصور الإنسان أن الحالة السياسية كانت تدعو إلى ذلك الإجراء الشنيع . لقد أريد به أن يشعر كل مصرى ، أن كل ما يراه من عظمة مصر لاقيمة له أمام دبابات الإنجليز وجنود الإنجليز . تصوروا أن هـذا السفير كسر ذراع ضابط مصرى من ضباط السراى .

ثم تكلم الأستاذ وهيب دوس بك ، عن البواعث الشريفة التى دفعت بالمتهمين ، إلى ارتكاب هذه الحوادث . وقال إنهم لم يفعلوا أكثر مما يفعله الجنـدى فى ميدان القتال ، ويحرز من أجله الرتب والنياشين ، وإذا تراجع عن أدائه يعاقب . إن النيابة لا تختلف عنا فى هذه الناحية . ولا رأى لها يخالف رأينا . وإذا مارجعنا إلى ما قاله أنور بك ، وهو رجل مسئول ، فى مقدمة مرافعته وجدنا أنه عبر عمـا يجيش فى نفوسنا جميعا وأن فى وصفه إحساس الحجر وإحساس الكلاب فى مصر فى لغة عالية ، يعجز أى إنسان عن التعبير بها لما يتجاوب فى نفوسنا جميعاً ، وهو لم يقلها عرضا ، فقد كانت مرافعة معدة ومكتوبة فعبر بها أحسن تعبير عن تلك العواطف الجياشـة التى فاضت بها نفسه ، فماذا يريد حضرة النائب ؟ هل يريد أن يضع هؤلاء المتهمين فى مرتبة أقل من مرتبة الأحجار والكلاب فى مصر من ناحية شعورهما نحو الإنجليز ! !

وتكلم على حادث ٤ فبراير ، وما نشر فى الصحف عنه ، وبخاصة جريدة الكتلة ، حتى أن اعتقل مكرم باشا . وما جر هذا من أثر على نفوس المتهمين .

ثم تعرض للخديو عباس وكيف كان معبود الشعب ، وكيف عزل ، وكيف راح الشعب يبكى من أجله ، ويؤلفون الأغانى له وأغنية (الله حى عباس جى) التى نص على عقوبة من يرددها كما هو ثابت فى مجموعة القـوانين لسنة ١٩١٥ وكيف كانوا يسمونه أبا الفلاح وهو (برنس) وكيف كان يضيع نصف إيراده على الفلاحين ، ثم أشار إلى حادث إطلاق الرصاص على السلطان حسين لظروف توليه العرش .

وتطرق وهيب بك إلى أمين عثمان ، وكيف بدأ فى سنة ١٩٤٠ يقول بالزواج

الكاثوليكى بين مصر وبريطانيا . وكيف صرح فى مجلة الاثنين بقوله إنه شخصياً مدين بمركزه للمحسوبية والاستثناءات، وأنه لولاها لبقى موظفا منسيا فى الدرجة السادسة، وقال لايمكن أن يصل الاستهتار إلى هذا الحد ... إلى حد أنه يكتب مقالا فى تبرير المحسوبية . وتلا حديثا آخر لأمين باشا فى مجلة الاثنين فى سنة ١٩٤٤ ، يقول فيه إنه واثق من العودة إلى الوزارة ، وإنه سيعود حتما إلى وزارة المالية ، وتساءل : من أين جاء هذا اليقين لأمين باشا ، والمداد الذى كتب به خطاب الإقالة لم يجف بعد . والعودة عن طريق السراى ، والطريق الدستورى مستحيلة ، لقد فهم الناس أنه كان يدبر حادثاً جديداً ، كحادث ٤ فبراير ، إنه كان يعلم أنه عائد إلى الوزارة ، وأنف هذه الأمة راغم فى التراب .

وعرج على موقعة العلمين ، وانتصار الانجليز فيها ، وقال : إن عبقرية أمين باشا تفتقت عن عمل مجيد هو إنشاء قرية العلمين وجمع مائتى ألف جنيه ، وأعلن أن كل من يتبرع لقرية العلمين ستعفى قيمة ما يتبرع به من الضرائب . فبدلا من أن تتفتق عبقريته عن تخصيص بعض المال لإعانة الفقراء والمعوزين من المصريين ، فكر فى إنشاء قرية العلمين للانجليز لأنه مصرى يفكر بعقلية إنجليزية . ليس هذا استهتاراً فقط إنما هو ...

لا أدرى كيف أعبر عن هذا العمل ... للمستشارين فى هذه القضية وظيفتان: الأولى وظيفة المحلف ، وهى أن يضعوا أنفسهم فى مكان المتهمين ، ويقولوا ماذا كنا نفعل لو كنا فى مكانهم .

والوظيفة الأخرى هى القضائية . وقال: عند ما تختلون إلى المداولة قدروا هذا تقديراً كبيراً لأنه سيتوقف على حكمكم مستقبل هؤلاء الأبناء وقد يلبس عليهم هؤلاء السيدات السواد .

وتكلم وهيب بك فى اليوم التالى ، قائلا: إنه ما دام الذين يتولون الأمر فى الأمة والحكم فيها ، هم من نوع الذين كانوا يأتمرون بأوامر الموظفين الانجليز ، مهما صغروا ، لاينفعون للقيام بأى عمل وطنى مطلقاً ، فالذين حضروا عهد المستشار الانجليزى ، وارتقوا فى كنفه ، يجب أن نستريح منهم ، ويريحوا البلاد ، لأنهم لايصلحون الآن

لتولى شئون البلاد .

ثم عرض للمفاوضات منذ بدأ سعد إلى مفاوضات صدقى — بيفن . وقال إنه كان يهمه أن يعلم الجمهور أن كل هذه المفاوضات قد انتهت بالاخفاق . وأشار إلى أن عبد الرحمن الرافعى بك كان قد اعترض على خطاب العرش وطلب إضافة كلمة السودان إلى لقب ملك مصر ، ولكن سعد قال كلمته المشهورة فى هذا الصدد وهى « هل عندنا تجريدة ! » .

كذلك أشار إلى حادث وقع فى مأدبة أقامها سعد باشا ووقف فيها على المنزلاوى بك . وقال لسعد « إذا كنت عايز تاخد توكيل من الأمة فقول لنا ايه اللى انت عايز تعمله » فسأله سعد باشا ومن تكون انت فأجابه : أنا على المنزلاوى .

وقال وهيب بك إنه عبثاً حاول الموجودون ، منع الشباب المتحمس ، من قتل على المنزلاوى ، بسبب هذه الكلمة حتى اضطر إلى الاختباء إلى الساعة الثالثة صباحا ، إلى أن تمكن من الخروج والنجاة بحياته . ثم تساءل هل يعمل هـــذا مع رجل كالمنزلاوى بك وهو عضو فى الجمعية التشريعية ؟ ؟

وخلص من ذلك إلى قوله إن البذرة السيئة نبتت من هنا ، وأخذت الحوادث تتوالى وظهر شباب الوفد ، ولما خرج مكرم من الوفد مع أن خروجه كان لخلاف شخصى أصبح له شباب يسمى شباب الكتلة . فلكل هذا .. لأن الشباب اطمأن إلى كتلته بالزعماء ...

ثم قال إنه ترافع عن شفيق منصور فى قضية مقتل السردار ، ثم سافر بالأجازة ، ولما عاد وجد فى هذا القفص النقراشى وماهر والشيشينى . فلقد كان المتهمون الذين يترفون فى مقتل السردار ينعمون ويدللون ، ويقول حسين فى هذه القضية إنه مرهق متعب ومش قادر يجاوب ! ؟ أؤكد لكم أنه لم يحصل فى قضايا التاريخ عشر معشار ما حصل فى هذه القضية .

عند ما كنت أترافع عن شفيق منصور وقف ممثل الاتهام ، وكان المرحوم طاهر سرور باشا ، ووصف كلامى بأنه يتضمن تحبيذاً للجريمة ، فقلت له إنه يحق لى قول ما أشاء إذا كانت النيابة تخشى شيئاً فلتطلب من المحكمة جعل الجلسة سرية .

وخلص من هـذا إلى ترديد ما سبق أن قاله ، وهو أن هؤلاء الشباب قد تفتحت عيونهم على مشاعر وإحساسات جديدة ، ورأوا تناحر الأحزاب، ذلك التناحر القذر ، وعرفوا أن الإنجليز هم أساس كل بلاء فى مصر ، وأن أمين عثمان يقول فى الصحف ، ويؤكد أنه عائد إلى الوزارة . وتساءل كيف استباح هذا الرجل ، وهو لا يستند إلى شيء من تأييد سيد البلاد ، أن يؤكد هذا التأكيد ، وينشره فى الصحف .

وأشار إلى تأليف هذه الجمعية سنة ١٩٤٤ ، وأن من بين أغراضها الاعتداء على الإنجليز ، وقال إنه كان يتمنى ، أن يكون واحد من هؤلاء المتهمين قد ارتكب هذه الحوادث ، لأنهم بعملهم هذا يطوقون أعناقنا وأعناقكم بفضل لا يمكن نكرانه .

إنكم أنتم قضاتنا والمحلفون فى قضيتنا وأنا أجزم أنكم تتأملون فى قرارة أنفسكم لموقف هؤلاء الأحداث .

ثم خرج من هذا إلى الكلام على وعود الإنجليز ونكثهم بها ، وتحدث عن وعد بلفور سنة ١٩١٧ ، وهو أن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف إلى إنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين ، وكيف أن الانجليز يحرصون على هـذا الوعد . أما نحن فهم يضربون بوعودهم لنا عرض الحائط . يا حضرة النائب . إنك تقول فى مرافعتك .. علينا مقارعة الحجة بالحجة ، واستشهدت بعمر وخالد .. حجة بالحجة ايه! فى هذا العهد ما كانش حد يقدر يتكلم .. واقتحم مجلس الشيوخ لاعتقال شيخ محترم من أعضائه .. والصحافة كانت ترزح تحت الرقابة ، والخطابة ممنوعة ، والحديث عليه رقابة البوليس السياسى .. فماذا يستطيع الإنسان عمله .

إن هؤلاء الشبان ، حرموا أنفسهم من السينما ومتع الحياة ، وكانوا يدخرون القروش لينفقوها فى سبيل الدفاع عن الوطن . ألا تتأملون فى أعماقكم عند ما تقرأون هذا فى أوراق القضية .. هؤلاء الشبان . لو أنهم نجحوا فى عملهم ، لكنا نحن الكبار أول من انتفع .

ثم خلص من هذا إلى قوله إنه هو شخصيا يستحق المحاكمة مع هؤلاء بل حضرة النائب أيضا . لأنى أفكر كتفكيرهم ولكن تنقصنى الجرأة والشجاعة .

بنى المحامون عن المتهمين ، دفاعهم فى هـذه القضية على أسس ثلاثة وهى : حالة السيكوباتية المصاب بها حسين توفيق ، وبطلان الاعترافات ، وإجراءات التحقيق والباعث . وقد بحث المحامون الستة الذين أثبتنا خلاصة مرافعاتهم فى هذا الكتاب ، هذه النقط الثلاث ، بحثا وافياً مستفيضا . لهذا رأينا لطول المرافعات وكثرة المحامين ـ وعذرنا واضح ـ أن نجمل مابقى من المرافعات فى بضع صفحات .

فقد دارت مرافعة الأستاذ فتحى رضوان المحامى عن محمد ابراهيم كامل ، وسعد الدين كامل ونجيب حسين فخرى ، حول شذوذ حسين توفيق وتناقضه فى أقواله وعدوله عن اعترافه ، ثم إقرار ما عدل عنه ، ووصف ضباط القسم السياسى بأنهم ملفقون وطغاة بالفطرة ، ولقد أوجدوا بتصرفاتهم ، حالة الانفصام العقلى عند المتهمين ، بهذه الأساليب التى اتبعت مع المتهمين . كما اعتبر حادث محاولة الهرب من سجن الأجانب ، من تدبير البوليس السياسى وحسين توفيق ، وذلك لتشجيع باقى المتهمين ، والتلويح لهم بفكرة الهرب ، لكى يعترفوا ...

الأستاذ فتحى رضوان

ولما أراد الأستاذ فتحى رضوان أن يفند أدلة الاتهام ضد هؤلاء المتهمين ، قال إنه يهمه قبل الدخول فى تفنيد هذه الأدلة أن يقول : إنه ألقى القبض على سعد كامل ونجيب يوم ١٠ يناير ، مع أن حسين لم يشر اليهما إلا فى يوم ١٦ يناير . فكأن النيابة قد قبضت عليهما بلا دليل وبلا شبهة ... مع أن المادة « ٣٥ » تحرم على النيابة إحضار المتهم فضلا عن حبسه ، إلا إذا وجدت أدلة قوية على ارتكاب الجريمة .. فكان اعتقالهما مخالفاً للقانون ، وكان استمرار حبسهما مخالفاً للقانون أيضا وباطلا .

كما أن هناك مخالفة قانونية أخرى فى الاجراءات ، فعندما عرض محمد كامل على جول أسود نعيم ، كان الأخير قد رآه قبل العرض ، وصرح المحقق بذلك عنـد استجوابه أمام المحكمة ، على حين أن ذلك ظل مجهولا حتى استجوب الأستاذ القاويش وكان الواجب عليه أن يثبت كل ما حدث فى محضره .

أما توفيق دوس باشا المحامى عن محمد ابراهيم كامل ، فقد تناول فى مرافعته

يتضارب فى أقواله ، ولا يستقر على حال .. كما وصف حضرته موكله ، أنور السادات، بأنه شخص صريح يواجه الأمور دون لف ولا دوران ، فهو كالجندى يقابل الموت وجهاً لوجه . . وأشار حضرته إلى غضبة أنور أمام المحكمة حين أراد النائب العام سحب ماقاله ممثل الاتهام فى مقدمة مرافعته ، خاصاً بالإنجليز وقوله إنه يفضل أن يشنق على أن يسمع النائب العام يطلب سحب هـذه الكلمة وهو مصرى . وعلق على هذا الكلام قائلا إن من كانت هذه شيمته ، لا يتآمر ولا يدبر الجرائم فى الظلام . .

وكان الدكتور جرانه شديد الوطأة فى حملته على النيابة ، وندد بتصرفاتها واتباعها أساليب شائنة لحمل المتهمين على الاعتراف ، حتى انها كانت تقدم الأطعمة ، كرشوة ، لمن يعترف من المتهمين . .

ثم قال إن هذا المتهم لم يكن له نشاط سياسى ، كما شهد بذلك عزيز المصرى باشا ، والقائمقام محمد ابراهيم امام ، وكما يستفاد من أقوال بعض المتهمين ، وكل ماهنالك ، أنه شخص يكره الانجليز ، ويريد تحرير مصر ، وهذه كلها مجرد رغبات وطنية .

على أن الدكتور جرانه قد أثار ، فى اليوم التالى من مرافعته ، نقطة هامة ، فقد شكك المحكمة فى صحة الورقة التى ضبطت فى جيب بيجامة أنور القذرة . وقد كتب فيها بالقلم الرصاص عبارات باللغة الإنجليزية يفهم منها أنه يخاطب أشخاصاً مجهولين .

فقد قال حضرته إن هذه الورقة ضبطت فى ١٣ فبراير ، وظلت فى حيازة النيابة ، دون أن يعلم أنور بذلك ، حتى يوم ١٤ فبراير ، وكان غرضها أن تلتقط صورة لها ، ثم تبقى الورقة الأصلية فى جيب البيجامة حتى إذا تسلمها شقيق أنور راقبه البوليس لمعرفة من الذى يتسلمها بعد ذلك . . ولكن هذه المراقبة أسفرت عن الاخفاق واختفت الورقة الأصلية — على حد رواية النيابة — وبقيت صورتها ، ولم يندب الخبير محمد على سعودى بك لبحث هذه الورقة إلا فى مارس أى بعد ضبطها بحوالى شهر .

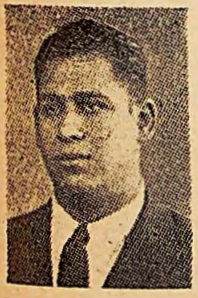

عباس محمود المرشدى

ثم قال إنه ليس فى القضية مايشير إلى ندب سعودى بك لفحص الورقة ، كما أن تقريره خال مما يدل على أنه هو الذى قام بتصويرها ، وقد جاء ذلك عرضاً فى تقرير الطبيب الشرعى ، إذ قرر أنه اطلع على الورقة التى صورها سعودى بك . وهذه العبارة

لا تدل بصفة قاطعة على أنه قام بالتصوير بنفسه . وتساءل قائلا: إننا نريد، حتى لا يبقى ظل من الشك ، أن تأمر المحكمة باستدعاء سعودى بك وسؤاله عما إذا كان هو الذى صور الورقة ؟ .

وهنا طلبت المحكمة إلى النيابة أصل هذه الورقة ، فرد الأستاذ أنور حبيب قائلا: إنها لدى الأستاذ كامل القاويش وهو غير موجود اليوم .

وهنا قال محمد صادق حمدى بك عضو اليمين : كيف تبقى ورقة فى قضية مطروحة على محكمة الجنايات بعيداً عن الملف . يجب أن يوضع كل مايتعلق بالقضية تحت تصرف المحكمة .

وقال الدكتور جرانه إن البوليس فتش أنور ، قبل العثور على هذه الورقة مرتين ، فلم يعثر على شىء مطلقا . وبعد ذلك عثر فجأة عليها فى جيب البيجامة ومعنى هذا أن هناك يداً امتدت إلى السجن ودستها ، وتدل الدلائل على أنها ورقة ملفقة .

وتناول الأستاذ محمد شوكت التونى فى مرافعته عن السيد عبد العزيز خميس ، موضوع الاتفاق الجنائى ، فاستخلص من أقوال حسين توفيق ومحمود يحيى مراد وبعض المتهمين فكرة الجمعية وما تهدف إليه . وقال إن المصريين جميعا منضمون إلى هذا الاتفاق إذا كان يهدف إلى خير مصر ، وليس أحد ينازع فى مشروعيته . لأنه اتفاق المثل الأعلى ، عقد لتحقيق فكرة الحرية ، فهو اتفاق مشروع لايعاقب عليه القانون . ومما قاله الأستاذ شوكت عن التهمة الرابعة الموجهة لهـذا المتهم إنه يجب استبعادها وبنى طلبه على بحث قانونى قال فيه إن القاعدة القانونية المتفق عليها فقهاً وقضاء أن الجريمة التى تعتبر نتيجة احتمالية ، لابد أن تكون احتمالية لجريمة أخرى ، فلا يمكن أن تقع جريمة احتمالية مستقلة غير مرتبطة بارتكاب جريمة قصدية . أى أنه لابد أن تكون هناك جريمة قصدية ثم تنشأ عنها جريمة احتمالية ، ولا يتصور عقل قضائى أن يكون مرتكب الجريمة الاحتمالية شخصاً غير مرتكب الجريمة القصدية

وتكلم الدكتور محمد هاشم المحامى عن محمود أحمد الجوهرى على الظروف التى نشأت وولدت فيها القضية ، وعلى إغراء النيابة للمتهمين ، وتعذيبهم لحملهم على الاعتراف . . وتطرق من هـذا الأستاذ شوكت التونى

إلى الكلام على الاعتراف كطريقة من طرق الثبوت فقال :

إن التيقن عبارة عن حالة من حالات الإدراك يثبت بمقتضاها أن واقعة معينة غيرموجودة أو موجودة أو أن خبرا بذاته صحيح أو غير صحيح .

الدكتور محمد هاشم

والتيقن لا يحتمل الشك بحال من الأحوال ، ولا التردد فى صورة من الصور ، فهو إما أن يوجد ، وإما ألا يوجد ، وهو لايحتمل التدرج فهو إما أن يقوم ، وإما ألا يقوم .. وقد كفلت الفلسفة الرد على كيفية نشوء اليقين فى النفس . قائلة إن للتيقن طريقين الأول البديهية الواضحة ، والثانى الاستنتاج .

وقد عرف ديكارت البديهيات الواضحة بأنها عبارة عن الصورة المؤكدة التى تولد فى النفس السليمة اللماحة فى ضوء الإدراك والمنطق ، كما عرف الاستنتاج بأنه عبارة عن إدراك الشىء بالوصول إلى غير المعلوم من المعلوم ، معتمداً فى ذلك على قوانين الناموس الطبيعى والنفسى . .

ولو أن التيقن هو أساس الحقيقة غير أنه ليس الحقيقة عينها ، فالتيقن حالة تقوم بنفس الانسان مستقلة عن حقيقة الواقعة أو الخبر ، ولهذا قرر « فلانجيرى » أن الخطأ كثيراً ما يكون محل التيقن ، كما أن الحقيقة كثيراً ما تكون محلا للشك .

وقد قال فولتير فى هذا الصدد : إن هذا اليقين المسكين الذى يولد فى نفس الإنسان ، قد يكون أثراً لحركة مفاجئة غير متبصرة من حركات الادراك ، وقديكون نتيجة لأوهام قد تباعد بين النفس ، وبين إدراك الحقيقة ، ومع ذلك فإن هذا هو الأساس الوحيد لتحقيق العدالة الانسانية ، ولكن يجب إذن التحرز فى قبول ما قد يعتبر حقيقة ، ورفض أسباب الخطأ ، سواء قامت هذه الأسباب بالنفس، أو تعلقت بالوقائع الخارجية ، ولهذا أيضا تجب البرهنة على صحة الوقائع مهما تكن واضحة بينة لا دفعا للشك القائم ، بل دفعاً لكل شك قد ينشأ فى المستقبل .

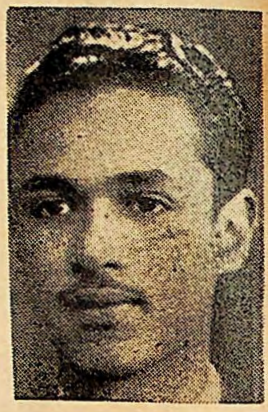

محمود أحمد الجوهرى

وقالوا تأييداً لذلك ، إن علماء الهندسة لا يسلمون بالنظرية ، مهما يكن حظها من الوضوح، حتى يقيموا عليها الدليل بالبرهان ، وإنه إذا كان ذلك واجباً فى ميدان العلوم فهو أوجب فى ميدان الثبوت القضائى لأن الأمر فيه يتعلق بالأرواح والحرية الشخصية .

والاعتراف طريق من طرق الثبوت القضائية ، وهو بهذه المثابة خاضع للمبادىء التى قررتها الفلسفة ، ولكنه برغم ذلك مر بأدوار مختلفة باختلاف المراحل التى حكمت تطور الشرائع ، وكان ينتج آثاراً اختلفت فى كل دور ، باختلاف المرحلة التى كان يعيشها القانون .

ففى القانون الرومانى كان الاعتراف ينزع من المتهم انتزاعا بتعذيبه ، فاذا ما انتزع الاعتراف ترتبت عليه آثاره القانونية فوراً وقبض على المتهم .

وفى التشريع الفرنسى ، السابق على عهد الثورة ، كان الاعتراف كذلك سيد الأدلة ، بحيث إذا اعترف المتهم ، ولو كان الاعتراف صادراً عن تعذيب ، قضى على المتهم بالإدانة . فلما كانت الثورة الفرنسية ، ولما أن تقررت الضمانات الدستورية للحرية الفردية ، وانتهى نظام الإجراءات الجنائية التى تقوم على الاتهام والتعذيب وما شاكلهما ، أصبح الاعتراف طريقا غاديا من طرق الثبوت لا يمتاز فى شىء على غيره من الطرق ، وأصبح للقاضى أن يزنه ، ويقدره فى حدود الوقائع المطروحة أمامه ، وفى ضوء الاجراءات التى لابست التحقيق بحيث يكون لهذا القاضى أن

يأخذ بالاعتراف كله أو أن يرفضه كله ، أو أن يأخذ جزءاً ويرفض جزءاً حسب الظروف . وهذا هو الأساس الذى قام عليه تشريعنا المصرى ، وإن كنا قد بينا فيما تقدم بطلان الإجراءات التى اتبعت فى التحقيق والوسائل التى استعملت مع المتهمين ، فليس لنا إلا أن نلتمس من عدالة المحكمة استبعاد الاعتراف المنسوب إلى الجوهرى ، باعتباره أقوالا مزعومة أمليت عليه من الضباط ، ويكفى أن يقوم الشك فى هذه الاعترافات ليتحتم اطراحها .

قصة فرار حسين توفيق

... كانت هذه القصة هى عنصر المفاجأة الجديد فى هذه القضية ... وهى قصة أقرب إلى الخيال منها إلى الحقيقة ، بدأ فصلها الأول فى عيادة الدكتور جورج بطرس طبيب الأذن والأنف والحنجرة بشارع إبراهيم باشا ، وانتهت فى منزل توفيق أحمد باشا ، والد حسين توفيق . وهو يقع فى شارع اسكندر الأكبر رقم ٤ بمصر الجديدة .

وقد استفاضت أنباء هذا الحادث ، وملأت الشائعات والأقاويل أنحاء القاهرة . وعقدت الصحف اليومية والأسبوعية الفصول الطوال فى أبرز مكان من صفحاتها ، عن هذا الحادث ، الذى يكاد يكون الأول من نوعه فى تاريخ القضايا السياسية فى مصر ..

ومهمتنا فى هذا الكتاب ، مقصورة على تسجيل الحادث فحسب ، مجرداً مما أثير حوله ، ومن « رتوش » الجرائد والمجلات ، ملتزمين جانب الوقائع فقط .

فى يوم الأربعاء التاسع من شهر يونيو ، وفى نحو الساعة التاسعة والثلث صباحاً ، قصد الملازم الأول كمال الدين عرفة وجنديان أحدهما مسلح ، إلى سجن مصر وتسلموا حسين توفيق أحمد ، المتهم الأول فى القضية ، ليصحبوه إلى عيادة الدكتور جورج بطرس ، حيث كان يتردد عليها فى الأيام الأخيرة لعلاج حنجرته .

وفى تمام الساعة الأولى بعد ظهر ذلك اليوم خرج الضابط والجنديان وحسين توفيق من عيادة الدكتور جورج .. وفى الساعة الخامسة تلقت الحكمدارية ووزارة الداخلية أول بلاغ عن هرب حسين توفيق ..

وكانت الرواية الأولى التى رواها الضابط كمال عن فرار حسين ، هى أنه عقب خروجه من العيادة ، بعث أحد الجنديين ليحضر سيارة أجرة لنقل حسين إلى السجن ،

بعض سيدات أسرة حسين توفيق وهن من اليسار خالته السيدة زينب بايزيد ، فالسيدة والدته فابنة عمته السيدة سميرة عزمى

وفيما هو واقف ينتظر السيارة ، لمح شبحاً يعبر شارع إبراهيم باشا ، إلى الإفريز الآخر ، بين السيارات الرائحة والغادية ، وعندما تبينه عرف أنه حسين توفيق ، ولما هم بملاحقته واعتقاله ، كان قد اختفى عن ناظريه . .

أما الرواية الثانيـة — وهى الحقيقية — فقد جاءت بعد محاولات عديدة لإقناع الضابط بأن الأخلق به أن يذكر الحقيقة .. وهى أنه عقب خروجه من العيادة مع حسين والجنديين ، ألفى سيارة والد المتهم تنتظرهم ، وتوسل إليه حسين أن يسمح له بتناول الغداء مع أسرته ... فقبل الضابط رجاءه وركب معه السيارة ، وصحبهما الجنديان ، ولما وصلوا إلى المنزل استقبلت والدة حسين ابنها بالترحاب ، وكانت معها السيدة سميرة عزمى ، ابنة شقيقة توفيق أحمد باشا ... ثم جلس الجميع في حجرة المكتب بينما بقى الجنديان فى الحديقة ، ثم ما لبثت السيدة سميرة أن دعتهما إلى داخل

المنزل — على حد رواية الضابط — وكان توفيق باشا غائبا عن المنزل .. وفى أثناء جلوسهم فى حجرة المكتب عرضت والدة حسين على الضابط أن يتفرج على صورة ابنها لما كان صغيرا .. وفى هذه اللحظة بالذات دق جرس التليفون ، فخرجت السيدة سميرة تجيب النداء .. واستأذن حسين من الضابط ليدخل دورة المياه ، فأذن له ، وفتح حسين باباً صغيراً على أنه باب دورة المياه ، ومضت برهة ، وبدأ الشك يساور الضابط ، ثم فتح هذا الباب فألفاه يفضى إلى فرندة . وعندئذ أدرك الضابط الخدعة ، وعرف أن الصيد قد أفلت من يده .. فوجم ... ثم ما لبث أن راح يطوف بأرجاء المنزل باحثاً عن حسين دون جدوى .. فأخرج مسدسه وصوبه نحو رأسه وصاح : « إن لم تحضروا حسين فسأطلق الرصاص وأنتحر » . فسارعت والدة حسين تهدئ من روعه ، واتصلت تليفونياً بزوجها تدعوه الحضور على عجل ليحول دون وقوع مأساة فى البيت .. وحضر توفيق باشا . وأخذ يقنع الضابط بالعدول عن الانتحار ، واتفق معه على أن يدعى أن الهرب حدث فى العيادة ، وليس بالمنزل ... ولما خرج الضابط ليبلغ الحادث للجهات المختصة ، اتصل توفيق باشا بوكيل وزارة الداخلية ، وأبلغه الحادث على حقيقته ... وكان أن أصدر النائب العام أمراً باعتقال الضابط والجنديين ، وهما إبراهيم مرسى طعيمة ، ومحمد السيد . وتولى الأستاذ ممدوح عثمان نجيب وكيل نيابة مصر التحقيق فى الحادث .

أما حسين توفيق فقد اختفى تماما .. وفى تلك الليلة أصدر دولة الحاكم العسكرى العام ، قراراً عسكرياً بفرض عقوبة شديدة على إخفاء الجناة والمحبوسين أو مساعدتهم على الهرب ، كما أصدرت وزارة الداخلية ، قراراً بمنح مكافأة قدرها خمسة آلاف جنيه لكل من يضبط حسين توفيق ويسلمه للسلطات المختصة .

خطاب حسين توفيق

وفى أثناء التحقيق ، وبعد يومين اثنين ، أى فى صباح يوم الجمعة ١١ يونيو ، تلقى الأستاذ إحسان عبد القدوس رئيس تحرير مجلة « روز اليوسف » خطاباً صادراً من بريد القاهرة عليه توقيع حسين توفيق ، جاء فيه :

« أحييك تحية المجاهد لأخيه المجاهد ... عند ما تصلك رسالتى هذه أكون فى

طريق إلى فلسطين لأساهم فى تطهير الأرض المقدسة من عصابات الإجرام الصهيونية ، وقد ظن بعضهم أنى تركت السجن فرارا من وجه العدالة ، لكن ليعلم هؤلاء أنى ما أقدمت على هذا العمل إلا لأتمكن من مواصلة الكفاح ضد الاستعمار وأذنابه ، فما كنت لأخشى يوما ما حكم القضاء ، إلا إذا كانت الوطنية جريمة يعاقب عليها القانون ، وحتى فى هذه الحالة ، فإن إشفاقى لن يكون على نفسى ، ولا على إخوانى فى الجهاد ، وإنما إشفاقى على مصر من أن تهوى إلى هذه الهاوية السحيقة .

قل لى بالله عليك ما الذى تجنيه مصر من سجن وتشريد أبر أبنائها بها ، أما كان الأولى أن تشجع وتنمى هذه الروح الفتية الوثابة ، حتى تجنى البلاد ثمارها وتحقق الآمال التى تجيش فى صدر كل مصرى .

لقد قرأت فى صحف الصباح تصريحاً للنقراشى باشا يقول فيه عن هربى إنه حادث مزعج ، ولا أدرى لماذا يزعج دولته مع أن خروجى من السجن لا يزعج أحداً إلا الخونة وأعداء البلاد ، وإنى واثق أن دولته ليس منهم ..

وإنى وإن كنت آسف على شىء ، فعلى مصير الضابط كمال عرفة ، وثق أنى لم أتعمد إيذاءه ، وإنما فكرت كثيراً فى طريقة للخلاص من سجنى بدون إيذاء أحد ، ولكن كان لابد مما كان ، جزاه الله خيراً وغفر لى .

وقد أرسلت لك هذا الخطاب لأنى أعلم أنك الصديق الصحفى الوحيد الذى يفهمنى ويقدر ظروفى ، وشكراً لدفاعك دائماً عنى ، وإلى اللقاء إن كان هناك أمل فى اللقاء » .

وقد اهتمت النيابة بهذا الخطاب ، وندبت بعض الخبراء لمضاهاة خطه بخط حسين توفيق ، فاتضح أنه كتب بخطه فعلا ، وإن كان المحققون قد رجحوا أنه كتبه لمجرد التضليل .. كما لاحظ المحققون أن الخطاب مكتوب بأسلوب عال لا يتفق وثقافة حسين توفيق ، واستنتجوا من ذلك أن شخصاً ما أملاه عليه . وهذا يدل على أن له شركاء دبروا له طريق الهرب ، وعملوا على إخفائه .

كما تلقى سعادة عبد اللطيف محمد بك ، رئيس محكمة الجنايات التى تنظر القضية خطاباً بتوقيع « مجهول » يذكر فيه مرسله أنه طلب إليه مساعدة حسين توفيق على الهرب فرفض ، وأن الذى ساعده ضابط بقسم الخليفة .

سعيد توفيق مرتديا « البيجامة »

وكان من جراء هذا الحادث ، أن منع المتهمون من تأدية الامتحان ... وكان سعيد توفيق ، شقيق حسين ، يعالج فى مستشفى قصر العينى من مرض نمو العظام ، فنقله البوليس إلى سجن مصر .. ولما لم يتمكن من تسلم ثيابه ، فقد حضر جلسة يوم الأحد ١٣ يونيو مرتديا « البيجامة » .

عود الى الرفاع

وفى جلسة الاثنين ١٤ يونيو ، ترافع الأستاذ عبد الرحمن البيلى عن أحمد وسيم خالد المتهم بالشروع فى قتل ممدوح الشلقانى أفندى فى شارع الأهرام ، بالاشتراك مع مصطفى كمال حبيشة ، وبالاتفاق الجنائى العام مع باقى المتهمين على قتل الإنجليز ، وبعض رجالات مصر ... وقد قصر مرافعته على الكلام على تهمة الشروع فى القتل .

الأستاذ عبد الرحمن البيلى

ومما قاله الأستاذ البيلى ، إن النيابة يجب أن تقيم الدليل القاطع على وجود نية القتل ، وأن تثبت لنا وجود هذا الدليل فى أوراق الدعوى لتقدر المحكمة وجود هذه النية أو عدم وجودها . فقد اتفقت كلمة الفقه والقضاء على أن نية القتل يجب إثباتها مستقلة عن الجريمة فى ذاتها ، بقطع النظر عن السلاح المستخدم فيها ، وعن الموضع الذى أصيب فيه المجنى عليه سواء أكان مقتلا أم غير مقتل . بل لابد من إثبات أن المتهم كان ينوى ، وقت الضرب ، إعدام المجنى عليه وإزهاق روحه ، وإلا أصبحت التهمة ضرباً محضا إن لم تحدث الوفاة أو ضربا مفضيا إلى الموت ، إن حدثت الوفاة .

واستند الأستاذ البيلى فى إثبات هذا الرأى إلى بعض المراجع القانونية وأقوال الشراح مثل جارو وجارسون ، وموسوعات جندى عبد الملك بك ، وأحكام محكمة النقض والإبرام . ثم قال : إنه مهما يبلغ التوسع فى وصف التهمة ، فى ضوء هذه المبادئ ، نجد أن الأمر لا يعدو أن يكون ضربا بسيطا أو إحداث ألم أو جرح ، وليس استخدام الآلة القاتلة إلا مجرد قرينة يصح قانونا إثبات عكسها ، وها هى ذى النيابة تتأرجح فى التدليل على الشروع فى القتل بأنه فى نظرها نتيجة محتملة للاتفاق الجنائى المقول به على قتل الإنجليز أو أعوانهم . وليس المجنى عليه — والحمد لله — واحداً من هؤلاء ، بل هو ابن صديقنا إسماعيل الشلقانى بك ، وهو من أسرة تعتز بسطوتها ، وقد شهدت هذه القاعة عدة قضايا قتل وشروع فيه ، تولدت عن حب هذه الأسرة للسيطرة . وهذا يؤكد صدق رواية وسيم من أن المجنى عليه هو المتسبب فى خلق الحادث ، لأنه لم يرض بالنصح الكريم الذى وجهه إليه لوجوده مع فتاة فى وضع غير لائق داخل السيارة . فالواقعة من هذه الناحية عبث أطفال ، ولعب « عيال » .

وصف الأستاذ البيلي قروى ما ذكره المجني عليه ، والرواية التي تخيلها من أنه كان مارا بالسيارة فرأى شخصا ملقى على الأرض ، وآخر يستوقفه ليساعده في نقل صديقه إلى الصيدلية ، وعلق على هذه الرواية بأنها ليست صحيحة ، واستشهد على ذلك بأقوال بعض الشهود ، هذا إلى أن المجني عليه قال في أول التحقيق إن الفتاة التي كانت معه هي خطيبته ، ولكن تبين كذبه من أقوال أحد أقاربها ، ثم عاد فقال إنها قريبته .

وخلص من هذا إلى قوله إن وسيم لم يفكر في قتل أو اغتيال ، وإنما أراد مجرد لفت نظر المجني عليه إلى عمله غير اللائق فحدثت المشادة ، فالإصابة لا علاقة لها البتة بنية القتل .

أما الأستاذ على أيوب ، فقد تناول في مرافعته التهمة الأخرى ، وهي الاتفاق الجنائي العام ، وقد بنى أساس مرافعته على تفنيد اعترافات وسيم خالد وزميله مصطفى حبيشة ، وتند بإجراءات التحقيق الشاذة ، وسعي المحققين ورجال القسم السياسي إلى اصطياد المتهمين والاعترافات ... وخلص منها إلى قوله إنه لا يوجد دليل واحد على اشتراك وسيم في هذه الجمعية . ولا يعقل أن يشترك صبي لم يجاوز الخامسة عشرة ، في جمعية من أغراضها قتل الانجليز ، وإخراجهم من مصر بالقوة كما يقول الاتهام . .

الأستاذ على أيوب

ثم عرض للتعويض المدني المطلوب فقال : إن الدعوى المدنية تقوم على أساس ما أحدثه وسيم من جرح بالمدعي ، ويقاس التعويض إلى الضرر الحقيقي الذي نشأ عن الجرح ، ولا ينقص هذا التعويض تبعا لسيرة المتهم وسلوكه في حياته ، لكن المدعي حانق شديد الحنق

تدفعه شهوة الانتقام فيتعرض لما ليس من شأنه . فوصف وسيم خالد بالشيطان الفاجر .

وتطرق من هذا إلى الكلام على وسيم فوصفه بالاستقامة وتعشقه للعلم والتضحية، وأن وسيما الصبي المراهق يعيش كما يعيش أمثاله في سنه مرهف الحس خصب الخيال وأنه ذو مزاج أدبي . فهو يكثر من الكتابة فيما هو محروم منه تتبع عليه . ذلك أن الحرمان يولد عقدة نفسية أو مركب النقص كما يقولون فيهون المرء من هذه العقدة بأن ينال في المخيلة ما فقده في الحقيقة . ويحاول أن يدرك بالتصور والخاطر ما عز عليه إدراكه في عالم الموجودات .

محام يترافع عن ابنه

ولأول مرة ، في تاريخ القضاء المصري . يترافع محام عن ابنه ... فقد ترافع الأستاذ علي كمال حبيشة بك عن ولده مصطفى حبيشة ، المتهم في حادث شارع الأهرام ، وقد غلبته دموعه في كثير من المواقف ، واعتذر في نهاية مرافعته ، للمحكمة ، إذا كان قد قصر في أداء واجبه كمحام ، وأنه لولا ثقته في عدالة المحكمة لما ترافع عن ابنه .

وقد تناول في مرافعته — عدا مسألة الاعتراف — نقطة هامة ، وهي خاصة بالاتفاق الجنائي .. ومما قاله :

سلمت النيابة معنا ، بأن مصطفى لم يطلق العيار الآخر ، كما قرر المجني عليه ، وأن الذي أطلقه هو وسيم خالد ، فكذبت بذلك الشلقاني . وتمشت مع ما تنطق به أوراق التحقيق . ولكن لم يرضها ان تقصر تهمة الشروع في القتل على واحد ، بل راحت تتصيد لنا وصفا عجباً .. فوصفت التهمة على الصورة الآتية : وهي أن وسيم خالد شرع في القتل ، وأن مصطفى اشترك معه في هذه الجريمة كنتيجة محتملة ، لا للشروع في أخذ السيارة التي حاول المتهمان أخذها والفرار بها ، بل للاتفاق الجنائي على قتل الانجليز ، ومعنى ذلك أن النيابة مسلمة بأن أخذ السيارة ليس جريمة ، ولم يحاول مصطفى سرقتها .

ولما لم تجد النيابة في محاولة أخذ السيارة جريمة لجأت مضطرة إلى جريمة الاتفاق

الجنائى ، لكى تجعلها أساسا للجريمة التى كانت محتملة ، وهى الشروع فى قتل ممدوح الشلقانى . والذى يتبادر إلى الذهن بداهة أنه لا يمكن أن يترتب على الاتفاق الجنائى على قتل الإنجليز قتل مصرى كنتيجة محتملة . . فضلا عن أن الاتفاق الجنائى ، فى حد ذاته ، لا يمكن قانونا أن تكون له نتيجة محتملة ، لأن النتيجة المحتملة من شروطها أن تكون الجريمة التى اشترك فيها جريمة معينة ، وليست مجهولة كنص المادة « ٤٣ » وأقوال الشراح جميعا ، وإلا لوجهت النيابة إلينا وإلى جميع المتهمين فى الاتفاق الجنائى تهم قتل أمين عثمان باشا وميللر وغيرهما .

وتكلم على السن فقال : إن سن ابنه ، فى أثناء الاتفاق الجنائى ، المقول به . كانت خمس عشرة سنة ، ولا يعقل من كان فى مثل هذه السن ، أن يشترك فى اتفاق جنائى على القتل ، والقانون يحمى الشاب الذى لم تتجاوز سنه الثامنة عشرة ، ويعاقب الشخص الذى يخطف صبيا تقل سنه عن ١٦ سنة ، بجريمة الخطف ، والقاضى فى انجلترا يعاقب المتهم الذى يبلغ ١٩ سنة بالجلد ، فكيف تقدم النيابة صبياً فى الخامسة عشرة الى محكمة الجنايات ، بتهمة الاتفاق الجنائى .

مرافعة مكرم باشا

استغرقت مرافعة معالى مكرم عبيد باشا عن سعيد توفيق خمسة أيام ، وهى أيام الخميس ٢٤ يونيو ، والسبت ، والأحد ، والثلاثاء ، ثم شعر بتوعك خفيف فاعتكف يومى الأربعاء والخميس ، وحددت المحكمة يوم الثلاثاء ٦ يوليو لإتمام مرافعته .

وقد قامت أثناء المرافعة مشادة بين مكرم باشا والأستاذ سامى عازر جبران المحامى ، عند ما أراد التعقيب على الحملة التى حملها مكرم باشا على وهيب دوس بك فى مرافعته ، وقد تدخلت المحكمة فى الأمر وطلبت إقفال باب الجدل ، وانتهت المسألة عند هذا الحد . .

ولقد شكر مكرم باشا المحكمة فى مستهل مرافعته ، على سعة صدرها ، ومالمسه الدفاع والمتهمون ، من حرصها على مصلحتهم ، فقد جمع القانون ، بين القضاء والدفاع ، على أن المتهم برىء ما لم يقم دليل على إدانته ، وليس عدل القاضى يتمثل فى مجرد حكمه ،

فما الحكم إلا تقدير ، والتقدير البشرى قد يخطىء ، أو يصيب ، أما العـــدل الذى يمتاز به القضاء العادل فهو الذى يتمثل فى إجراءات المحاكمة .

ومضى مكرم باشا : إن الذى يعنينى أن أبرزه منذ الآن هو أن النيابة لم توجه إلى سعيد توفيق — فيما عدا تهمتى الاتفاق الجنائى العام ، والاشتراك فى الشروع فى قتل ميللر — أية تهمة من التهم الخطيرة الأخرى التى هى حجر الزاوية فى القضية .. ولقد برأته النيابة ، من حيث لم ترد ، لا من الجرائم الخاصة فحسب ، بل من تهمة الاتفاق الجنائى ، لأنه لا يعقل أن يكون هناك اتفاق جنائى ، وعلى رأسه حسين توفيق ، دون أن تكون هناك موافقة من سعيد على الجنايات التى أسفر عنها هذا الاتفاق ، وقد كنت أفهم هذا الوضع لو لم تقع جنايات فعلا ، وعندئذ كان يجوز القول أن هناك اتفاقا عاما لم ينفذ بعد .. أما وقد وقعت جنايات فعلا ، فلست أفهم كيف يكون سعيد عضوا فى اتفاق جنائى ، فى الوقت الذى تسلم النيابة فيه بأنه لم يوافق على الجنايات الأخرى التى أسفر عنها هذا الاتفاق . . وإذن فهناك اتفاق أفلاطونى .. اتفاق بلا موافقة .

ووصف هذه التهمة بأنها تهمة احتياطية مطاطة لا تقتضى عملا ، أو شروعا فى عمل ، أو حتى تحضيراً لعمل ، بل يكفى فيها مجرد نية تنتوى ، فإذا هى تبرز فى صورة اتفاق جنائى .

وقد أثار معاليه مسألة هامة ، وهى أنه لاحظ ، فى أثناء اطلاعه على ملف القضية المكتوب بخط اليد ، وجود تزييف خطير ، قد يكون فى الكشف عنه فصل الخطاب .. وهو خاص بقول سعيد عن اختلاء حسين توفيق به والتوسل إليه أن يعترف لينقذ رقبته من المشنقة ، فقد لاحظ معاليه اختلافا فى كتابة الحبر بين السؤال:

— لماذا يقرر جميع المتهمين أنك من أفراد الجمعية .

وبين الإجابة :

— (قال بعد برهة ... الحقيقة أنهم صدقوا فيما قالوا) .

وهذا الاختلاف يؤيد رواية سعيد من أن هذه الاجابة لم تكتب إلا بعد الخلوة الطويلة بينه وبين حسين ، لا بعد برهة كما جاء فى المحضر . .

وذكر معاليه أيضاً أنه لاحظ حين كان يقلب صفحات الملف ، أن اسمه كان بين أسماء المراد قتلهم ، ووجد مكتوباً بالحبر الأحمر دون باقى الأسماء ، ولاحظ وجود « كشط » عند كلمة « والرابع » .

وقد جىء بالملف الأصلى . واطلعت المحكمة ، على هاتين الصفحتين ، ثم سألت ممثل الاتهام عن رأيه فيما ذكره مكرم باشا ، فأجاب بأنه سيرجع إلى المحقق الأصلى . وبعد الاستراحة ، وقف الأستاذ أنور حبيب ممثل النيابة ، وفسر للمحكمة ما حدث : وهو أن الحبر كان قد نفد من قلم الكاتب فاستعان بريشة أخرى ، ويبدو أنه أخطأ وأملاها بالحبر الأحمر بدلا من الحبر الأزرق .. ولم يفسر مسألة الكشط .

وقال مكرم باشا صائحا : هل يجوز التلاعب فى محاضر التحقيق بهذا الشكل المزرى وبحيث لا يظهر شىء فى الدوسيه المطبوع الذى يطلع عليه القضاة والمحامون بينما الدوسيه المنسوخ باليد يستر إجراءات معيبة .

هل يجوز التلاعب فى محاضر التحقيق ...

وتكلم بعد ذلك على العوامل الوطنية فأشار إلى الثورة المصرية قائلا : لقد كانت مصدر وجودنا الوطنى ، وهذا الوجود لم يستكمل بعد فما زلنا نطالب بجلاء الأجنبى واستكمال وحدة وادينا ، فهل من عجب أن نرى شبابنا تأخذهم الحماسة الوطنية فى أحاديثهم . من المحزن أن ينظر البوليس السياسى إلى هذه الحماسة الوطنية بمنظار الاجرام . وما الاتهام فى هذه القضية إلا مأساة وطنية ، وما المتهمون فيها إلا ضحاياها ... إنهم مجنى عليهم . ولو صح أن النية اتجهت لقتل مكرم فأؤكد لكم أنه لو قدر لمكرم أن يقتل لكان مجنيا عليه ، وكان قاتله مجنيا عليه .. نعم فلا الذنب ذنب مكرم ، ولاهو ذنب القاتل . إنما الذنب هو ذنب المعتدين على الوطنية فينا .

ثم قال : لعل أبرز دليل على نقاء وصفاء الشعور الوطنى لدى هؤلاء الشباب أنهم لما قيل لهم أن واحدا منهم له ميول محورية لأن والدته ألمانية ، ثارت ثائرتهم ، وهم أعداء للإنجليز ، ورأوا أن يقضوا كل صلة به فقد قال خميس « لم يحدث سوى إخراج جول أسود من الجمعية لأننا شككنا فيه لأنه من أم ألمانية ، كما أنه كان دائماً يشيد بصلته بالدم الألمانى ، أى أنه لم يكن صافى الشعور نحو مصر » .

وعرج معاليه على حادث ٤ فبراير ، فقال إنه كان مثار حوار عنيف ، وأريد الاستشهاد بى ، وكم كنت أتمنى كرجل سياسى أن أنزل إلى ميدان معركة كفل الله لى فيها لا مجرد النصر بل الفخر .. وهنا حمل معاليه على وهيب دوس بك حملة شعواء عنيفة للتعريض به أولا حين قال فى مرافعته بمناسبة حادث ٤ فبراير فى أثناء الكلام على الخطابين المتبادلين بين رفعة النحاس باشا والسفارة البريطانية عقب تأليف الوزارة الوفدية « جوابين يا مكرم يمحوان أثر الحادث ، على حين أن هناك معاهدة وقعها أقطاب الانجليز والمصريين ولم تحترم » ولأنه تهجم ثانيا على الزعيم الخالد سعد زغلول باشا حين قال فى مرافعته : « إن الوعى القومى استيقظ فى البلاد حتى أنه وجد فيها من حاول قتل سعد على رصيف محطة مصر باطلاق النار عليه » .

وهنا رد رئيس الجلسة قائلا : إن وهيب بك لم يقصد هذا وإنما الذى عناه أن الوعى القومى استيقظ حتى أن سعداً وأمثاله من القادة أصبحوا مطالبين أمام الشعب بابداء آرائهم .

واستطرد مكرم باشا فى حملته على وهيب دوس بك وتلا نص هذين الخطابين المشار إليهما ، وشرح تفصيل الوضع الذى أدى إلى تبادل هذين الخطابين قائلا ان النحاس باشا قابلنى فى نفس الليلة التى شكلت فيها الوزارة ، وقال لى : إنه إنما قبل الوزارة لانقاذ العرش ، فقلت له : بقى علينا إلى جانب إنقاذ العرش ، أن ننقذ استقلال البلاد لأن مجرد تدخل الانجليز بهذه الصورة البشعة فيه اعتداء صارخ على استقلالنا ، واتفقت معه على ألا نخطو أية خطوة فى سبيل تشكيل الوزارة ، قبل الوصول إلى حل يرد إلى البلد اعتباره ، وفى اليوم التالى قابلته فى منزل أحمد حسين بك ، وكان موجوداً الهلالى باشا والمرحوم صبرى أبو علم باشا ، فاقترحت وجوب أخذ اعتراف كتابى من الانجليز بأن عملهم هذا يتعارض مع مركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة ، فضلا عن معارضته مع استقلالنا ، ومع المعاهدة أيضا .. ثم قال معاليه والمهم أن الوزارة لم تشكل فعلا إلا بعد تبادل هذين الخطابين .

ثم انتقل إلى الرد على وهيب بك لتهجمه على سعد باشا ، فقال : إن من نكد الدنيا أن يكون المجترىء على هذا التهجم هو وهيب دوس ، وعلى زعيم الثورة المصرية ورسول الوطنية .

وحكى استمر مم باشا فى حملته على وهيب بك ، وعلل تهجمه عليه ، بأنه — أى مكرم باشا — رفض لما كان وزيرا للمالية ، الموافقة على إعفاء وهيب بك من دفع مبلغ الخمسين ألف جنيه الذى طالبته به وزارة المالية فى دعوى رفعتها عليه أمام القضاء بخلاف الفوائد ، بسبب شركة الأسواق التى يملك وهيب بك امتيازها .

وحدثت المشادة بين مكرم باشا والأستاذ سامى جبران ، التى أشرنا إليها فى جلسة يوم السبت ٢٦ يونيو . وعاد مكرم باشا إلى المرافعة فى موضوع القضية فتكلم على تدخل البوليس السياسى وتردده على سجن الأجانب واختلائه بالمتهمين على انفراد فى الزنزانات ، ودلل على ذلك بما أثبت فى دفتر سجن الأجانب . ثم قال إن الفضيحة الكبرى هى التى اشتركت فيها النيابة مع البوليس للايقاع بسعيد توفيق فى حبائل الاعترافات ، فقد ثبت فى دفتر السجن حرمان سعيد توفيق من الفسحة ، وتساءل معاليه : ما شن وأكيل النيابة بفسحة المتهمين ؟ وما السر فى أن المحقق سمح له يوم ١٠ بالفسحة ، ثم حرمه منها يوم ١١ فبراير ؟

ثم تكلم على الوعود التى كانت تبذل للتهمين . فقال : إن الله شاء أن يسوق لنا الدليل رسمياً وكتابياً ، فقد بذل وعد رسمى فى قضية القنابل على لسان دولة النقراشى باشا ، حيث أرسل دولته كتابا للنيابة فى قضية القنابل جاء فيه :

خطاب النقراشي باشا

« لما علمت بنبأ رغبة سعد زغلول فؤاد فى مقابلتى ، وترخيص الأفوكاتو العمومى بهذه المقابلة ، استدعيته فى رياسة مجلس الوزراء يوم الجمعة ١٣ يونيو الساعة السادسة مساء فأفضى إلى بأنه تبين أنه كان ضحية تضليل خطير ، وأن هذه الأعمال الاجرامية ضارة بالوطن وبقضيته ، وأنه يرى من الواجب الوطنى أن يكشف عن حقيقة هذه العصابة وأن يحذر جميع الشبان والطلبة من استهواء أفرادها لهم .

ونظراً لأنه قد اشترك فى بعض هذه الحوادث . فقد اعترف اعترافا جزئيا فقط ولم يكن قد اعترف اعترافا كاملا بكل معلوماته ، وبكل ما اشترك فيه من حوادث ، فهو يرجو أن يطمئن على نفسه ، قبل أن يفضى باعترافه الكامل ، فقلت له : إذا أدليت بمعلوماتك كاملة وكشفت عن المشتركين فى هذه الحوادث أو الحوادث الأخرى التى تماثلها ، وقام الدليل على صحة أقوالك ، فإننى سأعمل على التماس تخفيف العقوبة عنك ، فتركنى ووعد بالإفضاء بكل معلوماته ، وقد رأيت أن أحيط سعادتكم بذلك.

واستطرد معاليه فى مرافعته فتكلم على تحقيقات النيابة وكيف أنها كانت تجرى دائماً فى الليل وفى الظلام ، وتلا ما قاله محجوب على محجوب فى خطاب أرسله للنائب العام عن إيقاظه من النوم بعد منتصف الليل للتحقيق معه ، وقول جول أسود إن ما قاله فى التحقيق يعتبره باطلا لأنه كان مريضا ، وجلس على مقعد من الخشب من المساء إلى الثانية صباحا .. ووصف معاليه هذه الاجراءات بأنها من أخطر الأساليب التى اتبعت فى هذه القضية .

خطاب آخر من حسين توفيق

وتلقى سعادة رئيس المحكمة فى جلسة الأحد ٢٧ يونيو ، فى أثناء مرافعة مكرم

باشا ، خطابا آخر بتوقيع حسين توفيق - وإن كان مشكوكا فى أنه كتب بخطه - يقول فيه إن اسم مكرم باشا لم يكن ضمن المراد قتلهم لأنه رجل ذو وطنية كبيرة ، ورجا حسين رئيس المحكمة فى إبلاغ تحياته وشكره لمكرم باشا لدفاعه المجيد عن أخيه . .

وتكلم مكرم باشا فى اليوم التالى على الوسائل المعيبة التى اتبعت فى معاملة المتهمين لحملهم على الاعتراف بأى ثمن : إما بالتعذيب والوعيد ، وإما بالأمانى والوعود ، وضرب عدة أمثلة على ذلك مما ذكره بعض المتهمين ، كما استشهد بمعاملة بعض المتهمين الشاذة كمدحت حسين فخرى حيث وضع فى حجرة منفردة بسجن الأجانب ، وماقام به رجال القسم السياسى من أعمال التأثير فى أعصاب مجدى أبو سعده .. ثم أشار إلى طلب الأستاذ القاويش مقابلة توفيق أحمد باشا ، والد حسين وسعيد ، مقابلة خاصة ، ثم عدوله عن هذه المقابلة ، وتساءل معاليه عن سر هذه المقابلة والغرض منها ، وهل كانت حقيقة لطلب كتب وثياب للأخوين كما قال الأستاذ القاويش ؟ . . وفسر طلب المقابلة بأنه كان يراد به إقناع الوالد بالتأثير على ابنه حسين ليعترف . . فلما اعترف ، لم يعد المحقق فى حاجة إلى هذه المقابلة .. وهكذا يريد المحقق التحايل على الوالد بعد الولد .. ثم ذكر معاليه حكاية شاب عاطل أبلغ بوليس طنطا أن مكرم باشا حرضه على قتل رفعة النحاس باشا وأعطاه مقابل ذلك مبلغ خمسين جنيها ، ثم ظهر كذبه ، وتبين أنه اخترع هذه الحكاية ليحصل على عمل ...

وقد صحح سعادة رئيس المحكمة ما نشرته إحدى الصحف عن واقعة ذكرها مكرم باشا فى مرافعته ، وهى طلب ضابط البوليس من حضرة المحقق إبقاء أحمد خليل الحلوانى فى السجن يوما آخر ... وقال سعادته إنه ظهر للمحكمة أن الأمر لا يعدو أن الضابطين السعيد والجزار ، بعد قبضهما على هذا المتهم ، قد أرسلا ، تنفيذا لأمر سعادة النائب العام ، كتابا فى ٥ فبراير إلى مأمور قسم باب الشعرية يطلبان فيه إيداع المتهم السجن ، بغرفة منفصلة منفردا عن غيره ، وإبقاءه فى القسم حتى يرسلا كتابا آخر بشأنه .

وقد أثبت ضابط مباحث القسم هذه الواقعة فى محضر بنفس التاريخ فى الساعة

الثالثة مساء ، وفى اليوم التالى ، حرر هذا الضابط محضراً آخر بأن الضابطين اتصلا به تليفونيا وطلبا إليه إبقاء هذا المتهم على انفراد بالقسم لباكر أيضاً مع التحفظ عليه لحين حضورهما مع حضرة وكيل النيابة المختص لتفتيشه لعدم إمكان إتمام ذلك الليلة .

واستطرد مكرم باشا فى مرافعته ، فأشار إلى تهمة الاتفاق الجنائى العام ، وقال إن سعيداً كان وقتئذ لايتجاوز عمره ١٤ سنة ، فهل يستسيغ العقل مثل هذا الاتهام الخطير ضد فتى صغير برىء ؟ ! وهل يعقل أن يكون عضوا فى هذا الاتفاق وفى هذه الجمعية ، ولايكون عضوا فى مجلس إدارتها ، أو فى المجلس الاستشارى ؟ وشقيقه رئيس الجمعية ، وقد جاء فى أقوال سعيد أنه كان فى شعبة «الكتاكيت» مع مدحت فخرى ، ثم نقل منها ، ولايعرف إلى أية شعبة ينتمى . فهو فى الواقع لم تكن له ناقة ولا جمل فى هذا الاتفاق المزعوم . وليست النيابة وحدها هى التى تبنى اتهامها على أساس الاستنتاج ، فقد قال حسين توفيق فى التحقيق إنه استنتج ان وسيم خالد من بين شعبة « الكتاكيت » .

وقف إجراءات المحاكمة

وقد اعتكف مكرم باشا بعد ذلك الانحراف بسيط ، فلم يكمل مرافعته فى يوم الثلاثاء كما كان متوقعا ، وفى يوم الأربعاء ٣٠ يونيو اعتذر مكرم باشا عن عدم استطاعته المرافعة ، فقررت المحكمة تأجيل القضية إلى اليوم التالى ، كما أصدرت قرارا بوقف إجراءات محاكمة المتهم الرابع عشر ، مجدى عبدالعزيز أبو سعدة « لحين تمام شفائه » .

وقالت المحكمة فى حيثيات قرارها هذا : إن الدفاع عن هذا المتهم، وهو الأستاذ عبدالمجيد الشرقاوى ، طلب بجلسة ١١ ابريل وقف الاجراءات لمرض المتهم ، ودخوله المستشفى ، وندبت المحكمة كبير الأطباء الشرعيين لفحص المتهم لبيان حالته ، والمرض المصاب به ، وما إذا كانت حالته تسمح بحضوره الجلسة أم لا ، وقد ورد فى تقرير كبير الأطباء الشرعيين أن المتهم لايزال تحت الرقابة الفنية بالمستشفى ، وأنه

يحسن تجنيبه كل مامن شأنه أن يزيد فى حساسيته للتأثر بالمؤثرات النفسية التى تضاعف حالته النفسية والعصبية سوءا ، وأن حضوره جلسة المحاكمة وهو فى هذه المرحلة من الاضطراب العصبى الطارئ ، يعتبر من المؤثرات النفسية التى قد تكون لها نتائج غير محمودة ، وخلص إلى أنه يستصوب إرجاء حضوره الجلسة حتى تنقضى فترة المراقبة الطبية وتتحدد النتيجة التى سوف تسفر عنها المراقبة وقد جاء بعد ذلك خطاب من مستشفى الدكتور « بهمان » بتاريخ ٥ يونيو بأن المتهم خرج من المستشفى ، وأن حالته أصبحت تسمح بحضوره جلسات المحاكمة ، وبجلسة ٦ يونيو حضر الأستاذ عبدالمجيد الشرقاوى ، وطلب أن تكون المرافعة بجلسة ٧ يونيو ، ثم اعتذر عن هذا الموعد وطلب تحديد جلسة ١٧ يونيو .. ثم جاء خطاب من مدير المستشفى بتاريخ ٨ يونيو إلى النائب العام بأن المدير المذكور أشار على المتهم بأن يعالج بالتحليل النفسانى بعد خروجه من المستشفى ، وأن الطبيب المحلل أبدى رأيه بأن فى حضوره جلسات المحاكمة خطورة على حالته النفسية وانتكاسه . فقررت المحكمة ندب كبير الأطباء الشرعيين بتاريخ ١٢ يونيو لفحص المتهم ، وتقديم تقرير عن حالته ، وورد تقريره بأن المتهم المذكور يبدو عليه بعض القلق والاضطراب العصبى ، ولا سبيل إلى تحديد الوقت الذى ينتظر أن يزول فيه هذا القلق ، غير أن وجوده فى وسط هادىء ، مضافاً إلى العناية الطبية ، من شأنه أن يساعد على التدرج بهذه الحالة فى طريق التحسن ، وربما الزوال نهائيا ، وانتهى إلى القول إنه لما كان بعض مايعانيه المتهم من القلق والاضطراب العصبى ، لايخلو من ارتباطه بالقضية التى هو متهم فيها ، وتفكيره فيما سوف تكون نتيجتها بالنسبة إليه ، فانه يرى ، وإن كانت حالته المرضية قد تتأثر بحضور جلسات المحاكمة ، بصفة مستمرة ، إلا أن هذا التأثر قد يكون ضئيلا فيما لو اقتصر حضوره على الجلسات التى يقوم فيها الدفاع بواجبه نحوه .

وحيث أنه بناء على ذلك تكون حالة المتهم بادية القلق وغير مستقرة ، بل واضح من بين سطور النتيجة أن حالة المرض لا تزال قائمة ، وأمام حالته الراهنة لايعتبر أنه بحالة صحية سليمة من الوجهة النفسية يمكن معها السير فى إجراءات المحاكمة ، يؤيد ذلك ماظهر اليوم من إجابة النيابة بالجلسة من أن المتهم لايزال مقيما بالمستشفى تحت العلاج .

وحيث أنه مع تمكين الدفاع ، ألمرة بعد الأخرى ، من التقدم بالمتهم للمرافعة ، مما كان يساعد على تعرف حالته ، فإنه أى الدفاع لم يقم بذلك ، ولم يحضر المتهم فى أية جلسة من الجلسات التالية لمرضه ، الأمر الذى يشعر بأن المتهم عاجز عن المثول أمام المحكمة ..

وحدث فى اليوم التالى ، أن اعتذر مكرم باشا مرة أخرى ، فأجلت المحكمة القضية إداريا إلى جلسة الثلاثاء ٦ يوليو .. وطلب الأستاذ عبد المجيد الشرقاوى فى ذلك اليوم من النيابة تحريك الدعوى من جديد بالنسبة لمجدى عبدالعزيز أبو سعدة ، فقررت النيابة إحالة المتهم إلى الطبيب الشرعى لفص حالته وقد قرر الطبيب أن حالته قد تحسنت عن ذى قبل ومن الممكن محاكمته .

ومما يذكر أن التهمة الموجهة لهذا المتهم هى الاتفاق الجنائى العام، وهو مطلق السراح

وفى جلسة ٦ يوليو طرأ على سعادة رئيس المحكمة عذر منعه من عقد الجلسة وأجلت القضية إلى اليوم التالى .

وفى هذه الجلسة . أتم معالى مكرم باشا مرافعته ، فتحدث عن تهمة الشروع فى قتل ميللر الموجهة إلى سعيد ، وقال إن حسين توفيق اعترف بارتكاب جريمة قتل أمين عثمان ، ومحاولة قتل النحاس باشا ، وأنكر ارتكابه جريمة محاولة قتل « ميللر » وهذا غريب يثير الدهشة فليس ثمة مايدعوه إلى إنكار هذه الجريمة وقد اعترف بجريمتين أهم منها .. وعلل ذلك بأن الوحى قد نزل على حسين توفيق بعد اختلائه بالضباط الثلاثه . . .

وتناول معاليه بعد ذلك تهمة الاعتداء على الكونستابل فى سجن الأجانب ، وعزاها إلى تدبير البوليس السياسى ، وأن الغرض منها التفرقة بينهم بعد اعترافهم خشية عدولهم عن الاعتراف .

وختم معاليه مرافعته بكلمة بليغة قال فيها :

حضرات المستشارين . . الكلمة الختامية هى أنى أترك المرافعة الخاتمة ، والحاسمة لضمائركم .

وما الضمير فى الانسان إلا صوت الله ، الذى يخفق فى جنانه ، قبل أن ينطق به لسانه

وإذا كان من دواعى الشرف للمحامى أن يجمع فى مرافعته بين منطق الحق . . . ومنطق القول . فان للقاضى ، إذ يخلو إلى قلبه ، وإلى ربه أن يسترشد بمنطق واحد هو منطق العدل فيحكم بين منطق الاتهام ومنطق الدفاع بميزان ، وإذا ما رجحت فيه كفة على كفة ، كان العدل بطبيعة الحال إلى جانب الكفة التى يراها القاضى راجحة

أما إذا تأرجحت الكفتان ، فمن الواجب شرعا ووضعاً ، أن تكون كفة الدفاع هى الراجحة حتى ولو كانت متأرجحة لا لسبب إلا لأن كفة الاتهام هى أيضا متأرجحة ، ذلكم هو منطق الشك ، الذى نص القانون على أنه يفسر دائما لمصلحة المتهم ، فالشك هنا هو الشك المقدس إذ هو الشك فى الجريمة ، وفى الشر وليس هو الشك فى الخير فيجب أن يفسر لمصلحة المتهم أو بالأحرى لمصلحة الانسانية فى الانسان ، لأن فيه تغليبا للعنصر الكريم فينا وهو العنصر الانسـانى ، على العنصر الأثيم فينا ، وهو العنصر الحيوانى .

وقد حاولت وحاول زملائى أن يبينوا زيف الاعترافات ومالابسها من اجراءات أقل ما يقال فيها إنها من عمل الصناعة .. فاذا لم تكن هذه الاجراءات قابلة للتبرير فما الذى يبقى فى القضية ليكون أساسا صالحا لادانة هؤلاء المتهمين المساكين كأعضاء فى اتفاق جنائى خطير ؟ لم يبق وأيم الحق إلا الحساب عسير الحساب فى أعناق أولئك الذين لم يحسبوا حسابا إلا للوسائل التى ظنوا أنها مؤدية للادانة دون أن يحسبوا حسابا للدينونة .. ورب الدينونة .

كلنا نعلم كم عانيتم وستعانون فى سبيل إحقاق الحق وكلنا واثقون كل الثقة أن عدلكم سيكون نموذجا للحقيقة بين الناس ، ولو أننا ندرك أن الحقائق البشرية ليست من الوضوح والبساطة بحيث يمكن الوصول إلى حل حاسم لها كما تحل المسائل الحسابية .

ولعل مهمة القاضى أدق وأشق من مهمة الباحث النظرى ، إذ هو لا يفرق بين الخير والشر فحسب ، بل يفرق بين الأخيار والأشرار من الناس ، فلا يلجأ فى حكمه إلى مجرد النظر بل إلى القياس والتطبيق على مختلف الأنواع والأجناس . بل يجب أن أن يصل إلى الحقيقة المجردة فى البشر .

إن القتل واحد ، ولكنه مختلف الألوان فهناك من يقتل لضغينة أو لغنيمة ، فيقترف الشر للشر . . وآخر يقتل دفاعا عن نفسه أو عرضه وهو ما نسميه الدفاع

الشرعى ، ومن الناحية العامة نرى كثيرا أن الدافع الذى يدفع الفرد إلى القتل هو الوطنية المعذبة . وكم هى معذبة وطنيتنا نحن المصريين .

المحكمة تستعرض القضية

وبعد انتهاء معاليه من مرافعته . ألقى سعادة رئيس المحكمة بيانا مطولا استعرض فيه الظروف والأدوار التى مرت بهذه القضية ، جاء فى مقدمته أن هذه القضية سلخت سنة وسبعة أشهر وخمسة أيام ، فقد بدأت أولى جلساتها فى الثانى والعشرين من شهر ديسمبر سنة ١٩٤٦ . وانتهت فى اليوم السابع من شهر يوليو سنة ١٩٤٨ ، وبلغ عدد جلسات المحاكمة ٨٢ جلسة وعدد صفحات محاضرها ١٥٨٠ صفحة . وأن عدد المحامين الذين ترافعوا فى القضية ٣٥ محاميا .

وقد ختم البيان بما يأتى :

« هذه إلمامة عن نظر القضية تكشف عن المدة التى استغرقها نظرها بعد خصم الزمن الذى كان تركه عارضا أو نتيجة مضاعفات تولدت عن القضية (وهو شهر ونصف لاستعداد النيابة وأربعون يوما لمرض المتهم الأول (حسنين توفيق) فضلا عن أيام أخر قليلة لأعذار طارئة لبعض هيئة الدفاع واستغلت فى سماع آخرين » .

وحتى هذه المدة لم تجد بها المحكمة على نفسها بل أشغلتها بنظر دورين من الجنايات الأخرى العادية .

ثم زادت هذه المدة أسبوعا بعذر جديد هو مرض معالى الأستاذ مكرم عبيد باشا فيكون صافى المدة التى نظرت فيها القضية تقل عن أربعة أشهر .

ثم بقى بعد هذا الحكم وله جهده وتوفيقه وتطلب المحكمة من الله التوفيق لاحقاق الحق ووضع كل أمر فى نصابه وحده .

قرار المحكمة

ثم أصدرت المحكمة قرارها بتأجيل النطق بالحكم إلى جلسة ٢٤ يوليو واستمرار حالة الايقاف بالنسبة لمجدى أبو سعدة على ماهى عليه .

وقد جاء فى حيثيات قرار الايقاف - بعد إثبات تقرير الطبيب الشرعى - أن هذا التقرير لاينفى فى مقدمته قيام حالة الاضطراب بل يؤيدها ، إلا أنه يقلل من شأنها نوعا ما عما كانت عليه ، وقد جاءت خاتمته غير فاصلة من جهة حالته العقلية بل وتزعزعها المقدمة التى لايمكن الارتياح معها إلى قبول محاكمته ..

الحلم

جلسة السبت ٢٤ يوليو . . .

ضرب عدد كبير من قوات بلوك النظام نطاقا منيعا من الحراسة فى ميدان أحمد ماهر ، وعلى أبواب المحكمة الخارجيـــة ، وردهاتها والأفنية المؤدية إلى قاعة الجلسة

وما وافت الساعة العاشرة حتى كانت قاعة الجلسة ، قد ازدحمت ازدحاما لم يسبق له مثيل ، بمن تتبعوا أدوار المحاكمة فى هذه القضية ومن بينهم أسر المتهمين ، وكانت علائم الاضـــطراب بادية على وجوههم ، وتبدو شفاههم تتحرك وكأنهم يتمتمون بأدعية إلى الله أن يفرج كربهم . وظلت أبصارهم متجهة نحو باب حجرة المستشارين ثم ترتد فتتجه صوب المتهمين

تخرج الأستاذ حسن انور حبيب فى كلية الحقوق سنة ١٩٣٩ وعين وكيلا للنائب العام

وفى الساعة الثانية عشرة والثلث ارتفع صوت الحاجب « محكمة » فوقف الجميع إجلالا وران الصمت على القاعة ، ثم ارتفع صوت رئيس المحكمة يتلو الحكم الآتى :

١ — حكمت المحكمة بمعاقبة حسين توفيق أحمد بالأشغال الشاقة عشر سنوات .

٢ — وكل من يحيى مراد ومحمود الجوهرى وعمر حسين أبو على والسيد خميس بالسجن خمس سنوات وبراءة مراد من تهمة الشروع فى سرقة مسدس الكونستابل .

٣ ــ سجن كل من محجوب على محجوب ، ومدحت حسين فخرى وسعيد توفيق ، ووسيم خالد ومصطفى حبيشة ثلاث سنوات مع الشغل وبراءة سعيد ومدحت من

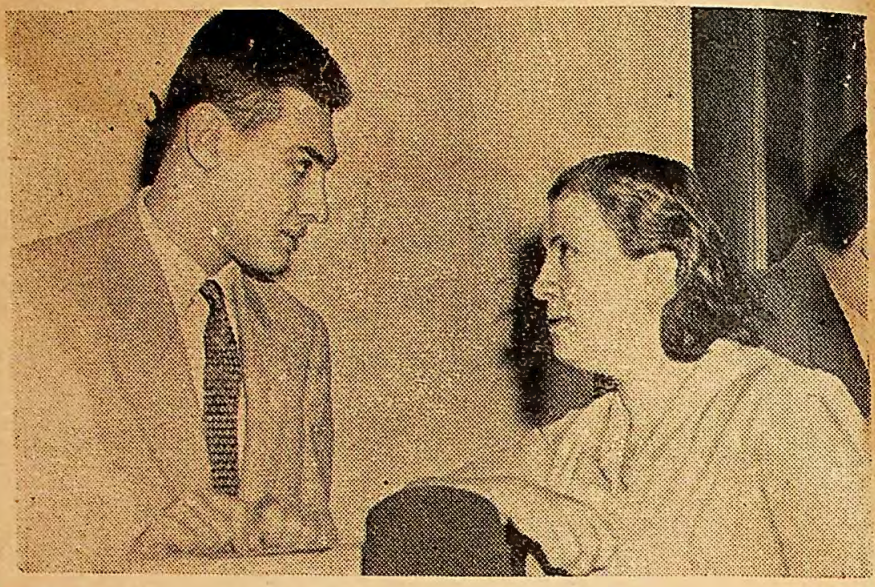

الأم والابن قبل الحكم

حادث سرقة المسدس وبراءة مصطفى حبيشة من تهمة الشروع فى قتل الشلقانى

٤ ــ حبس محمود محمد كريم سنتين مع الشغل

٥ ــ حبس كل من محمد على خليفة . ومحمد عبد الفتاح الشافعى سنة مع الشغل

٦ ــ حبس أحمد خيرى عباس شهراً مع الشغل عن تهمة التعدى على الكونستابل ، وبراءته من تهمة الاتفاق الجنائى العام

٧ ــ براءة كل من أنور السادات ومحمد ابرهيم كامل وسعد الدين كامل ونجيب فخرى ومرشدى وعزيز دياب وخليل الحلوانى وكامل الواحى وعبد الهادى مسعود وجول أسود وأنور فائق

٨ ــ إلزام كل من المتهم الأول إلى السادس والحادى عشر بأن يدفعوا متضامنين لرفعة النحاس باشا الوصى على كريمة أمين عثمان باشا خمسة آلاف جنيه تعويضاً وخمسة آلاف جنيه للسيدة حرم أمين باشا بالنسبة لهؤلاء المتهمين أيضا .. ورفض الدعوى المدنية قبل السادات ومحمد كامل وسعد ونجيب فخرى .

وإلزام كل من مصطفى حبيشة ووسيم خالد متضامنين بدفع خمسمائة جنيه تعويضاً لممدوح الشلقانى . ورفض الدعوى المدنية قبل والدى هذين المتهمين .

تم طبع هذا الكتاب بفضل الله ، غداة يوم صدور الحكم

محمد السبيلجى فخر الصناعة المصرية

والمصرى الذى شيد صرح الصناعة المصرية ونافس أرقى المحلات الاجنبية

الذوق شيء ليس فى الكتب ولكنك تجده فى محلات

موبيليات الشرق

ادارة مصطفى السبيلجى

الأمانة ، الربح القليل ، والمتانة ، هى الأسس التى قام عليها هذا الصرح الشامخ

٣٠ شارع عبد العزيز ت ٥١٧٨٨ القاهرة

السبيلجى يحل لكم بأسعاره أزمة الزواج

العين أثمن شيء فى الحياة

احمد محمد خليل

خير من يحافظ على عينيك

فهو أول شاب مصرى نال دبلوم فن صناعة النظارات من جامعة فرنسا وحاز منذ سنة ١٩٣٠ ثقة وتقدير اطباء العيون والجمهور وارتفع بصناعته الى مستوى أكبر محلات النظارات الأجنبيه فى مصر

الدقة ، والامانة ، والاتقان هى شعار محل احمد محمد خليل

ادارة عبد الوهاب محمد خليل

رقم ١ شارع الجوهرى بميدان الملكة فريدة بالبواكى ت ٤١٢٦٢

ارقى العدسات والعيون الصناعية والشنابر الواردة من اشهر الفبارك الاوربية